خريف الباباوات

من الفاتيكان إلى كرسي الإسكندرية

هل يكون شنودة الثالث البابا الأخير؟

مكتبة بيروت

ممدوح الشيخ



ممدوح الشيخ

باحث - خبير في الاجتماع الديني

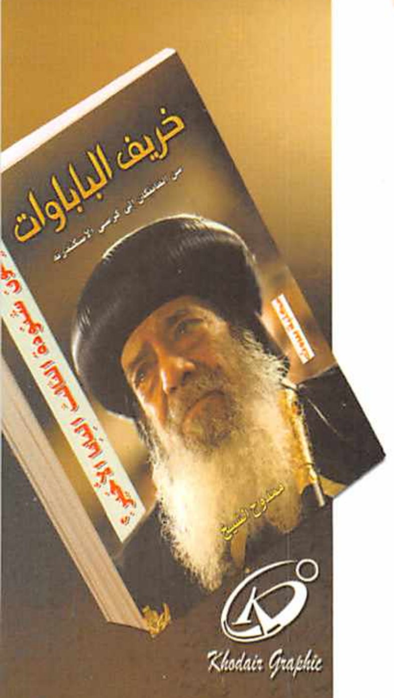
نشر له عدة مؤلفات في ملفات كنسية مختلفة بينها:

- البابا شنودة والقدس: الحقيقي والمعلن

- الشعراوي والكنيسة: ماذا قال الأنبا للشيخ؟

ويصدر له قريبا:

وراء أسوار الأديرة



Khodair Graphic

هل الكنيسة القبطية الأرثوذكسية على أعتاب تحول تاريخي؟

الإجابة التي يحملها هذا الكتاب هي: نعم! والتحول هو باتجاه التفكك.

وقد كتب الكتاب قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير وكانت فرضيته أن حدوث تحول ديموقراطي في مصر سيكتب نهاية الكنيسة القبطية الأرثوذكسية التي أشعلت صراعا على هوية مصر منذ تولى رئاستها البابا شنودة الثالث. وقد كان مناخ الاحتقان الطائفي الذي شهدته مصر خلال العقود الأربعة الماضية نوعا من " الهروب إلى الأمام" ، حيث كان الإلحاح على صورة الأقلية المضطهدة أو حتى " المهددة بالإبادة" يستهدف في المقام الأول ترميم تصدعات عقائدية كبيرة داخل الكنيسة لها ما يماثلها في الكنيسة الكاثوليكية الغربية.

وقد بدت الأزمة واضحة عند صدور أعمال مثل رواية " عزازيل" أو الترجمة العربية لرواية " شفرة دافنشي" أو عند استعادة الدولة المصرية مخطوط " إنجيل يهوذا" ....وهكذا

وعليه فقد قرأ المؤلف جانبا من الأزمة في مرآة أزمة الكنيسة الكاثوليكية الغربية التي تعاني هي الأخرى أزمة عميقة ساهمت طبيعتها في تفاقمها. والكتاب قراءة في تحول عالمي بالأساس يتمثل في تراجع الباباويات، لكنه لا يغفل الخصوصية المصرية. ولعل السؤال الذي يخرج القارئ من الكتاب: ما دلالة أن الاحتقان الطائفي في مصر ظاهرة " أرثوذكسية" في المقام الأول؟.

ولماذا لا تظهر بالقدر نفسه في كنائس أخرى كالإنجيلية مثلا؟

الناشر


9789776273535

مكتبة بيروت

خريف الباباوات

من الفاتيكان إلى الإسكندرية

هل يكون شنودة الثالث البابا الأخير؟

ممدوح الشيخ

الكتاب: خريف الباباوات من الفاتيكان إلى كرسي الإسكندرية
هل يكون شنودة الثالث البابا الأخير؟

تأليف: ممـــدوح الشـــيخ

الناشر: مكتبة بيروت – ج. م. ع – القاهرة.

هاتف: ١٢٤٧٠٧٦٧٤(٠٠٢)

فاكس: ٠٢٢٢٥٨٣٧٣٣(٠٠٢)

سلطنة عمان. مسقط – ص ب ٢١٠٥ الرمز البريدي ١١٢

هاتف: ٢٤٥٦٥٧٥٣– ٢٤٧٨٧٤٧١ (٠٠٩٦٨)

محمول: ٩٩٠١٠٥٠٤ (٠٠٩٦٨) ٩٩٠٥٨٧٥٠ (٠٠٩٦٨)

فاكـــس: ٢٤٧٠٠٦٧٧ (٠٠٩٦٨)

Email: b_bookshop@yahoo.com

رقم الإيداع : ٢٠١١/٣٩٥٨

ISBN: 978 - 977 - 6273 – 53 – 5

الطبعة الأولى ٢٠١١

مقدمة

هذا الكتاب له قصة تستحق أن تروى، فقد بدأت كتابته خلال الشهور الأخيرة من حكم نظام حسني مبارك البائد – قبل ٢٥ يناير – وتلقيت دعوة من ناشره – الصديق العزيز الأستاذ محمد السعداوي – لزيارة سلطنة عمان حيث يقيم وسألني عنه فأخبرته بضرورة تأجيل نشره لصدور كتاب مهم هو: "**أقباط مسلمون قبل محمد**"([١]) للداعية الإسلامي المعروف فاضل سليمان. والكتاب في الأصل رسالة ماجستير بعنوان: "**الدفاع عن النفس أحد دوافع فتح المسلمين لمصر**". وبعد الحصول على الكتاب جاءت الثورة المصرية فانشغلت بها عن الكتاب، فلما شرعت في القراءة الأخيرة انتبهت إلى أن الكتاب بني على فرضية حدوث تحول ديموقراطي في مصر، وكأن الفرضية تحولت إلى نبوءة!

وعليه فقد لزم التنويه بهذه الحقيقة بين يدي الكتاب الذي ما زالت نبوءته موضوع اختبار كونه ينطلق بوضوح من أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية لكن تكون قابلة للاستمرار في ظل مناخ ديموقراطي وأن هذا التحول بداية "خريف الكنيسة القبطية الأرثوذكسية".

وهذا نص الكتاب. (قويسنا في ٣ مايو ٢٠١١)

****

([١]) أقباط مسلمون قبل محمد – فاضل سليمان – تقديم وتذييل: د. محمد عمارة – الناشر: شركة النور للإنتاج الإعلامي – مصر – ٢٠١٠.

على مدى أكثر من خمسة عشر قرناً تعايش المسيحيون واليهود مع الإسلام دولة وحضارة. وكان مفهوم "الذمة" إطارا يستند إلى الإيمان الديني للمسلم حاكماً ومحكوماً، وهو ما جعله أساساً راسخاً لعلاقة قوامها التفاعل والتواصل. فكان المكون المسيحي/ اليهودي) حاضراً في صورة الحضارة الإسلامية على مدى هذه القرون. وعندما لاقى اليهود أبشع الاضطهاد في أوروبا في العصور الوسطى كانت الأندلس ملاذهم، وعندما سقطت الأندلس انتشروا في بلدان العالم الإسلامي يظلمهم الأمن. وإذا توقفنا عند العقد الأخير من القرن الخامس عشر الميلادي وجدنا صورة تعكس المفارقة، ففي هذا العقد سقطت الأندلس وفيه دخل العثمانيون البلقان. وبعد أكثر من خمسة قرون ما الذي بقي؟؟

في الأندلس لم يبق مسلم ولا يهودي، إذ كان مصيرهم يتراوح بين الطرد والتنصير والقتل، أما البلقان فيتعدى بعد خمسة قرون من الحكم الإسلامي فسيفساء دينية ومذهبية شديدة الثراء والتنوع. غير أن محطات بعينها في تاريخ الأمة كان لها أثر سلبي في علاقة التعايش سالفة الذكر.

وعندما تعرض قلب العالم الإسلامي للحملات الصليبية كان لشعارها المسيحي أثر سلبي في علاقات مسلمي مصر ومسيحييها سرعان ما زال بزوال سببه. وعندما نشأ الكيان الصهيوني، طرأت تحولات على علاقات اليهود العرب [مصر – العراق – المغرب.. ..] بالمسلمين في هذه البلاد، وبهجرة كثير منهم

إلى الكيان الصهيوني كادت تختفي صيغة التعايش بين الفريقين. وإن بقي كثير منهم يعيشون بين المسلمين كما في اليمن وإيران والمغرب العربي.

وخلال سبعينات القرن العشرين دخل مسيحيون مصريون للمرة الأولي طرفا في صراع مسلح طائفي عربي/ عربي جرت وقائعه على أرض لبنان منحازين إلى المشروع الماروني بتعقيداته المعروفة. وفي تسعينات القرن نفسه تبلور أكثر فأكثر الأثر السلبي المحتمل لما يحدث في الخارج على حالة التعايش في الداخل. فعندما تعرض مسلمو البوسنة والهرسك لحرب إبادة ممتدة على يد الصرب بدأ الحديث عن صراع إسلامي مسيحي وإن غلّفته ديباجات قومية صربية، ومع انفصال إقليم تيمور الشرقية عن إندونيسيا بدا واضحاً أن الدور الكنسي في فصلها كان أكبر من أن يغفل. وبعده شهدت إندونيسيا عنفاً طائفياً إسلامياً مسيحياً دموياً في مناطق عديدة. وظهرت، ربما للمرة الأولى، دعوات الجهاد المقدس ضد المسيحيين. وفي إشارة واضحة إلى ما آلت إليه حالية التعايش بينهما، ويترسخ بالتدريج إحساس بصعوبة التعايش أو بأنه مهدد.

وقد استدعى دور الفاتيكان في انفصال تيمور إلى الذاكرة أدواراً مشابهة لعبتها مؤسسات كنسية، وفي مناخ عالمي متوتر بسبب سعي بعض القوى الغربية إلى القفز على مفهوم "السيادة"، وسعيها لإقرار مبدأ حق التدخل لحماية الأقليات الدينية من الاضطهاد، ورغم أننا نقر بأن المفهوم التقليدي للسيادة عفا عليه الزمن وأصبح في حاجة إلى المراجعة لتقليص سيادة الدولة، فإن الأقليات الدينية عندما تصبح السبب الرئيس لهذا التحول، فإن هذه الأقليات يمكن أن تصبح في وضع بالغ الصعوبة للأسباب الآتية:

أولاً:

لأنها ستصبح في نظر مواطنيها المسلمين "حصان طروادة" الذي يمكن أن تنفذ منه القوى الغربية، وهي قوى تحتفظ لها الذاكرة الجمعية بذكريات مخزية من احتلال وعدوان.

ثانيا:

لأن هذه القوى الغربية عند ترفع شعار التدخل لحماية الأقليات فإنها تدرك جيدا أنها لن تطبقه إلا في إطار خدمة مصالحها. وإلا فإنها ستكون أمام احتمال تقسيم العالم إلى عدد خيالي من الدول، يصل حسب إحدى الدراسات إلى ٣٥٠٠ دولة، وبالتالي يصبح تحقيق الاستقرار على المستوى الدولي مستحيلاً، وهو أمر لا يمكن أن تغامر هذه القوى الغربية بحدوثه، هذا إذا افترضنا نجاتها هي نفسها من هذا المصير.

ثالثاً:

أن تجربة التاريخ تؤكد أن أية أقلية تضع نفسها في سياق حضاري أو سياسي مغاير للسياق السائد في مجتمع الأغلبية تواجه مخاطر واجهت الجماعات اليهودية في الغرب، عندما تحولت لجماعات وظيفية مغلقة منفصلة عن المجتمع ينظر إليها بكراهية. وهو اختيار تعرضت بسببه هذه الجماعات لمحن قاسية

آخرها ما تعرضت له الأقلية الصينية في إندونيسيا إذ كانت هدفاً لهجمات من جماهير غاضبة نتيجة الأزمة التي ضربت البلاد عام ١٩٩٨، لمجرد أنهم يحوزون نسبة من الثروة القومية البلاد تزيد كثيراً عن وزنهم السكاني، ويعزلون أنفسهم عن المجتمع بثقافة مغايرة.

ومن ناحية أخرى، فإن ما يحدث في الداخل، وما يخطط له في الخارج، كلاهما يفرض ضرورة المصارحة.

ومن الناحية التاريخية، فمنذ دحرت آخر حملات الفرنجة في القرن الثاني عشر حدثت هدنة مؤقتة بين أوروبا ومنطقتنا، حتى تجدد الاهتمام بها في القرن السادس عشر، وانطلق هذا الاهتمام وعي الغرب بأن المنطقة العربية المدخل لفرض السيطرة على العالم، فهي منطقة ثراء مادي وروحي، ومعبر إلى العالم. وحسب أحد الاستراتيجيين: **"ليس بإمكان أية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثرها في بقية أنحاء العالم"**.(**الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط – سمير مرقص – ميريت للنشر – مصر ٢٠٠٠**).

وقد بدأ تدخل الغرب السافر في تسيير شئون منطقتنا في العهد العثماني، ففي الفترة بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر وصلت الدولة العثمانية أقصى حدود توسعها وأعظم درجات قوتها، وفي إطار صراعها الممتد مع القوى الغربية، اضطرت إلى التحالف مع قوى ضد أخرى. وكان أول التحالفات مع فرنسا عام ١٥٣٥، واضطرت فيه الدولة العثمانية لتقديم تنازلات لفرنسا وصفها المؤرخون بأنها كانت الطعنة الأولى في هذا الجسد الضخم،

وبوفاة سليمان القانوني دخلت الدولة مرحلة من الضعف تزامنت مع نهوض الغرب اقتصادياً وعسكرياً، فبدأ ميزان القوي يختل لحساب الغرب.

وتوالت الهزائم العسكرية من موقعة "لبانتو" البحرية سنة ١٥٧١ حتى التنازل عن أراضي لبولندا والنمسا في إطار معاهدة "فارلوفجة" سنة ١٦٩٩. وحسب روبير مانتران في كتابه "**الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر**".(ترجمة: **بشير السباعي – دار الفكر – مصر – ١٩٩٣**) فإن الدولة العثمانية واجهت ثلاث تحديات:

التغلغل الأجنبي.

الضعف الاقتصادي وتوسيع الامتيازات.

بروز مشكلة الأقليات.

وقد عصف الاستعباد المالي بالدولة، وفتح "**صلح باريس**" الباب واسعاً أمام التغلغل الاقتصادي الأجنبي. ومع نهاية القرن نفسه كان الظرف مواتياً لأن يجدد الغرب هجومه على المنطقة.

ورغم أن تقييم "التجربة العثمانية" ليس الموضوع الرئيس لكتابنا هذا، فإننا نود أن نقرر أن فصل "العامل الخارجي" عن "العامل الداخلي" هو فصل افتراضي لضرورة تحليلية، وإلا فإننا نتحفظ أشد التحفظ على تقديم إجابات عن "سؤال التقدم والتخلف" تساير النزوع الجارف إلى تحميل الآخرين – وبالتحديد الغرب – كل المسئولية عن حالة التخلف الشاملة التي وصلنا إليها، والترديد الببغائي لسيناريوهات المؤامرة والحنين المشوش للخلافة الإسلامية دون تقييم

حقيقي لتجربة هذه الخلافة على أرض الواقع وأسباب انحطاطها والعوامل الحقيقية لانهيارها.

ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى دراسة مهمة للدكتور قيس جواد العزاوي عنوانها "**الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**" (**الدار العربية للعلوم – بيروت – ٢٠٠٣**) وهو متخصص في الشؤون التركية حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة السوربون بباريس. وفيه يقرر العزاوي من البداية أن عوامل الانحطاط الداخلية كانت أساسية في انهيار الدولة العثمانية.

وفي المرحلة التي وصلت فيها النخبة العسكرية التركية التي كانت تسمى "الانكشارية" إلى درجة كبيرة من القوة شهدت عاصمة الخلافة حوادث مأساوية، ففي عام ١٥١٢ قتلوا الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) ليبدأ صراع بينهم وبين السلاطين استمر قرابة ٣٠٠ سنة وأصبحوا يعزلون ويولون الوزراء بل السلاطين، وكان من المواقف التي لا تخلو من طرافة في هذا السياق اعتراضهم موكب السلطان سليم الثاني حيث اشترطوا عليه ليواصل موكبه أن يدفع لهم "فدية" فدفعها مرغماً!

وإذا كانت المؤلفات الكثيرة عن ضعف الدولة العثمانية قد تناولت القضايا ذات البعد الدولي بتركيز كبير، وبخاصة نظام الامتيازات الأجنبية، فإن العزاوي يشير إلى عوامل داخلية مهمة منها دخول الدولة لأسباب مذهبية في حروب مع الصفويين، ومنها أيضا الإغراق في الانعزال عن الناس وتسليم مقدرات الدولة لبيروقراطية فاسدة. وقد انسحب السلاطين من الساحة ليدخلوا "**قفص الحريم**"، فقد اعتكف السلاطين في قصورهم وغرقوا في الملذات لدرجة أن التاريخ العثماني عرف سلاطين أطلق عليهم "**السلاطين اللذين لا يراهم**

أحد" لأنهم كانوا لا يبرحون أجنحة الحريم منغمسين في الملذات الجنسية حتى قدر عدد من أنجبهم السلطان مراد الثالث بما لا يقل عن ١٣٠ طفلاً!

وكما هو الحال الآن إزاء دعوات الإصلاح التي تتعامل معها السلطة المستبدة الفاسدة بالمراوغة والتنصل واللف والدوران تعامل العثمانيون مع دعوات الإصلاح بالمنطق نفسه فعندما كتب حاجي خليفة (الكاتب الموسوعي صاحب موسوعة "**كشاف اصطلاحات الفنون**") مشروعا للإصلاح المالي، وكانت تلك أول دعوة داخلية من مفكر عثماني كبير للإصلاح لم تنشر إلا بعد ٣ سنوات من كتابتها. وتوالت مشروعات "الإصلاح من الداخل" ودعواته والسلطة تكابر وتراوغ وتزداد فساداً حتى كان الإصلاح من الخارج بضغوط أوروبية وبهدف تفكيك الدولة. ولعله درس من التاريخ نحتاج إليه في اللحظة الراهنة، وهو أن رفض دعوات الإصلاح الداخلية هو ما يفتح الباب للإصلاح من الخارج، فالاستبداد هو مما يجلب التدخل الخارجي.

وبعد أن أصم السلاطين العثمانيون آذانهم عن دعوات الإصلاح "من الداخل" قبلوا إملاءات الإصلاح من الخارج، فبدأ غزو قانوني غربي شامل أزاح الشريعة الإسلامية تماما وأحل محلها قوانين علمانية. وهنا من المهم الانتباه إلى أن زوال سلطان الشريعة حدث قبل انهيار الخلافة بما يقرب من قرن من الزمان فالتخلي حدث قبل الهزيمة والمؤامرة و.. ..إلى آخر القاموس الذي يبرئ ساحة العثمانيين من المسئولية عن الهزيمة الحضارية أمام الغرب قبل أن تسقط الخلافة فعلياً بزمن طويل. وقد بدأت متوالية الهزيمة بتصفية التعليم الديني والتضييق على الكتاتيب والدور الثقافي والاجتماعي للمساجد على طريقة مباحث أمن الدولة حاليا.

وإذا عدنا إلى "العامل الخارجي" وجدنا جمال حمدان يؤكد أنه لا يمكن فصل الطائفية في أية مرحلة من مراحلها عن الاستعمار (**العالم الإسلامي المعاصر – مطبوعات مكتبة الأسرة – مصر**). وقد مرت محاولات الغرب إثارة قضية الأقليات بمراحل خمسة:

١ – الامتيازات الأجنبية.

٢ – الإرساليات التبشيرية.

٣ – الاحتلال.

٤ – غرس الكيان الصهيوني.

٥ – الهيمنة الأوروبية (ثم الأمريكية).

وفي مرحلة الامتيازات الأجنبية نهج الأوروبيون نهج "الرعاية المذهبية" وتعني أن تمد كل دولة أوروبية رعايتها على المسيحيين حسب التوافق المذهبي، فمدت فرنسا رعايتها على الكاثوليك، وكذلك فعلت بريطانيا بالنسبة للبروتستانت، ورعت روسيا الأرثوذكس الروم. أما الكنيسة القبطية فرفضت رعاية روسيا ورفض معظم الأقباط التعاون مع بيوت التجارة الأوروبية فاستعانت باليهود.

وخلال سنوات الاحتلال البريطاني لمصر احتلت قضية تخريب العلاقة بين المسلمين والأقباط أولوية في السياسة البريطانية، وعندما صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ليعطي لمصر استقلالا شكلياً تضمن أربعة تحفظات:

١ – حماية المواصلات البريطانية.

٢ – الدفاع عن مصر والسودان.

٣ – المصالح الأجنبية في مصر.

٤ – حماية الأقليات.

ورغم أن الإنجليز رفعوا شعار حماية الأقليات الدينية فإنهم تعمدوا استبعاد الأقباط من الكثير من الوظائف لإثارة مشاعرهم ضد المسلمين، على أساس أنهم سيحلون محلهم، إلا أن المسلمين لم يستفيدوا من ذلك إذ كان المستفيد الحقيقي الشوام الذين أتوا مصر هرباً من اضطهاد السلطان عبد الحميد. وتعكس هذه الحقائق إحصاءات عديدة منها مثلا:

عند تأميم البنك العقاري المصري عام ١٩٥٦ كان إجمالي الموظفين فيه ١٢٠ فردا بينهم مسلمان فقط وقبطيان بينما، الأغلبية كانت على الترتيب:

- الفرنسيين.
- الكاثوليك غير المصريين.
- اليهود.
- الأقباط الكاثوليك.(**سمير مرقص – سبق ذكره**)

وفي الحقبة التي تلت الاستعمار البريطاني ورث الأمريكيون مناطق نفوذه واعتمدوا استراتيجية التفتيت، ففي الربع الأخير من القرن العشرين يقول زبيجنيو بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي كارتر لشئون الأمن القومي:

"الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعها إطار إقليمي، فسكان مصر ومناطق شرق البحر المتوسط غير عرب، أما الداخل السوري مع الجزيرة العربية فهم عرب. وعلى ذلك فسوف يكون هناك شرق أوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة قائمة على أساس إقليمي (كونفدرالية)".

** **

وتشهد مصر منذ سنوات حضوراً "قبطيا" متزايد على جدول أعمال العمل العام: السياسي والثقافي والاجتماعي، على السواء. ومع الحضور المتزايد تحضر رؤى واجتهادات كثيرة. وقد طرحت توصيفات عديدة لعلاقة الأقباط بمجتمعهم، بعضها أكد أن ثمة "مشكلة قبطية" مزمنة تتفاقم، وبعض ثانٍ نفى ذلك نفيا قاطعاً إذا لا يوجد، حسب رأيهم، ما يعكر صفو العلاقة بين المسلمين والأقباط. وبين هذين درجات طيف مختلفة. وقد توزعت الاتهامات بين إدانة الدولة، والأقباط، والمسلمين، والغرب والحركات الإسلامية، وإسرائيل. وثمة من يبرئهم جميعاً ويقيد القضية "ضد مجهول"!

وعندما تتباين الرؤى إلى حد التناقض فإن الحديث عن منهج بحث المشكلة ومعايير الحكم عليها يصبح ضرورة. وليس من شك في أن الانطلاق من أن الملف القبطي خالٍ من المشكلات والأزمات – أياً كان حجمها وطبيعتها – مستبعد. وبعد خطوة الإقرار بوجود مشكلة أو أزمة تأتي خطوة محاولة تحديدها، فهل هي: أزمة سياسية؟ أم دينية؟ أم ثقافية؟ أم أزمة مركبة تتداخل فيها الاعتبارات سالفة الذكر بشكل لا يخلو من تفاعل بين هذه العوامل جميعاً؟

وهناك ابتداء توصيفات عديدة للأقباط تنسب إليهم – وتنفي عنهم – بعض الصفات [حضارياً، سياسياً، دينياً، اجتماعياً، وثقافياً]، لكن ما لا

يختلف فيه أحد؟ أن الأقباط جماعة دينية تشكل أقلية (عددية) تعيش بين أغلبية مسلمة. بهذا المعيار العددي البسيط نصبح أمام أقلية وأغلبية. ورغم ما يضفيه مصطلح "الأقلية" في مدلولاته السياسية من ظلال تفصل بين المسلمين والأقباط أكثر مما تصل. وفي ظل هذا الاختلاف الذي لا سبيل إلى محوه، ولا معنى لتجاهله، بوصفه حقيقة من حقائق الواقع، وثابتاً من ثوابت التاريخ، فإن الاحتكام إلى معيار تتحدد على أساسه الحقوق والواجبات، ونستطيع قياساً إليه أن نطلق أحكاماً تقييمية على واقع الأقباط، فنصفه بأنه "ظالم" أو "عادل"، يصبح ضرورة.

وثمة رؤيتان تتنافسان لتحتل كل منهما موقع "المعيار"، أولاهما الرؤية الحضارية الغربية المؤسسة على العلمانية، وتقوم على المواطنة في ظل دولة قومية (لا دينية)، أو على الأقل محايدة إزاء الدين. وإلى جانب المواطنة تقوم هذه الرؤية على مجموعة من المبادئ المعرفية ذات الطبيعة الصراعية، التي لا مكان فيها للتراحم فضلا عن أن هذه الرؤية إلى جانب ما سبق تتصف بواقعيتها الشديدة. وستبقى البوسنة منتصبة كأنها "شاهد قبر العلمانية" التي قتلها المتطرفون الصرب قبل أن يقتلوا ضحاياهم من مسلمي البوسنة، وقبلهم كاثوليك كرواتيا.

بل إن العجز الأوروبي عن استيعاب الآخر الديني والثقافي والعرقي ليؤكد أن العلمانية تصلح فقط لتنظيم حياة مستعمرة من الحيوانات تتصف بالتماثل التام، فكل خصوصية عرقية أو دينية أو إثنية توقف عجلة التنميط العلماني عن الدوران، أما عندما تحكم عالم البشر فإنها تدفع كل من يختلف عن "الأغلبية"

إلى أفران الغاز الحقيقية والمعنوية، وهو ما كشفته "اللحظة النازية"، والتعبير للمفكر الكبير عبد الوهاب المسيري، وهي لحظة ما زالت تتكرر منذ قرون.

وتنبع أهمية مناقشة هذه القضايا التي تبدو نظرية أو من قبيل الترف من أن هناك اتجاه عام في الكتابات التي تتناول الشأن القبطي تؤكد أن "**الفصل بين الدين والدولة**" هو الحل الوحيد للمشكلة، وأن "طرد" الدين من ساحة العمل العام دواء ليس له بديل. وهذه مقدمة فاسدة تترتب عليها نتيجة أكثر فساداً. وقبل مناقشة فساد التوصيف والاستنتاج الذي يتم استخلاصه منه، نشير إلى أن من ينادون بالعلمانية والمواطنة يسوقون أحد نموذجين في التنظيم السياسي الغربي.

الأول: أوروبي تأسس على موقف سلبي من الأديان –كل الأديان – ومن التدين أيضا، وهذا النموذج لم يمنع كارثة الصراع في البلقان وكان المسلمون فيه ضحايا وليسوا جناة، ولم يحقق لمسلمي أوروبا التمتع بالحد الأدنى من الحقوق التي تكفلها كل المرجعيات المحترمة: من أزمة الحجاب، إلى سقطة الرسوم المسيئة للرسول، وصولاً إلى خطيئة استفتاء حظر المآذن في سويسرا.. .. ..

والمثير أن الخارجية الأمريكية والفاتيكان وبعض الكنائس الأوربية الأخرى وغير قليل من المؤسسات التي تمثل اليهود اتخذوا في هذه الأزمات مواقف "أكثر احتراماً" من مواقف العلمانيين المصريين من العدوان على الحريات الدينية الأساسية للمسلمين، بل إن نسبة من مسلمي سويسرا قالوا في استطلاع رأي إنهم يعتبرون اليهودي أو المسيحي المتدين أقرب إليهم من "المسلم العلماني". وهذه الإجابة بالتالي، على الأقل ليست مستنكرة، وهي لا تختلف

كثيرا عن السؤال الاتهامي التحريضي الذي يواجه المسلمين عن المفاضلة بين المسيحي المصري والمسلم الباكستاني أو الهندي، ولا أحد في سويسرا طالب بإلزام المسلمين أن يكيفوا مشاعرهم القلبية وفقا للدستور السويسري مثلاً!!

والأمر يعني، من ناحية أخرى، أن هناك تحالف يتشكل بين المتدينين من الأديان السماوية في مواجهة جموح النموذج العلماني الأوروبي، بينما في مصر يبدو جليا أن غير قليل من المثقفين الأقباط يراهنون أولاً وأخيراً على فرض التحالف مع العلمانيين المصريين لفرض النموذج العلماني الأوروبي بمنطق أن "**عدو عدوي صديقي**"، والتجربة تؤكد أن هذا التحالف لو نجح في إقصاء الإسلام من ساحة الشأن العام فسيفعل الشيء نفسه – وبمنتهى القسوة – مع المسيحية، كل ما في الأمر أن إبعاد الإسلام هو هدف المرحلة الحالية، وإلا فإن عاقلا لا يستطيع أن يصدق أن ماركسيين يرون العالم كله من منظور "مادي جدلي" يخاصم عيونهم النوم لأن المسيحيين لا يتمتعون بحرية بناء كنائسهم!!.

النموذج الغربي الثاني للتنظيم السياسي هو النموذج الأمريكي (الإنجلوسكسوني البروتستنتي)، ويقوم على المصالحة بين الدين والشأن العام، ر ـ للأسف "ثمرة محرمة" في ثقافتنا العربية. وهذا النموذج لا ينظر للدين ولا للتدين ولا للمتدينين كخطر يهدد الديموقراطية أو الحريات أو التعددية، وفي هذا البلد الذي أثبتت صيغة التنظيم السياسي السائدة فيه أنه أنجح من الصيغة الأوروبية يجاهر الرئيس بانتماءاته الدينية ويتحدث عن مرجعية الكتاب المقدس ولا يجرؤ علماني أمريكي على اتهامه بأنه ثيوقراطي أو رجعي أو.. ..إلى آخر قائمة التهم التي أصبحت تلصق بكل من يدعو لشكل في التنظيم لا يقوم على المفهوم الأوروبي الكلاسيكي (الفاشل) لـ "فصل الدين عن الدولة".

والمفارقة أن هذه الصيغة لا تجد من ينظر إليها كبديل محتمل – مجرد بديل محتمل – فإذا كانت العلمانية الأوربية قدرا مقدورا لا يجوز لأحدٍ أساساً أن يدعو للاجتهاد فيه، فأين الكلام المعسول عن الاجتهاد وحق الاختلاف والتعددية وقبول الآخر و.. ..؟

إن الخطر الأكبر فيما يحدث من "استخدام" أنه يشهد عمليات تزييف واسعة للحقائق بدءا من معنى الدين ومعنى الدولة ومعنى التعددية، وانتهاء بحقيقة موقف الإسلام من غير المسلمين، وقد شاركت في مناظرة إسلامية علمانية بمنتدى الشرق الأوسط للحريات بالقاهرة فسمعت كما من التحريفات من عديدين ربما يصعب إحصاؤها، وخلاصة هذه التحريفات أن القرآن – والتهمة أصبحت توجه للقرآن نفسه – يأمر أتباعه بقتل غير المسلمين كل غير المسلمين، فضلا عن الربط غير الصحيح مطلقا بين وصف بعض أهل الكتاب بالكفر – في القرآن أيضاً – وبين استهدافهم بالقتل، ما يعني أن الحوار يفتقر لأبسط شروطه، وهو البدء من الحقائق لا من الافتراءات.

وطالما استمر غلاة العلمانيين العرب في بناء الحواجز واصطناع العداوات ورسم صورة عدوانية للإسلام والثقافة الإسلامية فإن مشكلات التعايش بين المسلمين والمسيحيين سيظل ساحة حرب أيديولوجية لا تقبل الحلول الوسط، بدلاً من أن تكون ساحة حوار حول الممكن والمأمول، ورهان بعض الأقباط على إقصاء الإسلام عن ساحة الشأن العام: الدستوري والقانوني والسياسي والثقافي، كشرط للتعايش معناه أنهم يريدون أن يتحولوا من شريك إلى "صاحب فيتو" على الأغلبية.

** ** **

وفي تقديرنا، فإن الجانب الذي لم يحظ بالقدر الكافي من اهتمام المتابعين لقضية الأقباط وما تشهده من توترات هو البعد الداخلي في أزمة مسيحي مصر، ونعني به أن العالم يشهد تطورات لم تكن الكنيسة لتنجو من تأثيراتها – المباشرة وغير المباشرة – وتتمثل في:

أولا:

في مفارقة كبيرة يشهد العالم حضوراً متزايداً للدين في العالم، وفي الوقت نفسه تصدعاً خطيراً في بنيان البابويات (وبالدرجة الأولى الفاتيكان). ويستتبع هذا ما يطلق عليه "النزيف الصامت" من الكاثوليكية إلى المذاهب الأكثر تحرراً، وأحياناً خارج المسيحية.

ثانياً:

تشهد "المسيحية" عالمياً أزمة هي الأكبر في تاريخها منذ عصر النهضة بسبب الأضرار البالغة التي ألحقتها الانتهاكات الجنسية الواسعة في الكنسية الكاثوليكية التي أفقدت كثيراً من المسيحيين الثقة في الإكليروس الديني عموماً، وبعضهم فقد الثقة في المسيحية كدين.

ثالثاً:

شهدت السنوات القليلة الماضية جدلاً عقائدياً "مؤلماً" لكل المسيحيين كان من أهم نماذجه الضجة التي أحدثتها أعمال الروائي البريطاني دان براون، وبخاصة "**شفرة دافنشي**" و"**ملائكة وشياطين**". وشهدت مصر ضجة مماثلة أحدثتها رواية "**عزازيل**" للدكتور يوسف زيدان. بل إن استعادة مصر "**إنجيل**

يهوذا" وهو في النهاية قطعة أثرية بغض النظر عن محتواه العقائدي، أثار ردود فعل مسيحية تكشف عن أزمة داخلية مسيحية كبيرة. وهي أكبر من كل ما يثار عن حقوق منقوصة أو اضطهاد رسمي أو تحامل اجتماعي.

رابعا:

ارتكب البابا شنودة عدة أخطاء تاريخية كان الدافع لارتكابها طموح البابا الشخصي أولاً وأخيراً، فلم تكن رد فعل على ضغوط داخلية ولم تكن استجابة لتحولات خارجية، بل كانت "قفزة في الفراغ" ستظل تبعاتها تثقل كاهل الكنيسة المصرية لسنوات.

وأول هذه الأخطاء وأخطرها هو الرهان على التحول إلى "فيتو" على حقوق الأغلبية.

وثانيها: الرهان على جدوى تحالف "قصير النظر" مع العلمانيين الأكثر تشدداً ضد كل رمز للإسلام في الشأن العام، وهو تحالف أغفل حقيقة أن النجاح في تحقيق أهدافه سيفتح الباب – في المرحلة التالية – لعملية تهميش لكل ما هو مسيحي لا تقل قسوة.

وثالث الأخطاء التاريخية هو بناء "وعي زائف" للأقباط محوره الرئيس مقولات: "استعادة مسيحية مصر"، واستتبعت المقولة معجماً شاملاً مفرداته: "السكان الأصليين"، "إبادة الأقباط"، "الإكراه على اعتناق الإسلام"،......إلى آخر مفردات قاموس الصراع الذي حاول به تحقيق هدفين:

إجبار الدولة – والأغلبية المسلمة – على وضع يكون فيه للأقباط وضع يحصلون فيه على نوع من "التمييز الإيجابي"، ولإدراكه أن ما يريد تحقيقه لا يمكن أن يتم في مناخ من المشروعية الدستورية والقانونية، فإن البابا اختار أن يكون

رهانه على تأييد الاستبداد. وحدث هذا رغم أن كنائس أخرى اتخذت في مواقف مشابهة مواقف داعمة للديموقراطية، دون أن تخرج عن دورها الكنسي.

فالبابا شنودة أراد أن يحصل للأقباط على وضع لا يمكن الحصول عليه إلا من سلطة مطلقة مستبدة، وخطؤه في هذا لا يقف عند حد أنه لم يختر الرهان "الرابح" بالمعنى النفعي المحض، بل لم يستطع أن يرتقي بكرسي الإسكندرية إلى مستوى الالتزام الأخلاقي الذي وصلت إليه الفاتيكان في موقفها الداعم لحرية مواطني أوروبا الشرقية، ولا إلى موقف القس ديزموند توتو الذي قام بدور تاريخي في مواجهة "نظام الفصل العنصري" ولا استطاع أن يتخذ موقفاً مبدئياً كالذي اتخذه قساوسة زيمبابوي ضد الطاغية روبرت موجابي.

وعندما تعالج الكنيسة تصدعات عقائدية داخلية بتحريض أتباعها على الأغلبية المسلمة وبناء "صورة نمطية" مشوهة للإسلام والمسلمين والثقافة الإسلامية فإن هذا - على الأرجح – لن ينقذ الكنيسة الأرثوذكسية المصرية من التصدع، صحيح أنه قد يؤخر التصدع لكنه لن يمنعه.

ولا نبالغ إذا قلنا إنه لولا الضغوط – الكنسية والأمنية والاجتماعية – التي تمارس لتقييد حرية انتقال المسيحيين لاعتناق الإسلام فسوف تختفي الكنيسة الأرثوذكسية المصرية خلال خمسة وعشرين عاماً، أو في أكثر الأحوال تفاؤلاً، سيتحول أتباع المذهب الأرثوذكسي القبطي إلى أقلية مجهرية لا تكاد ترى بالعين المجردة.

فبسبب مشكلات التقليد الكنسي الأرثوذكسي تحولت مشكلة الطلاق إلى سبب من أهم أسباب "النزيف الصامت" من الأرثوذكسية للمذاهب المسيحية الأخرى – ولاعتناق الإسلام – وبسبب السيل الهادر من الدراسات

التي تهدد بتقويض الإيمان المسيحي تواجه البابويات العريقة أزمة كبيرة. والنزيف عادة يحدث من الطوائف الأكثر تشدداً، وفي حالة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية فأن مواجهة الأزمة كانت بالانحياز لخيارات خاطئة!

والكتاب نبوءة ستتكفل الأيام باختبارها، ففي ظل أي تَحوُّل ديمقراطي حقيقي في مصر يضمن حرية العقيدة فعليا، سيتصاعد النزيف من جسد الكنيسة الأرثوذكسية – أكثر من غيرها من الطوائف – وقد يكون البابا شنودة الثالث آخر الباباوات الكبار، لا باعتبار مؤهلاته الشخصية التي قد تتوافر لكثيرين من المرشحين لخلافته، بل باعتبار الوزن النسبي لأتباع كنيسته، و"صورتها الذهنية".

فالاستمرار في بناء تاريخ مزيف للإسلام والمسلمين في مصر لتبرير موقف صراعي من الهوية الإسلامية لمصر سيفقد الكنيسة الأرثوذكسية مكانتها التاريخية. كما أنه سيفتح الباب لمقارنة موقفها بموقف الكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي صنعت تاريخاً وهمياً للوجود الإسلامي في البلقان قبل أن تتورط فعلياً في الإبادة، وكذلك موقف الأسقف مكاريوس في قبرص، وموقف كنائس رواندية تورط قساوستها في الحرب الأهلية الرواندية (١٩٩٤) واشتركوا في الإبادة......

وعندئذٍ لن ينفع الندم!

ممدوح الشيخ

تم الفراغ من تأليفه منتصف نوفمبر ٢٠١٠ – قويسنا

تمت مراجعته في منتصف يناير ٢٠١١ – بيروت.

الدين يتقدم...البابويات تتراجع!

المحامي المصري الشهير محفوظ عزام مخزن أسرار كلما أتيحت لي فرصة للحوار معه خرجت منها بالكثير، وفضلا عن قرابته ومعايشته لعبد الرحمن باشا عزام أشهر أمناء جامعة الدول العربية، فإنه "خال" الدكتور أيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة. و....

ومن القصص التي رواها لي في حوار معه أنه كان هناك مكتب في جماعة الإخوان اسمه مكتب الاتصال بالعالم الخارجي، وفي عام ١٩٥٣ جاء أحد أعضائه إلى محفوظ عزام وقال له نريدك أن تكتب لنا مذكرة قانونية دولية في شأن النزاع بين إريتريا والحبشة، وكان الأمر قد عرض على الأمم المتحدة، وبعدها قابله محمد إبراهيم كامل في مكتب ممدوح عطية - وكلاهما أصبح وزيرا فيما بعد - وقال له ممدوح عطية: **"ايه اللي أنت كاتبه ده فيه حاجة اسمها "ربنا" في عصر ستالين؟!"**.

انتهت رواية محفوظ عزام وبقي أن نقارن بين ما كان يتصف بالقوة الشديدة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين لدور الأيديولوجيات والقوميات على حساب دور الأديان والمذاهب، وبين ما هو حادث الآن من صعود مشهود للدين. والقصة سالفة الذكر مجرد نموذج لما كان يحتل واجهة المشهد حتى أن معرفة التكوين الديني والمذهبي للمجتمعات كان مقصورا في حالات كثيرة على المتخصصين باعتبار أنه موضوع "جانبي". بل إن بعض المثقفين صدمه أن

يعرف – عند انهيار الاتحاد السوفييتي – أن بعض الدول التي حصلت بسقوطه على استقلالها "جمهوريات مسلمة".

الآن – كما أشرنا – يحدث شيء مختلف ويعود الدين بقوة للعلاقات الدولية وتتشكل خطوط مواجهة جديدة لا حول المناطق الأغنى بالموارد الطبيعية ولا الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية بل حول نقاط التماس بين الجماعات الدينية والمذهبية، فمثلاً، الحدود بين مسلمي البلقان ومسيحييه لا تقل سخونة عن "الستار الحديدي" خلال حقبة الباردة.. وهكذا.

العودة لما قبل وستفاليا

ويمكن القول بأن العالم يبدو كما لو كان قد عاد إلى ما قبل صلح وستفاليا، تلك الاتفاقية التي عقدت عام ١٦٤٨ ويعتبرها المؤرخون البداية الحقيقية للعصر الحديث وقد أنهى "صلح وستفاليا" حروباً ضارية بين الدول الدينية والعلمانية في أوروبا وأسس "الدولة القومية الحديثة". وقد كانت الاتفاقية نتيجة غير مباشرة للإصلاح الديني الذي قاده مارتن لوثر فأسس المذهب ستانتي. وبعد قرون يحتضن المذهب البروتستانتي عملية تاريخية لإعادة الصلة بين الدين والسياسة بل بين الدين والحياة العامة كلها تبدو معها البشرية كما لو كانت تعود إلى ما قبل صلح وستفاليا.

وقد وقعت الاتفاقية بعد سلسلة من الحروب الدموية ليس فقط بين البابا والبروتستانت بل أيضاً بين طوائف البروتستانت أنفسهم وأكبر دليل على ذلك، اندلاع "حرب الثلاثين عاما" (١٦١٨-١٦٤٨) التي مثلت عراكاً شرساً

بين اللوثريين والكلفانيين وهي جماعة نشأت من رحم الحركة اللوثرية وانشقت عنها فيما بعد. وهذه الحرب البروتستنتية/ البروتستنتية لم تضع أوزارها إلا بعد انعقاد مؤتمر كبير، سُمي بـ "**صلح وستفاليا**" (نسبة إلى منطقة وستفاليا الواقعة في غرب ألمانيا)، حيث شارك فيه ١٢١ مندوباً من ممثلي الحكومات الأوروبية.

وقد اتفق هؤلاء المندوبون على وضع نهاية للحروب الدينية في ألمانيا وإدخال الطوائف الدينية الثلاث: الكاثوليكية واللوثرية والكلفانية تحت مظلة التسامح الديني. إلا أن الأهم من ذلك كان اشتمال المؤتمر على تجريد السلطة البابوية من حق التدخل في شؤون الكيانات السياسية الأوروبية ومن ثم تأسيس العلمنة السياسية في عالم الغرب. وقد أسفرت التجربة القاسية مع السلطة البابوية مثل هذا الانقلاب الفكري فالتجربة انتهت ليس فقط إلى معاقبة السلطة الدينية بل معاقبة الدين ذاته.

حيث لم تتم التفرقة بين الدين كعقيدة وبين الممارسين الذين أساءوا استخدامه فكان الدين هو الضحية، حيث سحب من الحياة سحباً مُطلقاً وكان يراد له أن يكون أبدياً. وجاءت الثورة الفرنسية (١٧٨٩) لتؤسس الفصل التام النهائي بين الدين والدولة وأصبحت المرجعية السياسية للكيانات السياسية الأوروبية الحديثة كافة. بحيث لم تعد قضية الانفصال بينهما مما يقبل النقاش وأصبحت مستقرة في العقل الوجدان الأوروبيين بحيث لم تعد موضع نقاش. وخلال القرنين الماضيين كانت الولايات المتحدة الأمريكية توصف بأنها "استثناء" في مسار الظاهرة الغربية لكن الاستثناء أصبح من القوة والقدرة على

التأثير بحيث تحفر مجرى جديدا لنهر السياسة الدولية يعيد طرح العلاقة بين الدين والسياسة.

والآن يشهد العالم إحياءً دينياً متزامناً عابراً، ليس فقط لحدود الدولة القومية، بل للقارات والتشكيلات الحضارية والقوميات منذ الربع الأخير من القرن العشرين، فهناك إحياء ديني بين أتباع الأديان السماوية الثلاثة وبعض الأديان غير السماوية. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، الذي بدأ مضطربا وعاصفا، يشهد العالم درجة غير مسبوقة من الاهتمام والجدل بشأن علاقة الدين بالسياسة فالقضية – كما أشرنا – مطروحة بقوة في الدولة الأهم والأكبر في العالم.

وبدأت قضية الدين تحتل مكاناً مهماً في لغة خطابها السياسي، فللمرة الأولى منذ قرون يتحدث حاكم غربي عن حروب تشن من منظور إنجيلي وتوراتي ومخططات "إلهية" لنهاية التاريخ، وعندما كان "الرئيس المؤمن" جورج بوش يتحدث عن الصراع مع محور الشر فإن من الطبيعي أن يكون هناك في المقابل "محور الخير"!

المسألة الدينية في قرن مضطرب

ومن الدراسات المهمة التي استشرفت المآلات المحتملة للظاهرة، كتاب مهم للمفكر المعروف الدكتور جورج قرم هو "**المسألة الدينية في القرن الحادي والعشرين**"(**دار الفارابي – بيروت – ٢٠٠٧**)، وقرم المفكر الموسوعي الذي نال درجات أكاديمية في الاقتصاد والقانون كان موضوع رسالته للدكتوراه:

"**تعدد الأديان وأنظمة الحكم**" فضلا عن تجربة سياسية غنية أوصلته لمنصب وزير مالية لبنان (١٩٩٨ – ٢٠٠٠).

وفي كتابه يرسم قرم ملامح المشهد العالمي فيؤكد أن العالم يشهد انبعاثاً للهويات الدينية لم يعرفها منذ أكثر من قرن وتعبر الظاهرة عن نفسها بتوترات ساخنة ونزاعات طائفية وإثنية وعرقية داخل البلد الواحد أو بين بلدان متجاورة كما أنتجت الظاهرة أيضا ثقافات خاصة ونظريات كان أبرزها صراع الحضارات الراهن والمقبل بديلاً لصراع أيديولوجي سابق بين الرأسمالية والشيوعية. ولأن قرم شأن معظم المثقفين العرب يتبنى الموقف الأوروبي المدافع عن عالم "علماني" فإنه يرفض حصر هذا "الإثم" بدين واحد تمثله الحركات الأصولية الإسلامية!

وبسبب انحيازه العلماني الواضح يرى قرم أن تصاعد العنف في العالم من نتائج انبعاث هذه الهويات الدينية فعلى امتداد النصف الأول من القرن العشرين كانت صورة العالم بعيدة جدا عن التأثير الديني، وكانت الأفكار العلمانية تتقدم لتزيح الثقافات الوطنية وكان العالم العربي يواجه الاستعمار. وينبه قرم لحقيقة مثيرة لم تلفت الانتباه قبلاً هي أن ميثاق الجامعة العربية لم يحمل أي إشارة إلى رباط ديني. وهو لا يغفل أن بعض المؤرخين يردون "الإرهاب" إلى الثورة الفرنسية ومرحلة "الإرهاب" اليعقوبي التي شهدتها فرنسا فهي الجذر الحقيقي للإرهاب الحديث.

فإذا كان كتاب قرم – وهو مجرد نموذج لمنطق تفكير منتشر – يتعامل مع الإحياء الديني بوصفه "إثماً" وسببا لمزيد من الصراعات الدولية والإقليمية، فإن ما يتبناه يؤدي، في الوقت نفسه، لنتيجة شديدة الأهمية هي أن الإحياء

الإسلامي في العالم العربي والإسلامي ليس استثناء من اتجاه التاريخ. صحيح أنه كثيرا ما افتقر إلى النضج الكافي والاستعداد الحقيقي للتعايش مع التيارات السياسية الأخرى، لكنه في النهاية، لا يجوز أن يعامل كما لو كان شيئاً عجائبياً، أو نبتاً شيطانياً، أو صنيعة استعمارية، إلى آخر الأوصاف التي تملأ الكتابة العربية عن الظاهرة. ويظل الدين أكبر وأقدس وأكثر أهمية للإنسان والمجتمع من أن يختزل النقاش حوله في تجارب هذه الجماعة أو تلك.

وما يشهده القرن الحادي والعشرون يمثل انقلاباً تاريخياً شاملاً على ما كان سائداً خلال القرن الماضي، ففي قمة الجموح العلماني تساءل الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين ذات يوم بلهجة مستنكرة: "**كم فرقة عسكرية يملك البابا؟**" في إشارة إلى بابا الفاتيكان، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عرف العالم أن بابا الفاتيكان السابق يوحنا بولس الثاني ساهم بدور كبير في هدم الاتحاد السوفيتي السابق بقوة التأثير الروحي الذي أثبتت التجربة أنه قادر على هزيمة الجيش الأحمر بسمعته الأسطورية.

وقد كان هذا البابا من أكثر الباباوات ممارسة للعمل السياسي والاجتماعي في التاريخ الحديث وأكثرهم حضوراً في عالم ما بعد الثورة الفرنسية التي غيرت وجه أوروبا باتجاه انحسار نفوذ الكنيسة. وخلال بابويته زار يوحنا بولس الثاني أكثر من ١٢٠ بلداً، وهو ما جعل البعض يعتبره من أهم شخصيات القرن العشرين على الإطلاق.

وبين هذه الزيارات الكثيرة تعد زيارته للاتحاد السوفيتي السابق الأهم والأكثر شهرة، ففي ٢ يونيو ١٩٧٩، وبعد ٨ أشهر فقط من انتخابه واعتلائه

الكرسي البابوي، دشن بزيارته جهوداً متواصلة قام بها الفاتيكان لتقويض الاتحاد السوفيتي. وكان مما قاله في الجموع المحتشدة هناك: "**المسيح يحارب الشيوعية**"!

فيما رفع مستقبلوه شعار: "**نريد الله في مدارسنا**".

لكن المفارقة أن من تحالفوا مع البابا السابق وأسعدهم الدور الذي قامت به المسيحية في الحرب الباردة، هم أنفسهم من يدخلون اليوم مواجهة ملفتة مع الكنيسة بعد أن بدأ الدين يطرق بقوة أبواب العواصم التي كانت تاريخياً مسقط رأس مبدأ فصل الدين عن الحياة العامة عموماً.

والمشهد المعكوس بدأ في إيطاليا عندما أرسلت أم إيطالية من أصل فنلندي أطفالها لمدرسة إيطالية رسمية لتكتشف انتشار الصلبان في فصولها فشنت حملة لإزالتها لتناقضها مع ما تعتبره "**حق أطفالها في حرية الاعتقاد**". المواطنة في نهاية الشوط حصلت على حكم قضائي من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بستراسبورغ يقضي بضرورة إزالة الصلبان المعلقة بالمدارس الإيطالية مع تعويض الشاكية، ونص الحكم على أن الصليب رمز ديني مسيحي يتعارض مع حرية العقيدة.

رد فعل الفاتيكان كما هو متوقع كان إدانة الحكم ووصفه بأنه: "**غير مسؤول، ومخزٍ ومقلق!**". وسارعت وزيرة التعليم الإيطالية إلى إعلان سخطها على الحكم، "**لأن الصليب رمز يعتبر جزءا أصيلا من وجدان المواطن الإيطالي وهويته وثقافته وتاريخه**". أما رئيس سيلفيو برلسكوني فأكد أن القرار

غير ملزم، مضيفاً أن "**المسيحية هي تاريخنا....وهناك ٨ بلدان أوروبية تحمل رايتها الصليب**"!!

وبالعودة إلى الناس كانت النتائج مدهشة، فمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية لا يتعارض حكمها مع قناعات الفاتيكان والحكومة الإيطالية وحسب، بل أيضا تتعارض مع قناعات الناس، فقد أفاد استطلاع رأي أجراه معهد "إيسبو" بإيطاليا أن ٨٤% من الإيطاليين يؤيدون تعليق الصليب في المدارس، والطريف أن ٦٨% من الأشخاص الذين لا يحضرون أبداً القداس في الكنائس أيدوا وجود الصليب في المدارس، ما يعني أن الدين تحول – أو يكاد – إلى رمز هوية، لا نهج عبادة، وهو حضور مختلف عن المفهوم البابوي للدين.

وقد أطلق الحكم موجة من النقاشات في عدة دول أوروبية في مقدمتها النمسا، كما ترافق مع تصاعد الاهتمام بعلاقة الدين بالحياة العامة، ففي ألمانيا مؤشرات تنطوي على مفارقة كبيرة، حيث تشهد ألمانيا تراجع دور الكنسية مترافقاً مع تصاعد مشهود لدور الدين (الإسلام والمسيحية معا). والشهادة هذه المرة تأتي من واحدة من أعرق المؤسسات الإعلامية الرسمية الألمانية.

فالمسيحية – حسب تقرير لإذاعة صوت ألمانيا "**لعب دوراً كبيراً في تشكيل الهوية الثقافية لألمانيا. ولعبت الكنيسة دوراً في تاريخ البلاد، إلا أن هذا الدور أخذ بالتراجع**". وعلى عكس فرنسا، فإن تأثير المسيحية في ألمانيا لا يقتصر على الكنائس ودور العبادة فحسب، وإنما ترك بصماته أيضا على الحياة السياسية، حتى أن بعض الأحزاب السياسية بألمانيا كحزبي الائتلاف

الحاكم: الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب المسيحي الاجتماعي يؤكدان انتماءهما للدين المسيحي على الأقل من خلال صفة "المسيحي" في اسميهما.

وتلعب الكنيسة دوراً في صياغة الدروس الدينية في المدارس الألمانية، وفي الإرشاد الروحي للجنود الألمان في ثكناتهم العسكرية وتوجد مدارس وجامعات مرتبطة بهذه الكنيسة أو تلك. ورغم هذا الدور فإن تأثير الكنيسة بدأ في التراجع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. عندما كان ٥٠ % من الألمان ينتمون للكنيسة الإنجيلية، بينما كان ٤٥ % منهم كاثوليك.

وبعد حوالي نصف قرن، وحسب دراسة للكنيسة البروتستانتية (٢٠٠٦)، قال ٢٥ % من اللادينيين بأنهم يصلون على الأقل أحياناً، بينما قال نحو ٣٥ % من أتباع الكنيسة إنهم لا يصلون إطلاقا. وبينما كان يداوم نحو ٥٢ % من الكاثوليك و١٣ % من البروتستانت خلال الخمسينات على الذهاب للكنيسة للصلاة، تراجع عددهم بشكل ملحوظ، بحيث يحرص فقط ٢٣ % من الكاثوليك و٨ % من البروتستانت على الذهاب بانتظام للقداس الكنسي. وأصبحت زيارة عديد من الألمان للكنائس تقتصر على عدد مناسبات كالتعميد والتثبيت والزواج والتأبين.

ودور الدين في أوروبا في حالة إعادة تشكل ضخمة عابرة لحدود الدولة، فانهيار الاتحاد السوفيتي دفع شرائح واسعة من شعوب شرق أوروبا للعودة إلى الدين، أما الكنيسة فتفقد بوتيرة ملحوظة أتباعها لحساب أنماط من الإيمان أقرب للتصوف كالبوذية والقابلاه اليهودية اللذين ينتشران بقوة. ومن المؤكد أن الوجود الإسلامي في أوروبا ساهم بقوة في إعادة الدين إلى ساحة النقاش العام.

لقاء السحاب

"لقاء السحاب" تعبير صكه الإعلام لوصف لقاءات ذات طبيعة استثنائية، وهناك قائمة من اللقاءات التي وصفت بهذا الوصف: رياضية وفنية وسياسية و.. .. غير أن لقاءً من هذا النوع حدث في ديسمبر ٢٠٠٩ مر بهدوء دون ضجة تذكر رغم دلالاته الكبيرة. اللقاء كانت مدته نصف ساعة لا أكثر، وكان مكانه حاضرة الفاتيكان: المؤسسة الدينية المسيحية الأهم في العالم. أما طرفاه فهما البابا بيندكتوس السادس عشر بابا الفاتيكان زعيم الكاثوليك في العالم، والرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف، وهو رئيس أكبر دولة أرثوذكسية في العالم، فضلا عن أنها كانت، لسبعة عقود، قاعدة أكبر كيان سياسي في العالم الحديث، قام على الفصل التام بين الدين والشأن العام كله، السياسي والثقافي والاجتماعي.

ولا يعد هذا اللقاء الذي جمع بين الرئيس الروسي ورئيس الكنيسة الكاثوليكية الأول من نوعه، إذ سبق أن التقى رئيس الوزراء الروسي الحالي فلاديمير بوتين مع بابا الفاتيكان في مارس عام ٢٠٠٧ عندما كان يشغل منصب رئيس روسيا. وقد أسفرت زيارة ميدفيديف عن إقامة علاقات دبلوماسية "كاملة" مع الفاتيكان عبر رفع مستوى التمثيل الروسي إلى درجة سفارة بعد ظلت الفاتيكان بالنسبة للكرملين "السوفيتي" ثمرة محرمة، ما يجعل الاعتراف بها انقلاباً، ومنذ العام ١٩٩٠، تتبادل الدولتان ممثلين لهما لكن ليس بدرجة سفير.

والاعتراف المتبادل بين موسكو والفاتيكان كان بداية صفحة جديدة في العلاقات الدولية بعد أن ساهم الفاتيكان بدور تاريخي في تقويض الاتحاد السوفيتي. كما أنها تأتي في ظل حضور دولي متصاعد للقضايا الدينية في العلاقات الدولية، ويعد التقرير السنوي للحرية الدينية الذي تصدره الولايات المتحدة الأمريكية لحالة الحريات الدينية في العالم، والسجالات حول الحاجة لتوافق دولي حول التعارض بين حرية التعبير والاحترام الواجب للمقدسات الدينية، مؤشرات على مناخ جديد وأجندة جديدة حول الدين والعلاقات الدولية.

وعلى صعيد متصل يأتي "لقاء السحاب" في ظل سعي روسي للانفتاح على العالم الإسلامي وصل إلى محاولة الحصول على صفة مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي. الرئيس الروسي ميدفيديف رفض الإدلاء بأي تعليق حول العلاقات بين الكرسي الرسولي وبطريرك موسكو. وقال: "**بإمكان آبائنا المقدسين إجراء هذا الحوار من جانبهم، إنها مسالة منفصلة**". وتعبير "**آبائنا المقدسين**" عندما يرد في تصريح رسمي على لسان حاكم موسكو فإن التاريخ الروسي يكون قد عاد – ولو جزئيا – إلى ما قبل ١٩١٧.

وفي تحول آخر زال الجدار الفاصل – عمليا – بين ما هو ديني وما سياسي في بادرة هي الأولى من نوعها، ففي جلسة اللقاء القصيرة – حسب مصدر فاتيكاني – تحدث الجانبان عن "**الوضع الاقتصادي والسياسي الدولي – على ضوء الرسالة العامة "المحبة في الحقيقة" التي أهدى البابا نسخة عنها بالروسية للرئيس، وعن التحديات التي تواجه حالياً عملية الأمن**

والسلام". وكذلك نوقشت "**مسائل ثقافية واجتماعية**" منها العائلة وإسهام الإيمان في المجتمع الروسي.

وكانت العلاقات بين الفاتيكان والكنيسة الأرثوذكسية الروسية قد توترت منذ سنوات بعدما اتهم بطريرك موسكو السابق الكاثوليك بالتبشير في روسيا. لكن منذ تنصيب البطريرك الروسي كيريلس الذي كان لفترة طويلة على رأس الدبلوماسية لدى الكنيسة الأرثوذكسية، ترتسم رغبة في التقارب بين الطرفين، وفي إبريل ٢٠٠٩ اقترح الرئيس البيلوروسي الكسندر لوكاشينكو وساطته بين الفاتيكان والكنيسة الروسية، وقد ناقش الموضوع مع البابا بنيديكتوس السادس عشر.

وبدأت هذه الأزمة بانهيار الاتحاد السوفييتي عندما عادت الحريات الدينية لشعوب الجمهوريات السوفيتية، فهرول الدعاة والمبشرون المنتمون لجميع الديانات تقريبا نحو شعوب هذه الجمهوريات لكسب أتباع جدد لها وسط أكثر من ٢٥٠ مليون مواطن سوفييتي كان معظمهم ملحدين. وكان الفاتيكان على رأس هذه الجهات فنشط بين مسيحيي روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وغالبيتهم يعتنقون المذهب بالأرثوذكسي الذي كان سائداً قبل الثورة البلشفية.

وشهد عام ٢٠٠٥ انعطافة رمزية مهمة في علاقات الكنيستين المتنافستين عندما احتفل الروس بإعادة أيقونة لها أهمية تاريخية استثنائية إلى الكنيسة الأرثوذكسية بموسكو، الأيقونة (أيقونة كازان)، وقد قرر البابا يوحنا بولس الثاني إعادتها لتبقى من عام ٢٠٠٤ في جناح بمتحف قبل أن تعود لمكانها الكنسي في احتفال ضخم بعودتها تم في "كاتدرائية الكرملين"!

وكانت هذه اللوحة تستخدم في أذكاء حماس الجنود الروس خلال المعارك العسكرية، على نحو ما حدث في حرب الروس ضد نابليون بونابارت عام ١٨١٢. ولم يدع يوحنا بولس الثاني للاحتفال رغم أنه صاحب المبادرة، وذلك بسبب العلاقات السيئة بين الفاتيكان وبطريركية موسكو، ودائما ما تمنى يوحنا زيارة روسيا، وهي أمنية رفضت الكنيسة الأرثوذكسية تحقيقها.

اللقاء الذي جمع نقيضين مذهبيين شهدت العلاقات بينهما دائماً نزاعات متفاوتة الوتيرة، ورمزين لعاصمتين كانتا لعقود شارتين على رؤيتين للذات والكون وما وراء الكون، لم يكن من سبيل لأن يلتقيا. ومن المفارقات أن موسكو عاصمة الاتحاد السوفيتي كانت خصما للفاتيكان لأسباب عقائدية، فيما أدى زوال الاتحاد السوفيتي وعودة الدين إلى المجتمع الروسي بقوة، إلى تجدد الخصومة بين الفاتيكان وموسكو لأسباب مذهبية. بل إن التقارب بين العاصمتين جاء من نافذة السياسة بأسرع مما جاء من باب الدين.

واللقاء الذي جاء قصيرا في مدته، وجاء الاهتمام الإعلامي به رمزياً، يحمل دلالات عديدة مهمة دينية ومذهبية وسياسية، وهو لم يحظ من اهتمام الإعلاميين والمحللين بما يمكن أن يحظى به نبأ شغب قد يحدث عقب مباراة كرة قدم!!.

ومن الشواهد التاريخية أيضا في سياق التحول، ما حدث في مطلع مارس ٢٠٠٩ عندما تسلم الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف من نظيره الإيطالي جورجيو نابوليتانو رسميا "مفتاحا رمزيا" للمجمع التابع للكنيسة الأرثوذكسية الروسية في مدينة باري الإيطالية في احتفال مهيب أقيم بالمناسبة التي وصفها

ميدفيديف بأنها **"حدث تاريخي"** حقاً. والرجل الذي جلس على "عرش الكرملين" في مدينة كانت لعقود عاصمة إمبراطورية أممية ملحدة لا شك أنه لا يستخدم وصف "تاريخي" على سبيل المبالغة بل إن حضوره بنفسه هذا الاحتفال يؤكد دلالاته العميقة، ويكفي أن نقارن هذا الموقف وهذا الوصف بقول الزعيم الشيوعي جوزيف ستالين سالف الذكر.

والرئيس الروسي ميدفيديف شكر الرئيس الإيطالي على تسليم المجمع المعماري التابع للكنيسة الأرثوذكسية وقدر عاليا جهود من عملوا لذلك وبخاصة إسهامات بطريرك روسيا السابق ألكسي الثاني والحالي ألاكيريل في تحقيق **"هذه الغاية النبيلة التي تثلج صدور كل المؤمنين المسيحيين الأرثوذكس في روسيا وخارجها"**. وكأن سبعين عاما من الحكم الشيوعي لروسيا ذهبت أدراج الرياح ليعود الدين، ليس فقط رقما مهما في هذه العاصمة المهمة، بل بطلا من أبطال المشهد العالمي.

ولم تكن تلك الإشارة الوحيدة على التغير العميق الذي طرأ على مكانة الدين في هوية روسيا وسياساتها، فبالتزامن مع هذا الحدث افتتح في موسكو المؤتمر العلمي التطبيقي "روسيا والعالم الإسلامي" كان من أهم المشاركين فيه السياسي المخضرم يفجيني بريماكوف. والمؤتمر عقد بمبادرة: **"فريق الرؤية الاستراتيجية: روسيا/ العالم الإسلامي"** الذي أنشئ في ٢٠٠٥.

وهناك إحساس متنامٍ في روسيا بأهمية الدين في السياسة الداخلية والعلاقات الدولية. والتغير الأهم وجود إدراك لأهمية الحوار بين مختلف الحضارات، وبخاصة بين الغربية والإسلامية حيث تتنامى الحاجة للتصدي

لمحاولات البعض تأكيد حتمية الصدام بين الحضارة اليهودية المسيحية والحضارة الإسلامية.

وقد أصبح هناك ما يسمى "المشهد الديني العالمي"، ومن مفرداته – على سبيل المثال – مساعٍ للقضاء على "الأمية الدينية" التي فرضها الحكم الشيوعي السابق على بلغاريا قبل عقود، عبر تدريس الدين كمادة إلزامية في المدارس. وقد قوبلت الخطة الرسمية بردود فعل متباينة من المواطنين الذين يعلن ٧٠% منهم إلحادهم!

وقبل العهد الشيوعي كان تدريس المسيحية أساسيًّا في مناهج الدراسة، وبعد تسلم الشيوعيين حكم البلاد في الأربعينيات بدعم من الاتحاد السوفييتي السابق تم منع ممارسة الطقوس الدينية، وإعلان الانتماء الديني لأي شخص. ولكن بعد سقوط الشيوعية عام ١٩٨٩ عاد الدين بشكل تدريجي ودفعت الكنيسة بقوة في اتجاه إعادة تدريس المسيحية. ومنذ ١٠ أعوام أصبح من المتاح للطلاب دراسة المسيحية أو الإسلام بشكل اختياري بحسب معتقداتهم. وتم افتتاح مبان ومكاتب تقدم الخدمة الدينية.

وحسب استطلاع للرأي أجراه معهد جالوب لاستطلاعات الرأي عام ٢٠٠٤، فإن العديد من البلغار لا يزالون يخلطون بين العقيدة الدينية والخرافات، وأن نصفهم لا يزال يعتقد في وجود السحر الأسود، بينما ٢٠ % من البلغار يعتقدون بوجود الأشباح، وأن القطط السوداء شؤم، وأن هناك من يستطيعون محادثة أرواح الأموات!.

المشهد الديني العالمي

وفي إطار تقدم "المشهد الديني" ليحتل أهمية كبيرة تتزايد باستمرار، أصبح هناك موجة مسوحات واستطلاعات رأي دينية تصنف شعوب العالم لتحدد "الأكثر إيماناً" و"الأكثر إلحاداً"، بعد أن استقر في وجدان وعقل كثيرين شرقاً وغرباً أن العلاقة بين الدين والحياة العامة انتهت إلى غير رجعة منذ قيام الثورة الفرنسية، والآن أصبح هناك مفهوم شديد الأهمية لفهم العالم اسمه: "المشهد الديني العالمي"!.

فقبل نهاية العام ٢٠٠٤ نشرت **وول ستريت جورنال** نتائج أول استطلاع عالمي للإيمان والإلحاد. ورغم أن الاستطلاع كشف عن حقائق شديدة الأهمية لفهم الدور المتنامي الذي يلعبه الدين في الساسة الدولية إلا أن مجرد إجرائه يظل تحولا تاريخيا جديرا بالتوقف عنده، فمنذ الثورة الفرنسية والقسم الأكبر من النخب السياسية والثقافية في العالم يعتبر الفصل بين الدين والسياسة حقيقة من الحقائق المستقرة التي لم تعد تقبل الجدل.

وفي إطار الصعود المشهود للدين في الشأن الدولي يستخدم اليمين الديني الأمريكي تعبيرا قاسيا هو "أوربا الكافرة" لوصف حال الدين في الواقع السياسي والثقافي الأوروبي، وهو وصف يلخص المسافة الفاصلة — التي ما زالت تتسع باطراد — بين نموذجين سياسيين بدا لعقود طويلة أنهما متماثلان. والاستطلاع الذي نشرت الجريدة نتائجه في طبعتها الأوروبية أجرته مؤسسة "جي. أف. كا" ترافق نشره مع عيد الميلاد وسبق افتتاح مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وقد أجري الاستطلاع في ٢١ دولة في أوروبا الغربية

والشرقية – عدا فرنسا – بالإضافة إلى تركيا وروسيا والولايات المتحدة وهو الأول من نوعه.

ومن بين النتائج التي كشف عنها أن ٢٥ % من مواطني أوروبا الغربية يعلنون أنهم لا يؤمنون بالله ويصفون أنفسهم بأنهم "ملحدون" وهي النسبة الأعلى في العالم مقارنة مع:

١٥ % من الملحدين في روسيا.

١٢ % في أوروبا الشرقية.

٨ % في الولايات المتحدة.

١ % في تركيا.

وتأتي الجمهورية التشيكية في طليعة البلدان الملحدة (٤٩%) لتذكرنا بتحذير رئيسها السابق المفكر المعروف فاكسلاف هافل "**إن الحضارة الأوروبية هي أول حضارة في التاريخ الإنساني تقوم على الإلحاد**". وتأتي بعد تشيكيا هولندا (٤١%) ثم الدانمارك (٣٧%) ثم بلجيكا (٣٦%) ثم السويد (٣٠%).

ونتوقف عند ألمانيا التي يشير الاستطلاع إلى أن نسبة الملحدين بين سكانها تبلغ (٣٧%)، فرغم أن هذا الاستطلاع الشامل العابر لحدود الدولة هو الأول من نوعه فإن ظاهرة الإلحاد شغلت المجتمع الألماني قبل سنوات، وتشير إحصاءات سابقة أجريت في تسعينات القرن الماضي إلى أن ٤٧% من الألمان يعتبرون أنفسهم لا دينيين و٩% يعتبرون أنفسهم ملحدين وترتفع النسبة في ألمانيا الشرقية إلى ١٨%.

ومن الواضح أن درجة من التداخل بين حدود المصطلحين تؤدي لتناقض ظاهر وإن بقيت العبرة الواضحة أن حالة من قلة الاكتراث بالدين متفشية وتظهر في أشكال متفاوتة ويتم التعبير عنها بمصطلحات متقاربة. والأكثر مدعاة للدهشة في هذه الإحصاءات أن من يعتبرون أنفسهم مؤمنين يذهب ٩% منهم فقط قداس الأحد، كما أن ٣١% ممن اعتبروا أنفسهم بروتستنت لا يؤمنون بالإله الذي تدعو الكنيسة للإيمان به بل يؤمنون بـ "قوة عليا"!!!

وفي مقال عنوانه "**وداع الله**" عن الوضع الديني في ألمانيا نشرته مجلة **دير شبيجل (١٥ يونيو ١٩٩٢)** وصفت ألمانيا بأنها تحولت إلى "بلد كافر"!

في المقابل تأتي في طليعة المجتمعات "المؤمنة" الدول التي يختلط فيها الدين بهويتها القومية في التشكيل الحضاري الأرثوذكسي وتوجد النسبة الأعلى في رومانيا حيث يعتبر ٩٦% من السكان أنفسهم مؤمنين، ثم اليونان وتبلغ النسبة فيها ٩٢%.

أما في التشكيل الحضاري الكاثوليكي فتبلغ نسبة من يعتبرون أنفسهم مؤمنين ٩٠% في بولونيا و٨٦% في إيطاليا. أما في تركيا فإن ٩٥% من الأتراك يعتبرون أنفسهم مسلمين بينهم ٧٢% يمارسون الشعائر، وعلى خلفية مفاوضات انضمامها للاتحاد الأوروبي فإن مقارنة هذا الرقم بالمتوسط العام في أوروبا يشير إلى فارق ضخم فنسبة من يعتبرون أنفسهم مؤمنين في القارة يبلغ ٦٨% مقابل ٨٠% في أوروبا الشرقية أما من يمارسون الطقوس فتبلغ نسبتهم

٢٤% مقابل ٣٧% في أوروبا الشرقية. وتبلغ نسبة المؤمنين في روسيا ٦٥% بينما من يمارسون الشعائر لا تتجاوز نسبتهم ٤%.

وفي منتصف المسافة بين النقيضين الأوروبي والتركي تأتي الولايات المتحدة حيث تبلغ نسبة من يعتبرون أنفسهم مؤمنين ٧٥% وتبلغ نسبة من يمارسون الشعائر ٤٣%، وحسب إحصاء سبق الاستطلاع المشار إليه فإن ٨٦ % من الأمريكيين يعتقدون في الآخرة والله.

وبطبيعة الحال تحتاج هذه الأرقام إلى إخضاعها لعملية تحليلية لقراءة دلالاتها المختلفة ولاستكشاف الكيفية والآليات التي يتطور بها الموقف من الدين في التشكيلات الحضارية المختلفة والثقافات المختلفة وكذلك درجة الاهتمام بالممارسة الدينية في مختلف المجتمعات، فمن المؤكد أن عوامل عديدة كالثقافة والانتماء المذهبي والبنية السياسية للدولة و.. ..تتدخل في تحديد مثل هذه المواقف.

ويمكننا تلخيص أمام ملامح المشهد الديني العالمي في القرن الحادي والعشرين بما ورد في دراسة أمريكية نشرت حديثاً (**جريدة المصري اليوم – مصر – ٩ نوفمبر ٢٠١٠**) خلاصتها الرئيسة أن "**العالم أصبح أكثر تديناً**". الدراسة أعدها البرفيسور سكوت إم توماس المتخصص في العلاقات الدولية، الأستاذ بجامعة باث البريطانية، ونشرتها **مجلة فورين أفيرز** الأمريكية (عدد نوفمبر/ ديسمبر ٢٠١٠). وتؤكد الدراسة أن الهويات الدينية العالمية والمحلية صارت متشابكة بفعل العولمة التي تعمل على تغيير طبيعة الدين ودوره في الشؤون الدولية. ما جعل الديانات "تتقاطع" مع ثقافات ودول ومناطق بعينها.

والدراسة التي ترصد "**تنامي نفوذ الدين في السياسة الدولية**"، إلى أن التدين يتزايد في جميع أنحاء العالم، من جنوب الولايات المتحدة الأمريكية حتى الشرق الأوسط، موضحة أنه ينمو في الدول التي تتصف بتنوع واسع من التقاليد الدينية ومستويات التنمية الاقتصادية، ما يوحى بأن الفقر أو "العزلة الاجتماعية" ليسا مسؤولين بمفردهما.

وقد توقعت الدراسة أن تتأثر الساحة الدينية العالمية في السنوات المقبلة بطفرة هائلة في النمو السكاني من الدول المتقدمة في الشمال، وبخاصة غرب أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة. ولفتت الدراسة إلى أن التدين صار في الوقت الراهن واحداً من "أدق" المؤشرات على "الخصوبة" أكثر من الهوية العرقية والطائفية، ذلك أن المتدينين يميلون إلى إنجاب مزيد من الأطفال أكثر من نظرائهم من العلمانيين. وبالتالي ينتظر أن يصبح الدين، على نحو متزايد، ظاهرة "**حضرية وليست ريفية**".

فالنمو السكاني في الدول النامية سوف يستقر في "الحواضر" التي يضربها الفقر والمناطق التي ينتشر فيها الدين. ورغم أن التحول إلى العلمانية صار جزءاً حتمياً من "الحداثة" مع انتشار التعليم والعلوم والتكنولوجيا والازدهار. غير أن المدن الضخمة صارت ملاذا لحركات الإحياء الديني. والديانات تمرست، تاريخياً، في جذب أتباعها في البيئات الحضرية. ونبهت الدراسة إلى وجود اتجاهات تشمل الطفرات السكانية، والتمدن وتحول الدين عالمياً، وجميعها تشير إلى أن الدين سوف يساعد في تشكيل عوامل محركة للقوى العظمى القائمة والجديدة والناشئة. وتوقعت الدراسة أن يلعب "التأثير التحولي" للعولمة على الدين دوراً

رئيساً في انتشار الإرهاب الدولي والصراع الديني، فالعولمة تمنح مزيداً من النفوذ لحركات الشتات الدينية والعرقية التي تساهم في تغيير طبيعة الأمن العالمي، واصفة هذه الجماعات بـ "الطرز الأكثر أهمية" في العلاقات الدولية.

وفي الختام فإن الدراسة تقول: "**بما أن العالم صار أكثر تديناً، فإن الدين قد يغير العلاقات في نظام دولة الأمة التقليدي، وسوف يكون عاملاً مهماً في فهم توجهات السياسة الخارجية العامة في كثير من الدول**". كما أن الديانات العالمية الكبرى تنتهز هذه الفرص التي تقدمها العولمة لتحويل رسائلها والوصول إلى جمهور عالمي جديد.

الفاتيكان في المشهد الديني العالمي

مدخل: عصر من الأزمات

"كم من شائبةٍ تطبع الكنيسة، ولا سيما بين أعضاء الإكليروس الذين ينبغي أن ينتموا إليها بالكامل! (...) غالباً، إلهي، تبدو لنا كنيستك كقارب على وشك الغرق، تدخله المياه من جميع الجهات"!

(البابا بنديكتوس السادس عشر (مارس ٢٠٠٥)

في العام ١٩٥٧ نشر الفيلسوف البريطاني برتراند راسّل كتابه: "**لماذا لست مسيحياً**"، وجمّع فيه مقالات نشرها بين ١٩٢٥ و١٩٥٤، عندما كانت المسيحيّة تواجه الاتهام في الغرب بأنها تعاني تخلّفا عن مسايرة نسق حداثة المجتمعات الغربية. وفي الكتاب عالج راسّل المحاور التي جعلت المنظومة اللاّهوتية في الدّين المسيحي، ولواحقها المؤسّسية السّلطوية، غير قابلة للتعايش مع العقلانية والدّيمقراطية، اللّتين تطبعان الفكر والمجتمعات الحديثة.

وفي مطلع ٢٠٠٧ نشرت مجلّة "**عالمَ الأديان**" الفرنسيّة ملفّاً خاصاً عن الكاثوليكية في فرنسا. ويرصد الملف التراجع المذهل في كاثوليكية فرنسا التي كانت توصف بتعبير أطلقه الكاردينال لانجينيو (١٨٩٦) وهو: "**فرنسا البنت الكبرى للكنيسة**"، فمنذ الثّورة الفرنسية وتالياً منذ إعلان قانون فصل الدّولة عن الكنيسة (١٩٠٥)، حدث التراجع وما زال مستمراً.

وما زالت ممارسة الشّعائر بشكل منتظم المقياس الأكثر رواجاً في قياس التديّن، وفي الحالة الفرنسية تشهد انخفاضا لافتا، فهي لم تعن سوي ١٠% من الفرنسيين خلال ٢٠٠٦. والاعتقاد في الله الذي بقي تقريباً مستقرّاً حتي منتهي السّتينيات، حوالي ٧٥%، تراجع إلى ٥٢% مع ٢٠٠٦. كما أن ٧% فقط يرون أنّ الكاثوليكية هي الدّين الصّحيح وحدها، وارتفع عدد الذين يقولون إنهم "بدون دين"، حيث بلغوا ٣١%.

وبشكل عام، يزداد تباعد النّاس من المؤسّسة الدّينية، خصوصاً حين يتعلّق الأمر بمسائل ذات صلة بالأخلاق والانضباط، وقد خسر إكليروس الكنيسة تقريباً سلطته الأدبية علي المؤمنين في فرنسا تماماً.

والواقع أن عديد المفكّرين الكبار استشعروا مبكّرا انعزال الكنيسة، فحاولوا تدارك الخطاب الكنسي للخروج به من عقمه اللاّهوتي. وإلى جانب دعوات الإصلاح والتحديث، شهدت الفاتيكان انشقاقات لها دلالتها الواضحة على أزمة عقائدية حقيقية تواجهها الفاتيكان. فالألماني أوغن دوورمان الذي أبعد أخيراً عن كرسي التّدريس في الكلّية الكاثوليكية بجامعة بادربورن، لخص — في تصريحات لمجلة Publik – Forum الألمانية **(العدد الثاني – ديسمبر ٢٠٠٦)** — خلافاته مع الكنيسة الكاثوليكية بقوله: "**لا يمكن أن تتواجد المسيحية اليوم دون حرّية ذاتية، فما يطبع الكنيسة اليوم من فكر خرافي واغتراب وموالاة وخضوع، انحرَفَ باللاّهوتي الأكاديمي عن رسالته النبويّة وحوّله إلى خادم للكنيسة**".

أما اللاّهوتي الهولندي جون وينغارد أبرز المختصّين في الكهانة النّسويّة، فانشق على الفاتيكان أيضا بسبب ما يراه من تنكّر لتراث المسيحية البدائية التي بلغت فيها المرأة رتبة الشماسة. وأمام ضخامة المؤسّسة الكنسية وصعوبة حصر كافة قطاعاتها ووضعها تحت الرقابة، وتنشأ من حين لآخر مظاهر تَمرُّد علي النّهج الأرثوذكسي الذي تريد المؤسّسة المركزيّة أن تحتكره. وترى عالمة الاجتماع الدّيني الفرنسية دانيالي هرفيي ليجي، المهتمة بمصائر المسيحية في المجتمعات

الغربية، في كتابها: "**نحو مسيحية جديدة؟**" أنّ أزمة الكاثوليكة تتلخّص في عجزها عن طرح خطاب مقنع للنّاس.

وقد كانت الكنيسة الكاثوليكية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثّانية مدعوة للمشاركة في بناء المجتمعات الغربية وضُمَّت للتحالف المناهض للشّيوعية، فقدّمت فلسفتها الاجتماعية التي تجلّت أساسا عبر "الدّيمقراطية المسيحيّة" في إيطاليا. وحاولت الكنيسة إضفاء مسحة قداسة علي السّياسة، مستلهمة مبدأها التقليدي في أنّ السّياسة ينبغي أن تستند للقيم العليا مرجعية لها.

غير أنّ ما ولّدته المجتمعات من تحدّيات، جعلت التّساؤل عن مدي تطابق الكنيسة الكاثوليكية مع الدّيمقراطية دائم الحضور. فالدّيمقراطية تتحدّي الكنيسةَ، لأنها تتأسّس علي حرّية الضّمير وعلي مبدأ الأغلبية. والكنيسةُ من ناحيتها، تتحدّي الدّيمقراطيةَ لأنها تتأسّس علي الحقيقة والعصمة (**متى ١٩:١٦؛ يوحنا ١٣:١٦**)، اللّتين لا تخضعان لا إلى الضّمير ولا لإرادة الأغلبية. وحجّة الكنيسة ضدّ المجتمع اليوم، أن تلك نسبية، مرادفة لاحتقار الأخلاق وللّذة وللأنانية وللعدمية.

وتبدو أوضاع الدّين في أمريكا مختلفة عمّا عليه الحال في أوروبا الغربية، لترسّخ مقولة "الدّين المدني" ونقص حدّة شراسة العلمانية. وبينما تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بانفتاحها الديني تبقى أوروبا الغربية – بشقّيها الكاثوليكي والبروتستاني – ساحة شبه مقصورة علي الكنائس المهيمنة، مع توفير هوامش ضئيلة لـ"الدّيانات الدّخيلة".

وهذا المناخ غير التنافسي جعل ما يسمى "**لاهوت الأديان في الكاثوليكية والبروتستانية الأوربيتين**"، يهتم بالتنظير خارج ساحة التّنافس الاجتماعي المباشر، ويهتم طروحات تتعلّق بمسائل مسكونية نائية. وفي ظل الأزمة كانت ثمة حاجة إلى انبعاثة جديدة عبر المجمع الفاتيكاني (١٩٦٥ — ١٩٦٢) الذي وصف بأنه "ثورة كوبرنيكية".

ولكن حوالي أربعة عقود، تجد الكنيسة نفسها أمام تحدّيات متنوّعة، لم يستوعبها لاهوتها التقليدي. فالأصول التي تجري ملاحقتها نقدياً تفتقر إلى العلوية وإلى مشروعية المؤسّس الأوّل، وكلّما جري التّدقيق في نصّ تلاشت قداسته، فحتي النصّ والكنيسة كانا نتاجات بشريّة لاحقة ولا تمت للمسيح بصلة. فما كان المسيح كاثوليكياً ولا أرثوذكسياً ولا بروتستانياً ولم يؤسّس حتى كنيسة. لكن في غياب تلك الحلقة، توجّب على المؤسّسة، خلق كاريزما، ومركزة السّلطة وقوننتها، عبر الهياكل المؤسّسية، وعلي رأسها مجلس مراقبة عقيدة الإيمان، وهو الهيكل الذي ورث محاكم التفتيش في مهامها.

وقد استشعر الرّاهب لويجي جيوساني (١٩٢٢ — ٢٠٠٥) مؤسّس حركة "تناول وتحرير" في إيطاليا تواري المعني اللاّهوتي والوجودي في المسيحيّة المعاصرة، فحاول منذ الستّينيات إعادة شحن المسيحيّة بما اعتبره "المعنى المفقود". وتجلّي ذلك أساسا في كتابه "**المعني الدّيني**". ونجم عن تمدّد المسيحيّة خارج فضائها التّقليدي وثباتها في الدّاخل تحدّيات جديدة وصارت أطراف المسيحية وهوامشها تصرّ علي أن تقدّم تأويلها للنصّ، فظهرت طروحات مثل: "**الكنيسة السّوداء**"، "**المسيح الأسود**"، "**اللاّهوت النّسوي**"، و"**لاهوت التحرّر**"، إذ

مسيحية روما مغرقة في تجاويف المجتمعات الغربية، لذلك أصبح مطلب إعادة تأويل الدّين ملحّاً. وتقريباً جلّ التكتّلات المسيحيّة في الأطراف (الأفريقية والآسيوية والأمريكية الجنوبية)، الموالية للكنائس الغربية عبرت عن تململها اللاّهوتي وألحّت علي مطالبها، باستثناء الشّرائح المسيحية العربية الدّائرة في فلك الغرب.

ومنذ بدأت الكنيسة الكاثوليكية تحاول ملء الفراغ الذي نجم عن سقوط الشيوعية وهي تصطدم بحقائق تعكر عليها نشوة الانتصار التي سرعان ما تبددت عندما بدأت خلافات لاهوتية عميقة تطفو على السطح بينها وبين كنائس أخرى. وفي جولة في مايو ٢٠٠١ للبابا يوحنا بولس الثاني في اليونان وسورية فتح الباب لجدل حول الخلافات بين روما والكنيسة الأرثوذكسية. فقد أصدر رئيس الكنيسة الأرثوذكسية في اليونان المطران كريستودولوس بيانا دعا فيه بابا الفاتيكان إلى اتخاذ مجموعة خطوات منها التعبير عن اعتذاره و"توبته" كرئيس للكنيسة الكاثوليكية عن العداء الذي أبدته هذه الكنيسة تجاه الكنيسة الأرثوذكسية على مر العصور منذ عهد الإمبراطورية البيزنطية حتى الآن.

ويتهم اليونانيون وعلى رأسهم قادة الكنيسة الأرثوذكسية بباباوات روما والكنيسة الكاثوليكية بأنهم كانوا السبب وراء سقوط الدولة البيزنطية وقيام الامبراطورية العثمانية على أنقاضها. ويذهب اليونانيون في اتهاماتهم إلى حد اعتبار أن الحروب الصليبية التي قادها الباباوات الكاثوليك لم تكن تستهدف احتلال فلسطين والأماكن المسيحية المقدسة فيها بقدر ما كانت حملة للقضاء على الكنيسة الأرثوذكسية وإخضاعها لسلطة البابا الكاثوليكية في روما.!!

ويعتبر اليونانيون أن احتلال الصليبيين أجزاء واسعة من الامبراطورية البيزنطية عام ١٢٠٤، وضمن ذلك عاصمتها القسطنطينية، وبقاء الاحتلال الصليبي فيها لمدة ٥٧ عاما أضعف الدولة البيزنطية كثيراً وأنهكها، لدرجة جعلتها غير قادرة حتى بعد زوال الاحتلال الصليبي على استرداد عافيتها، وهو ما مهّد، بالتالي، لسقوطها بيد الزحف العثماني في عام ١٤٥٣ ميلادية.

وتعود جذور الخلاف بين الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية إلى الانقسام الذي وقع في الإمبراطورية الرومانية عام ٣٩٥ ميلادية إلى امبرطوريتين، شرقية وعاصمتها القسطنطينية ودعيت في ما بعد "البيزنطية" وكان غالبية سكانها من اليونانيين (الروم)، وغربية عاصمتها روما وظلت تحمل اسم الامبراطورية الرومانية واستمرت حتى عام ٤٧٦ ميلادية، حيث تفسخت واستقلت أجزاؤها في ممالك وإمارات عديدة ضمن حدود أوروبا الغربية.

في البداية كانت هناك كنيسة مسيحية واحدة متفرعة إلى بطريركيات يجلس على رأس كل واحدة منها بطريرك وهي بطريركيات القسطنطينية والقدس وأنطاكية والإسكندرية وروما. ونتيجة للانقسام إلى امبراطوريتين أصبح بطريرك القسطنطينية المقرب من الامبراطور الشرقي أعلى سلطة في الكنيسة الأرثوذكسية فعليا والذي منحه الامبرطور صلاحيات السيادة الروحية على جميع المناطق خارج حدود البطريركيات الخمس المذكورة، وذلك بهدف جعل السلطة الدينية أكثر مركزية كي تسهل بواسطتها السيطرة على أجزاء الامبراطورية الواسعة.

وقد أدى منح هذه الصلاحية لبطريرك القسطنطينية إلى تأهيله لحمل لقب البطريرك المسكوني، وذلك مع أن الكنيسة الأرثوذكسية لا تعترف بسلطة

شخص واحد، إنما هناك تساوٍ في المناصب بين البطاركة الموجودين في الأماكن الأخرى. أما بابا روما، فأصبح بحكم قربه من الامبراطور الغربي أعلى سلطة دينية في الامبراطورية الرومانية الغربية. ولم يكن أباطرة الرومان الغربيون أقل نزوعاً للمركزية عن أباطرة الشرق، فشجعوا باباوات روما على العمل بهذا الاتجاه.

يشار إلى أن لقب "بابا" يوازي لقب "بطريرك" وأطلق في حينه على بطريركي روما والاسكندرية. ولم يسمح باباوات روما للمناطق الجديدة التي دخلتها المسيحية في وسط أوروبا وشمالها وغربها تعيين بطاركة أو باباوات جدد، وفرضوا على الكنائس الجديدة البقاء تابعة لهم، حيث أصبح أرفع لقب في الكنائس الغربية للبلدان المختلفة لقب رئيس أساقفة لا أكثر.

وفي الامبراطوريتين الرومانيتين، انعكس الانقسام السياسي والصراع بين الشرق والغرب على القيادتين الدينيتين فيهما، ومما زاد حدة هذا الصراع أن البطريرك المسكوني في القسطنطينية من جهة وبابا روما من جهة أخرى تنافسا بشكل محموم على توسيع رقعة سيطرتهما الدينية في المناطق الجديدة التي يعتنق أهلها المسيحية. واحتدمت المعركة بين الطرفين في روسيا التي لم تدخلها المسيحية إلا في القرن العاشر الميلادي ثم في شرق أوروبا وشمالها.

وكثيراً ما أدى هذا التنافس إلى نجاح طرف في فرض سيطرته على قطر معين ليعود الطرف الآخر لدحره وفرض سيطرته على القطر ذاته المرة تلو الأخرى، مثلما حدث مع بولندا وصربيا ولاتفيا وأستونيا حتى فنلندا والدنمارك وأقطار أخرى بدلت انتماءها المذهبي بين الأرثوذكسية والكاثوليكية مرات عديدة.

ومنذ القرن السابع الميلادي بدأ الجدل بين باباوات روما والبطاركة الأرثوذكس في المراكز الأربعة الأخرى حول أفضلية بابا روما على غيره من البطاركة بحجة أن بطرس الرسول أحد تلامذة المسيح هو مؤسس هذه البطريركية. ونظراً لأن الأناجيل روت عن المسيح قوله لبطرس "**أنت الصخرة وعلى هذه الصخرة سأبني كنيستي**"، رأى باباوات روما أنهم خلفاء لبطرس ويجب أن يعاملوا كأهم مرجع على الأرض في الديانة المسيحية.

غير أن بطاركة أنطاكية والاسكندرية والقدس لم يقتنعوا بهذا المنطق وعارضوه بأشد من معارضة بطريرك القسطنطينية له. فبطريرك أنطاكية يرى نفسه خليفة لمؤسس الكنيسة في أنطاكية بولس الرسول أحد رسل المسيح أيضاً، بينما يرى بطريرك الإسكندرية نفسه خليفة للقديس مرقص وهو أحد رسل المسيح كذلك وهو الذي حمل الرسالة المسيحية إلى أرض مصر، فيما يرى بطريرك القدس نفسه خليفة ليعقوب أخي المسيح ذاته من يوسف النجار الذي أصبح لاحقاً أول مطران للقدس قبل هدمها على يد الرومان عام ٧٠ ميلادية.

واستمر هذا الجدل ليصل إلى ذروته في عهد ليو الثالث بابا روما في القرن التاسع الميلادي، ويعتبر المؤرخون أن فترته بداية الانقسام بين الأرثوذكسية والكاثوليكية. في هذه الفترة كان الصراع على تنصير القبائل البربرية على أشده في أوروبا، حيث استخدم باباوات روما كتائب من الفرسان الألمان (تيوتونيك) ذاع صيتهم من حيث القساوة والفظائع التي كانوا يرتكبونها بحق الشعوب التي رفضت الانضواء تحت لواء الكاثوليكية على نحو لم يعرف له سابق في تاريخ

البشرية حتى ذلك الحين. يشار إلى أن اللباس الذي كان يلبسه جنود الحملات الصليبية استوحي من لباس أولئك الفرسان الألمان.

ومنذ عهد البابا ليو الثالث بدأت ترتفع أصوات كاثوليكية تنادي بتكفير الأرثوذكس وتتهمهم بالهرطقة، واستمرت هذه الأصوات بالتصعيد إلى أن وصلت إلى ذروتها عام ١٠٥٤ ميلادية، حيث أوفد بابا روما اثنين من كرادلته إلى القسطنطينية حاملين معهما صك الحرمان ضد بطريركها المسكوني والكنيسة الأرثوذكسية عامة، فدخلوا كنيسة القديسة صوفيا وقرءوا على الملأ صك الحرمان البابوي، الذي بني على أساس رفض الأرثوذكس الاعتراف ببابا روما خليفة للقديس بطرس واعتبار هذا الرفض ضرباً من ضروب الكفر والإلحاد.

وصاحب هذه المعركة حملة تشهير كاثوليكية ضد الأرثوذكس الذين اتهموا بالتخلي عن الأماكن المسيحية في فلسطين وتسليمها للمسلمين مستغلة فترات الاستقرار في العلاقات بين الدولة الإسلامية والامبراطورية البيزنطية، رغم المشاحنات العديدة بين الطرفين منذ هزيمة الروم أمام الزحف الإسلامي في فلسطين وبلاد الشام. واستغل باباوات روما تصرفات تعسفية ضد المسيحيين والأماكن المسيحية المقدسة في القدس إبان عهد الدولة الإخشيدية للتشهير بالامبراطورية البيزنطية واتهامها بالتخلي عن القدس وبيت لحم مهد الديانة المسيحية.

وأوغل الكاثوليك في مزايدتهم ضد الأرثوذكس إلى أن وصل بهم الأمر إلى رفع شعار تحرير الأماكن المسيحية المقدسة في فلسطين وذلك لإثبات غيرتهم على هذه الأماكن أمام المسيحيين في العالم ودفعهم إلى نبذ الأرثوذكس

والأرثوذكسية. ويرى اليونانيون أن تاريخ الحملات الصليبية كُتِب على نحو مُحرَّف أخفى فيه المؤرخون الغربيون نزعة السيطرة الكاثوليكية على العالم المسيحي ورغبة باباوات روما في التخلص من المعارضة الأرثوذكسية لفرض سيطرتهم على جميع المسيحيين.

ويقول اليونانيون إن الامبراطورية البيزنطية نظرت بشك إلى الحملات الصليبية وأدركت أنها موجهة ضدها ولم تكن لها علاقة بتحرير الأماكن المقدسة للمسيحيين من السيطرة الإسلامية. ويشير اليونانيون إلى أن باباوات روما جندوا مسيحيي الغرب في حملات ضد السيطرة الإسلامية على فلسطين في حين أنهم تجاهلوا الوجود الإسلامي الأقرب لهم في الأندلس، ما يؤكد أن هدفهم لم يكن محاربة المسلمين بقدر ما كان إخضاع الأرثوذكس لسيطرة باباوات روما.

وبالفعل واجهت أول حملة صليبية في نهاية القرن الحادي عشر مشكلة الطريق التي سيسلكها أفراد الحملة في طريقهم من أوروبا إلى فلسطين، حيث عارض البيزنطيون في البداية مرورهم من أراضي امبراطوريتهم. واحتاج بابا روما في حينه إلى وساطات كثيرة حتى سمح لجنود الحملة الصليبية المرور داخل الأراضي اليونانية وآسيا الصغرى وضمن شروط وصفها بعض المؤرخين بأنها "تعجيزية" ووضع جنود الحملة تحت رقابة شديدة أثناء مرورهم في هذه الأراضي. كان خوف الامبراطورية البيزنطية في محله، إذ بادر الصليبيون في فلسطين إلى احتلال أماكن العبادة الأرثوذكسية وفرض سيطرة كاثوليكية عليها، وجرى عزل بطريرك القدس الأرثوذكسي وتنصيب بطريرك كاثوليكي مكانه.

يشار إلى أن الصليبيين واجهوا مقاومة شديدة من جانب الأرثوذكس العرب في فلسطين وسورية، فردوا على هذه المقاومة بأبشع الصور، وظل بطاركة فلسطين ومطارنتها الأرثوذكس قرابة قرنين من الحكم الصليبي يعيشون في المنافي إلى أن أعاد لهم السلطان صلاح الدين الأيوبي اعتبارهم وسيطرتهم على مواقعهم السابقة وأماكنهم المقدسة.

وما لبث بابا روما خلال هذه الفترة أن وجه الحملة الصليبية الثالثة نحو القسطنطينية، فاحتلها الجنود الصليبيون وأحرقوها، كما احتلوا جميع الأراضي اليونانية والنصف الغربي من آسيا الصغرى وحكموا هذه المناطق وفرضوا عليها الطقس الكاثوليكي عنوة، تماما مثلما فعلوا في فلسطين. ودام الحكم الصليبي للقسطنطينية والمناطق البيزنطية الأخرى ستة عقود، بينما ظلت بعض المناطق في غرب اليونان تحت الحكم الكاثوليكي لفترة أطول بكثير. وتجمعت القيادة البيزنطية خلال الاحتلال الصليبي لعاصمتهم والجزء الأكبر من امبراطوريتهم في القسم الشرقي من هضبة الأناضول إلى أن هزم الصليبيون بعد ٥٧ عاما.

ومع أن اليونانيين دحروا الصليبيين وتحرروا من احتلالهم، إلا أن محاولات باباوات روما لاقناعهم بالتحول من الأرثوذكسية إلى الكاثوليكية لم تتوقف، وفي الفترات اللاحقة، استمرت على نحو أكثر تصميماً. والاحتلال الصليبي، رغم قصر فترته، أوجد فئة من المتعاونين اليونانيين مع الكنيسة الكاثوليكية، عن طريق تعيين رجال دين جدد في مناصب مختلفة في أنحاء اليونان وآسيا الصغرى وتشجيع بعض الطلاب على السفر إلى روما ومدن إيطاليا الأخرى لتلقي العلم، بالإضافة إلى خلق طبقة مستفيدة من التجار الذين ارتبطوا بعلاقات تجارية وثيقة

مع البندقية وأوروبا. فمن خلال هذه الفئة نجح باباوات روما لاحقاً في خلق جدل واسع حول الفروق بين الأرثوذكسية والكاثوليكية، كان الهدف منه ثني اليونانيين عن مذهبهم الشرقي واتباع المذهب الغربي.

ومقولة "الجدل البيزنطي" التي شاع استعمالها وما زال شائعاً حتى اليوم مصدرها باباوات روما الذين تهكموا على المؤسسة الأرثوذكسية اليونانية متهمين إياها بالانشغال بمناقشة كم من الملائكة يمكن أن يدخل عبر ثقب إبرة، بينما العثمانيون يحاصرون القسطنطينية ويدكون أسوارها.

وفي الحقيقة، شعر قادة الامبراطورية البيزنطية بالخطر العثماني الداهم وهم ضعفاء لا يملكون القدرة على مواجهة هذا الزحف، فطلبوا النجدة من الغرب ومن باباوات روما. فجاءهم الرد أن النجدة مشروطة بقبول سلطة بابا روما، وهو الأمر الذي رفضه اليونانيون طوال الوقت وحاربوه بسيوفهم. وبالفعل انهمك الرهبان البيزنطيون في جدل ديني لا يمت إلى الحصار العثماني بصلة وهو: هل يقبل الأرثوذكس سلطة روما وبالتالي التحول من الأرثوذكسية إلى الكاثوليكية؟.

وبالطبع حسم الجدل ضد قبول سلطة البابا، فلم تأت النجدة وسقطت الامبراطورية البيزنطية، لتنصب لعنة اليونانيين على باباوات روما وحملوهم قسطا كبيرا من المسؤولية عن سقوطها. وساعد في حسم هذا الجدل أن اليونانيين رأوا أن قبول سلطة البابا نهاية للمذهب الأرثوذكسي حتى لو ظلت امبراطوريتهم قائمة. لكنهم، في المقابل، كانوا يعلمون أن الاحتلال العثماني لبلادهم لا ينطوي على تهديد مذهبي، نظراً لأن المسلمين يحترمون الديانات الأخرى.

وكانت الفتوحات الإسلامية في فلسطين وبلاد الشام قد أثبتت عدم تعرض المسيحيين لتغيير مذهبهم تحت الحكم الإسلامي، ما شجع اليونانيين كثيراً على التمسك بعقيدتهم الأرثوذكسية.

وبعد سقوط الامبراطورية البيزنطية عام ١٤٥٣ لم تتوقف محاولات روما لإقناع الأرثوذكس بالتحول إلى الكثلكة واستمرت هذه المحاولات بشتى الطرق والأساليب، طوال الحكم العثماني حتى مطلع القرن الحالي، لكن دون جدوى، وهو ما زاد مرارة اليونانيين تجاه الباباوات ومحاولاتهم المحمومة. (**جولة بابا الفاتيكان لليونان وسورية تفتح الجدل حول الخلاف القديم بين روما والكنيسة الأرثوذكسية – الشرق الأوسط اللندنية – ٣ مايو ٢٠٠١ – إلياس نصر الله**).

وفي يونيو ٢٠٠٣ قام البابا السابق يوحنا بولس الثاني بزيارة البلقان التي حولتها حدود التماس الجغرافية بين الكاثوليك/ الكروات والأورثوذكس/ الصرب ساحة صراع عسكري مرير في مطلع التسعينات، وفي الزيارة عادت أشباح الصراع لكن عبر تلاسن حاد حول القضايا اللاهوتية الخلافية.

ووصف عبد الباقي خليفة مراسل "**الشرق الأوسط**" اللندنية المشهد قائلا: "**قاطع الصرب الذين يمثلون الأغلبية في مقاطعة سلافونيا الشرقية الكرواتية قداسي بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني في كل من أوسياك وجاكوفو، ولم يستقبله من صرب المقاطعة التي ظلت تحت سيطرة صرب كرواتيا حتى عام ١٩٩٦ سوى ممثل الكنيسة الأرثوذكسية يوفان بافلوفيتش، الذي أعرب عن ترحيبه بالبابا، قائلاً "نحن جميعاً ندعو للسلام في كرواتيا والبلقان والعالم". وأضاف أن "الكنيسة الأرثوذكسية لم ترفض**

الحوار أبداً مع الأطراف الأخرى، ولكن لها وجهة نظرها الدينية الخاصة بالعقيدة المسيحية".

وأضاف خليفة: "كانت جهات كنسية كاثوليكية قد اتهمت الكنيسة الشرقية برفض الحوار في المسائل المختلف حولها التي تتعلق بمساواة المسيح لله (إله من إله)، بينما ترى الكنيسة الأرثوذكسية أنه دونه في الألوهية (إله دون إله)، وهي قضية كنسية لاهوتية لم تحل منذ أكثر من ١٩٠٠ سنة. وقال أسقف زغرب يوسيب بوزانيتش إن "الحوار لا يزال مستمراً بين الكنائس حول عدد كبير من الخلافات العقائدية". وزار البابا كاتدرائية جاكوفوا التي بناها الأسقف يوروي ستروسمار في القرن التاسع عشر وكان يدعو لوحدة العرق السلافي، بينما اتخذت الكنيسة الكاثوليكية في كرواتيا نهجاً مخالفاً في بداية التسعينات، حيث ناصرت التوجهات القومية الانفصالية في كرواتيا ودعمت موقف الرئيس تودجمان ضد وحدة يوغوسلافيا". (الصرب يقاطعون قداسى بابا الفاتيكان في أوسياك وجاكوفو – سراييفو: عبد الباقي خليفة – جريدة الشرق الأوسط اللندنية – ٨ يونيو ٢٠٠٣).

ومنذ تولى الكاردينال راتسينجر البابوية باسم البابا بنديكتوس السادس عشر خلفا للبابا يوحنا بولس الثاني (١٩ إبريل/ نيسان ٢٠٠٥)، والفاتيكان تواجه تحديات كبيرة جداً وشهدت سنواته في المنصب كثيراً من الأزمات والأحداث المثيرة للجدل. وخلال هذه السنوات كان خيار المؤسّسة داخليّاً بالأساس، حيث التركيز على الترميم اللاّهوتي والبحث عن الوحدة المنفرطة.

فالبابا السّابق كان يعرض طروحاته خارجاً، بما يرافقها من بروتوكولات متكرّرة، تقبيل الأرض بالنزول من الطائرة والحفاوة بلقاء الحشود الكبيرة؛ أما البابا الحالي فهو لاهوتي تأمّلي يولي عناية أوفر للشأن الدّاخلي وما يستدعيه من إصلاح ليتورجي. ولذلك فإن أوّل ما فعله لدي تنصيبه إلغاء مجلس حوار الأديان غير الضّروري بالنّسبة إليه، ثم تراجع عن ذلك جرّاء الضغط، وانهمك الرّجل في تنقية الفضاء الكاثوليكي من الشّوائب التي تعكّر صفو وحدته. كما بادر بلقاء زعيم تيّار الواقعية (هانس كونغ)، وساوم أتباع لوفابر المنشقّين للانضمام من جديد. فبين انجذاب للخلف واندفاع للأمام تجد الكنيسة الكاثوليكية نفسها، مجبرة للملمة قواها، عبر إحياء اللّغة اللاّتينية، التي ألغيت سابقا والتي كانت من عوامل انشقاق اللّوفابريين.

وقد صدر خلال عهده عدة وثائق لاهوتية أثارت مشكلات مسيحية/ مسيحية عنيفة، إحداها وثيقة عن لجنة لاهوتية في مجلس مراقبة عقيدة الإيمان في الفاتيكان، ألغي بموجبها الإيمان بالبرزخ. وقد انشغل ببحث الموضوع ثلاثون لاهوتيا، واختتم الملفّ بتقديم مفتّش مجلس العقيدة الكاردينال ويليام ليفادا خلاصته، التي نالت رضا البابا. وحسب الاعتقاد الملغي كان يمكث في البرزخ الأطفال الذين يُتوفّون قبل التعميد، فلا يفوزون برؤية وجه الله، لكن في مقابل ذلك لا يمسّهم العذاب، لعدم وعيهم بذلك المنع، ومع المعتقد الجديد صار الأطفال المتوفّون بدون تعميد ينعمون بتلك الرّؤية.

وهو كان دليلاً قاطعاً على أن المعتقدات والطّقوس تساير التحوّلات الاجتماعية ولا تعرف الثّبات، وفي بحث مجري عن الحياة الدّينيّة نشرته المجلّة

الكنسيّة الإيطالية الموجّهة للطّبقات الشّعبية "**العائلة المسيحية**" خلال عام ٢٠٠٧، تبيّن أن:

* "الرّاهب بيو" الرّاحل، الأكثر رجاء من طرف الإيطاليين، وفاق في ذلك المسيحَ والعذراءَ مريم، فتماثيله الصّغيرة الأكثر حضوراً مع سائقي العربات تيمّناً به، وكذلك صوره أكثر تواجداً في حافظات الأوراق الشّخصية.

* يبقي التوجّه في الجنوب الإيطالي للقدّيس جيوسيبي والقدّيس جنّارو حامي نابولي.

* في الشّمال، يفضّل النّاس التوجّه للعذراء وللقدّيس فرانشيسكو والقدّيسة ريتا.

* يبقي الخطاب الدّيني مثقلا بالأسطورة، برغم الطّابع اللاّديني الذي يلفّ المجتمعات، فأسطورة "فاطمة"، وتجلّي العذراء، وأساطير معجزات الأب بيو، ودم المسيح السّائل مع كلّ فصح، من الأمور التي تسعي الكنيسة لترسيخها، ربما ذلك ما يجذب العامّة، لكنه ينفّر شرائح واسعة من المثقّفين ويبعدهم عن الكنيسة. **(مستقبل المسيحيّة في الغرب: دور ضنيل للنساء في الكنائس..حداثة الأفكار في إطار الفاتيكان – عز الدين عناية – جريدة الزمان الدولية – العدد ٢٩٠٢ – ٢٨ يناير ٢٠٠٨)**.

وشهد يوليو ٢٠٠٧ عاصفة من الجدل العنيف بين الفاتيكان من جهة والمذاهب الأخرى كافة من جهة أخرى بسبب نشره الفاتيكان وثيقة مثيرة للجدل تؤكد أن الكنيسة الكاثوليكية هي كنيسة المسيح الوحيدة علي موقعه الرسمي بـ٧ لغات. وتضمنت ١٢٠٠ كلمة قوية حول استئثار "**الفاتيكان**

بالخلاص وأسرار المسيح"، وأحدث نشرها ردود فعل عنيفة لدي الكنائس الأخرى التي هاجمتها واعتبرت الكنائس البروتستانتية والأرثوذكسية أن الوثيقة تعكس رغبة البابا في العودة إلى الطقوس والممارسات الكاثوليكية الرومانية في عصور الظلام!

وقال القس ولفانج هيوبر راعي الكنيسة الإنجيلية في ألمانيا لصحيفة الجارديان البريطانية إن إعلان الفاتيكان يعد انسحاباً وارتداداً عن الفكر المنفتح الذي تبناه المجمع الفاتيكاني الثاني في الستينيات وقضي علي الأمل في تحريك المياه الراكدة بين الكنائس، وأشار إلي أن الوثيقة تكرر الإهانات التي سبق إصدارها ضمن إعلان "دومينوس يزوس" عام ٢٠٠٠ تحت مسؤولية البابا الحالي حينما كان رئيساً لمجمع العقيدة والأديان.

وفي تصريحات تعكس قدر الاحتقان في العلاقات المسيحية/ المسيحية وحجم المشكلات التي تواجه الفاتيكان في علاقاته مع كل ما هو خارج الفاتيكان، قال القمص مرقس عزيز كاهن الكنيسة المعلقة في مصر القديمة إن ما ذكره بابا الفاتيكان **"شيء محزن وكنت أتمني أن يكون علي مستوي راق يليق باسم بابا روما ولا ينحدر إلي هذا المستوي المتدني.....وموقف البابا يؤكد أنه إما شخص لا يفهم ما يقول أو أنه شخص سلطوي يذكرنا بمن سبقوه قديماً في عصور الظلام." و"لا نقبل أي مساس بعقيدتنا حتى لو كان بطريقة مهذبة ولكن مبطنة بالخبث"، و"أرفض بشدة سخافات بابا الفاتيكان وكنت أتصور أنه مخلص للمسيح ويعمل حسب وصاياه، لكن مواقفه وتصريحاته أثبتت عكس ذلك"!**

ولا تعليق.

من جانبه قال القس إكرام لمعي رئيس لجنة الإعلام والنشر بالكنيسة البروتستانتية أنه لم يتوقع صدور الوثيقة بعد الضجة التي أثيرت بشأنها في الأيام التي سبقت الإعلان عنها. وقال: "**لو درسنا ما يحدث في الكنيسة الكاثوليكية حالياً سندرك أن ما يفعله بابا الفاتيكان منطقي لأن هناك هجرة جماعية من الكاثوليكية إلي البروتستانتية**".

وحول الفارق بين الأسلوب الناعم في الحديث عن الكنيسة الأرثوذكسية مقابل الإهانة والتقليل الواضح من شأن البروتستانت في وثيقة الفاتيكان قال لمعي: إن كلا من الكاثوليكية والأرثوذكسية كنيستان تقليديتان وكانت البروتستانتية بمثابة ثورة إصلاح لهم لذا فإن بابا الفاتيكان لا يهتم بالكنيسة الأرثوذكسية لأنها لا تسبب له مشاكل في أوروبا في حين يتحول آلاف من كنيسته إلي البروتستانتية.

رئيس اتحاد الكنائس الإنجيلية في إيطاليا باستور دومينيكو ماسيني قال إن الفاتيكان "**اتخذ خطوة واسعة إلي الوراء وزاد اتساع الفجوة التي تفصل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والمجتمعات المسيحية الأخرى**"، وحذر الاتحاد الفرنسي البروتستانتي من عواقب الإعلان الكاثوليكي.

وحسب موقع "**كاثوليك أون لاين**" فإن الوثيقة التي صيغت بسبع لغات في ١٢٠٠ كلمة تؤكد أن الكنائس والجماعات الكنسية الأخرى محرومة من أسرار الخلاص لأن روح المسيح أحجمت عن استخدامها كأدوات للخلاص وخصَّت الكنيسة الكاثوليكية فقط بهذه النعمة الإلهية. وقال مجمع

العقيدة والأديان التابع للفاتيكان إنه من الصعب قبول استخدام كلمة كنيسة لوصف الجماعات غير الكاثوليكية والتي اعتبرها الكنيسة الوحيدة للمسيح.

وأوضحت "التايمز" أن ثمة خيبة أمل كبيرة تسيطر علي البروتستانت والأرثوذكس ونقلت عن القس دافيد فيليبس السكرتير العام للمجتمع الكنسي أنه لا جديد في الوثيقة، وهي – برأيه – توضح الطريقة التي يتبعها الفاتيكان لتمزيق المسيحية. وقد أضاف فيليبس أن هذه المزاعم لا يمكن قبولها توراتياً أو تاريخياً ولا تهدف فقط إلي تفريق المسيحيين ولكن إلي قتلهم وإبادتهم.

وفي إطار ردود الأفعال أصدر الاتحاد العالمي للكنائس الإصلاحية بياناً قال فيه: "**إن وثيقة الفاتيكان تجعلنا نشك في إذا كنا جميعاً نصلي من أجل وحدة المسيحية أم لا**". **(الفاتيكان ينشر وثيقة "احتكار روح المسيح" على موقعه الرسمي بـ ٧ لغات – المصري اليوم – ١٢ يوليو ٢٠٠٧ – ص ٤).**

وفي رد على الوثيقة صرح الأسقف هيلاريون ألفييف، أسقف الأرثوذكس في فيينا (النمسا) بأن الانشقاق بشأن الاشتراك في الافخارستيا بين الشرق والغرب "**مأساة مشتركة**". واعتبر الأسقف الأرثوذوكسي، الذي يمثل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية لدى المنظمات الدولية، بأن الوثيقة "**لا تضيف أي جديد على موقف الكنيسة الكاثوليكية**".

والوثيقة ترتكز على "**الإيمان بأن كنيسة المسيح هي واحدة، وهي موجودة بالملء في الكنيسة الكاثوليكية**"، **فهذا "التواجد" – بحسب الوثيقة – يمكن القول به "بشكل حصري بالكلام عن الكنيسة**

الكاثوليكية، لأنه يشير إلى علامة الوحدة التي يتم الجهر بها في قانون الإيمان". وقد أشار ألفييف إلى أن التمييز بين **"موجودة بالملء" و"حاضرة وفاعلة في" يبدو كأنه هام جدًا من وجهة النظر اللاتينية، لكنه لا يستقطب الأهمية ذاتها بالنسبة إلى لاهوتي أرثوذكسي".**

وختم ألفييف قائلاً: **"إن الانشقاق حول الشركة الافخارستية بين الشرق والغرب هو مأساة بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية على حد سواء". (الأسقف الأرثوذكسي ألفييف يعلق على وثيقة مجمع عقيدة الإيمان الأخيرة – http://www.zenit.org – ١٢ يوليو ٢٠٠٧).**

من جانب آخر فإن مؤيدي الوثيقة طرحوا حقائق جديرة بالتوقف، ولنأخذ مثالاً على ذلك الأب رفيق جريش المتحدث الإعلامي عن الكنيسة الكاثوليكية في مصر الذي قال: **"إن إعلان الكنيسة الكاثوليكية أنها كنيسة المسيح الوحيدة، وأنها تمتلك تحتكر وسائل الخلاص ليس بجديد، وكل الكنائس تقول إنها كنيسة المسيح وأنها الأصح، وتستأثر بكل وسائل الخلاص"!**

وانتقد جريش حملات التشهير، التي تقوم بها المنظمات اليهودية ضد الفاتيكان، بسبب قرار البابا بنديكتوس إحياء الصلاة بالقداس اللاتيني الذي يتم فيه وصف اليهود بالغادرين ويدعو لهم بالدخول في المسيحية. وأضاف أن اليهود لا يملكون حق الاعتراض علي طريقة الصلاة التي نؤدي بها عبادتنا، موضحاً أن الصلاة داخل الكنائس الكاثوليكية في مصر تكون باللغة العربية، وتتضمن نقداً لاذعاً لليهود مثلما يقال في خميس العهد عن دورهم في صلب المسيح. من

جانبه يرى الدكتور القس إكرام لمعي بالكنيسة الإنجيلية المصرية أن إعلان كل كنيسة عن أنها صاحبة طريق الخلاص الوحيد أصبحت ظاهرة مرجعها إلي التطرف والتعصب الذي يجتاح العالم كله سواء المسيحي أو الإسلامي

نحن إذن أمام موقفين من تعريف الدين أصلاً، فأحدهما يعتبره مطلقاً وطريقاً "وحيداً" للخلاص، بينما الثاني يعتبره نسبياً وهدفه "خدمة الإنسان" وإسعاده، وبالتالي فإن الطرق للخلاص يمكن أن تتعدد ولا أحد يحتكر الحقيقة المطلقة، وهو في الحقيقة – على الأقل عند البعض – تعبير مراوغ عن إنكار وجود الحقيقة المطلقة إنكاراً تاماً. وبناء على هذا الاختلاف يتبادل الطرفان الاتهامات بالتشدد أو التسيب. وهذا الخلاف المفاهيمي وراءه صفحات سوداء من الحروب والصراعات الأهلية التي امتدت في الغرب لقرون.

ولم يخل الأمر من تداعيات سياسية مهمة فإعادة إحياء القداس اللاتيني القديم الذي تم رفضه عام ١٩٦٩ أثار حالة من الغضب بين الكاثوليك الليبراليين الذين اعتبروه ردة علي الإصلاحات التي أعلنها مجلس الفاتيكان الثاني بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٥. وفي إنجلترا قال الأساقفة: "**إن مشكلة العودة إلي القداس اللاتيني لا تتمثل فقط في اختلاف اللغة، لكن تمتد إلي أن الطقوس اللاتينية تشمل صلوات معادية لليهود**". ويتصل بهذا أن رابطة مكافحة التشهير العالمية انتقدت القرار الفاتيكاني واصفة إياه بأنه "**تراجع في الحياة الدينية للكاثوليك**"، وضربة شديدة للعلاقات الكاثوليكية اليهودية.

وتواجه الكاثوليكية في أوربا تحديات أخرى تتمثل في انتشار متسارع لنحل وطوائف دينية جديدة مثيرة للجدل، وقد شهدت ألمانيا في الأسبوع الأول

من إبريل ٢٠١٠ واقعة ربما لم يكن أحد ليتخيل أن تحدث في واحدة من أهم الديموقراطيات الغربية، فقد تم تصوير فيلم سينمائي تحت ستار كثيف من السرية والتمويه، والفيلم ليس عملاً سياسياً تنجزه جماعة معارضة تحت حكم استبدادي، بل فيلم عن طائفة دينية جرى تصويره في قلب الديموقراطية الكبيرة، والسرية والتخفي هنا يثيران الفضول ويعنيان الكثير!

الفيلم تناول كنيسة الساينتولوجي (العلمولوجيا) المثيرة للجدل وساهمت فيه بشكل فعال أورسولا كابيرتا المتخصصة بمتابعة نشاطات **"الفرق المشبوهة ذات الطابع الديني"** وساهمت في إعداده كمستشارة في شؤون "الساينتولوجي". وهو أول فيلم يتعرض للمنظمة بـ "الاسم"، والأهم أنه تم تصويره بسرية تامة، بعيدا عن الأنظار وتحت غطاء تصوير حلقة من مسلسل شهير يعرض أسبوعيا اسمه **"مسرح الجريمة"** وخضع الممثلون أثناء التصوير لنظام صارم، كما عقد أول مؤتمر صحفي أعلن فيه عن إنجاز الفيلم مع صحفيين وجهت لهم دعوات خاصة بعد اختيارهم بعناية.

وفي أجواء تشبه أفلام الرعب الهوليودية نقرأ أن بعض المعلومات تسربت عن الفيلم قبل عرضه، وقد تلقى عاملون بالفيلم تهديدات. الفيلم تدور أحداثه حول عائلة فرانك الذي يقع في شرك المنظمة ويشارك باختبارات سيكولوجية وجلسات استماع تقيمها المنظمة وبعد أن ينال ثقتها تمارس عليه ضغوط ليعرفهم بزوجته التي سرعان ما تصبح أكثر تحمساً لأهداف المنظمة منه، وتدفع مبالغ طائلة من إرثها للمشاركة بدورات مختلفة تقيمها المنظمة حتى تصل لدرجة قيادية. في الوقت نفسه يشك فرانك بأهداف المنظمة، وفي النهاية يلجأ للقانون

لإنقاذ زوجته. ومن الأسباب الرئيسة للجدل حول الفيلم أنه مبني على وقائع "حدثت بالفعل".

والجدل حول كنيسة الساينتولوجي (العلمولوجيا) في الغرب وبخاصة في ألمانيا عمره سنوات حيث تخضع الكنسية لمراقبة أجهزة الأمن الألمانية ويعتبرها البعض ضمن المنظمات "المعادية للدستور" وبناءا على ما هو منشوراتها وممارساتها. وتكونت الساينتولوجي في بدايات الخمسينات بأمريكا وما زالت تمتلك تأثيرا كبيرا هناك وبخاصة في هوليوود، فمن أشهر أتباعها النجمان توم كروز وجون ترافولتا. والمثير أنها معروفة باتباع أساليب قاسية جدا في ملاحقة أعدائها قانونيا وعمليا. وشهد العام ٢٠٠٨ معركة خاضها نشطاء إنترنت دعوا لاعتصام أمام كل كنيسة تابعة للكنيسة لجذب الانتباه لطبيعتها العدائية ومضايقتها لمعارضيها. وكانت البداية قام نشطاء بوضع لقطة فيلم على يوتيوب عنوانها: "**العلملوجيا ضد الإنترنت**"، ويظهر فيها توم كروز يحذر أعضاء الكنيسة من الإنترنت. وبدأ صراع طويل دشنته كنيسة الساينتولوجي طالبة وقف بث الفيلم القصير بحجة حقوق المؤلف، فقام مجموعة قراصنة بشرح أهداف حربهم ضد الكنيسة بشريط فيديو عنوانه "رسالة إلى العلملوجيا" وُضع على يوتيوب. وبدأت حرب قرصنة.

وأخذت الحرب منحى مأساويا في مارس ٢٠٠٨ مع رحيل شابة في العشرين ابنة زعيم حزب نرويجي كانت تدرس بجامعة فرنسية واتصلت بكنيسة الساينتولوجي وأجرت "اختبار الشخصية الحرة"، وبسبب نتائج الاختبار انتحرت.

وتثير الكنيسة الكثير من الجدل منذ سنوات – وبخاصة في ألمانيا – حيث ظلت لسنوات تحت رقابة مخابراتية بسبب طبيعة ممارستها، وما زالت تتهم بأنها ضد الديموقراطية وأنها تفقد أتباعها إرادتهم. وفي الحقيقة فإن انتشار الساينتولوجي وأشباهها مثل الكابالاه اليهودية يمثل ظاهرة غربية بامتياز هي ظاهرة البحث عن "ميتافيزيقا بلا أخلاق"، حيث يتحول الدين من رؤية للكون والحياة إلى نوع من "المخدر" يتسم بالغموض ويمنح معتنقيه إحساساً بالرضا عن الذات لا يستند إلى تكاليف ولا يفرض عليهم محرمات. وهذا النزوع "الجواني" الذي يقضي على كل دور للدين خارج حدود العلاقة الثنائية بين العابد والقوة الخفية التي يعتقد أنها فوق الطبيعة، ولا شيء آخر.

ورغم أن الساينتولوجي بصفة خاصة يحيط كثير من الشبهات السياسية والأخلاقية فإنها ما زالت تكتسب أنصاراً، وبخاصة بين الطبقات المرفهة والثرية وانتشارها وجه من وجوه أزمة الكنيسة في الغرب، وبخاصة الكنيسة الكاثوليكية. وتشهد الكاثوليكية في الغرب ازديادا ملموساً في معدل الخروج منها، ومعظمه يرجع إلى الرغبة في مزيد من الحرية الشخصية بمعناها الواسع، وهذا الخروج يتوجه إلى مذاهب بروتستانتية ومذاهب جديدة مثل: العلمولوجيا والكابالاه، والأخيرة تحولت من ظاهرة صوفية ذات جذور يهودية إلى مذهب ديني جديد يقوم على التبشير على خلاف اليهودية الأرثوذكسية التي لا تقبل تبشير غير اليهود وتعتبر اليهودي هو من ولد لأم يهودية وحسب.

وقد أصبح هناك مقولات تلخص المأزق الذي تعانيه "صورة الباباويات" في الوعي العام منها:

"يرتاد السوّاح الكنائسَ أكثر مما يرتادها المصلّون"

"موت الله".

"تقشير البطاطا أجدي نفعا من تشييد الكاتدرائيات".

وفي هذا السياق فإن، العلمانية تواجه الكاثوليكية بقوة في أوروبا، وهو ما اعتبره مراقبون انتقاما من ويلات تاريخية واجهتها العلمانية تحت سلطة الفاتيكان. فقد اشتكى الكرسي الرسولي، ممثل الكاثوليكية العالمية، مما وصفه بـ "العلمانية المتشددة" التي قال إنها صارت تطرد الكنيسة من الحياة العامة في أوروبا. وقد وصل الكرادلة إلى حد الشكوى مما وصفوه بأنه محاكم تفتيش جديدة تشهدها القارة الأوروبية، ولكن ضد الكاثوليكية هذه المرة. ويشير رجال الدين المسيحيون إلى سياسات من قبيل الحظر الفرنسي على الرموز الدينية البارزة في المدارس، ورفض الاتحاد الأوروبي الإشارة إلى الله في الدستور الأوروبي المقترح، فضلاً عن مقترحات أسبانيا بتشريع الزواج المثلي.

ويقول الكاردينال مارتينو، الذي يرأس المجلس البابوي للعدل والسلام، لبرنامج بهيئة الإذاعة الخارجية لـ "بي بي سي": **"إن الكنيسة شهدت خلال ألفي عام من تاريخها توجهات من هذا القبيل صعوداً وهبوطاً. والآن صار هناك توجه لإقصاء الكاثوليك، الذين يتم الدفع بهم فيما يشبه الجيتو".**

وفي إنجلترا وويلز أصدرت الكنيسة الكاثوليكية نشر قبل انتخابات البرلمان الأوروبي، قالت فيه إنه يجب على الناخبين أن يهتدوا بالتعليم الديني حينما يصوتون، وقال الكاردينال مارتينو: **"هناك أمور متفق عليها من جانب**

السياسيين والمؤمنين، ويجب أن يكون للكنيسة صوت". وينظر البعض في الفاتيكان إلى حالة روكو بوتيليوني – وهو صديق مقرب للبابا السابق – على أنها من أبرز الحالات على تغلب الفكر العلماني فوق الاعتبارات المسيحية. فقد سمت إيطاليا بوتيليوني ليتولى منصب مفوض الاتحاد الأوروبي للعدل وللشؤون الداخلية، غير أن نواب الاتحاد الأوروبي رفضوا ترشيحه بعد أن وصف الجنسية المثلية بأنها "خطيئة".!!!!!

وقال بوتيليوني لبرنامج "أساينمنت بالبي بي سي" إنه شعر أنه تم إقصاؤه "**بسبب معتقداتي الدينية**". وقال: "**في ظل نظام حكم ليبرالي يتم تقييم الخط السياسي والفكر السياسي لمرشح ما، ولكن لا يتم فرض محكمة تفتيش أو شرطة تفرض على المرشح ما يخالف ضميره**"، "**هذا هو ما فُعل ضدي في ساحة البرلمان الأوروبي**". ووصف بوتيليوني موقف نواب البرلمان الأوروبي بأنه "**انتهاك للفصل الليبرالي التقليدي بين العام والخاص**".

وهذه ليست المرة الأولى التي يعرب فيها الفاتيكان عن قلقه إزاء تأثير العلمانية في أوروبا. ففي عام ١٨٧٠، وبعد فقدان الدول البابوية صار لدى الفاتيكان، الذي انحسر سياسياً في المدينة الدولة الصغيرة، توجهاً متشككاً إزاء الحكام العلمانيين وقال البابا بيوس الخامس إن: "**الله ○طرد من الحياة العامة بالفصل بين الكنيسة والدولة**".

ولكن فرانكو بافونشيللو، خبير العلوم السياسية بجامعة جون كابوت بروما، يبدي اندهاشاً من مخاوف الفاتيكان بأن أوروبا العلمانية والكنيسة الكاثوليكية صارا على نهج تصادمي، إذ يقول: "**إذا كان من قاسم مشترك في**

أوروبا فهو الدين الواحد، فهذه قارة اصطبغت منذ وقت طويل بمسيحيتها"، وأضاف أن بعض الأوروبيين ربما "عادوا إلى قيم مسيحية أكثر تشدداً" بسبب تأثير الإسلام.

لكن العلمانية ليست الشبح الوحيد من أشباح الماضي التي أطلت بوجهها في مواجهة الفاتيكان، فماضي الفاتيكان في إسبانيا ينطوي هم الآخر على صفحات مزعجة للكرسي البابوي. ففي حوار حول الموقف من زواج المثليين في إسبانيا كتبت الكاتبة كاياتانا ألفوريز ديتوليدو، وهي من الكتاب البارزين بالموندو "إن فحوى الرسالة [الحكومية] هي أن الكنيسة الكاثوليكية مؤسسة عتيقة، ورجعية تماما، وترتبط بحقبة فرانكو، وبالحقبة المظلمة لمحاكم التفتيش في تاريخ أسبانيا".

وفي تصاعد للسجال حول الدين والعلمانية في إسبانيا وصف الأديب الإسباني إدواردو مندوزا، بابا الفاتيكان بنديكتوس السادس عشر بأنه "أمي" على خلفية اتهام رأس الكنيسة الكاثوليكية، إسبانيا بأنها "تشهد حركة علمانية عميقة مناهضة للكنيسة، شبيهة بثلاثينيات القرن الماضي"، ولهذا نصحه مندوزا بالقراءة.

وفي تصريحات بمناسبة تقديم روايته الجديدة "شجار القطط.. مدريد ١٩٣٦" التي حصل عنها على جائزة أدبية وتتناول وقائع عن الحرب الأهلية في إسبانيا (١٩٣٦ – ١٩٣٩)، انتقد مندوزا بشدة تصريحات البابا وقال: "قداستك أمي..ألا تعلم ما حدث في إسبانيا عام ١٩٣٦؟ إذن فلتقرأ كتابي!.....في ثلاثينيات القرن الماضي، شهدت إسبانيا أحداثاً مروعة، أما

اليوم، فليخبرني أحد كم كنيسة أضرم فيها النيران؟ لا يوجد، وإن حدث، فبسبب ماس كهربائي، أما في الماضي، فكان الناس يحرقون الكنائس لأن الكنائس كانت تحرق الناس أحياء من قبل"!.

ومشروع القانون يؤكد التراجع الكبير في نفوذ وسلطة الكنيسة في أوروبا الغربية. والوضع كذلك بالأخص في أسبانيا التي كانت حتى وقت قريب واحدة من أكثر الدول الأوروبية إخلاصا لمبادئ الكنيسة الكاثوليكية. أما الآن فإن استطلاعات الرأي تشير إلى أن نحو نصف الأسبان لا يحضرون القداس والصلوات في الكنائس مطلقا الآن. **(العلمانية تصرع الكاثوليكية في أوروبا: هل يعيد التاريخ نفسه ولكن في الاتجاه المضاد؟ – مفكرة الإسلام – ٥ يونيو ٢٠٠٥. وأيضًا: أديب إسباني يهاجم بابا الفاتيكان بسبب تصريحاته عن العلمانية – المصري اليوم – ١٨ نوفمبر – ٢٠١٠).**

كانت الكنيسة الباسكية طلبت، في يوليو ٢٠٠٩، العفو لسكوتها عن قتل ١٤ راهباً على أيدي قوات فرانكو بعد تناسيهم طيلة ٧٣ سنة، وهو ما اعتبر محاولة للتكفير عن خطيئة التحالف – غير المعلن – بين الفاتيكان وديكتاتور إسبانيا الراحل. وفي محاولتها استعادة نفوذها الذي تآكل كثيراً بوفاته، واتساقاً مع حالة مراجعة عميقة تشهدها إسبانيا منذ سنوات تشهد إدانة شبه تامة لكل رموز هذه الفترة، كسرت الكنيسة حاجز الصمت بعد أكثر من سبعين سنة على إعدام الرهبان على أيدي القوات اليمينية التابعة للجنرال فرانشيسكو فرانكو إبان الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ . ١٩٣٩).

ووصف الأساقفة سكوت الكنيسة بأنه **"ليس فقط خنوعاً غير مبرر، وإنما أيضا إخفاء للحقيقة أمام العدالة"**. وجاء في البيان أيضاً: **"إننا في**

الوقت الذي نطلب فيه العفو ندعو الجميع إلى العفو أيضاً، فليس مبرراً ولا مقبولاً سكوت الكنيسة لفترة طويلة عن إعدامهم".

وهؤلاء الرهبان هم من القوميين الباسك، وأعدمتهم قوات فرانكو التي كانت مدعومة من النازيين والفاشيين في أوروبا، ولم يعلن عن وفاة هؤلاء الرهبان رسميا، باستثناء اثنين منهم، ولم يسجلوا في سجل الوفيات، كما لم ينعَهم الفاتيكان ولا الكنيسة الإسبانية، على عكس ما حدث مع ٤٩٨ راهبا لقوا حتفهم على أيدي الجمهوريين، ونعتهم الكنيسة واعتبرتهم "شهداء". **(الكنيسة الباسكية تطلب العفو لسكوتها عن قتل ١٤ راهبًا على أيدي قوات فرانكو - جريدة الشرق الأوسط اللندنية – ١٤ يوليو ٢٠٠٩).**

الفاتيكان في المشهد الديني العالمي

النزيف الصامت

"هناك هجرة جماعية من الكاثوليكية إلى البروتستانتية".

(القس إكرام لمعي - الكنيسة البروتستانتية/ مصر)

"الكنيسة الكاثوليكية تخاف من أن يدير المؤمنون ظهورهم لها" بهذه العبارة لخص صحافي برازيلي المهمة الصعبة للبابا بنديكتوس السادس عشر في أمريكا اللاتينية التي تضم نحو نصف كاثوليك العالم أي (٤١٥ مليوناً)، وهو سماها "قارة الأمل" قبل أيام من الزيارة التي تمت في مايو ٢٠٠٧. لكن قارة الأمل لا تخلو من متاعب فهو يواجه هجرة الكاثوليك إلى الكنائس البروتستنتية وخلال عشرة أعوام فقط انتقل الكاثوليك من ٧٤% إلى ٦٤% من السكان حسب دراسة أجرتها مؤسسة داتافولها، لكن البابا يواجه أيضاً مطالبات هوجو شافيز بالاعتذار عن أخطاء ارتكبتها حركات التبشير، وهي زيارة تاريخية أثارت قضايا كثيرة وعظيمة الأهمية.

من القضايا المهمة في الزيارة قضية العدالة الاجتماعية، أولاً: لأن الفقر من المشكلات المتفاقمة في أمريكا اللاتينية، وثانياً: لأن الكنائس الإنجيلية تسجل نجاحات في جذب الأتباع في مدن الصفيح الفقيرة في ضواحي المدن البرازيلية الكبيرة، وفي الوقت نفسه فإن الفاتيكان تواجه هناك منافسة من خطاب لاهوت التحرير الذي تعارضه الكنيسة لكنه يتمتع بجماهيرية كبيرة بسبب ثوريته وشعبويته.

وفي مواجهته يدعو بنديكتوس إلى التزام رجال الدين الكاثوليك بالنشاطات الاجتماعية والسياسية لصالح الفقراء وصولا إلى وصف الكنيسة بأنها

"**محامية العدالة والفقراء**"، وإلى جانب كل ما سبق فإن المزاج السياسي الذي يسيطر عليه اليسار بقوة في كثير من دول القارة يفرض سياقاً سياسياً لا يمكن تجاهله، الرئيس البرازيلي السابق لولا دا سيلفا عبر عن هذا المناخ معرباً عن الأمل بأن "**تشارك الكنيسة في جميع السياسات العامة لصالح الأكثر فقراً والمحرومين**".

ومن العدالة إلى الهوية حيث أثارت كلمة البابا في افتتاح المؤتمر العام لأساقفة أمريكا اللاتينية سجالاً، البابا قال إن الإيمان المسيحي في أمريكا اللاتينية أنعش حياة بلدان المنطقة وثقافتها خلال أكثر من خمسة قرون، ومن لقائه مع الإثنيات الأصلية وُلدت الثقافة المسيحية الغنية لهذه القارة، ما أعطى بداية لتناغم كبير حتى في التعددية الثقافية واللغوية. واستخدم البابا تعبير "الهوية الكاثوليكية" مضيفا أن التبشير لم يحتو يوماً إبعاداً للثقافات ما قبل الكولومبية ولم يكن فرضًا لثقافة أجنبية.

الرئيس الفنزويلي الصاخب هوجو تشافيز لم يكن بثوريته وشعبويته ليفوت هذه الفرصة فرد على مطالبا البابا بالاعتذار لهنود أمريكا اللاتينية "**لتجاهله المذابح التي تلت اكتشاف كريستوفر كولومبوس القارة الأميركية عام ١٤٩٢. مؤكداً أن المبشرين من النصارى وفدوا إلى قارة أمريكا وهم يحملون الأسلحة الموجهة ضد السكان الأصليين للقارة من الهنود**".

وقال شافيز في الكلمة التي بثتها الإذاعة والتلفزيون الرسميان "**كيف يمكنه القول إنهم جاؤوا يبشرون بدون أن يفرضوا شيئاً فيما كانوا مسلحين ببنادق**"، وقال شافيز موجهاً كلامه للبابا في مراسم نظمت بمناسبة حرية

التعبير: **"مع كل احترامي لقداستك، أعتذر لأن مذبحة حقيقية وقعت هنا، وإذا كنا سننفي ذلك فإننا ننفي وجودنا"!**

والزيارة لم تخل من إثارة قضايا لها طبيعة عالمية منها ما وصفه البابا بأنه ضعف الحياة المسيحية في المجتمع والمشاركة في حياة الكنيسة الكاثوليكية بسبب العلمنة واللامبالاة مؤكدا أن الحياة المسيحية لا يُعبّر عنها في الفضائل الشخصية فقط إنما أيضا بالفضائل الاجتماعية والسياسية، وهو ذكّر العلمانيين (ويقصد بالعلماني كل من لا ينتمي لسلك الكهنوت) بمسؤوليتهم ورسالتهم في نقل "نور الإنجيل" في الحياة الثقافية، الاقتصادية والسياسية. ومن انتقاد العلمنة عرج البابا على العولمة والاستبداد مطالباً بتهذيب الأولى أخلاقياً ومهاجماً الثاني، وكذلك الأيديولوجيات التي تصنعه.

بل إنه وجّه نقداً عنيفاً للرأسمالية والاشتراكية معاً عندما قال: "**إن الرأسمالية والماركسية قد وعدتا بإيجاد الطريق لإنشاء بنيات عادلة، وأكدتا أنها وعند استقراها، ستعمل البنيات بمفردها وستنمي الأخلاقية المشتركة، ولكنّ هذا الوعد الإيديولوجي بان خاطئا**". ودافع البابا عن العائلة واصفاً إياها بأنها أحد أهم الكنوز في القارة وهي تعاني اليوم أوضاعاً مؤلمة بسبب العلمنة والنسبية الأخلاقية والتشريعات المدنية المتعارضة مع الزواج وتلك التي تشجّع الإجهاض.

أما قضية "النزيف" الذي تعانيه الكنيسة الكاثوليكية فتظل الأهم، أولا لأنها ليست مرتبطة بالفقر كما يبدو واضحاً من الخطاب الكاثوليكي الرسمي. فهي في حقيقة الأمر أزمة أوسع انتشاراً، ففي ألمانيا، مثلاً، تذكر الإحصاءات

أن الكنيسة الكاثوليكية فقدت في عام واحد (١٩٩٧) حوالي ١٢٤ ألفاً من أتباعها.

وقد وضعت مجلة **دير شبيجل** الظاهرة في سياق حالة أعم من البعد عن الدين فنشرت في أحد أعدادها موضوعاً عن الظاهرة عنوانه "**وداع الله**" وفيه قال رئيس الأساقفة الكاثوليك في ألمانيا إنه منذ دخول المسيحية لم تشهد ألمانيا مسيحيين أقل منها اليوم!.

وفي تصريحات غير مسبوقة قال المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل – في سياق نقاش محتدم عن الوجود الإسلامي في ألمانيا – إن تجربة التعددية الحضارية قد فشلت فشلاً ذريعاً في ألمانيا، ثم قالت في تصريح تالٍ إن على مواطنيها المهتمين بمسألة دمج الإسلام في الحياة العامة على الدفاع بقوة أكبر عن المبادئ المسيحية، قائلة إن البلاد "**لا تعاني من قوة الإسلام قدر ما تعاني من ضعف المسيحية**"، وأضافت ميركل: "**لا نعاني من وفرة الاسلام بل من قلة المسيحية. لا توجد في ألمانيا حاليا نقاشات جدية حول الرؤية المسيحية للإنسانية**".

وأضافت ميركل أن ألمانيا بحاجة إلى المزيد من الحوارات العامة التي تتناول "**المبادئ التي نقتدي بها وعقيدتنا اليهودية/ المسيحية. علينا التأكيد عليها بثقة لأجل أن نتمكن من تعزيز تماسك مجتمعنا.**" (**ميركل: مشكلة ألمانيا ليست في كثرة الإسلام بل في قلة المسيحية - BBC Arabic – ١٥ نوفمبر ٢٠١٠**).

وفي أمريكا واجهت الكنيسة الكاثوليكية محنة صعبة قبل سنوات، فهذه المؤسسة الضخمة التي يتبعها ٦٥ مليون أمريكي وتعد أكبر منظمة غير حكومية

بأمريكا وربما أكبر مساهم في ميزانية الفاتيكان واجهت قبل سنوات احتمال الإفلاس بسبب أحكام بالتعويض في فضيحة جنسية انفجرت قبل أعوام عندما كشف عن أن نحو ٣٠٠٠ من القساوسة الكاثوليك الأمريكيين يواجهون اتهامات بالتحرش الجنسي بالأطفال بعضها استمر قرابة عشرين عاماً!!

أحدهم (القس السابق في بوسطن، جون جيوجان) يعتقد أنه تحرش بنحو (١٠٠) مائة شخص خلال عشرين عاماً، اكتفي بنقله إلى أبرشية أخرى.

ولمواجهة هذه الكارثة جمع عام ٢٠٠٢ مليار دولار من التبرعات لتغطية الفضائح، حيث اضطرت لعقد تسوية خارج المحكمة في عدد من القضايا، وذكر أن عدداً من الأبرشيات أفلست تماماً بسبب الفضائح. واستدعى البابا (يوحنا بولس الثاني) كبار رجال كنيسة الروم الكاثوليك في الولايات المتحدة إلى الفاتيكان، لبحث الأزمة. وخضع أسقفا (نيويورك) و(بوسطن)؛ صاحبا أكبر منصبين في الكنيسة الأمريكية لضغوط كبيرة من أجل تقديم استقالتيهما لما يقال عن ضلوعهما في محاولة للتستر على تورُّط بعض القساوسة في فضائح جنسية، كما اتُّهم أسقف ميلووكي بحجب معلومات عن فضائح جنسية مماثلة. ويواجه بعض رجالات كنيسة الروم الكاثوليك في عدة دول اتهامات مماثلة بالضلوع في فضائح جنسية، وكان البابا قد ندد علناً الشهر الماضي لأول مرة بالقساوسة المتهمين.

واتُّهم كذلك رئيس أساقفة (بوسطن) الكاردينال (برنارد لو) البالغ من العمر ٧٠ عاماً، بأنه كان على علم بأن عدداً من القساوسة في أبرشيته يتحرشون بالأطفال جنسياً بشكل مستمر، لكنه لم يقم بتأديبهم بل اكتفى

بنقلهم إلى أبرشية أخرى، حيث زادوا ممارساتهم على ضحايا جدد. وهناك فضائح مماثلة في كل من: سانت لويس وفلوريدا وكاليفورنيا وفيلادلفيا وديترويت.

وقال مراسل بي. بي. سي: "**إن المشكلة أثرت على مصداقية الكنيسة، ومن الواضح أن الفاتيكان يريد أن يتخذ الخطوات اللازمة. ولم يحضر الكاردينال القداس الأخير في الشهر الماضي في كاتدرائيته لتجمع عدد من المحتجين خارجها هو الأمر الذي أعاق المراسم**".

وقد اعترف الأسقف ولتون جريجورى رئيس مؤتمر أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة بأن تورط بعض أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية في علاقات جنسية مع الأطفال وضع الكنيسة الكاثوليكية في أزمة خطيرة. وذكرت شبكة "**سي إن إن**" الإخبارية الأمريكية أن رئيس المؤتمر المنعقد آنذاك بولاية تكساس الأمريكية بمشاركة ٢٨٥ من الأساقفة قال إن هذه الأزمة "**هزت أركان الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة**".

وكما هو متوقع، تجاوزت النقاشات حدود معالجة الأزمة إلى اجتثاث أسبابها، فطالب وفد أمريكي شارك في مناقشات بالفاتيكان بتناول موضوعات محظورة مثل إنهاء حرمان القساوسة من الزواج ومنح النساء دوراً أكبر وفحص الشواذ المرشحين للعمل كقساوسة.

وهناك ما يقدر بنحو ٦٥ مليون كاثوليكي في الولايات المتحدة وعددهم يفوق عدد الكاثوليك في أي دولة أخرى عدا البرازيل والمكسيك. كما أن الكنيسة الأمريكية هي أكبر منظمة غير حكومية بالولايات المتحدة الأمريكية وربما أكبر مساهم في ميزانية الفاتيكان، لكن قدراتها المالية تقوضت بشدة بسبب

تسويات قانونية تكلفت مبالغ ضخمة. وكان المتوقع أن تزداد النفقات القضائية ارتفاعاً مع توالي اتهامات بممارسات جنسية غير مشروعة بشكل شبه أسبوعي ضد القساوسة. **(موقع الجزيرة نت الإخباري – www.aljazira.net– ٢٣ إبريل ٢٠٠٢)**.

وحتى فضيحة الاعتداءات الجنسية كان الكاثوليك يمثلون رقماً مهماً في التركيبة الدينية الأمريكية بين أكثر من ١,٥٠٠ شيعة دينية. وتاريخياً استأثر البروتستانت بالحياة السياسية بشكل عام بسبب تجذُّرهم القوي في البلاد، بينما تأخر الكاثوليك في الظهور بقوة على الساحة السياسية فكان صعود جون كينيدي رئيساً للبلاد أول ثمار هذا الحضور. أما الأرثوذكس، فنسبتهم قليلة، عدد المسجلين منهم في سجلات الكنائس يصل إلى المليون شخص، بينما البروتستانت باختلاف فئاتهم يعدّون الستين مليوناً تقريباً، وكذلك الكاثوليك أيضاً!

ويواجه الفاتيكان تحدياً نوعياً آخر يتمثل في الميراث التاريخي للكنيسة والدول الاستعمارية في أمريكا اللاتينية، وقد اضطر البابا للاعتراف بهذا الماضي **(تقرير نشره موقع الجزيرة نت الإخباري – www.aljazira.net – ٢٤ مايو ٢٠٠٧)** قائلاً إن "**الكنيسة ارتكبت جرائم لا مبرر لها بأميركا اللاتينية**" مضيفا: "**المستوطنون داسوا حقوق الشعوب الأصلية الإنسانية والأساسية**". فبدءاً من عام ١٤٩٢ ارتكبت الكنيسة الكاثوليكية جرائم اعترف البابا بها، لكنه لم يعتذر عنها صراحة للسكان الأصليين الذين يقول المؤرخون إنهم استعبدوا وقُتلوا بهم قتلاً أو بسبب الأمراض. وقال البابا متحدثاً في ساحة القديس بطرس في

الفاتيكان إن "**ذكريات الماضي المجيد لا يمكن أن تنسينا الظلال التي صاحبت عملية التنصير في أميركا اللاتينية**".

بل إن قوله إن المسيحية لم تفرض على سكان أميركا اللاتينية الأصليين الذين كانوا يحنون حسب قوله إلى "المخلص" دون معرفة منهم، وتلقوا الإنجيل "طواعية" كانت سبب موجة انتقادات واسعة تزعمها –كما سبقت الإشارة– الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز. ودعت جمعيات مدافعة عن حقوق الشعوب الأصلية البابا إلى الاعتذار عن دور الكنيسة في مقتل الملايين من سكان أميركا اللاتينية على يد المستوطنين البرتغاليين والإسبان.

ويعد هذا الجدل نموذجا للعبء الذي فضته الجغرافيا على البابوية الكاثوليكية، فوجودها في أوروبا حقيقة جغرافية لها تبعاتها، وتاريخ علاقتها بالدول الأوروبية مليئة بالصفحات التي ساهمت في صنع أزمة الكاثوليكية في العالم، فهي صورة لن تنفرد برسمها وتشكيل ملامحها معطيات لاهوتية.

وفي كولومبيا، التي يعرف شعبها بإيمانه وتدينه المتأصلين، تفقد الكنسية الكاثوليكية أتباعها باستمرار بينما تكتظ فيه الكنائس الإنجيلية وينسب الخبراء ذلك لأسباب اجتماعية. فتقول عالمة الاجتماع آنا مرثيديث بيريرا: "**في الظروف العسيرة، كالحروب أو الأزمات الاقتصادية، عادة يبحث الناس عن شيء ما أعظم منهم، شيء يوفر لهم الإحساس بالأمن، وهذا هو الدين**". واتفاقا معها، انتقد القس افرايين الدانا الكنيسة الكاثوليكية التي ينتمي إليها قائلا: "**إن شعب كولومبيا يبحث الآن عن دين يحل لهم مشكلة الفقر... دين قريب من الناس**".

وأضاف رجل الدين الكاثوليكي المعني بأحوال الأهالي المهمشين إن:

"هذه المسألة تشغل بال الكثيرين من الأساقفة الكاثوليك إذ يشهدون زيادة عدد الكنائس البروتستاتينية، لا سيما في القطاعات الشعبية....رغم ذلك، لم تتأقلم الكنيسة الكاثوليكية على الحقبة التاريخية التي تعيشها البشرية، ما سهَّل عملية نزوح المؤمنين نحو جماعات أخرى، ولأسباب سياسية واجتماعية متباينة، بدأ المؤمنون الكاثوليكيون الذين يمثلون ٩٠% من الشعب في التراجع لصالح المبشرين الإنجيليين".

ويشير الخبراء إلى التغييرات المتوالية التي أتاحت التعليم والمعرفة وعمل المرأة وتحديد النسل وانتشار وسائل الإعلام والتي ترتب عليها زيادة العلمانية بين الأهالي. وقد كان من الإحصاءات التي نشرت مواكبة للزيارة أن أميركا اللاتينية التي تضم نحو نصف كاثوليك العالم أي (٤١٥ مليوناً)، تواجه هجرة الكاثوليك إلى الكنائس البروتستانتية وخلال عشرة أعوام فقط انتقل الكاثوليك من ٧٤% إلى ٦٤% من السكان. لكن المتغير الأكثر دلالة نشر في طبعة ٢٠٠٨ للدليل السنوي الفاتيكاني عن أن عدد المسلمين يتجاوز عدد الكاثوليك في العالم حيث أصبح المسلمون (٢. ١٩%) في العالم، فيما لا تتجاوز نسبة الكاثوليك (٤. ١٧%) حسب صحيفة أوسرفاتوري رومانو (**٣٠ مارس ٢٠٠٨**).

ويواجه الفاتيكان أزمة سببها الموقف المتشدد من استخدام وسائل منع الحمل التي أصبحت بسبب الانتشار الكبير للعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج في معظم دول الشمال وكثير من دول الجنوب، وفي مارس ٢٠٠٣ عرقلت محكمة في نيويورك حملته ضد موانع الحمل. (**كارل ريفرز – تقرير نشره موقع وومنز إي نيوز الإخباري – ١٧ ديسمبر ٢٠٠٣**).

وقد أعلنت إدارة الرئيس السابق جورج بوش والفاتيكان الحرب على وسائل منع الحمل. وفي إطار الصراع رفضت المحكمة العليا في ولاية نيويورك النظر في طعن ضد قانون الصحة والعافية للنساء، وهو القانون الذي يُلزم أرباب العمل بتزويد مستخدميهم بتأمين يغطي تكاليف كل وسائل منع الحمل التي تُقرّها هيئة الأغذية والعقاقير الأمريكية. وقد زعم المدّعي، وهو المنظمات الخيرية الكاثوليكية في مدينة آلباني، أن القانون الذي أصبح ساري المفعول في ١ يناير غير دستوري، وطلب أن يتم إعفاؤه من تزويد مستخدميه بتأمين يشمل موانع الحمل.

وفي كاليفورنيا، تقوم المنظمات الخيرية الكاثوليكية في مدينة ساكرامنتو بالطعن في قانون مماثل يُلزم أرباب العمل بأن تكون موانع الحمل مشمولة في برامجهم للتأمين. وتطالب هذه المنظمات أن تُعفى كل المؤسسات الكاثوليكية في كل أرجاء الولاية من تقديم تغطية تأمينية تشمل موانع الحمل لحوالي ٥٢،٠٠٠ موظف. ويشجب الأساقفة موانع الحمل "الاصطناعية" ويُفترض أن قوة الدفع وراء هذه الطعون القانونية تأتي من قمة هرم الكنيسة؛ أي هؤلاء الأساقفة الكاثوليك الذين قادوا الحملة ضد "موانع الحمل الاصطناعية."

وعلى الجانب الآخر للأطلسي، أعلن الناطقون الرسميون باسم الفاتيكان أن فيروس الإيدز يمكن أن ينتقل من شخص لآخر عبر الواقي الذكري. وفي الوقت ذاته، تستمر إدارة بوش في إنفاق ملايين الدولارات لتشجيع سياسات "العفة". وتشير صحيفة **نيويورك تايمز** إلى أن ثلث الأموال المخصصة لمبادرة الرئيس الجديدة للإيدز ستُنفق في هذا المجال. وفي هذه الأثناء، سحبت المراكز الفيدرالية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ومقرها آتلانتا، المعلومات عن الجنس الآمن – وضمن ذلك المعلومات حول الواقيات الذكرية – من موقعها على

الشبكة. وقد يكون لكلٍ من الدولة [الأمريكية] والكنيسة أهداف سياسية من وراء حروبهما على الواقيات الذكرية.

وتُظهر معظم الاستطلاعات في الولايات المتحدة الأمريكية أن غالبية الكاثوليك يتجاهلون معارضة الأساقفة لتحديد النسل. ولكن، فيما لا تجد الإعلانات ضد موانع الحمل أذاناً صاغية إلى حدٍ ما في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فإنها تحظى بقبول أفضل في المناطق الأقل نمواً في العالم، حيث يتزايد الإقبال على الكنائس. وإنه لمن دواعي السخرية المرّة أن هذه هي الأماكن التي وصل فيها وباء الإيدز إلى أسوأ حالاته، وأن هذه هي المناطق التي يمكن لسياسة الكنيسة المعارضة للواقيات الذكرية أن تلحق أعظم الضرر.

وقد بعث هنري واكسمان النائب الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا، وكبير الديمقراطيين في لجنة الإصلاح الحكومي بمجلس النواب، رسالة إلى تومي ثومبسون وزير الصحة والخدمات الإنسانية يعترض فيها على الاستخدام الانتقائي لعملية التدقيق ضد منظمات الصحة التي لا تلبي المعايير الأيديولوجية الأحادية للإدارة. وقد كتب واكسمان يقول في رسالته: "**المجموعات الوحيدة التي يبدو أنها تُستهدف وتُخضع لتدقيق متكرر هي تلك التي تقدم برامج تقوم على براهين وشواهد وتعلم كلا من العفة والجنس الآمن بوصفهما وسائل لتفادي الحمل غير المرغوب والوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي**".. و"**الجماعات التي لا تتعرض للمضايقة هي تلك التي "تعلم برامج العفة فقط التي يفضلها اليمين الديني**".

والمعركة وإن بدت جانبية إلا أنها نموذج للتحديات التي تواجهها الكنيسة الكاثوليكية.

الفاتيكان في المشهد الديني العالمي

طوفان الاستغلال الجنسي.....فاتيكان جيت!!

"لقد لحق بنا الخزي لعلمنا أن تلك الجرائم ارتكبها أولئا المنوط بهم باسم الكنيسة تربية وحماية صغارنا، إنها لحظة خزي للكنيسة بأسرها".

بول كريمونا كبير أساقفة مالطا

ماريو جريك كبير أساقفة جوزو

في بيان لهما (إبريل ٢٠١٠).

في يونيو ٢٠٠٨ كان الكاثوليك في العالم على موعد مع المشهد الأكثر إثارة بين مشاهد أزمة الاستغلال الجنسي في الكنيسة الكاثوليكية حول العالم، وقد كان المشهد في الحقيقة كاشفاً عن المعنى الحقيقي للكارثة، وفي الوقت نفسه عن حجمها الذي جاهد الفاتيكان لإخفائه منذ عقود. كان مؤلف كتاب **"مواجهة السلطة والجنس في الكنيسة الكاثوليكية"** – وهو الأسقف الاسترالي الكاثوليكي البارز جيفري روبنسون – قد رفض طلباً تقدم به ١٢ أسقفا بارزاً في الولايات المتحدة الأمريكية لوقف رحلته إلى أمريكا للحديث عن كتابه الذي ينتقد الاعتداءات الجنسية لبعض الكهنة على أطفال في الكنيسة الكاثوليكية.

ولم يكن الأهم في الكتاب فضحه حجم الأزمة وقصور التحرك الرسمي الفاتيكاني في مواجهتها، بل كان الأهم أنه – وبشجاعة كبيرة – وجه ضربة قوية لأحد أهم أسرار الكنيسة الكاثوليكية "سر الرهبنة" عندما اعتبر أن وجود كهنوتيين في الكنيسة يتمسكون برفض الزواج كان سببا مهما أدى للكارثة، ما يعني انتقال الحوار حول الاعتداءات الجنسية من الاتهام بالتقصير بحق الفاتيكان والكنائس الكاثوليكية التي حدثت، في كنائسها وأديرتها ومدارسها الدينية ومؤسساتها الخيرية واحدة من أبشع جرائم الاستغلال الجنسي في التاريخ الحديث، ليطالب بإعادة النظر في واحد من المفاهيم المؤسسة للكاثوليكية!!

وكان. الكاردينال روجر ماهوني من لوس أنجلوس و٩ أساقفة أمريكيين آخرين قد حذروا، في رسالة مشتركة، الأسقف روبنسون من أن زيارته للولايات المتحدة الأمريكية سوف تتسبب في الانقسام والإرباك بين الكنائس **"التي نخدمها"**، كما ورد في صحيفة **"سيدني مورننغ هيرالد"**، الاثنين (٩ يوليو ٢٠٠٨) لكن الأسقف روبنسون رفض ذلك وأصر على المضي في رحلته، وقال **"أنا لا أريد المواجهة دعونا نناقش موضوع عزوبية بعض الكهنة منذ البداية.. وإذا كان لها صلة بموضوع الاعتداء الجنسي لنضع الموضوع للحوار على الطاولة"**.

ومما جاء في كتابه أن: **"الاعتداء الجنسي على القصر من قبل عدد من الكهنة البارزين بالتزامن مع محاولة عدد من الكنائس إخفاء هذا الاعتداء تشكل واحدة من أبشع القصص التي خرجت من الكنيسة الكاثوليكية"**، فما حصل من اعتداءات على الأطفال **"ليس أزمة علاقات عامة أو إدارة وإنما أزمة في قلب الكنيسة نفسها"**. وقد ذكرت صحيفة **"ذي ستار"** الكندية نهاية يونيو من العام نفسه أن الكتاب حقق مبيعات عالية في كندا، مشيرة إلى أن مؤلفه ترأس سابقاً لجنة تحقيق في استراليا حول فضيحة اعتداء على أطفال في كنائسها وقرر الاستقالة من موقعه الكنسي عندما سمع قصصا اعتبرها مأساوية.

وحسب تقرير نشره **موقع إيلاف الإخباري** (١٣ إبريل ٢٠١٠) فإن الفاتيكان يبدو قد خسر بالفعل معركة الاعتداءات الجنسية، وهو ما تعكسه حملة إعلامية كبرى انتقدت الكنيسة بشكل لاذع. فرغم أن الفاتيكان واجه

على مدى تاريخه أعتى العواصف الجدالية الدينية والسياسية وأحياناً الجنسية، فإن أيا منها لا يمكن أن يقارن بتلك التي يمر بها الآن، لسببين:

الأول: فضيحة الاستغلال الجنسي للأطفال على أيدي بعض قساوسته في السواد الأعظم من "الدول الكاثوليكية"، ومضامينها المرتبطة بالشذوذ الجنسي وما إن كان هذا نفسه ناتجاً طبيعيا لمفهوم "نذر العزوبة" الكاثوليكي.

والثاني: أن الفضيحة لا تقف في حدود القساوسة وإنما تُلقى بثقلها على عتبة الفاتيكان، وتتعداها لعتبة البابا بنيديكتوس السادس عشر نفسه.

وقد بلغت العاصفة على الكنيسة قمتها بسعي كلٍ من المحامي الأمريكي جيف أندرسون، وعالم الأحياء والمفكر البريطاني ريتشارد دوكينز لإجبار "الحبر الأعظم" على الوقوف أمام القضاء متهمًا بالتستر على جرائم كنيسته، وهذه سابقة في تاريخها الحديث على الأقل. ويشهد هذا التاريخ الآن بأن الاستغلال الجنسي للأطفال بدأ في أروقة الكنيسة الكاثوليكية منذ خمسينات القرن الماضي، وإن كان العام ١٩٨٥ هو تاريخ القضية الأولى التي تجتذب الأضواء عالميًا في هذا الصدد.

وكانت هذه بداية طريق صعب وطويل، إذ اتضح أن تلك الممارسات "شبه شائعة" في الولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا وكندا، قبل أن يتضح أيضًا أنها تنتشر بقدر غير معلوم في السواد الأعظم من الدول الكاثوليكية حول العالم. والمحامي الأمريكي والعالم البريطاني ينطلقان من القناعة بأن الأمر يطال الفاتيكان والبابا ورجال الإكليروس الفاتيكاني، وهما يدفعان بأن هؤلاء لم يكونوا على علم، على الدوام، بممارسات بعض القساوسة في حق الأطفال وحسب،

وإنما حاولوا التستر عليها بالامتناع المنسّق عن إبلاغها للسلطات (وأجهزة الإعلام بالتالي).

وهذا رغم أنها أعمال جنائية تتعلق باغتصاب قاصرين وإجبارهم على ممارسة الشذوذ الجنسي في وقت جهالتهم وعمق الجراح النفسية التي لا تبرأ بمر الزمن. ولكل منهما دوافعه الخاصة. فدوكينز (٦٩ عامًا)، يتحرك من منطلق "آيديولوجي" يتعلق بشرعية الكنيسة نفسها. فهو ملحد وهب حياته العلمية لنقد الأديان، ومن أشهر مؤلفاته كتابه **"وهم الخالق"**!! (٢٠٠٦)

أما أندرسون (٦٢ عاما) فدافعه "شخصي" إذ يدافع منذ منتصف الثمانينات عن آلاف الضحايا ونجح في الحصول على تعويضات بعشرات الملايين فضلا عن أن ابنته، البالغة الآن، تعرضت، وهي طفلة في الثامنة، لاعتداء جنسي على يد طبيب كان يعالجها واتضح أنه كان قبلا قسيسًا كاثوليكيًّا. ولذا فإن أندرسون يعتبر أن مشكلة استغلال الأطفال **"جزء لا يتجزأ من نسيج الثقافة الكنسية الكاثوليكية"**، وأن الفضائح التي تزلزل هذه الكنيسة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها تجد جذورها في الفاتيكان نفسه. وإذا كانت مصداقية دوكينز تتأثر سلبًا بموقفه العام من الأديان وكونه ملحدا فإن مصداقية أندرسون يعززها أنه "مؤمن" عاد إلى حظيرة الدين بعد فترة إلحاد انتهت بكسبه معركة شرسة ضد إدمانه الكحول. ولهذا فهو يصبح في وضع أفضل لنقد الكنيسة إذ أنه في مقام "الشاهد من أهلها".

ويسعى محامو دوكينز لإجبار البابا على الوقوف أمام المحكمة الجنائية الدولية في هولندا بتهمة ارتكاب "جرائم ضد الإنسانية"، والأثر هنا لا يتعلق

بإمكانية محاكمة البابا من عدمها بل يتعلق بسقوط هالة المهابة التي كانت تحيط بالفاتيكان والجالس على عرشها.....وهو أثر خطير.

في الخمسينيات من القرن الماضي، انفجرت فضائح اعتداء جنسي ضد أطفال قام بها أساقفة في الكنائس الكاثوليكية. لكن الفضائح لم تشع فتكتمت عليها الكنيسة وأبقت عليها داخل أسوارها. وبين الثمانينيات والتسعينيات، اهتزت أميركا وفرنسا بعد موجة فضائح جنسية كان أساقفة هم فاعلوها. وكان يجب انتظار العام ٢٠٠٩ حيث نشر تقريران عن جرائم ارتكبت بحق أطفال في إيرلندا. وبعدهما وجد الفاتيكان نفسه محاصرا..وانهار جدار الصمت وبدأت الأسرار المحتجزة تخرج للنور.

أيرلندا:

كانت سلسلة فضائح جنسية ضربت الكنيسة الكاثوليكية منذ العام ٢٠٠٢ لتتسع دائرتها تدريجياً لتعبر الأطلنطي شرقاً إلى أوروبا ثم تتسع لتشمل عدداً كبيراً من الدول حول العالم. وكما أثارت الكارثة لدى الأسقف الاسترالي تساؤلات بشأن الكفاءة والشفافية في التعامل مع ما حدث وصولا إلى إعادة النظر في مدى صحة واحد من أهم أصول الكاثوليكية، فقد كان من الطبيعي أن تطرح تساؤلا – لا مواربة فيه – عما إذا كانت الفضيحة مقدمة لانهيار الكنائس الكاثوليكية في العالم بشكل درامي؟!

ففيما يشبه الانحدار إلى الهاوية، بدأت الكنائس في أيرلندا التي تنوء تحت إرث فضيحة جنسية، بنشر إعلانات مبوَّبة بحثاً عن قساوسة يافعين، بعد أن أعلن رئيس الأساقفة في دبلن أن البلاد مقبلة على نقص حاد في رجال الدين. وعانت الكنيسة الأيرلندية من ضربة موجعة للثقة، بعد أن قال تقرير حكومي نشر في نوفمبر ٢٠٠٩ إن أبرشية دبلن، وعدد آخر من الكنائس والمؤسسات الكاثوليكية الأيرلندية أخفت عمليات تحرش جنسي ارتكبها كهنة بحق مئات الأطفال منذ تسعينيات القرن الماضي!.

وكانت لجنة تحقيق شكلت في مارس ٢٠٠٦ وأصدرت **"تقرير ميرفي"** الذي جاء في ٧٢٠ صفحة، ومما جاء فيه أنه **"مما لا شك فيه أن اعتداء الكهنة على الأطفال جنسيا تم التستر عليه"**، بين يناير ١٩٧٥ ومايو ٢٠٠٤ وهو الوقت الذي غطاه التقرير. وأضاف التقرير أن الكنيسة فشلت في التعامل مع تلك الاعتداءات و**"تم الحفاظ على السرية، وتجنب الفضيحة، وحماية سمعة الكنيسة وممتلكاتها.. دون النظر إلى مصلحة الضحايا التي كان ينبغي أن تكون الأولوية الأولى."** أما عدد الضحايا فتجاوز أربعة عشر ألف طفل **(البابا ورجال الكنيسة – تقرير موقع يورو نيوز – ٢٣ إبريل ٢٠١٠)**.

وبعد فضائح التحرش بالأطفال تعاني أيرلندا نقصاً في القساوسة وتوقع رئيس أساقفة دبلن ديامويد مارتن أن لا تتمكن أبرشيات العاصمة الأيرلندية من تقديم خدماتها، إذا لم توظف قساوسة شبان بأسرع وقت، حيث إن ٤٦ % من الكهنة فوق الـ٨٠ عاما، ونحو ٢ % فقط تحت سن ٣٥ عاما. **(انحراف**

الكنسية.. هل هو مقدمة لانهيارها؟ اغتصاب وإلحاد وإباحية داخل الجدران الكنسية - إعداد: صباح جاسم - شبكة النبأ المعلوماتية - ١٠ فبراير ٢٠١٠).

واستدعى بابا الفاتيكان اثنين من كبار أساقفة أيرلندا لاجتماع في الفاتيكان لبحث الفضيحة وقال الأب فيديريكو لومباردي، المتحدث باسم الفاتيكان، إن الاجتماع يهدف إلى "**الاطلاع على هذا الحدث المؤلم الذي يؤثر على الكنيسة في أيرلندا في أعقاب نشر تقرير لجنة ميرفي، وتقييمه**". وطبقا للتقرير فإن استراتيجيات الكنيسة برفض الاعتراف بالمسئولية زادت من بشاعة ألم العديد من الضحايا.

ورغم أن بابا الفاتيكان أعرب عن شعوره "**بالغضب والخيانة والعار**" إزاء الفضيحة، فإن ردود الفعل الغاضبة قد بلغت حدا نال - بقسوة - من مكانة الفاتيكان والبابا، فمثلا، دعت المغنية الإيرلندية سينيد أوكونور بابا الفتيكان إلى التنحي عن منصبه. وقالت أوكونور التي أثارت ذات مرة حساسيات الكاثوليك بسبب تمزيق صورة لسلف بنديكت البابا يوحنا بولس الثاني خلال برنامج تلفزيوني على الهواء - في رسالة نشرتها صحيفة الإندبندانت البريطانية إن البابا التزم الصمت إزاء الانتهاكات ضد الأطفال لفترة طويلة جدا. وأضافت "**أطالب البابا بالتنحي لالتزامه الصمت الحقير**"!!.

وطبقا للرسالة تقول المغنية الأيرلندية: "**لم يكن لدى البابوات أي مشكلة في التعبير عن آرائهم عندما كنا نريد استخدام وسائل منع الحمل أو الطلاق.. لم تكن لديهم أي مشكلة في انتقاد شفرة دافينشي.. لم تكن لديهم أي مشكلة في انتقاد ناعومي كامبل لارتدائها صليبا مرصعا**

بالجواهر"......"**لكن عندما يتعلق الأمر بأعمال خبيثة يقترفها أشخاص يستغلون الأطفال جنسيا ويرتدون زيا كالكهنة فإنهم يلتزمون الصمت.. إنه أمر بشع ولا يصدق، غريب وغير مسبوق.. لا يساندون أي شيء الآن سوى الشر**".(**انتهاكات لأطفال بأيرلندا تهز الفاتيكان – تقرير – موقع الجزيرة نت الإخباري – www.aljazira.net – ١١ ديسمبر ٢٠٠٩**).

وقد قرر ضحية أيرلندي من نوع آخر هو بادي دويل أن يخرج عن صمته ويروي معاناته، بعد أن أدخل في سن الرابعة إلى إصلاحيَّة تابعة للكنيسة الايرلنديَّة حيث تعرض بانتظام لاعتداءات جنسيَّة، وهو وصف أجواء الترهيب التي أحاطت بمعاناته قائلا: "**لو تكلمنا لكنا خاطرنا بالتعرض لعقوبة أشدّ**"...."**لقد ساد الصمت**"!

ولفت إلى أنَّ الكنسية ذات السلطة المطلقة عتّمت على الموضوع وفرضت طوقًا محكمًا على الضحايا. في سن الـ ٣٨، كتب بادي دويل كتابًا عنوانه "كتيبة الله" صدر في ١٩٩٠، فكان أول من كشف عن هذه الفضيحة، غير أن الكتاب "لم يجد آذانًا صاغية (..) حيث رفضت العقليَّة الايرلنديَّة تصديقه. وما زاد الريبة في رواية بادي، حديثه عن تعرضه لاعتداءات جنسيَّة من راهبات يشرفن على شؤون الإصلاحيَّة التي وضع فيها، وليس من قبل رجال. وقال: "**إن عددًا كبيرًا من النَّاس لم يكن يتصوَّر أن امرأة يمكن أن تقترف مثل هذه الفظاعات**".

غير أن الكتاب سريعًا ما لاقى نجاحًا كبيرًا، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى إثارة الاهتمام الإعلامي الواسع الذي نشهده حاليًّا باعتداءات

الكنيسة على أطفال، غير أن الأضواء لم تسلَّط بالكامل على هذه السنوات السوداء في ايرلندا. ويصف بادي دويل الوقائع التي حدثت بقوله (حرفيا): "**إنها عمليّات اغتصاب لأطفال، وهذه جرائم خطرة، يجب أن يحالوا جميعهم بمن فيهم البابا، على القضاء**".(**"كتيبة الله" لضحية أيرلندية أول من تحدث عن تلك الفضائح في ١٩٩٠: جدل بعد الكشف عن تورط راهبات في فضيحة الانتهاكات – تقرير: أشرف أبو جلالة – موقع إيلاف الإخباري – www.elaph.com– ٢٣ إبريل ٢٠١٠**).

وتريد جماعة أيرلندية لحقوق الضحايا أن يعترف البابا بأن الكنيسة الكاثوليكية أساءت استخدام سلطاتها وتسترت عمدا على أفعال كهنة اعتدوا على أطفال، وأن يقول "**بوضوح وبشكل لا لبس فيه**" إن الكنيسة "**على أعلى مستوياتها**" كانت على علم دائم بالاعتداءات الجنسية على الأطفال. (**جريدة الهدهد الإليكترونية – نقلاً عن: وكالة إيه إف بي للأنباء – ٢٠ مارس ٢٠١٠**).

بلجيكا:

في بلجيكا بعثت شابة بلجيكية برسالة إلى الكنيسة تؤكد فيها أنه، رغم أنها لا تعتبر نفسها مسيحية ولا تحس أبدًا بعلاقة روحية أو جسدية بالكنيسة، لكنها وبعد فضائح الكنيسة لم تعد تريد أن يكون لها أية علاقة مع مؤسسة الكنيسة ولو حتى رمزية. وأتت رسالة الشابة، التي فضلت عدم ذكر اسمها، للتنديد بفضائح الاعتداءات الجنسية على الأطفال في الكنيسة.

وبحسب صحيفة "**السفير**" اللبنانية فقد قالت الشابة البلجيكية في رسالتها: "**هذه الفضائح أعتبرها انتهاكًا لحقوق الإنسان، وتدميرًا للحياة واحتقارًا للإنسانية والمجتمع معًا**". ويدور الحديث في بلجيكا حول ٦٠٠ ضحية، ملفاتها الآن بحوزة وزارة العدل، و١٠٢ رجل دين متورطون في هذه الممارسات. كان قس يدعى روجيه فانخيلوا قد ظهر في فيلم وثائقي على شاشة التليفزيون الوطني البلجيكي، وهو ينصّب شماسًا، بينما حكى الفيلم قصة انتحار شاب، بعد معاناة نفسية سببها تعرضه لاعتداء جنسي من الشماس. ومن بين الآلاف الذين كانوا يشاهدون ذلك الوثائقي، كان هناك رجلاً عمره ٤٢ سنة يعاني نفسها الأزمة حيث كان ضحية اعتداء جنسي لكن من قبل القس الذي كان ينصّب ذلك الشماس!!. (**موقع مفكرة الإسلام – ١٤ أكتوبر ٢٠١٠**).

وكانت بلجيكا مسرحاً لتصعيد إجرائي هو الأول من نوعه، عندما استجوبت الشرطة طيلة أكثر من عشر ساعات الرئيس السابق للكنيسة البلجيكية الكاردينال غادفرند دانيلز بوصفه شاهداً بعد أن داهمت الشرطة منزله في يونيو ٢٠١٠، وهو إجراء أدانه الفاتيكان بقوة. والمداهمة تمت في إطار التحقيق حول قضية تحرش رجال دين بقاصرين. كان أسقف بروج، غرب بلجيكا، روجيه فانغيلو استقال في أبريل ٢٠١٠ بعد أن اعترف بتحرشه بفتى على مدى سنوات في ثمانينات القرن الماضي. واتهم الكاردينال دانيز بالتكتم على أعمال التحرش التي قام بها أفراد من أسقفيته عندما كان على رأس الكنيسة بين ١٩٧٩ و٢٠٠٩.

وفتحت النيابة العامة البلجيكية التحقيق على خلفية اتهامات بانتهاك العفة والاغتصاب وعدم تقديم المساعدة لأشخاص مهددين. وينص القانون البلجيكي على إنزال عقوبة السجن بكل من يتستر على أفعال يجرمها القانون، لكن المشكلة أن أعضاء الكنيسة ملتزمون بالحفاظ على سر الاعتراف والسر الكنسي. **(أسرار كنسية وجنسية...الشرطة تستمع إلى أقوال الرئيس السابق للكنيسة الكاثوليكية في بلجيكا – تقرير لوكالة أ ف ب للأنباء – جريدة الهدهد الإليكترونية – ٧ يوليو ٢٠١٠).**

موقع **بي بي سي الإخباري** المرموق اختار لتقرير منشور في العاشر من سبتمبر ٢٠١٠ عنوانا لا يحتاج إلى تعليق هو: "**بلجيكا: حقائق "مخيفة" عن اعتداءات جنسية بالكنيسة**"، وحسب جونتي بلوم مراسل **بي بي سي** في بلجيكا، أظهر تقرير لجنة التحقيق التي كلفتها الكنيسة بعضا من التفاصيل المرعبة لقضايا الإساءات والاعتداءات الجنسية التي قام بها رجال دين في الكنيسة الكاثوليكية. وقال المحقق بيتر ادريانسنس رئيس اللجنة إن القضايا الإساءات التي طالت في معظمها أطفالا، وجدت تقريبا في كل الأبرشيات في بلجيكا!!!!!

كما تبين أن ثلثي الضحايا كانوا من الصبيان، معظمهم ممن تقل أعمارهم عن ١٥ عاما، كما عانت نحو مئة بنت من تلك الاعتداءات الجنسية. ويقول المراسل جونتي بلوم إن اللجنة عجزت عن إنهاء عملها "**لكن ما توصلت إليه حتى الآن مرعب ومخيف**". فقد كشفت اللجنة عن أن الاعتداءات كانت أكثر هولاً وفظاعة خلال فترة الستينيات، وأنها اتسعت لتشمل كل الأبرشيات، وكل مدرسة داخلية كانت تديرها الكنيسة. ويقول التقرير إن الاعتداءات على الصبيان كانت تتوقف في الغالب عند عامهم الخامس عشر،

إلا أن الاعتداءات على البنات كانت تتواصل حتى سن البلوغ. وكشف التقرير أيضا أن نحو نصف المعتدى عليهم ماتوا.

وبعدها بأيام كان أندريه جوزيف ليونار رئيس الكنيسة البلجيكية يعلن (١٣ سبتمبر) تأسيس مركز "اعتراف ومصالحة وشفاء" بعد أن أعلن الاختصاصي النفسي في استغلال الأطفال بيتر ادريانسنز رئيس "لجنة معالجة شكاوى الاستغلال الجنسي في العلاقة الرعوية" أنها تلقت ٤٧٥ شكوى حتى يونيو ٢٠١٠، ما جعله يشبه الجريمة التي حدثت داخل كنائس ومؤسسات تابعة للكنيسة بجريمة مستغل للأطفال – اسمه مارك دوترو – وأحدث الكشف عنه في منتصف التسعينات ضجة كبيرة، فقد قال رئيس اللجنة: "**إنه ملف دوترو الخاص بالكنيسة**"!!.

من ناحية أخرى كشف التقرير النهائي للجنة عن أن هناك ١٣ حالة انتحار وست محاولات انتحار "**على علاقة بالاستغلال الجنسي من جانب كاهن**".(**الكنيسة البلجيكية تتعهد بالاستماع لضحايا التجاوزات الجنسية - جريدة الحياة الجديدة الفلسطينية – ١٤ سبتمبر ٢٠١٠ – ص ١٧**).

ألمانيا:

في مقال له بعنوان "**هوامش على أزمة الكنائس الألمانية**" (**جريدة الحياة اللندنية – ١١ مارس ٢٠١٠**) وصف الباحث المصري المعروف هاني نسيرة مشهد الأزمة في ألمانيا متحدثاً عن أن "**قداسة رجال الدين تهتز**"، فالكنيسة

الكاثوليكية توجه أزمة كبيرة بعد أن تقدم ضحايا الاغتصاب والتحرش الجنسي ببلاغات ضد ممارسات بعض رجال الدين والكهنة داخل الكنائس ضدهم، والتي بدأت من مدرسة "كانيزيوس كوليج" اليسوعية في برلين بتقدم حوالي ٥٠ تلميذاً سابقاً ببلاغات اغتصاب ضد راهبين، وفي المجمل يتجاوز عدد الضحايا ١٢٠ شخصاً ممن كشفوا عن مأساتهم عندما كانوا طلاباً في سبعينات وثمانينات القرن الماضي.

وأضاف نسيرة أن القضية ثارت بقوة "**بعد أن دأبت الكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا على التغطية عليها وعدم الجدية في كشف المتهمين ومحاكمتهم، وهو ما رفضه عدد كبير من الضحايا، ما اضطر رئيس أساقفة الكاثوليك المطران روبرت تسولّيتش إلى الانتقاد الشديد لفعل الرهبان والكهنة المذكور**"، وكرر تسولّيتش الوصف الذي أطلقه بابا الفاتيكان بنيديكوس السادس عشر على هذه الفضائح المخزية واصفا إياها بأنها "**جريمة بشعة**". ولفت نسيرة النظر إلى أن بعض الضحايا ينتمون لفرق يسوعية يحق لها اللجوء إلى القضاء الأمريكي، ما قد يخرج القضية من الحلبة الألمانية كلية!

والمسألة تتسع وتتخذ حجماً لم يكن أحد يتصوره، على ما تذكر المحققة راو التي تتوالى على أسماعها سرديات المآسي والفضائح المقدسة!

وبسبب التكتم من جانب الكنيسة الكاثوليكية والتضارب في الأرقام، طالبت وزيرة العدل الألمانية زابينه لويتهويزر شنارنبرجر بإحصاء عدد حالات الاعتداء الجنسي على القُصّر في الكنيسة الكاثوليكية والمدارس الداخلية بألمانيا،

وقالت في تصريحات لصحيفة "**فرانكفورتر ألجماينه زونتاجس تسايتونج**" الألمانية إنه يتعين حصر العدد من أجل تقييم القضية والوقوف على حجمها بشكل كامل، كما دعت لتشكيل لجنة تحقيق مستقلة. **(تقرير منشور بجريدة الهدهد الإليكترونية – ١٣ مارس ٢٠١٠ – نقلاً عن: وكالة الأنباء الألمانية دي بي إيه).**

وفي (٢٠ يناير ٢٠١٠) تقدم ٢٠ طالباً كنسياً سابقاً بكلية كانيسويوس في برلين ادعاءات بانتهاكات جنسية تعرضوا لها خلال دراستهم في النظام الكنسي. ويقول المحامي توماس بفيستر، الذي عينته الكنيسة الألمانية للتحري في حالات التحرش المزعومة التي حدثت في المدرسة الداخلية بدير إتال في بفاريا، إن أكثر من ١٠٠ شخص اتصلوا به حتى الآن في هذا الخصوص. ويقول: "**أستقبل كل يوم رسائل إلكترونية من جميع أنحاء العالم من أشخاص زعموا أنهم تعرضوا لانتهاكات جنسية**". **(جريدة الإمارات اليوم – ٢٢ مارس ٢٠١٠)**. أما أورزولا راو، التي فوَّضها اليسوعيون بالتحقيق في القضية فقالت إن "**ما يتكشف الآن اتخذ حجما لم يكن أحد ليتصوره**"!. **(موقع الإذاعة الألمانية (دويتش فيلله) – ٢٢ فبراير ٢٠١٠)**.

وكشفت **وول ستريت جورنال** الأمريكية عن أن أكثر من ٢٠٠ طالب سابق في مؤسسات تعليمية كاثوليكية في ألمانيا اشتكوا من تعرضهم لاعتداءات جسدية وجنسية أثناء وجودهم ضمن الجوقة التابعة لكاتدرائية مدينة ريغنسبورغ في ولاية بافاريا جنوبي البلاد، في النصف الثاني من القرن الماضي حيث كان يديرها شقيق البابا. **(موقع الجزيرة الإخباري – www.aljazira.net – ٢ إبريل ٢٠١٠ – نقلاً عن: وول ستريت جورنال).**

هولندا:

حتى وقت قريب بقيت الكنائس الكاثوليكية الهولندية بعيدة عن الشبهات، إلا أن بحثاً مشتركاً قامت به **إذاعة هولندا العالمية** وصحيفة **أن أر سي** بيَّن أن أيدي الآباء الهولنديين ليست بيضاء تماماً. وقد أورد تقرير (**التحرش الجنسي في الأديرة الكاثوليكية.. في هولندا أيضًا – تقرير: روبرت سيشل – موقع إذاعة هولندا العالمية – ٢٧ فبراير ٢٠١٠**) قصة اثنين من ضحايا التحرش الجنسي داخل الكنائس الكاثوليكية في هولندا، كلاهما تعرض إلى الاعتداء من قبل الآباء الموجودين في دير "هاوزه كون روا" وهو عبارة عن حلقة دراسة إكليركية صغيرة (لتخريج الكهنة) في مدينة هيرنبيرخ على الحدود الألمانية. ويتبع هذا الدير للآباء الساليزيان (رهبنة القديس دون بوسكو).

الأول جان خيرايتس، البالغ من العمر ٥٧ سنة، عندما كان عمره ١٢ سنة أي منذ عام ١٩٦٤. التحق خيرايتس بهذا الدير لأنه رغب في أن يصبح مبشراً، وفي إحدى الليالي بينما كان مستلقياً في قاعة نوم جماعية وهو يشعر بألم في حنجرته بعد الغناء في حفل أقامه آباء الدير حدث ما حدث: **"جاء الأب ليصطحبني إلى غرفة التمريض بعد أن أخبرني أنه سيعطيني شيئا ضد التهاب الحنجرة، فجأة...."**.

ويقول جان خيرايتس إنه ظل يتعرض للتحرش من قبل هذا الأب لسنتين كاملتين وهو يعتقد أنه لم يكن الضحية الوحيدة، بل هناك أكثر من عشرة أولاد "**مروا بتجربة ما**" مع أحد الكهنة في الدير، كما كان هناك أكثر من كاهن متورط في هذه الأعمال، وقد غادر خيرايتس الكنسية الكاثوليكية منذ سنوات!!.

أحد الكهنة تجاوزت تصرفاته حدود الدير. إنه الأب (فان دي) الذي كان، بالإضافة إلى منصبه داخل الدير، يعطي دروسا في الإنجليزية بمدرسة ثانوية وفي ديسمبر ١٩٧٠ رافق الأب طلبة المدرسة في رحلة وتحرش خلالها بالطالبة ليوني بلوخ التي لم تجرؤ على مواجهة الأب أو إخبار أحد ولم تذكر الأمر لوالديها إلا بعد مضي سنوات طويلة على هذه الحادثة.

وفي إبريل ٢٠١٠ نشرت صحيفة **إن آر سي هاندلسبلاد** الهولندية تفاصيل مثيرة سردتها الصحافية بيترا جوريسين، وتبلغ من العمر الآن ٥٩ عاما بعد كشفها عن المأساة التي تعرضت لها على يد ممرضة كانت تعمل في مستشفى السيدة العذراء الكاثوليكية بإيندهوفن. حيث كانت تتسلل ليلاً إلى الغرفة التي تقيم بها.

وتمضي جوريسين لتقول في هذا السياق: "**لم تتسبب الراهبة في تدمير حياتي، رغم أني مازلت أرى (وجهها الشيطاني) يومض أمام عيني مرة واحدة على الأقل كل يوم. لا أسعى الآن للحصول على أية تعويضات مالية، لكن كل ما آمله بالفعل هو أن يجري التحقيق في تلك الانتهاكات**

الجنسية التي قامت بها الراهبات خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي".

هذا وقد تم الكشف عن تعرض ٢٩ سيدة لانتهاكات مماثلة منذ أن بدأت وسائل إعلام هولندية في نشر شهادات أدلى بها ضحايا لتلك الانتهاكات بداخل الكنيسة الكاثوليكية. وتبين أن عشرة سيدات تعرضن للانتهاكات على يد مجموعة من الكهنة الذكور، في حين قالت تسعة عشر سيدة إنهن كنّ ضحايا لتلك الاعتداءات على يد راهبات. وقد اتضح كذلك أن من بين جميع التقارير التي تحدثت عن سوء المعاملة من قبل الراهبات، كانت هناك نسبة تقدر بنحو ٤٠ % من الانتهاكات التي طالت الأطفال.

كما كشفت جميع السيدات النقاب عن أن الممرضات كنّ يُصدِّرن أوامر تقضي بالمحافظة على أجواء الحب الجسدي والعاطفة في المنازل والمعاهد الخاصة بالأطفال. وبخاصة أن معظم تلك المنازل كانت تشتهر بالمناخ القاسي والقمعي، الذي أدى إلى الإذلال والعنف الوحشي، بدوافع سادية في بعض الأحيان. وتلفت الصحيفة في ذات السياق إلى أن جوريسين لم تكن الوحيدة التي أشارت إلى هذا النظام الذي كان يتم إتباعه في المستشفى التي مكثت بها. وتشير إلى أن الممرضات كنّ يزرن العشرات من المستشفيات والملاجئ ودور المسنين في مناطق كاثوليكية من هولندا.

وأكدت الصحيفة الهولندية أن أغلبية التقارير التي تحدثت عن انتهاكات قامت بها الراهبات كانت ذات صلة بالاعتداءات الجنسية والعنف الذي تجاوز حتى أكثر معايير تلك الحقبة ليونة. وتلفت هنا إلى أن ممرضة تحت التدريب

كانت تبلغ من العمر ستة عشر عاماً، في مدرسة هيرلين للقابلات، كانت تُجبَر مراراً وتكرارا ً على ممارسة الجنس مع راهبة على مدار ثمانية أشهر. وعندما علمت إدارة المدرسة بحقيقة الأمر، تم طرد الفتاة!.

في غضون ذلك، كشف تقرير نشرته اخيراً صحيفة **"دي تلغراف"** الهولندية عن واقعة تثبت حقيقة تعرض صبية صغار لانتهاكات على أيدي راهبات. حيث أشارت إلى تلك الواقعة التي تعرض خلالها شخص يدعى هيرمان هاريندز، للاعتداء من قِبل راهبات في مدرسة كاثوليكية داخلية خلال عقد الخمسينات من القرن الماضي. وتلفت الصحيفة أيضا ً إلى إقدام مزيد من الأشخاص الذين تشجعوا للمجاهرة بحقيقة تعرضهم لانتهاكات مماثلة عندما كانوا أطفالاً، بعد أن نشرت **إذاعة هولندا العالمية** وصحيفة **إن آر سي هاندلسبلاد** تقريرهما عن فضيحة الانتهاكات الجنسية بداخل الكنيسة الكاثوليكية قبل أيام.

وتنقل الصحيفة في هذا السياق عن هاريندز قوله: **"لم أتحدث عن هذا الأمر من قبل لأن ذلك كان زعماً يصعب إثباته. وأنا الآن لا أبحث عن التعويض أو الاعتذار، فقد توفيت معظم الراهبات. وقد بدأت تلك الانتهاكات على يد الممرضات في وقت كان عمري إحدى عشر عاماً"**.

واحدة من القصص المروعة نشرها موقع **إذاعة هولندا العالمية** في تقرير عنوانه: **"الاستغلال الجنسي بالمدارس الكنسية..شهادة حية من دبي"**. **(٢٥ سبتمبر ٢٠١٠ – تقرير: كريمة إدريسي وروبرت سيشل)**. اسمه يوسف تشارلز ايفرس، هولندي في التاسعة والخمسين، يملك محلاً في دبي لبيع العباءات وأغطية

الرأس. اعتنق الإسلام قبل ثمانية عشر عاما، ورحل من هولندا ومن الغرب برمته إلى بلاد شرقية بعيدة، هروبا من صور الماضي الأليم، ومن بشاعة الاستغلال الجنسي الذي تعرض له في المدرسة الداخلية الكنسية، حيث يقول: "**بعد الفترة التي عشتها بالمدرسة الداخلية، حقدت جدا على ديني**".

المأساة حدثت فصولها بين جدران المدرسة الداخلية التي انتقل إليها في الثانية عشرة، (كوليج سانت غابرييل في موك)، وهي مدرسة كاثوليكية داخلية، وبين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٨، تم استغلال يوسف جنسياً. كان أحد القساوسة الذي كان يدرس اللاتينية، يدعى بلارمينوس، مدرسا ليوسف. في نهاية الفصل، خلف مكتبه، كانت مباشرة غرفة التخزين. يقول يوسف: "**طلب مني مرة أن أساعده في حمل الكتب إلى تلك الغرفة. حين دخلت الغرفة أغلق الباب خلفنا. استغربت. لم أكن أعرف شيئاً عن الجنس إطلاقاً......وحين غادرت غرفة التخزين، وجدت أمامي بعض زملائي يتضاحكون، وقالوا لي: يا لك من مغفل!**"

وتكرر الأمر.

وحين استدعي مرة من طرف رئيس المدرسة فدخل مكتبه دون أن يطرق على الباب أولا، رأى مظهراً جنسياً مروعاً. ويتذكر يوسف صديقه بالمدرسة الذي كان مثله تماما يستغل جنسياً. بكى الطفل لوالده ليرحمه من تلك المدرسة الداخلية ولكن لم يكن من حق من يقيم هناك أن يزور أهله إلا في عطلة أعياد المسيح والعطلة الصيفية. وبلغ اليأس بالطفل مداه فرمى بنفسه من الطابق الثالث. ويوسف أخبر أمه بمأساته في العام الماضي فقط، أخبرها قائلا:

"**كانت فترة سوداء في حياتي**"، وهو فكر كثيراً في حرق بناية كوليج سانت غابرييل ليحرق معه كل ذاك الماضي الأليم.

مؤسسة "العون والحق" الكاثوليكية التي تستقبل شكاوى الضحايا تلقت حوالي ٣٠٠ شكوى منذ تأسيسها (١٩٩٥)، ما اضطرها للتنحي عن مهمتها احتجاجا على موقف الأساقفة الهولنديين السلبي. أحد المدرسين الذين عملوا في دير دون روا في هيرنبيرخ خلال الفترة التي تعرض فيها جان خيرايتس للاعتداء هو الأسقف الحالي (آد فان لاين) ويشغل منذ سنة ٢٠٠٨ منصب رئيس مؤتمر الأساقفة الهولندي.

وفي مؤشر على طروء تحولات في الموقف من الكنيسة الكاثوليكية وحصانتها وحدود ما يجوز أن تفرض من سرية واستقلال في معالجة بعض ما يجري داخل الكنائس أو داخل مؤسسات تابعة لها، شهدت هولندا حواراً حول ما إذا كان النموذج الايرلندي أو الأمريكي أفضل في التعامل مع الانتهاكات. فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية في هولندا ترغب في القيام بتحقيق مستقل في موضوع التحرش الجنسي. بينما كان سياسيون هولنديون يطالبون بإجراء "**تحقيق برلماني**". ما فتح الباب للنقاش عن تجارب الآخرين، وكيف تعاطت الدول الأخرى مع مشاكل مماثلة.

النقاش انصب على نموذجين: أمريكي وأيرلندي، وكان هناك تشابه في الوقائع التي حدثت في الدولتين: قضايا تحرش حصلت منذ عقود ولم يتم فيها إنصاف الضحايا أبداً. وما قامت به الكنيسة في الحالتين اقتصر على توبيخ الكاهن أو نقله إلى مكان آخر، ولم تكن هناك تدابير أخرى. رئيس الأساقفة

الهولنديين الكاثوليك، الأسقف آد فان لوين اعتبر أن تحقيقاً مستقلاً بطلب من الكنيسة هو أفضل وسيلة لإظهار أن الزمن قد تغير وأن السلطات الكنسية على استعداد الآن لأن تتعامل مع كل إساءة بشكل واضح وحازم ونهائي.

ويبدو أن أسقف روتردام أخذ تقرير الأمريكي "جون جاي" كمرجع له. وقد نشر هذا التقرير في ٢٠٠٤، بعد مرور سنتين على ما كشفته **صحيفة بوسطن غلوب** وأدى إلى عاصفة من السخط في البلاد. حينها طلب حينها مؤتمر الأساقفة الأمريكيين من كلية جون جاي للعدالة الجنائية إجراء تحقيق معمق حول القضية. وتم التثبت من ٦٧٠٠ حالة تحرش من أصل ٧٧٠٠ حالة، وفي ٢% من تلك فقط سجن الجاني!!!.

لكن الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية دفعت في عام ٢٠٠٧ وحده أكثر من ٦٠٠ مليون دولار تعويضات. وقد اختار النائب الهولندي عن الحزب الاشتراكي هاري فان بومل أسلوبا مغايرا لمعالجة المشكلة. وقال إنه "**كسياسي وكاثوليكي**" يريد أن تتم مناقشة الموضوع من خلال تحقيق برلماني. وهنا تم استحضار النموذج الأيرلندي، ففي مايو ٢٠٠٠ أنشأت الحكومة الايرلندية لجنة مهمتها التحقق من التحرش الجنسي بالأولاد برئاسة القاضي شون راين، وتوصلت اللجنة العام الماضي إلى نتيجة مفادها أن "**إساءة المعاملة والتحرش كانا قاعدة وليس استثناءً**". وفي الفترة نفسها توصلت القاضية إيفون موري إلى استنتاجات مقلقة تتعلق بأسقف دبلن. أدت هذه الاستنتاجات حتى الآن إلى استقالة أربعة أساقفة أيرلنديين.

وكان من مساوئ النهج الايرلندي أنه يحتاج إلى وقت طويل، كذلك يحتاج إلى قرار حكومي رسمي للانطلاق بالإضافة إلى تفويض رسمي لعمل اللجنة. عنده يبدأ العمل الفعلي. وبينما تعاون حوالي ٩٧% من الأساقفة الأمريكيين مع تحقيق جون جاي من أجل جمع المعلومات المطلوبة، أوصدت الأبواب بوجه لجنة التحقيق الايرلندية. وفي معظم المدارس والمؤسسات والمدارس الداخلية التي تم التحقيق فيها تبين أنه تم التستر على هذه القضايا وإخفائها. وبالتالي فإن معظم المعلومات التي تم جمعها تركزت على الشكاوى المقدمة، وهذه من الصعب الحكم عليها.

وقد استمر عمل لجنة التحقيق في أيرلندا ٩ سنوات قبل أن تتوصل إلى استخلاص النتائج، والانتظار كل هذه المدة سبب ألما إضافيا للضحايا الذين صمتوا لعقود في هولندا وحكوا أخيرا قصتهم إلى **إذاعة هولندا العالمية** وصحيفة **أن أر سي** وأيضا للذين تقدموا بشكوى لمنظمة المساعدة الكاثوليكية "**مساعدة وعدل**".

وقد أسف النقاش عن أن الحالة الهولندية تشبه في مضمونها الحالة الايرلندية أكثر من الحالة الأمريكية، إذ الأمر يتعلق هنا بمؤسسات مغلقة، وللتوصل إلى إجبار هذه المؤسسات على كشف أسرارها يحتاج الأمر إلى تفويض رسمي قوي، والسياسة هي التي تستطيع أن تحقق ذلك، ولا تكفي النوايا الطيبة!. (**الكنيسة الكاثوليكية والتحرش الجنسي: النموذج الايرلندي أم الأمريكي؟ - تقرير: بيرو دي يونغ – إذاعة هولندا العالمية - ٩ مارس ٢٠١٠**).

استراليا:

في زيارة إلى استراليا اعتذر بابا الفاتيكان عن الانتهاكات الجنسية في الكنيسة بأستراليا (**موقع الجزيرة نت الإخباري – www.aljazira.net – ١٩ يوليو ٢٠٠٨**) وطالب بتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وأشار البابا في كلمة ألقاها أمام الأساقفة وطلبة المدارس الإكليريكية الأستراليين إلى "**العار الذي شعرنا به جميعاً على أثر التجاوزات الجنسية على القاصرين من جانب بعض الكهنة ورجال الدين في هذا البلد**". ولدى مؤسسة بروكين ريتس التي تمثل ضحايا الانتهاكات في أستراليا قائمة تضم ١٠٧ حالات إدانة لكهنة بارتكاب انتهاكات في الكنيسة لكنها تقول إنه قد يكون هناك آلاف الضحايا.

الولايات المتحدة الأمريكية:

في الولايات المتحدة الأمريكية امتدت الأزمة من عام ٢٠٠٢ ولم تنته حتى الآن، وحسب تقرير صدر عام ٢٠٠٤ قساوسة الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة الأمريكية اتهموا بارتكاب أكثر من ١١ ألف إساءة جنسية منذ عام ١٩٥٠. وطالت الاتهامات نحو ٤٤٠٠ أي حوالي ٤ % من قساوسة

الإبرشيات التي شهدت انتهاكات. وقالت الجماعات التي تمثل ضحايا الإساءة الجنسية أن الرقم النهائي لعدد الحالات التي تعرضت لإساءة جنسية من قبل قساوسة سيكون أكبر بكثير.

وكان الكاردينال برنارد لو من بوسطن قد اضطر إلى تقديم استقالته منذ ١٥ شهراً بعد أن تسربت معلومات مفادها أن القساوسة الذي تثبت عليهم تهمة الإساءة الجنسية كانوا ينقلون من كنسية لأخرى بدلاً من منعهم تماماً من التعامل مع الأطفال. وكان الكثير من معتنقي المذهب الكاثوليكي يأملون "**أن يكون التقرير الأخير الخاتمة في أكثر الصفحات إذلالاً وألماً في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية**".**(تقرير: روبرت بيجوت مراسل بي بي سي للشئون الدينية في واشنطون – موقع بي بي سي أرابيك الإخباري – ٢٧ فبراير ٢٠٠٤)**

لكن الأيام التالية شهدت المزيد من الألم.

فحتى العام ٢٠٠٩ كانت دعاوى التحرش تتزايد ضد الكنيسة الكاثوليكية في أمريكا، وأشار تقرير أعدته الكنيسة إلى أن دعاوى الاعتداءات الجنسية المرفوعة ضدها قد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال العام الماضي. وقد شملت الدراسة أكثر من ٢٠٠ كنيسة ومركزاً دينياً في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، وكشفت عن أن واحداً من بين كل خمس من الضحايا كانوا دون العاشرة من العمر عندما تعرضوا للاعتداء. ودفعت الكنيسة الكاثوليكية العام الماضي ٤٣٧ مليون دولار كتعويض لضحايا هذه الاعتداءات. وهو رقم يقل بنسبة ٢٩ % عن عام ٢٠٠٧. الذي شهد دفع مبالغ غير مسبوقة

كتعويضات للضحايا، حيث تم دفع ٦٦٠ مليون دولار لخمسمائة من الضحايا.

وقد نشرت مجلة **التايم** الأمريكية ملفا شاملا عن الموضوع أعدته الكاتبة جوانا ماكجيري جاء فيه: "**بعدما كثرت وتزايدت الاتهامات بالاعتداءات الجنسية التي يرتكبها الرهبان الكاثوليك وبعد التستر الرسمي عليها، طالب الرومان الكاثوليك الغاضبون قادتهم ورؤسائهم بإصلاح الدين المسيحي. فالصدمة هي أن حالات كثيرة من هذا القبيل انتشرت كفيروس قاتل في نظر الرأي العام. فالأمر لم يعد يقتصر على بوسطن بل تعداه إلى لوس أنجلس وسانت لويس ومينيسوتا وفيلادلفيا وبالم بيتش وفلوريدا وواشنطن وبورتلاند وماين وبرايدج بورت وكونكنتيكت. والمريع في كل هذه الحالات ليس تفردها بهذه القضية بل في الشبه المرعب بينها. فقد تنوعت وتعددت الاتهامات الموجهة للرهبان الكاثوليك بالاعتداء الجنسي على الأطفال واتهامات للكنيسة بالتستر عليها سواء القضايا التي تورط فيها الأب دان أو أوليفر أو روكو أو بريت**".

والقصة التي فجرت الفضيحة كانت قصة فرانك مارتينلي، وكان عند بدايتها صبياً مشرقاً يبلغ من العمر ١٤ سنة وأقسم كصبي الصليب بأن يصبح قسيساً فكان ينظر بتفاؤل بالغ لمستقبل مشرق حين اصطحبه الراهب لورانس بريت الذي كان أيامها شابا في مقتبل العمر وراهباً مؤثراً ونشيطاً. اصطحبه إلى كاتدرائية سانت سيسيليا في ستامفورد بولاية كونكتيكات وسجله ضمن قسم للتلاميذ الجدد الذين كانوا تحت رعاية برايت في مافيريك.

ولم تكن العلاقة علاقة تلميذ براهب نزيهة وطاهرة كما اعتقد مارتينلي في أول وهلة. فخلال إحدى النزهات في واشنطن تحرش الأب بريت جنسياً بالصغير فرانك. وفي طريق العودة أجبره الأب على التفاعل معه جنسياً وبارك الأب ذلك العمل واقنع الصغير بأن ذلك هو الطريق لحصوله على العشاء الرباني. وككل الأطفال التزم الصغير الصمت. فقد شعر فرانك بالعار والحيرة والخجل من أن ينطق بكلمة واحدة.

ومارتينلي الآن يبلغ ٥٤ سنة ولم يصبح قسيساً كما تمنى في صغره بل تزوج وله ابن واستقر في ميلووكي حيث يعمل كمستشار لإحدى المنظمات الخيرية، وقد دمرت حياته بسبب الأسئلة الكثيرة التي لم يجد لها أجوبة والغضب والاكتئاب وفقدانه للالتزام الديني الذي كان ينشده. ولم يستطع فهم ما جرى له إلا في إحدى الليالي سنة ١٩٩١ حين كان يتحدث بالهاتف مع أحد أصدقائه القدامى الذين كانوا معه في مدرسة الأب بريت في مافريك. فقد أسرَّ هذا الصديق من كونكتيكات لفرانك بان الأب بريت اعتدى عليه جنسياً آنذاك.

يقول فرانك لمجلة **التايم**: "**انتفضت فجأة حين سماعي للخبر وتذكرت تلك الأحداث التي تعرضت لها**". بدأ فرانك بعد ذلك زيارة عيادة نفسية لتلقي العلاج النفسي، وبعد حوالي سنة أقام دعوى مدنية بالمحكمة الفدرالية بنيوهافن في كونكتيكات ضد بريت وكاتدرائية برايدج بورت التي كانت تدار بواسطة القسيس إدوارد ايغن.

ويذكر أن السلطات الكنسية في برايدج بورت اكتشفت ميول بريت الجنسية في بداية سنة ١٩٦٤، لكنها لم تبلغ عن ذلك السلطات المدنية ولا

حتى الأبرشية وسمحوا له بالاستمرار في عمله في عدة مدارس دينية حول البلاد. وفي سنة ١٩٩٠ وحين أصبح ايغن أسقفا قابل بريت وسمح له بالعودة إلى عمله السابق في برايدج بورت كقس مرة أخرى. وفي ١٩٩٢ اعترف برايت بالأمر للجنة خاصة شكلت لبحث المشكلة على نطاق محدود لكنه استمر رغم ذلك في عمله. وجاءت اتهامات مارتينيلي آخرين لتدفع القضية إلى الواجهة.

وفي أواسط ١٩٩٧ قررت لجنة للمحلفين بأن الكاتدرائية أخلت بواجبها حين لم تحذر مارتينيلي بميولات برايت الجنسية وفرضت عليها تعويضه بمليون دولار عن ما حصل له. وبعد استئناف الحكم تقرر إعادة النظر في مبلغ التعويض واستقرت القضية على ذلك.

واليوم برايت في حالة هروب وما يزال رسمياً قسيساً رغم المطالبات المتكررة بطرده أما ايغن فأصبح رئيس أساقفة نيويورك وربما الأسقف البارز في الولايات المتحدة الأمريكية كلها. وقد تزايدت الضغوط عليه لتوضيح موقفه ليس فقط بخصوص برايت بل بخصوص التستر على حالات كثيرة لقساوسة آخرين مثل برايت حصلت حين كان في برايدج بورت. ومن الناحية الأخرى فمارتينيلي لا يشعر بأنه حصل على التعويض المناسب فهو لا يهمه المبلغ المالي للتعويض بقدر ما يهمه الاعتذار الرسمي العلني أمام الرأي العام.

وقد ألقت الآلاف من حالات مارتينيلي والمئات من حالات برايت ظلالاً من الشك على كنيسة الروم الكاثوليك وعلى القساوسة الأمريكيين الذين سمحوا لهذا المرض بأن يستفحل. فالأزمة في تطور مستمر من سيئ إلى أسوأ، مع

اتهام آلاف القساوسة بالاعتداءات الجنسية على الأطفال في كل البلاد والارتفاع الخطير لعدد الضحايا.

وحسب "**التايم**" فإن الأمر ليس كما صوره الكاردينال بيرنارد لو في بوسطن بـ "**الخطأ الكارثي**" لكنه ضربة قاصمة للجهاز المالي والروحي للمؤسسة الكنسية وإحباط كبير لكل رجل يلبس (الياقة) الرومانية. فلقد دمرت – بالفعل – حياة عديدين وتزعزعت الثقة ومصداقية الكنيسة. والأمر أيضا متعلق بستار السرية، حيث ظلت كنيسة الروم الكاثوليك وفية لصمتها طوال عقود حيال أفعال لا أخلاقية وجرائم بشعة ومقززة. و"**كما يفرض على المؤمنين في كنيسة الروم الكاثوليك أن يؤمنوا بأن يسوع المسيح سوف يقوم من جديد لينقذ أرواحهم فهم الآن يريدون معرفة كيف ستنقذ أولا الكنيسة نفسها؟**".

وهذا النقاش يتحول بالتدريج إلى نقاش حول "ثقافة السرية"، فلقد أفاق كثير من الأمريكيين على حقيقة مروعة للمدى الذي وصلت إليه الاعتداءات الجنسية على الأطفال من قبل القساوسة والرهبان وبخاصة بعد أن فجرت صحيفة بوسطن غلوب فضيحة جون جيوهان والسرية التي تعاملت بها المؤسسة الكنسية حيال القضية كعادتها. فالكنيسة الأمريكية على علم بكل شيء عن هذا الأمر، فهي تعلم ماهية هذا السلوك الجنسي المنحرف ومدى فداحته. فقد شهدت محكمة لويزيانا في ١٩٨٥ قصة مؤلمة حين حكم جيلبرت غوث بـ ٢٠ سنة بسبب اعتداءات جنسية على العشرات من الأطفال وتم تعويض الضحايا بمبلغ ١٨ مليون دولار.

وشهدت السنوات التي تلت هذه الحادثة قضايا كبرى شبيهة بها وتعويضات مالية ضخمة وصلت إلى مليار دولار، لكن لم تبذل جهود أو توضع قوانين تعالج الأزمة بفاعلية أكثر. ومبكراً جداً أصدر القس توماس دويل المحامي في سفارة الفاتيكان بواشنطن تقريرا من ١٠٠ صفحة ينصح فيه بإبعاد المعتدين عن الأطفال وتعويض الضحايا ومصارحة الرأي العام بالحقيقة. لكن في كل حادثة كانت الكنيسة تدعي أن الأمر مجرد انحراف أو سلوك فردي.. ..أو حملة إعلامية من الصحافة المعادية للكاثوليكية.

ومصدر الخطر الحقيقي أن المؤسسة الكنسية الكاثوليكية تعاني "الخديعة الذاتية" وهي نظام هرمي صارم يحافظ دائماً على أسراره ويحيط نفسه بهالة من السرية، ويتوجب على القس المطيع أن يبقي رأسه إلى الأسفل ليحصل على بركة البابا مقابل التزامه بالبيروقراطية والأورثوذكسية المتشددة. وحين يُرقَّى إلى كاردينال يتعهد أمام البابا ويقسم بأنه سيتحفظ ويتستر على أي شيء قد يتسبب في فضيحة أو أذى للكنيسة إذا نشر أو أعلن.

وحين يتعلق الأمر بالاعتداءات الجنسية على الأطفال فإن الفاتيكان يقول للأساقفة بأن الأمر يعود إليهم وحدهم، وإذا عرفنا أن تجنيب الكنيسة الفضيحة هو جوهر العمل الأخلاقي للأساقفة فان هذا معناه أن يقوم ١٩٤ أسقفاً مسئولاً عن مؤسسة كنسية في الولايات المتحدة الأمريكية بالتغطية على القساوسة على اعتبار أن الاعتداءات الجنسية على الأطفال شيء له علاقة قوية بأهم مبادئهم، وهو التستر على الفضائح وإخفائها عن الرأي العام.

وحين تصل الادعاءات إلى أبرشية أي مؤسسة كنسية فإن الأسقف الذي يعتبر نفسه صاحب القرار وأن تعيينه أسقفاً يمنحه جزءاً من قوة البابا تبيح له أن يتصرف كما لو كان القاضي والجلاد في آن واحد.

وقد اعتقد الأساقفة أنه يمكن معالجة الاعتداءات الجنسية على الأطفال إلى أن ارتفع عدد الحالات وأكدت الاعتداءات المتكررة للقساوسة خطأ معتقد الأساقفة. ومن العوامل التي ساهمت في تفاقم الظاهرة أيضا أنه إذا تقدم الضحية بدعوى قضائية فإن الاستراتيجية المتبعة هي: "**الإنكار**" و"**الصمت**" وأحياناً البحث عن صفقة لإنهاء النزاع أمام القضاء.

وحسب ريتشارد سيب الراهب السابق بمدينة بينديكتي والذي شهد كخبير في عدد من الدعاوى التي قدمت ضد القساوسة فإن: "**الكنيسة دائما تتخذ موقفاً دفاعياً بدل أن تتخذ موقفا فعالا وعمليا**". وربما يصعب فعلاً تصور أن الأطفال التزموا الصمت طوال ٣٠ أو ٢٠ أو ١٠ سنين ولم يفصحوا عن تلك الاعتداءات. لكن لا بد أن نعي أنهم كانوا خائفين وخجلين ومتأكدين من أن لا أحد سوف يصدقهم.

أحدهم (كريس ديكسن) ٤٠ سنة قال لمجلة "**التايم**": "**لم نعتبر المسألة مسالة اعتداءات جنسية أبداً**". وقد أفصح مؤخراً عن ادعاءات عمرها أكثر من عقدين وجهت ضد الأسقف انتوني أوكونيل في بالم بيتش بفلوريدا الذي قدم استقالته. يقول كريس: "**لماذا يصدقني أحدهم؟ لقد اعتقدت أن عائلتي سوف توبخني إذا قمت بذلك**".

وفيما يختار المفترسون فرائسهم بعناية من الأبرشيات الأكثر تحمساً للدين تقوم العائلات الملتزمة بتعليم أبنائهم لأجيال مضت احترام القساوسة والامتناع عن تخوينهم. فمن الذي سيظن أن الأب الطاهر الذي جاء للغذاء مع الأطفال واللعب معهم ويتعامل معهم كأب لهم سوف يرتكب شيئاً سيئاً كهذا؟ فتخوين القس معناه فقدانك حصانتك الروحية. فمثلاً حين أخبر رالف سيدواي قبل ٦٥ سنة مضت بأن أحد القساوسة اعتدى عليه جنسياً ضرب ضرباً شديداً لأنه لا يجب قول شيء كهذا في حق القساوسة!.

قال هذا الكلام المحامي شيلدن ستيفن المحامي في فلوردا المتابع لقضية ابن رالف الذي رفع قضية اعتداء جنسي ضد القس روكو أنجيلو الذي اعتدى عليه جنسياً حين كان صغيراً. ويؤكد أن الكنيسة علمت بالأمر إلا أنها استخدمته كسبب لمنع الناس من متابعة شكاواهم.

وتنقل "**التايم**" عن نيل بليك المحامي المهتم بهذه القضايا في نيو ميكسيكو قوله: "**الضحايا لا يفصحون عن ذلك. ولربما نكتشف الأمر مرة أخرى في سنة ٢٠١٥**".

ومن المؤشرات المهمة أنه مع اتساع نطاق الكارثة أخطرت ١٩ ولاية رجال الدين بأن عليهم إخطار السلطات المدنية بأية اعتداءات جنسية. ونتيجة لهذه الضغوط تحاول كل من أبرشية برايدج بورت وبوسطن الكشف عن كل تفاصيل أرشيف القضايا التي يعود البعض منها إلى ٤٩ سنة مضت. لكن الكاردينال ايغن لم يلتفت إلى هذه التغييرات، فهو ما زال ممسكاً بسلطاته ويرفض إعلام الشرطة بأي حادثة إلا إذا وافقت الضحية على ذلك فهو يشعر

بأن هناك أسباب منطقية تفرض عليه الاستمرار في هذا النهج، وفيما يخص أرشيف القضايا فقد أكد أن ذلك الأرشيف سيظل مقفلاً ولن يفتح.

وقد أفلت كثير من الجناة من المساءلة بسبب الاختلافات القانونية بين الولايات فيما يخص هذه القضايا بالذات، فهناك ولايات تسمح بمتابعة الاتهامات الجنائية في كل الحالات دون استثناء، وأخرى لا تسمح بفتح القضية إذا تجاوز الضحية سناً معينة، وبهذا استطاع قساوسة عديدون الهروب من الملاحقة القضائية. فمثلا حين اتهم مارشال غورلي – هو أشهر قساوسة دينفر –كان القانون قد أعفاه بسبب تجاوز القضية للمدة المحددة.

وفي بعض الحالات اعتمدت الكنيسة استراتيجية "الابتزاز"، فمثلاً قدمت مجموعة من ٩٣ فرداً دعوة قضائية ضد أبرشية بروفدانس منذ ١٠ سنوات تتهم فيها ١١ من قساوستها وتطالب بتعويض مادي، لكن محامي الكنيسة هاجموا الضحايا بشدة وشككوا في مصداقيتهم وفي عائلاتهم، وأغرقوهم بوابل من الأسئلة وصل لحوالي ٥٠٠ سؤال مكتوب وطالبوهم بدفع ضرائب عمرها أكثر من ٣٠ سنة وطالبوهم أيضا بأسماء أطبائهم ومواعيد الزيارات التي قاموا بها لعياداتهم قبل ١٢ سنة مضت. كما سألوا الأمهات وبحثوا وراء حياة أبنائهم الجنسية.

وقد اعتاد الفاتيكان دائما التعامل مع الأزمة على أنها "أزمة أمريكية"، ففي ممرات روما يجتمع رجال الدين ليلقوا باللائمة على طبيعة المجتمع الأمريكي الذي يسارع، حسب زعمهم، إلى إقامة الدعاوى القضائية بسبب أو بغير سبب، وأيضاً يوبخون القساوسة ويرجعون ضعفهم إلى الأعراف الجنسية المتساهلة

في الولايات المتحدة الأمريكية. يقول أحد مسئولي الفاتيكان: "**إنهم يعتمدون في الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً على علم النفس الحديث فيما يغفلون الدور الحكيم التقليدي للكنيسة**". ويعلق المحامي في مينوسيتا جيف اندرسن الذي رفع قضايا عدة ضد الكنيسة قائلا: "**لن يتغيروا أبداً إلا إذا أرسل القساوسة إلى السجن ويسمع كل قس باب السجن يقفل وراءه فحينها سوف يصل صدى ذلك الصوت إلى الفاتيكان**".

.(Can the Church Be Saved? – Time magazine - 1 April 2002)

وقد كانت المحصلة حتى وقت ٢٠٠٨ أحكاماً بالإدانة تقضي بالتعويض على الضحايا بما مجموعه ٢,٤ مليار دولار. ونظراً لضخامة المبلغ اضطرت مجموعة من الأبرشيات إلى بيع ممتلكاتها من الأراضي والعقارات، كما اضطرت أربع منها إلى إعلان إفلاسها.(**التحولات الدينية والتجاذب الإسلامي/ المسيحي – مقال: محمد السماك – جريدة الاتحاد الإماراتية – ١٦ مايو ٢٠٠٨**).

اغتصاب الراهبات:

وقد أعادت عاصفة الاعتداءات الجنسية قد أعادت للتداول ذكريات لا تقل مرارة عن اعتداءات جنسية واسعة تعرضت لها الراهبات. كان الفاتيكان قد اعترف في مارس ٢٠٠١ باغتصاب كهنة ومبشرين للراهبات وكشف آنذاك عن تقرير ورد فيه أن بعض كبار الكهنة والمبشرين أجبروا راهبات على ممارسة الجنس معهم وفي بعض الأحيان اغتصبوهن واجبروا بعضهن على إجراء عمليات إجهاض.

وأفاد التقرير الذي كتبته الراهبة الطبيبة مورا اودونوهي، وأشارت إليه صحيفة "**لا ريبوبليكا**" التي تصدُر في روما أن الراهبات لا يستطعن رفض أوامر القساوسة بهذا الشأن، كما أن بعضهن أجبرن على تناول أقراص منع الحمل وهو ما يتعارض تماما مع العقيدة الكاثوليكية. **(الفاتيكان يعترف باغتصاب كهنة ومبشرين للراهبات - جريدة الشرق الأوسط اللندنية - ٢٢ مارس ٢٠٠١ - وأيضاً: الفاتيكان يعترف باغتصاب راهبات من قبل قساوسة - موقع الجزيرة نت الإخباري - www.aljazira.net - ٢١ مارس ٢٠٠١).**

الفاتيكان من جانبه هون من شأن التقرير قائلا إن حوادث الاغتصاب محدودة، مقرا بأن الراهبات الكاثوليكيات تتعرضن لتحرش جنسي من جانب القساوسة، وقد جاءت تعليقات الحاضرة الكاثوليكية ردا على مزاعم وردت في هذا الصدد في أسبوعية **ناشيونال كاثوليك ريبورتر** الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقالت الصحيفة إنها رصدت بعض الحالات التي حملت فيها الراهبات من القساوسة ثم أجبرن على الإجهاض عقب ذلك.

واستند المقال التفصيلي الذي نشر في الصحيفة إلى خمس تقارير أعدت من قبل رجال دين كاثوليك في الفترة من عام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠١. واعترف المتحدث باسم الفاتيكان جواكين نافارو فولز بأن قيادة الكنيسة الكاثوليكية تعرف بهذه المشكلة التي كانت موجودة في منطقة جغرافية محدودة. لكن تناقض مع ما قاله المتحدث حيث رصد ٢٣ دولة وقعت فيها هذه الانتهاكات منها: الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والفلبين والهند وإيرلندا وإيطاليا نفسها. وكان الأب روبرت جي فيتيلو، الذي يترأس حالياً حملة الأساقفة الأمريكيين من أجل التنمية البشرية قد ألقى محاضرة حول المشكلة نفسها في عام ١٩٩٤، ونقل عنه القول إنه سمع شخصيا قصصا مأساوية عن نساء متدينات إجبرن على ممارسة الجنس مع قساوسة أو رجال دين أقنعوهم بأن ممارسة الجنس أمر مفيد للطرفين.

وقال التقرير إن النساء اللواتي تعرضن لهذه المأساة لم يجدن كثيراً من التعاطف عندما اشتكين. وفي تقرير صدر عام ١٩٩٤ قالت الراهبة ماورا أودوني المؤهلة كطبيبة، إن راهبات من الكنائس المحلية قدمن مناشدات حارة إلى المسؤولين الكنسيين الدوليين يطلبن فيها المساعدة، وقالت إن الراهبات المتضررات حاولن تقديم شروح إلى السلطات الكنسية حول هذه القضية لم تجدن آذانا صاغية.

لكن أحد رهبان المذهب البنديكتي تناول القضية بوصفها أزمة في بنية المذاهب الباباوية نفسها عندما قال للصحيفة الأمريكية إنه يعتقد أن الكنيسة الكاثوليكية تواجه مشكلة خطيرة للغاية، وقال إنه يعتقد أن ما يجري الحديث عنه من انتهاكات جنسية يحدث بالفعل، مشيراً إلى أنه لا يعرف معدل حدوثها، لكن يتعين مناقشة القضية. (**تقرير: الفاتيكان يهون من تقرير عن اغتصاب الراهبات – الموقع الإليكتروني لهيئة الإذاعة البريطانية bbc.com– ٢١/ ٣/ ٢٠٠١**).

وقد أدانت وكالة الأنباء التبشيرية "ميسنا" ما أسمته "**مفاسد المبشرين**" لكنها في الوقت نفسه دعت إلى تذكر أن هؤلاء القساوسة ورجال الدين يظلون بشراً. أما المتحدث الرسمي باسم المؤتمر الأمريكي للأساقفة الكاثوليك فقال إن "**أقل ما يمكن قوله عن هذا التقرير هو أنه مروع**"!.

وحسب التقرير فإن أغلب حالات الانتهاكات الجنسية وحالات الاغتصاب وقعت في إفريقيا حيث وصفت الراهبات بأنهن "سليمات" في قارة تشهد أوسع انتشار لمرض الإيدز.

وأفاد مراسل "**لاريبوبليكا**" في الفاتيكان أن الاتهامات الواردة في التقرير الذي وقعت عليه راهبات بأسمائهن رفعت إلى سلطات الكنيسة في العديد من المناسبات خلال التسعينات. والراهبة اودونوهي هي التي رفعت التقرير لرئيس

مجمع كبار أساقفة الفاتيكان الكاردينال مارتينيز سومالو في فبراير عام ١٩٩٥. وهو أمر بتشكيل فريق عمل من المجمع لدراسة المشكلة. وأشارت اودونوهي لقضايا معينة منها قضية كاهن أجبر راهبة على إجراء عملية إجهاض توفيت متأثرة بها ثم ترأس قداس جنازتها.

وفي ما يتعلق بأفريقيا سعى كهنة لإغواء الراهبات "**خوفاً من ممارسة الجنس مع العاهرات المصابات بالإيدز**". ونقل المقال عن التقرير قوله: "**هناك حالات اجبر فيها كهنة راهبات على استعمال اقراص منع الحمل...وهناك حالة شملت ٢٠ راهبة حملن في وقت واحد في مجمع ديني واحد**". وأضاف التقرير أنه تم تجاهل شكاوى رئيسة الراهبات التي لم يذكر اسمها عندما شكت لأسقف من أن الكهنة تسببوا في حمل ٢٩ راهبة. وتابع التقرير: "**أن الأسقف أعفاها من مهامها**".

وظهرت الاتهامات في بادئ الأمر في نشرة أسبوعية دينية في كانساس في ١٦ مارس في وكالة أنباء إيطالية دينية صغيرة هي "**أديستا**" التي تصدر نشرة أسبوعية. وفي عام ١٩٩٨ قدمت ماري ماكدونالد رئيسة الراهبات في إرسالية سيدة إفريقيا تقريرها عن "**الانتهاكات الجنسية وحوادث الاغتصاب التي ارتكبها كهنة وأساقفة**". وقد تأكد الفاتيكان معرفة الأساقفة بالظاهرة "لكنه لم يتخذ أي أجراء"!!. **(الفاتيكان يعترف باغتصاب كهنة ومبشرين للراهبات – جريدة الشرق الأوسط اللندنية – ٢٢ مارس ٢٠٠١ – وأيضاً: الفاتيكان يعترف باغتصاب راهبات من قبل قساوسة – موقع الجزيرة نت الإخباري – www.aljazira.net – ٢١ مارس ٢٠٠١).**

الفاتيكان "خارج" المشهد الديني العالمي!

هل تحطمت الأيقونة؟

في تصريح وُصِفَ بأنه الأول من نوعه قال كبير أساقفة كنيسة كانتربري (الكنيسة الإنغليكانية البريطانية) روان ويليامز: إن الكنيسة الكاثوليكية في أيرلندا خسرت "**كل مصداقيتها**" فيما يتعلق بالطريقة التي تعاملت بها مع فضيحة الإساءة الجنسية للأطفال. وقال ويليامز في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" قبل زيارة لبابا الفاتيكان إلى بريطانيا وصفت بالتاريخية: إن المشاكل التي تواجهها الكنيسة الكاثوليكية تؤثر على المجتمع كله. وقال: **"كنت أتحدث إلى صديق أيرلندي مؤخراً وكان يقول إنه بات من الصعب جداً في بعض أجزاء أيرلندا الخروج إلى الشارع مرتدياً ياقة الكهنة الآن"**. وأضاف **"أن تخسر مؤسسة مرتبطة بعمق في حياة المجتمع فجأة كل مصداقيتها، هذه ليست مشكلة للكنيسة فحسب، إنها مشكلة للجميع في أيرلندا"**. وقد علقت الـ"بي بي سي" بأن تعليقات ويليامز تمثل انتقادات مدينة غير اعتيادية صادرة عن رئيس كنيسة أخرى. **(جريدة الراية القطرية – ٤ ابريل - ٢٠١٠)**.

وكان رئيس باراغواي فيرناندو لوجو قد اعترف قبل هذا بعام – إبريل ٢٠٠٩ – بأنه أنجب طفلا عندما كان لا يزال أسقفا كاثوليكيا!!!

الرئيس كان – سابقاً – أسقفاً كاثوليكياً لمدة عشر سنوات في إقليم سان بيدرو الفقير وتخلى عن الأسقفية نهاية عام ٢٠٠٦ لبدء مشواره السياسي

رغم معارضة الكنيسة، ورفض الفاتيكان في البداية طلبه ترك الخدمة في الكنيسة والعودة كرجلٍ عادي وأوقفه عن مهامه الكهنوتية، وغيّر الفاتيكان موقفه بعد فوز لوجو بالانتخابات ومنحه البابا بنديكتوس السادس عشر إعفاءً في سابقة غير معهودة وسمح له بتولي الرئاسة دون أن يمثل ذلك خرقاً لقواعد الكنيسة. **(رئيس باراغواي يعترف بإنجابه طفلاً عندما كان أسقفًا – جريدة المستقبل اللبنانية - ١٥ إبريل ٢٠٠٩)**

وهذا الاعتراف من الرجل الذي كانت له مكانة استثنائية في الكنيسة الكاثوليكية في بلاده يطرح العديد من علامات الاستفهام حول "التربية الكاثوليكية" ومدى صحة الصورة التي يرسمها رجال الإكليروس الديني المسيحي عموما، وما إذا كانت عزوبية الكهنة حقيقة أم مجرد ادعاء تكذبه الوقائع!

وكان من أهم النتائج التي ترتبت على عاصفة الاستغلال الجنسي التي كشفت وقائعها كـ "فضيحة عابرة للقارات" تحطُّم الهالة التي كانت تحيط بكل ما هو كنسي لا سيما في الكنائس الباباوية التي ينظر إليها بوصفها رموز التقليد المسيحي الحقيقية، مقابل الكنائس الأحدث نشأة التي جعلت الإيمان المسيحي بلا أسرار وحولت دور رجل الدين إلى ظاهرة إنسانية رسالتها الحقيقية "الخدمة" لا "الخلاص".

ومع اتساع نطاق الأزمة نستطيع أن نقول بلا مبالغة إن الباباويات في الشرق والغرب هي أيقونات تحطمت!

إن هذا الربط بين البذرة (أي المسيحية) والثمرة (الانتهاكات الجنسية) ليس ربطاً افتراضياً، فغير قليل من ردود الأفعال على الكارثة الجنسية في الكنيسة

الكاثوليكية تجاوز الغضب على الإكليروس إلى فقدان الثقة في المسيحية، بل إن محتجين على زيارة البابا إلى بريطانيا هددوا بإحراق نسخ من الإنجيل، وقالت صحيفة **ديلي ستار** البريطانية قبل الزيارة مباشرة إن البابا سيواجه باحتجاجات مريرة بسبب فضيحة انتهاك الأطفال جنسياً وخطط ناشطون من منظمة "**آباء من أجل العدالة**" لإحراق نسخ من الإنجيل احتجاجاً على ما اعتبروه "**فشل الكنيسة الكاثوليكية في الدفاع عن الأطفال ضحايا الانتهاكات الجنسية على يد القساوسة الكاثوليك**". وكان من العبارات الموحية قول مؤسس المنظمة مات أوكونور "**ما فائدة استخدام الكتاب المقدس إذا كانت الكنيسة الكاثوليكية لا تمارس ما يُبشر به؟**".(**محتجون على زيارة البابا إلى بريطانيا يهددون بإحراق نسخ من الإنجيل – تقرير – جريدة الحياة اللندنية – ١٥ سبتمبر ٢٠١٠**).

ويرسم الكاتب اللبناني رضوان السيد صورة أكثر تركيباً لحالة التناقض الفاتيكاني بين "الطموح" و"التأزم" قائلا إن الشهور الأولى من ٢٠١٠ شهدت انفجار الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا أولاً، ثم امتد ذلك الصراع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط. وقد بدأ الأمر ظاهرا بعرض البابا بنديكتوس السادس عشر على "المحافظين" الإنجليكانيين (البريطانيين) العودة إلى "**حضن الكنيسة الأم**" مع ميزات خاصة أو استقلالية من نوع ما.

وهو في دعوته يستغل التذمرات التي ظهرت في الأوساط المحافظة بكنيسة الدولة البريطانية، لإقبال أسقف كانتربري روان وليامز على الاستجابة للتحديثيين داخل كنيسته بقبول النساء في سلك الكهنوت، وإيصالهن إلى الرتبة الأسقفية، وقبول مثليي الجنس في سلك الكهنة، والتسليم بالإجهاض.

ويقال إن ما يقارب العشرة آلاف من المحافظين الإنجليكان استجابوا لدعوة البابا، مع ما يتوقع من تأثيرات سلبية على الإنجليكان خارج بريطانيا.

في الوقت نفسه زاد البابا عروضه للصين للعودة للمحادثات بشأن الصينيين الكاثوليك، الذين كانت بكين قد منعتهم من التواصل مع المركز، وفضلت عليهم البروتستانت الذين لا يحتاجون لعلائق خارجية؛ فضلا عن تمتعهم بشكل ما بحماية أمريكية. وكانت الحركة الثالثة للفاتيكان الحديث عن حقوق المسيحية في القدس؛ في تمايز عن الكنائس البروتستانتية التي حصلت على ميزات من إسرائيل، لوجود أجنحة قوية فيها موالية للسيطرة اليهودية على الأماكن المقدسة. وقد عقد الفاتيكان مجمعاً كَنَسياً لبحث مصائر المسيحية المشرقية مؤخرا.

لكن هذا الهجوم الكاثوليكي المنسق في سائر أرجاء العالَم، واجهَ انتكاسة كبيرة عندما هبت في وجه البابا والفاتيكان قبل عاصفة "اعتداء" الكهنة الكاثوليك على مئات الأطفال عبر العقود الثلاثة الماضية، في أوروبا وغيرها. وكانت العاصفة ذاتها قد واجهت الكنيسة الكاثوليكية بالولايات المتحدة بدءا من العام ٢٠٠٠ وأدت إلى شبه إفلاس في عدة مطرانيات لضخامة التعويضات المادية التي اضطرت لدفعها، فضلا عن الانهيار الجزئي لبنيتها الكَنَسية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك مطالب تحديثية كثيرة عالقة منذ عقود، من مثل الإجهاض، وكهنوت المرأة، وحبوب منع الحمل، ومسؤولية مدنيي الرعية في الأبرشيات؛ وهي مطالب استجابت لأكثرها الكنائس البروتستانتية، وظل الفاتيكان شديد الرفض لها، ما أثر على الانتشار الكاثوليكي، وأعطى

البروتستانت والإنجيليين الجدد مجالات واسعة للاختراق في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية على الخصوص.

وعلى سبيل المثال فإن ألمانيا بروتستانتية الروح والعقل، لكن الكاثوليك صاروا نصف سكانها تقريباً، والبابا الكاثوليكي منهم. وبينما كان يزور البرتغال مؤخراً ويكرر اعتذاراته عن جنايات الكهنة على الأولاد في الفترة التي كان هو فيها مطراناً لميونيخ، ظهر على التلفزيون كهنة وعلمانيون يرفضون اعتذاراته، ويعلنون خروجَهم من الكنيسة. وفي مدينة ميونيخ – وهي حاضرة كاثوليكية في الأصل – عقد البروتستانت مؤتمرهم السنوي الذي يحضره آلاف مؤلفة، تحتفي بسيدة بروتستانتية كانت تتسنم منصباً رفيعا في الكنيسة البروتستانتية الألمانية، لكنها استقالت من منصبها لخطأ ارتكبته في حادث سَير. والذين يهتفون لها من الحضور كانوا "يغمزون" البابا وكهنته الذين يرتكبون "جرائم" ثم لا يستقيلون ولا يتوبون! **(الاضطراب الديني بين المسيحيين الغربيين وتأثيراته على المسلمين – مقال – رضوان السيد – جريدة الشرق الأوسط اللندنية – ٢٥ مايو ٢٠١٠).**

وفي مختلف أنحاء العالم بدأ السخط يترجم نفسه في استطلاعات الرأي، ففي أمريكا أظهر استطلاع للرأي هبوطًا حادًّا في شعبية البابا بنديكتوس السادس عشر بسبب طريقة معالجته لقضية تحرش بعض رجال الكنيسة الكاثوليكية بالأطفال في أوروبا. وأجري الاستطلاع عبر الهاتف في مارس ٢٠١٠ وشمل عينة عشوائية من ١٠٣٣ شخصًا. وقد تراجعت شعبيته من ٦٣% في استطلاع أجراه مركز غالوب في ٢٠٠٨ إلى ٤٠% بحسب استطلاع جديد للمركز نشرت نتيجته في مارس ٢٠١٠. وقد حدث التراجع لدى الكاثوليك وغيرهم من أتباع المذاهب المسيحية. وكانت شعبية سلفه البابا يوحنا بولس الثاني قد تراجعت أيضا في أميركا عام ٢٠٠٢ بسبب الطريقة التي عالج بها

مزاعم عن تحرش رجال دين مسيحيين بالأطفال، ولكنها لم تهبط قط إلى ما دون ٦٣٪ وقفزت إلى ٧٨٪ قبل وفاته في أبريل عام ٢٠٠٥ بحسب مركز غالوب. (**هبوط حاد لشعبية البابا بأميركا – تقرير – موقع الجزيرة نت – ٣١ مارس ٢٠١٠**).

وكشف استطلاع آخر شمل عيّنة من ٨٥٨ راشداً في الولايات المتحدة الأمريكية أن نسبة الآراء غير المؤيدة للبابا ارتفعت ٢٠ ٪ خلال أربع سنوات (٢٤٪، مقابل ٤٪ في ٢٠٠٦). وبين الكاثوليك الأمريكيين تراجعت الآراء المؤيدة للبابا بنسبة ١٣٪ منذ ٢٠٠٦ (٢٧٪ مقابل ٤٠٪). واعتبر أكثر من ثلثي الأمريكيين، ٥٥٪ منهم من الكاثوليك، أن بنديكتوس أدار بشكل سيء فضيحة الاتهامات المتعلقة بتعديات جنسية على أطفال من قبل كهنة. ورأى ١٣٪ فقط ممن شملهم الاستطلاع، وكاثوليكي واحد من كل خمسة، أن البابا قام بعمل جيّد في مواجهة هذه الفضيحة. (**تقرير – بجريدة الراية القطرية – ٤ إبريل ٢٠١٠**).

وفي النمسا ذكرت صحيفة **دير ستاندرد** اليومية **أن** رقما قياسيا يبلغ ١٠٠ ألف من النمساويين من المتوقع أن يحجموا عن التردد على الكنيسة الكاثوليكية هذا العام بعد فضائح الاعتداء الجنسي التي أضرت بشدة بصورة الكنيسة. وقالت الصحيفة إن نحو ٥٧ ألفاً هجروا الكنيسة في الأشهر الستة الأولى من العام مستشهدة بإحصاءات من السلطات المحلية للبلاد. وهذا الرقم أكثر من الإجمالي السنوي في ٢٠٠٩ عندما أحجم ٥٣٢١٦ عن التردد على الكنيسة.

وظهرت مئات التقارير بشأن الاعتداء الجنسي على الأطفال في المؤسسات الكاثوليكية النمساوية بالتزامن مع استقالة رئيس دير للرهبان في

سالزبورغ في ابريل بعد أن اعترف بالاعتداء جنسيا على صبي قبل ٤٠ عاما. وكانت الكنيسة الكاثوليكية النمساوية لاحقتها فضيحة كبيرة في منتصف تسعينات القرن العشرين، عندما اضطر الكاردينال هانس هيرمان جرور إلى التنحي عن منصبه في فيينا بعد أن تبين أنه اعتدى على بعض الفتيان. وتلعب الكنيسة دوراً هاماً في النمسا – وهي دولة محافظة تعداد سكانها ثمانية ملايين نسمة – حيث وصف ثلثا السكان. أنفسهم بأنهم كاثوليك في ٢٠٠٨.

(الكنيسة تفقد هيبتها في دولة محافظة: النمساويون يهجرون كنانسهم بعد فضائح الاعتداء الجنسي – تقرير – موقع ميدل إيست أون لاين – ١١ أغسطس ٢٠٠٨ – و: تقرير في جريدة الهدهد الإليكترونية نقلا عن وكالة د ب أ – ٩ مارس ٢٠١٠).

وفي ألمانيا كشف استطلاع نشرت نتائجه في مايو ٢٠١٠ أن نحو ربع المسيحيين الكاثوليك الألمان يفكرون في الخروج عن الكنيسة. وأجرت الاستطلاع ونشرت نتائجه صحيفة "**بيلد**" الألمانية واسعة الانتشار (بالتعاون مع معهد "فورسا" لقياس مؤشرات الرأي). وجاء في النتائج أن ٢٣% يفكرون في الخروج على الكنيسة بينهم ١٩% ممن يصفون أنفسهم بـ "شديدي التدين"، ويعني هذا أن الكنيسة الكاثوليكية قد تخسر نحو خمسة ملايين من أتباعها البالغ إجمالي عددهم في ألمانيا نحو ٢٥ مليون شخص.

ومما كشفت عنه نتيجة الاستطلاع أن نسبة كبيرة من أتباع الكنيسة الكاثوليكية غير راضين عن طريقة تعامل الكنيسة مع هذه الاتهامات إذ قال ٧٧% إن لديهم انطباعا بأن الكنيسة ترغب في إخفاء بعض الأمور كما يشك ٩١% من أتباع الكنيسة في المرحلة العمرية بين ١٨ و ٢٩ عاما، في رغبة الكنيسة في الكشف عن جميع الملابسات في هذه الوقائع، بينما رأى ١٦%

فقط أنه تم التعامل بشكل صريح ودون تحفظات مع الاتهامات التي كشف عنها مؤخراً.

والصورة لا تختلف كثيرا في إيطاليا إذ أظهر استطلاع رأى نشرت نتائجه في مايو ٢٠١٠ (**تقرير – وكالة آكي الإيطالية للأنباء – ١٨ مايو ٢٠١٠**) انخفاض ثقة الإيطاليين في كل من البابا بندكتوس السادس عشر والكنيسة الكاثوليكية. ففي الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة ديموس لحساب صحيفة **لاريبوبليكا** الإيطالية على عينة من المواطنين الإيطاليين فوق الخامسة عشرة بلغت أكثر من عشرين ألفاً، أعرب ٤٧ % فقط عن ثقتهم في البابا والكنيسة. وبهذه النتيجة تكون الثقة في البابا قد انخفضت ٧ نقاط و٣ نقاط للكنيسة مقارنة بالعام السابق. وفيما يتصل بأسباب هبوط الشعبية فإن ٦٢ % عبروا عن سخطهم على رد فعل الكنيسة تجاه حوادث استغلال الأطفال جنسياً بينما قال ٢٩ % إنها مزاعم هدفها تشويه سمعة الكنيسة.

ومن النتائج التي يجدر التوقف أمامها ما يتصل بتغير قناعات الناس ببعض "أسس الكاثوليكية"، وهي هزة عقائدية سيكون لها ما بعدها، فالتقصير أو الانحراف هما في النهاية خروج عن "القواعد"، وهما بالتالي مفهومان مختلفان تماماً عن الرغبة في "تغيير القواعد". فقد أعرب ٦٦ % من المشاركين بالاستطلاع قبولهم السماح للكهنة بالزواج مقابل ٢٣ % رفضوا الفكرة.

خريف الكنيسة الأرثوذكسية القبطية

من ملامح المشهد الأخير

ا

من القصص الشهيرة التي تروى لتأكيد "وطنية" الباباوات الأقباط أن القيصرية الروسية عرضت على بطريرك الأقباط في عهد محمد علي باشا وضع الأقباط تحت حمايتها فرفض البطريك وشكره محمد علي!

بهذا التبسيط الساذج كانت القضية تعالج، لكن التحديق بـ "نظرة النملة" قد تكشف عن شيء مختلف. فمثلا، في عهد الخديوي سعيد حدث صدام بين الدولة والكنيسة الأرثوذكسية انتهى، حسب كثير من المؤرخين المسيحيين، باغتيال البطريك كيرلس الرابع بالسم في مؤامرة يرجح هؤلاء المؤرخون أن ا لدولة دبرتها.

وحسب كتاب تذكاري (**ذكرى مصلح عظيم**) صدر عام ١٩١١ عن مطبعة التوفيق القبطية، ونقلا عن كتاب "**الكافي**" لميخائيل شاروبيم، فإن البابا كيرلس دخل الدير معتزلاً لفترة طويلة بعد صدام بينه وبين الخديوي وترددت عليه رسل قيصر روسيا تفاوضه في أمر وحدة الكنيسة القبطية الروسية. يقول شاروبيم "**وعندي أنها حقيقة لا يصح إنكارها فقد كانت من أعظم رغائب**

كيرلس، وهو أكثر الناس تعلقاً بها فأشدهم تمسكا بأهدابها، وقد بذل في سبيل الوصول إليها النفيس، وتقرب ممن أشاروا عليه بذلك جهد الاستطاعة واستمالهم فأعانوه فصار اتحاد الكنيستين أدنى من قاب قوسين بل أمراً مقضيا".

وحسب كتاب "**تاريخ الأمة القبطية**" فإن كيرلس:"**عمل جهده في ذلك غير أن مساعيه نبهت الحكومة فاضطر لالتماس حماية من قنصل بريطانيا العام. وقد قصد ساباتيه الوكيل السياسي لدولة فرنسا أن يخدم الأقباط بنفوذه إذا قبل البطريرك دخول المبشرين الجزويت إلى بلاد الحبشة لكنه رفض قبول هذه الشروط"!**

المثير أن الكتاب التذكاري (**ذكرى مصطلح عظيم**) يعكس موقفاً متناقضاً من الخديوي سعيد، فبينما يقر بأن عهده كان بداية السماح بالتوسع في بناء الكنائس بعد طول تضييق، وأن هذا الموقف الرسمي اتخذ وسط معارضة شديدة، فإنه يتهم الخديوي سعيد بالتعامل القاسي مع الأقباط!

وبينما يورد على لسان كيرلس الرابع أنه لم يطلب مطلقاً إعفاء الأقباط من الخدمة العسكرية لأن في ذلك طعنا في وطنيتهم، فإن مؤلف الكتاب يتبنى وجهة نظر الأب مونتاجو فولر القائلة بأن "**قرار تجنيد الأقباط كان يستهدف اضطهادهم**"، وتشيع في الكتاب اتهامات ما زالت تتردد في مطلع القرن الحادي والعشرين وكأن نموذج واحد يتكرر كلما توفرت شروطه حاكم لا يمارس اضطهاداً طائفياً.

بطريك طموح يتبنى مشروعات التحالف مع قوى غربية.

قوى غربية تسعى لاستخدام الأقلية الدينية القبطية لتحقيق مصالح سياسية

وعندئذ تبدأ المصادمات وتتعالى الأصوات تجأر بالشكاوى من الاضطهاد، فلم تكن مصادفة أن الخديوي سعيد الذي سمح بحركة واسعة لبناء وتجديد الكنائس – باعتراف المؤرخين الأقباط – والسادات الذي بني في عهده ٢٠٠كنيسة تمثل ٣٠% مما بني منذ طول المسيحية في مصر حتى عهده كلاهما اصطدم ببطريك الأقباط بسبب العلاقات مع الغرب والإلحاح على مقولة تعرض الأقباط للاضطهاد.

وقد عبر الباحث بيير ميريل عن هذه الحالة في عهد الأنبا شنودة بقوله: **"لقد أثار رد الفعل الذي يدين الأقباط منذ بضع سنوات الدهشة، حيث لم يعودوا يشعرون بالخوف بعد إحساسهم بالقوة من جراء نهضة كنيستهم ونفوذ البابا شنودة الثالث، وبعد أن شجعتهم المعاملة الطيبة التي يلقونها من السلطة والمعونات المالية التي تأتيهم من بلاد ما وراء الأطلنطي".**

وقد كانت محاولات اختراق الكنيسة القبطية هاجس الدولة منذ وقت مبكر، ليس فقط في محاولاتها وأد أية محاولة لطلب الحماية الأجنبية، وإنما الحرص على إبقائها في وضع التفوق الكمي بين الطوائف المسيحية الأخرى، فعندما تولى الباب ديمتريوس خلفا لكيرلس الرابع لاحظت الحكومة بعين القلق نشاط البعثات التبشيرية الغربية ونجاحها في ضم بعض الأقباط إلى صفوفها فحثت البابا

على مواجهة هذا النشاط ووضعت تحت تصرفه سفينة ليطوف مدن الصعيد، وأمرت حكام الأقاليم بالاستجابة لمطالبه لإنجاح المهمة.

وقابل هذا سعار محموم من القوى الغربية إذ سعت إلى ضم من ينشق عن الصف القبطي بالترغيب الذي يبلغ هذا لمبالغة الشديدة. فحسب القس إبراهيم عبد السيد، عندما حاكمت الكنيسة القس سرجيوس الزعيم الوفدي وعاقبته عرضت عليه كنائس أجنبية أن ينضم إليها وعرض عليه أحد البطاركة الشرقيين أن يذهب إلى روما في مقابل أن يضمن له إنا أن يعين كاردنيالا على الشرق بأسره أو بطريركاً لكرسي الإسكندرية.

٣

في معظم المجتمعات التي توجد فيها أقلية دينية أو عرقية، عندما تغيب الديموقراطية تشيع اتهامات متبادلة بينها وبين الأغلبية حول ما تتمتع به كل منهما من إمكانات وما تناله من حقوق، وغالباً يكون مصدر الشكوى الخلاف في معايير التقييم. ففي أية تركيبة سياسية طبيعية تكون حدود مطالب الأقلية محددة بالمساواة أمام القانون والمشاركة السياسية، أما أن تتجاوز ذلك لتحاول فرض أمر واقع محصلته أنها تملك حق التعامل مع العالم الخارجي بشكل مباشر وبصفة خاصة بعض المؤسسات السياسية، أو أن تسعى لإرغام الأغلبية على

التخلص عن ميراثها الحضاري حتى ترضى الأقلية فإن الأغلبية تتحول عندئذ إلى أقلية مضطهدة أيا كانت نسبتها من سكان البلاد .

وقد نقلت الباحثة القبطية مارلين تادرس في كتابها (**الأقباط بين الأصولية والتحديث**) تفسيراً نقلته عن عالم الاجتماع المصري الدكتور سعد الدين إبراهيم قبل أن يغير موقفه وينحاز إلى القائلين بأن الأقباط يتعرضون لاضطهاد سياسي، تقول مارلين: "**الاضطهاد ينبع من عدم وجود عدالة توزيع، لكن تلك الخاصية تلعب فيها الأحاسيس والمقارنات النسبية دوراً كبيراً، فهي ليست حسابات رقمية وإنما قضية نسبية، إذا لم يكن طرفا المعادلة متساويين فسيكون هناك إحساس بفقدان العدالة**".

والأقباط ذوو توقعات وطموحات مرتفعة وكذلك ذوو إنجازات فعلية مرتفعة، فهم من حيث الدخل والتعليم والمستوى المهني أفضل من المتوسط العام بلا شك وهم مع ذلك قلقون، ويفسر الدكتور سعد الدين إبراهيم هذه الظاهرة بما يسميه "**عدم اتساع المكانة**" ويعني ذلك أن ثمة مؤشرات عديدة للمكانة منها مستوى الدخل والتعليم والمهنة والسلطة، وهي مؤشرات تكون في الحالات السوية متسقة مع بعضها فترتفع معاً وتنخفض معاً ولكن حين تنخفض بعض هذه المؤشرات دون البعض الآخر فإن ذلك يولد إحباطات وشعوراً بالاضطهاد. فإذا كان الأقباط يتمتعون بمؤشرات كالدخل والتعليم أعلى من المتوسط، فينبغي أن يتمتعوا بسلطة سياسية أعلى من المتوسط، وهو ما يؤدي إلى غياب الإحساس بالاضطهاد!!!.

٣

قبل سبتمبر ١٩٨١ كان كثير مما يدور بين الدولة والكنيسة حكراً على قلة قليلة من القريبين من الدوائر الرسمية ومن يتصل عملهم بالأمر، وكان الناس يتناقلون شائعات لها نصيب كبير من الانتشار عن الكنائس المشيدة كالحصون العسكرية، وعما يمكن أن يحدث داخلها وعن أسلحة مخزنة فيها بكميات ضخمة و. . . .وكانت هذه الشائعات تجسد جدار الخوف الذي بني بين الجماعة القبطية والمجتمع، وكلما كشفت تفاصيل شأن قبطي كان سراً مها كان حجمه تعزز لدى رجل الشارع المسلم الإحساس بأنه ثمة أسراراً خطيرة سوف تظهر يوماً.

ومن القضايا التي يحيط بها الغموض في التاريخ القبطي المعاصر "صورة" الجماعة القبطية التي تمردت على الكنيسة وحملت اسم "الأمة القبطية"، وهي صورة ساذجة بسيطة لشباب غاضب لا يعرفون ماذا يريدون ولا يملكون القدرة على إحداث تغيير ولا يشكلون داخل الجماعة القبطية وزناً بذكر، وهي صورة لا يمكن مقارنتها بالصورة التي يعكسها الجزء التالي من حوار أجراه الصحافي محمود فوزي مع البابا شنودة:

*** محمود فوزي: لكن البعض يرى أن حركة أقباط المهجر حركة سياسية أكثر منها حركة دينية تستهدف إيجاد وضع خاص للأقباط ووسيلة للضغط على الحكومة، ويرى البعض أنها امتداد لحركة الأمة القبطية؟**

* البابا: لا، جماعة الأمة القبطية كانت مجرد حالات فردية فقط وانتهت.

* محمود فوزي: لا، ليست جماعة الأمة القبطية مجرد حالات فردية ولكن استطاع المحامي إبراهيم فهمي مؤسسها أن يجمع من حوله ١٩٢ ألف قبطي.

* البابا: من قال هذا؟

* محمود فوزي: الإحصاءات.

* البابا: من قام بالإحصاءات؟

* محمود فوزي: الدكتور غالي شكري هو الذي أعلنها.

* البابا: لا أعرف شيئاً عن هذا الموضوع، ولا أشعر أن جماعة الأمة القبطية كان لها هذه الأهمية.

* محمود فوزي: لا يا قداسة البابا أنا رأيي أن هذه الجماعة بصرف النظر عن ديانتها القبطية كانت تهدف لقلب نظام الحكم وقتها.

* البابا: نظام حكم من؟ الدولة أم الأقباط؟

* محمود فوزي: إلى جانب أنها جماعة دينية كانت أيضاً جماعة سياسية فهي مزيج من الاتجاهين، وقد طالبت هذه الجماعة بأن يكون لها إذاعة خاصة بها وإعادة اللغة القبطية. (البابا شنودة وأقباط المهجر ـ محمود فوزي).

وقد نقلت الحوار بنصه حتى يتضح تبادل المواقع بين السائل والمجيب، وهو ما يعكس القدر الخفي من الصورة مقارنة بالمعلن في حوار مع رأس الكنيسة القبطية في شأن قبطي كان ينظر إليه حتى وقت قريب بوصفه حدثاً عارضاً، فإن لم يكن البابا يعلم فمن الذي يعلم؟

إذا كانت قضية الأمة القبطية تشكل ملمحاً مهماً من ملامح الصورة القبطية فإن الدولة القبطية تشكل الملمح الأهم على الإطلاق فرغم ضآلة المعلن عن هذه القضية ورغم النفي المتكرر على لسان البابا شنودة تظل القضية غائباً حاضراً عندما تثار قضية وضع الأقباط، وحسب كتاب (**ذكرى مصطلح عظيم**) الصادر عن مطبعة التوفيق القبطية ١٩١١ في الذكرى الخمسين لوفاة البابا كيرلس الرابع، فإن ديبلوماسيا بريطانيا أخبر سعيد باشا بأن لدى الأحباش نبوءة بأنهم سيرحلون على مصر ويؤسسون دولة قبطية في جنوبها. وحسب تصريحات البابا شنودة فإن الدولة القبطية كانت على فكرة عرضت على أحد بطاركة الكنيسة القبطية في زيارة له لإثيوبيا.

٤

صورة الأقباط كأقلية بالمفهوم العرقي والثقافي راسخة في قطاعات واسعة من الذهن الغربي السياسي والمعرفي على السواء، فعلى سبيل المثال، أوردهم دافيد ليفنيسون رئيس تحرير **دائرة معارف الثقافات العالمية** في دراسة حملت

عنوان "**الصراعات العرقية واللاجئون**" ضمن ٣ مجموعات عرقية تخوض صراعاً، واعتبر أقباط مصر يخوضون صراعاً من أجل البقاء وأضاف: "**ينشأ العنف هنا كجزء من محاولة حكومة دولة ما أو جماعات الأغلبية داخل هذه الدولة محو هوية جماعات الأقلية العرقية ونيلها بالأذى وإزالتها وطردها بالقوة**". (مجلة الثقافة العالمية – الكويت – مارس ١٩٩٣).

وبغض النظر عن نصيب هذه النظرة من الصحة فهذا نموذج لصورة الجماعة القبطية في الوجدان المعرفي الغربي لحل ملامح صورتهم في ذهن بعض دوائر صنع القرار الغربية. فإذا أخذنا عينة من صورة الأقباط في الإعلام الغربي وجدنا الرؤية متقاربة، فعلى سبيل المثال نشرت الاندبندانت البريطانية في سبتمبر ١٩٩٧ مقالاً لمراسلها روبرت فيسك يتناول ما أسماه: "**نزوح المسيحيين العرب نزوحاً جماعياً عن أرضهم الإنجيلية**".

وبعيدا عن مناقشة تفاصيل ما جاء في المقال من وجهات نظر وتصورات فإن ثمة معلومة تبلغ الغاية في الخطورة أوردها هذا المراسل تستحق التوقف والتفكير فحسب المقال فإن ثمة سفارات غربية "**لا تمنح تأشيرات هجرة إلا للمسيحيين**"، الأمر الذي يعني أن صورة الأقباط كأقلية مضطهدة أصبحت راسخة في وعي دوائر سياسية غربية لدرجة جعلتها ترسم سياسة محدودة تستهدف مواجهة هذا الاضطهاد بمنحهم تأشيرات سفر، أو أن ثمة مخطط واسع يدار عبر عواصم غربية عديدة وتتقاسم إنجازه مؤسسات متعددة، وليس مجرد شكايات متشنجة.

في أحد لقاءات القمة الأمريكية الروسية طرح الرئيس السوفيتي على نظيره الأمريكي مشكلة زنوج أمريكا فرد عليه الرئيس الأمريكي بأن نسبة مالكي السيارات الخاصة بينهم أعلى من نسبة مالكي السيارات الخاصة في المجتمع السوفيتي، وهذا المنهج الرقمي، للأسف الشديد، سيطر على كثير من النقاشات التي تتناول أوضاع الأقباط في المجتمع المصري.

والأرقام ليست المدخل الأنسب لمعالجة هذا الشأن لتعدد أوجهه، لأنه كشأن إنساني يتضمن ما لا تعبر عنه الأرقام. وإذا كان ارتفاع نسبة مالكي السيارات الخاصة بين الزنوج عن نسبة مالكي السيارات الخاصة في دولة كانت حتى وقت قريب إحدى القوتين العظميين لم يمنع الزنوج من أن يثوروا في بداية التسعينات القرن العشرين، فإنها بغير شك غير قادرة على أن تعكس حقيقة أوضاع الأقباط.

وفي إطار عمليات الأرقام حدثت عمليات تلاعب مفضوح تعزز القول بوجود مؤامرة وتهدر قيمة الموضوعية والصدق مع النفس ومع الناس ، فمثلاً في كتابه "**المجتمع والدولة في الوطن العربي**" لسعد الدين إبراهيم، وقد صدر عام ١٩٨٨، يورد أرقام تعداد المسيحيين العرب ٧,٨٠٠,٠٠٠، وبعد عامين، يورد رقما آخر هو ١٢ مليوناً، أي أن تعدادهم قفز من أقل من ثمانية ملايين إلى ١٢ مليوناً خلال عامين وبنسبة تتجاوز ٥٠%، والرقم الثاني ورد في مجلده

الضخم "**الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في المجتمع العربي**" ولأن الهدف هو اللعب بورقة الأقليات كل الأقليات، فقد قفز بتعداد الأقليات المسلمة غير داخل الوطن العربي إلى ٢٥ مليونا ونصف المليون.

وعلى مدار العقدين الماضيين كانت قضية نسبة الأقباط إلى إجمالي سكان مصر موضوع مزاد يتكرر بشكل دوري. ففيما كانت نسبة الأقباط إلى المسلمين ٨% بين ١٩٠٧، ١٩٣٧، هبطت في تعداد ١٩٤٧ إلى ٧,٩%، ثم أخذت في الهبوط بشكل مطرد بتأثير الهجرات الواسعة للأقباط عقب التأميم والتمصير. لتصل في إحصاء عام ١٩٦٠ إلى ٧,٣% ثم وصلت في إحصاء عام ١٩٨٦ إلى ٥,٩% أي أقل من ثلاثة ملايين نسمة. ورغم أن مصر تجري إحصاءات سكانية دورية منذ أكثر من قرن فإن التباين في الأرقام ما زال قائماً.

وحسب "**أطلس معلومات العالم العربي**" الصادر عام ١٩٩٤ من دار المستقبل العربي، فإن أقباط مصر، شأنهم شأن مسيحي الشرق الآخرين، سبقوا المسلمين إلى تحقيق عدد مواليدهم، وهو تفسير ثقافي اجتماعي يصر الكثيرون على تجاهله، كما أنه بالإضافة إلى أسباب أخرى أهمها الهجرة يفسر مسار المنحنى السكاني للأقباط.

ومن أعداد البشر إلى أحوالهم تتواصل حرب الأرقام بلا هوادة، وأحيانا بلا أمانة، ففي ظل صراخ وشكاية لا تنقطع بزعم افتقار النصارى إلى حرية إنشاء دور العبادة، تؤكد الأرقام أن الشكوى في حقيقتها دعوة للإثارة الرخيصة. فحسب تقرير لجنة تقصي حقائق برلمانية مصرية شكلت عام ١٩٩٢، وشارك في عضويتها حكوميون معارضون مسلمون وأقباط نجد ما يلي:

أولا:

عدد الكنائس في مصر ١٤٤٢ كنيسة بينما المسجل لدى الدولة ٥٠٠ كنيسة، والفرق بين الرقمين يعكس أن الخط الهمايوني، الذي طالما تباكى الكثيرون بسبب القيود التي يفرضها على بناء الكنائس، قد أصبح "في خبر كان"، وأن حركة بناء الكنائس، فعليا، لا تعكسها أعداد تصاريح البناء التي تمنحها الدولة.

ثانياً:

من بين ٥٠٠ كنيسة مسجلة لدى الدولة ٢٨٦ كنيسة قبطية أرثوذكسية بنسبة ٥٥% بينما بقية الطوائف (بروتستانت، كاثوليك،.......) نصيبها٤٥%.

ثالثا:

على صعيد العمل الأهلي تبلغ نسبة الجمعيات الدينية الأرثوذكسية فقط ٤٠% من عدد الجمعيات الدينية في مصر، وهي نسبة تزيد كثيراً عن نسبة الأقباط الأرثوذكس إلى عدد السكان. فالمسيحيون من كل الطوائف يمثلون كما أشرنا حوالي ٦% من السكان، ورغم ذلك لم يطالب أحد مهما بلغت درجة تشدده بتقليصها إلى عدد يساوي نسبة الأقباط إلى السكان، وهم فوق ذلك طائفة ضمن طوائف أخرى، حسب مصدر آخر فإن نصيب المسيحيين من دور العبادة هو كنيسة لكل ١٣٢٥ مواطنا، بينما نصيب المسلمين هو مسجد لكل

١٢٧٢ مواطنا، فهل تعكس هذه الأرقام ما يمكن اعتباره "تضييقا" يفرضه القانون على حرية العبادة؟

ومن الجوانب الملفتة في هذا النزوع الرقمي تعمد إغفال مؤشرات المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأقباط، رغم ما تعكسه من دلالات عظيمة الأهمية، فرغم أنهم يمثلون كما أشرنا حوالي ٦% من السكان نجد أنهم على المستوى الاقتصادي يشكلون وزنا كبيراً تعكسه المؤشرات التالية، إذ يمتلكون:

٢٢,٥% من الشركات التي تأسست بين عامي ١٩٤٧، ١٩٩٥.

٢٠% من شركات المقاولات في مصر.

٥٠% من المكاتب الاستشارية.

٦٠% من الصيدليات.

٤٠% من العيادات الخاصة.

٣٥% من عضوية الغرفة التجارة الأمريكية.

٣٥% من عضوية غرفة التجارة الألمانية.

كما أنهم يمثلون:

٢٠% من مدينتي السادات والعاشر من رمضان.

٢٥% من المهن المتميزة [صيدلة، طب، هندسة، محاماة]. (**مجلة المختار الإسلامي – يوليو ١٩٩٨، ومجلة روزاليوسف – نقلا عن: مقال للدكتور محمد عمارة – جريدة صوت الأزهر – فبراير ٢٠٠٠**).

ويذهب الدكتور محمد عمارة في تعليقه على هذه المؤشرات إلى أن المعونات الغربية لها دور لا يُنكَر في صناعة هذه الظاهرة بهدف صنع أقلية ثرية تحكم في مواجهة أغلبية مسلمة محرومة.

وقد شكلت قضية الحقوق السياسية للأقباط أحد أكثر الموضوعات إلحاحاً في الخطاب العام مؤخراً، وهي تثار بمعزل عن المناخ السياسي العام، رغم أنها جزءٌ من كل. ومع إلحاح بعض محترفي التحليل السياسي على صورة القبطي المضطهد، المغيب قهراً عن المشاركة، لا يمل هؤلاء من ترديد قصص بعينها من بينها قصة تعيين الدكتور بطرس غالي وزير دولة للشئون الخارجية ويضيفون إلى ذلك أحكاماً قاطعة مفادها لأن الرجل كان مستحقا لمنصب وزير الخارجية، وأن كونه قبطياً السبب الوحيد لمنعه من الوصول إلى هذا المنصب الرفيع، وقد دأب هؤلاء ومعهم للأسف بعض الأقباط على توسيع الدائرة بإطلاق أحكام مماثلة على عملية تولية المناصب المرفقة كافة. ويمكن في الخطر في هذا الزعم الأمور التالية:

الأول:

أنه يختصر حقوق الأقباط السياسية في اقتسام كعكة المناصب، وهو مؤشر واحد من مؤشرات حصولهم على حقوقهم السياسية، وهو ما يعني ضمناً أن المشكلة مشكلة النخبة القبطية، لا مشكلة الأقباط فضلاً عن أنه يرسخ مفهوم "الحصص"، وهو مفهوم طائفي.

الثاني:

أن تولي قبطي أو أقباط مناصب رفيعة لا يعني تحسن أوضاع الأقباط، ويشبه هذا حالة الفرح الأبله بوصول امرأة إلى منصب سياسي في دولة متخلفة

بوصفه تقدما أحرزته "المرأة" في هذا المجتمع أو ذاك، ولعل تجربة بنظير بوتو في باكستان وكورازون أكينو في الفلبين، وغيرهما تؤكدان أن هذا الربط وهمي.

الثالث:

أن إصلاح بنية المجتمع السياسية ليست مهمة بل المهم اقتسام المناصب في ظل ما هو قائم من قهر وفساد وتخلف، وكأن مشكلة الأقباط يمكن أن تحل بمعزل عن مشكلة المجتمع كله، الذي يعاني حالة احتقان سياسي مزمنة.

الرابع:

أنه يعني ضمناً أن النظام ينطلق في اختيار رجاله من منطلق ديني، طائفي، متناسين أن نظام يوليو في حالة صدام مع الإسلاميين منذ ١٩٥٤، وهي حالة بلغت درجات من الشراسة تقطع بأن حضور الدين في أروقة الحكم سواء في ذلك المسيحية والإسلام أمر غير مرغوب فيه، فرجال النظام يشترط فيهم أولاً الولاء الشخصي.

وإذا اعتمدنا لغة الأرقام وحدها كمدخل لمناقشة مدى تمتع الأقباط بحقوقهم السياسية نكون قد أهملنا أدواراً أخرى اجتماعية واقتصادية تختار شرائح كبيرة من الأقباط طواعية واختيار أن توليها اهتماماً أكبر، عازفة عن العمل السياسي.

ولنترك الطائفة وننظر للنخبة الوزارية المصرية من خلال جهة تصنيف أخرى هي التوزيع الجغرافي، فهو يشير في عهد السادات إلى أن الوزراء في عهده كان توزيعهم كالتالي:

٢٥ وزيراً من القاهرة.

١٧ وزيراً من الدقهلية.

١٥ وزيراً من الإسكندرية.

١٢ وزيراً من المنوفية.

أي أن المحافظات الأربع الكبرى فازت بنسبة ٥٥,٧% من الوزراء خلال حكم السادات بينما لم يتعد عدد الوزراء من أبناء الصعيد كله طوال عهد السادات ١٣ وزيراً لم تحظ منها قنا وبني سويف بأي نصيب.

فهل تعني هذه الأرقام أن السادات كان لم يكن "عداءً مبدئياً" لأهل قنا وبني سويف؟

وهل هناك مبرر طائفي وراء اختيار ١٧ وزيراً من الدقهلية مثلاً ؟

وقد ورثت المنوفية مكان الدقهلية فيما مر من حكم مبارك دون أن يصدر بيان في الداخل أو في الخارج يطالب بإنصاف أهل الدقهلية من اغتصاب "حقهم المكتسب" في احتكار نسبة من التشكيل الوزاري؟.

ولا أظن بيانات من هذا النوع صدرت في عهد السادات لأنصاف قنا أو بني سويف!!!

ومما يتم إغفاله هنا عمداً أن المهم بنية النظام، أما الاتهامات المرسلة والشكاوى الدعائية فتدخل في باب الغزل السياسي غير العفيف الذي لا سبيل مناقشته إلا بالخروج عن أدب الحوار.

ولا مفر من أن نؤكد أن الحقوق السياسية لا يمكن اختصارها في حق أي منصب كبير، وبخاصة أن مثل هذا المنصب في مصر لا يتم الوصول إليه بأية وسيلة ديمقراطية بل تستأثر به النخبة العسكرية/ المدنية الحاكمة ومن خلال توازنات عديدة تحكمها مصالح ضيقة، لا رؤى استراتيجية داخلياً، واتجاهات السياسة الدولية وضغوط بعض العواصم الغربية خارجياً. وما يعانيه المجتمع المصري من جراء غياب الديمقراطية همٌّ مشترك يكتوي بناره المسلمون والأقباط، وقبل وجود آلية لتداول السلطة لن يكون بالإمكان مناقشة هذه القضية.

٦

تطرح قضية حقوق الأقباط السياسية سؤالاً ومهماً هو: هل الأقباط مشاركون أم مُمثَّلون؟ وهو سؤال طالما فجَّر التناقضات داخل الجماعة القبطية وخارجها. فمصطلح "تمثيل الأقباط"، وقد طرح بقوة في عهد السادات، جزء من رؤية لدور الأقباط وعلاقتهم بالمجتمع والدولة تفترض وجود حالة من التنازع بين ولاء القبطي للدولة وولائه للكنيسة، وهو التساؤل الذي جعله الصحافي عبد اللطيف المناوي عنواناً لكتابه المهم **"الأقباط: الكنيسة أم الوطن؟"** وهذه الرؤية تنتهي إلى وضع الأقباط في سياق منفصلين عن مجمل التفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع.

وقبل تولي البابا شنودة كان هناك صراع بين العلمانيين (وبخاصة المجلس المحلي) والإكليروس على دور تمثيل يرسخ عزلة الجماعة وبعد قليل من جلوسه على كرسي البابوية حسم الصراع لحساب الإكليروس، غير أن هذا التطور فرض على البابا أن يضطلع بدور جديد لم يضطلع به سابقة، ربما باستثناء كيرلس الرابع.

وقد تعرضنا بشيء من التفصيل للدور السياسي للبابا شنودة في كتابنا "**البابا شنودة والقدس: الحقيقي والمعلن**" (**دار خلود للنشر – مصر – ٢٠٠٠**) في فصل عنوانه: "**من السياسي إلى الكنسي وبالعكس**" وسنكتفي هنا بجزء من حكم محكمة القضاء الإداري في قضية عزل البابا من منصبه، كمعلم من معالم الدور الذي اختار البابا شنودة أن يلعبه منذ تولى المنصب.

وقد جاء فيه:

"**إن البابا شنودة خيَّب الآمال وتنكَّب الطريق المستقيم الذي تمليه عليه قوانين البلاد، واتخذ من الدين ستاراً يخفي أطماعاً سياسية – كل أقباط مصر منها براء – وأنه يجاهر بتلك الأطماع واضعاً بديلاً لها بحراً من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها، باذلاً أقصى جهده في دفع عجلة الفتنة الطائفية بأقصى سرعة على غير هدي في كل أنحاء البلاد، غير عابئ بوطن يأويه أو دولة تحميه، وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذي خلعه عليه أقباط مصر**".

وهذا الحكم معلم مهم من معالم الصورة يراد إخفاؤه والتعتيم عليه لأنه ينسب للبابا في غير ما لبس ما دأب على نفيه عن نفسه، ولهذا الحكم الصادر

عن قضاء مصر الشامخ دلالة مهمة لا يمكن تجاهلها فالمد الطائفي في مصر يمده رافد مسيحي كنسي ينبغي ألا نغفله.

وقد طرأت على لغة الخطاب المسيحي المصري مفردات تبدو غريبة على ما ألفه المجتمع المصري. فبدلاً من عمل وطن يحمل هموم المصريين جميعاً بغير تفرقة، ويستهدف كسر حلقة الامتداد السياسي المفرغة التي ندور فيها جميعاً، ظهرت مقولات طائفية تطالب بتمثيل طائفي أو نسبي للأقباط. **(جريدة الأهالي المصرية – ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥ – حوار مع البابا شنودة والدكتور صموئيل حبيب، رئيس الطائفة الإنجيلية الراحل).**

عندما أصبح للبابا خصوم داخل الكنيسة بدأت صورة أخرى تتشكل لما يطلق عليه "أحداث الفتنة الطائفية"، وهي أحداث لم يشهدها الواقع المصري إلا بعد توليه منصب البابوية. فبعد أقل من عامين من تولية المنصب وقعت أحداث الخانكة، وبها يؤرخ للفتنة الطائفية. وفي كتابه "**الحقائق الخفية في الكنيسة المصرية**" يقول القمص أندراوس عزيز إن البابا شنودة قال للكهنة الذين ذهبوا إلى الخانكة: كم أنتم؟ مائة وستون؟ أريد أن يرجع منكم ستة عشر كاهنا والباقي يفترشون الأرض افتراشا ويستشهدون، وهو ما جعل أحد الكهنة يقول له : "**ولماذا لا تأتي معنا يا سيدنا لتكون أول من يستشهد؟**" ويلاحظ على هذه الحادثة ما يلي:

أولاً:

أنها كانت بداية التوجه الصدامي الطائفي الذي كرسه البابا شنودة، ولما كان – آنذاك – يفتقر إلى رصيد شعبي بين الأقباط يؤيد هذا الاتجاه، اعتمد على الأكليروس لدفع العجلة.

ثانياً:

أن الاستشهاد الذي حرض عليه كان لأجل كنيسة بنيت دون ترخيص بمنطق الأمر الواقع.

ثالثاً:

أنه أخرج رجال الإكليروس عن الوظيفة الأساسية لهم ليحولهم إلى أداة لمحاربة الدولة، وبالتالي فهو الذي أخرج علاقته الإكليروس من شأن كنسي محض إلى شأنٍ عام، وهو المسار الذي انتهى إلى اتهام أسقف الكشح بالاشتراك في أحداث الفتنة الطائفية التي حدثت مطلع العام ٢٠٠٠. وفي إطار هذه الحقائق نصبح في حاجة إلى رؤية لما هو شأن عام من شئون الأقباط.

٧

العقل القبطي – حسب رؤية الدكتور رفيق حبيب – يتجه إلى الخارج تحت مظلة الفكرة العربية فيتوحد مع العلمانية ويجد سنده فيها، وبالتالي نتوحد لا لكي ننهض بل لكي نتغرب، وهذا الاندماج حصن الأمان للجماعة المسيحية، ويمثل التقاء الدولة والجماعة القبطية على الاندماج في الغرب لقاء الفرقاء، وهو اتجاه يعني ضمناً الإيمان بأن النموذج الغربي سينجح ويحقق الرفاهية للجميع وتغفل الكنيسة في هذا السياق عن آلة التنميط الغربي إذا نجحت في القضاء على تميز أمة العرب وخصوصيتها فستقضي على أي تميز آخر، وأول الخاسرين بالطبع الكنيسة نفسها.

ومما لا شك فيه أن العلاقات مع الغرب سوف تؤثر جذرياً في تكوين الكنيسة القبطية وأسوارها العقائدية، وقد أقام الرحل الأنبا صموئيل علاقات قوية مع الغرب ومجلس الكنائس العالمي، وخبرة الاحتكاك بالغرب وخبرة ممارسة النمط الغربي في الواقع المصري تكمل آليات تغريب الكنيسة، ومع خبرة الاحتكاك بالغرب تنقل الخبرات والمفاهيم وتتوالد أموال غربية تدعم أنشطة الكنيسة. وهذه هي لعبة الغرب الذي يعرف أن الطريق للكنيسة العالمية الواحدة تحت زعامة الغرب هو الوصول إلى القيادات تابعة فكرياً ليصبحوا رموز التغريب.

وبحسب الدكتور رفيق حبيب، تعد الكنيسة الأرثوذكسية المعقل الذي سلم الكثير من مفاتيحه **"لدرجة لا تصدق أحياناً"** على حد وصف الدكتور رفيق، فالكنيسة التي ما زالت تتحدث عن حربها ضد التبشير فتحت أبوابها للمرسلين للعمل داخلها، وبهذا أصبح أعداء الأمس حلفاء اليوم، وتعاونت الكنيسة مع أطراف مثل مجلس الكنائس العالمي، الليبرالية المسيحية، وتعاونت

مع مرسلين ينتمون للحركة الأصولية الإنجيلية، ومنهم من كتب يصف تجربته في التعاون مع الكنيسة الأرثوذكسية "**دون إثارة حفيظتها**". وقد أصبح للكنيسة كما أشرنا بعد دولي، وهو ما جاء أقباط المهجر ليضيفوا له بعداً جديداً، ويبدو الغرب طرفاً في العلاقة بين الكنيسة والدولة حافظاً التوازن في العلاقة بينهما من خلال مفهوم حماية الأقليات. **(من يبيع مصر – الدكتور رفيق حبيب – مصر العربية للنشر والتوزيع).**

** **

لكن هذه الملامح هي نتاج عمل البابا شنودة منذ وصوله للسلطة قبل عقود لينقل أزمة الكنيسة من "الداخل" إلى "الخارج"، أما ما تواجهه الكنيسة الأرثوذكسية فعلياً فهو أعراض تصدع قرر البابا مواجهتها بأسلوب "الهرب إلى الأمام"، وتصوير الأزمة كما لو كانت أزمة اضطهاد أقلية دينية على يد الأغلبية، ما يضمن له، أولا: التخلص من معارضيه داخل الكنيسة من الأب متى المسكين إلى الدكتور جورج بباوي، مرورا بالقس إبراهيم عبد السيد وآخرين كثيرين. هذا فضلا عن تحقيق الحد الأقصى من السيطرة على الأقباط كوقود لمعركة "حرب استعادة" تستلهم نموذج حرب الاستعادة التي شهدتها الأندلس!

خريف الكنيسة الأرثوذكسية القبطية

بداية المغامرة الأخيرة...للبابا الأخير

في ٣١ أكتوبر ١٩٧١ جلس البابا شنودة الثالث (نظير جيد روفائيل) على أريكة البابا وية وكان آنذاك يشار إليه بأنه صاحب المقالة الشهيرة "جيب البطريرك" التي طالب فيها بفحص الذمة المالية لبابا الإسكندرية في مجلة مدارس الأحد عام ١٩٥٣.

فهل هو نفسه من يرفض في ٢٠١٠ الكشف عن ميزانية الكنيسة أم أن مياها كثيرة جرت في النهر جعلته شخصاً آخر؟

فمع تبدل المواقع أصبح هو على كرسي البابا وية بينما المطالب واحد من أشهر معارضيه، فقد رفض البابا التحفظات التي أبداها المعارض الكنسي الأشهر الدكتور جورج حبيب بباوي على مصروفات الكنيسة في التعليم. فخلال عظته الأسبوعية تلقى البابا سؤالا وجه له من أحد الحضور يفيد بأن بباوى وجه انتقادات لانخفاض ميزانية التعليم بالكنائس وغياب مكتبة قبطية لائقة وامتناع البابا عن ترجمة كتابات آباء الكنيسة القدماء للغة العربية، وهو ما دفع البابا لرفض إعلان ميزانية التعليم في الكنيسة وقال: "**لا توجد كنيسة في العالم تعلن عن حجم إنفاقها**".(**البابا يرفض تحفظات جورج بباوي على مصروفات الكنيسة – جريدة الشروق ٢٧ أغسطس ٢٠١٠**).

وللأسف الشديد فإن كلام البابا غير صحيح بالمرة.

وقد دخل نظير جيد العلماني الرهبنة باسم "الراهب أنطونيوس السرياني"، وسرعان ما أصبح الرجل المعارض سابقاً سكرتيراً للأنبا كيرلس البابا الراحل. وفي بادرة مبكرة انقلب الراهب على الأب متى المسكين الذي كان يرعاه أصدر طبعة ثانية من كتابه الأشهر "**انطلاق الروح**" مستبعداً منه الشهادة المقدمة لمعلمه الأول الأب متى المسكين الذي كان على خلاف واسع مع البطريرك الراحل البابا كيرلس السادس. ومرة أخرى انقلب البابا شنودة على الراعي الثاني: البابا كيرلس، بعد أن تحولت الصداقة إلى صدام، وهتفوا أنصار شنودة: "يسقط البابا الجاهل".

ويا له من إيمان عميق بقداسة الجالس على كرسي البابابوية!

وبعد عام واحد لا أكثر من توليه البطريركية، وكان أنصاره بصحبة ١٦٠ كاهناً يفتتحون معارك البابا السياسية في الخانكة. وبعد عشر سنوات وبالتحديد في مطلع سبتمبر ١٩٨١ كان الأب متى المسكين قد تم استدعاؤه للقصر الرئاسي لمناقشة نية السادات في اعتقال البابا. وما كان من متى المسكين إلا أن طلب من السادات الاكتفاء بتحديد إقامة الأنبا شنودة في الدير وتعيين لجنه خماسية لإدارة الكنيسة من الأساقفة المقربين للبابا. وقد كان، وصدر قرار السادات في ٥ سبتمبر ٨١ بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٧٨٢) لسنة ١٩٧١ بتعيين البابا.

وفي يناير ١٩٨٥، عاد البابا شنودة إلى ممارسة مهام كرسيه بعد أن أصدر الرئيس مبارك قراره رقم ٦ لعام ١٩٨٥ بإعادة تعيين بابا الإسكندرية بعد أربع سنوات من تحديد الإقامة في الدير وبعد أن قضت محكمة القضاء الإداري

برفض عودته إلى منصبه في حكم تاريخي أكد أن البابا، ومن بداية مشواره كان صاحب مشروع سياسي..... لم يخل من مغامرة!

وقد عاد لينتقم!

فعصف بمتى المسكين والأنبا يوأنس وجورج بباوي و....وكانت المحصلة أن نظير جيد رجل المعارضة الشهير أوقف ثلاثة من أساقفته الثوريين عن العمل وعزل عشرات الكهنة والعلمانيين من رجال المعارضة.

وحسب الباحث المتخصص بالشأن القبطي عبد الله الطحاوي فإن البابا تغير بشكل ملحوظ بعد تجربة العزل فلم "**تعد تعقد مؤتمرات لرجال دين مثل التي عقدت في الإسكندرية في عام ١٩٧٧ تتحدث عن "أقدم وأعرق سلالة" في الشعب المصري**"، وهو صرح في حوار مع محمود فوزي بأنهم: "**يريدون أن يكون البابا ثائراً باستمرار ومثيراً للجدل من حوله باستمرار وتكون هذه هي البطولة. طريقة الحرب باستمرار التي يريدها البعض ليست من الحكمة**". وهو بالتالي انتقل إلى فكرة المزاوجة بين الليونة والمواجهة. (**وثائق البابا شنودة في سنوات المنفى (١) – عبد الله الطحاوي – جريدة الشروق – ١٥ يونيو ٢٠١٠**).

ومن الوقائع التي يتوقف أمامها الباحث عبد الله الطحاوي مؤكداً أهميتها ودلالاتها، عندما ذهب الراهب أغاثون وهو من سكرتارية البابا إلى مقره ومعه مظروف مغلق به رسالة. وكانت الرسالة بحوزة الأنبا صموئيل أسقف الخدمات – أحد أعضاء اللجنة البابوية – تسلمها من جهة عليا لتسليمها لقداسة البابا شنودة فحواها أن يعود البابا من الدير لأجل الصلاة وتقبل التهنئة بالعيد، ثم

يمكن بعد ذلك التباحث في أي أمر. كان البابا قد ألقى في ٢٦ مارس ١٩٨٠ خطاباً غاضباً عارض فيه أن تكون الشريعة الإسلامية أساساً لقوانين تطبق على غير المسلمين، وأن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية، وقرر أن يعتكف.

بحنكته المعتادة وبتوقعه المسبق لرد فعل البابا تهرب الأنبا صموئيل من توصيل الرسالة وفضل عدم المواجهة. فطلب من الراهب أغاثون أن يقوم بتوصيلها، وهو حاول بدوره أن يتصل برئيس الدير لكي يوصل الرسالة فتهرب أيضاً. ونزل البابا مرتدياً زيه الرسمي ومعه عصاه المذهبة، ويبدو أنه توقع زيارة من مسئول أكبر، وعندما رأى الراهب أغاثون غضب وقام بنهره بشدة وطرده وأغلق البابا بوجهه لأنه تسلم هذه الرسالة وجاء بها إلى الدير.

ويعلق الطحاوي قائلا: "**يبدو هذا الحادث بسيطاً في وسط أحداث أخرى أكبر، لكنه كان انعطافاً كبيراً في اتجاه المؤسسات السيادية والملف الديني ورجال الدين عامة، حيث ساد تصور لدى النخبة السيادية أن البابا يتوقع أن تأتيه شخصيات أكبر من أجل التفاوض لا مجرد رسالة يحملها أحد أفراد سكرتاريته.. وهذا أمر محسوم لدى مؤسسة الحكم التي خاضت من أجله صراعاً مع الإخوان في بدايات الثورة لوأد هذه الندية أو ما تتصوره شراكة في السلطة**".

وقد كتب ميريت غالى، الوزير السابق، مذكرة عن المشهد الكنسي الخاص. كان ميريت (باشا) غالى وزيرا للشئون البلدية والقروية في وزارة نجيب الهلالي، آخر وزارات عهد الملك فاروق، ثم حمل الحقيبة نفسها في حكومة على ماهر، أول رئيس وزراء بعد يوليو ١٩٥٢. وبتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٨١ كتب

ميريت غالى مذكرة تحت عنوان: "**طريق الخلاص من الموقف الحالي في الكنيسة**"، قدم فيها تلخيصا ورأيا دقيقا حول الأزمة وكان أهم ما كتبه "**الأقباط منقسمون بين أقلية تقدر مخاطر الأمور وبين أكثرية ترى أنه لا حياة إلا بعودة البابا**". **(وثائق البابا شنودة في سنوات المنفى (الجزء الثاني) - بوابة جريدة الشروق المصرية – ١٦ يونيو ٢٠١٠ – عبد الله الطحاوي).**

وهذا بالضبط ما كان يريده البابا شنودة أن يصبح "أيقونة" لا راعيا دينية لرعية، وأن يصبح صوت العقل "التيار الهامشي"!

وفي تقديري فإن أهم وأخطر ما كشف عنه الباحث عبد الله الطحاوي في سلسلة تحقيقاته الوثائقية المتميزة ما حدث في يوم ٤ نوفمبر ١٩٨٢ عندما اجتمع بمنزل ميريت غالى كل من:

أمين فخري عبد النور.

الدكتور صموئيل حبيب رئيس الهيئة القبطية الإنجيلية.

أمين فهيم رئيس جمعية الصعيد.

جورج حبيب بباوي.

ويوحنا الراهب.

وكانوا قد قرروا أن يقوموا بخطوات تصالحية بين الكنيسة والدولة، بضوء أخضر من "مؤسسات سيادية". كان الهدف بحث جذور المشكلة وأسباب تفاقم الأمور، وكان واضحا أن صندوق الأزمة أحكم إغلاقه.. وأن الجميع قرر ترك الأمور للتداعي الحر. وتصاعدت وتيرة الأحداث وتم التحفظ على البابا

داخل الدير في سبتمبر سنة ١٩٨١ وحددت إقامته وظل تحت الحراسة والإقامة الجبرية وتم اعتقال ٨ أساقفة و٢٤ كاهنا، أبرزهم الأنبا بيشوي أسقف دمياط والبراري.

ويكشف محضر الاجتماع أن كل فرد من أفراد المجموعة، جاء بما يعلم في هذا الشأن، وأن كل فرد من المجتمعين يمثل جهته، وأن ما يمس الكنيسة القبطية والأقباط ينعكس بالسلب على بقية الطوائف. وكان أول ما تم مناقشته **"المخطط الإسرائيلي الهادف إلى تقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات دينية بما في ذلك دولة قبطية في الصعيد".**

"وتنقسم وثيقة المحضر إلى قسمين: حقيقة الموقف، والحل المقترح. فبالنسبة لحقيقة الموقف، أشارت الوثيقة إلى المخطط الإسرائيلي من أجل تقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات دينية طائفية، بما في ذلك دولة للأقباط في الصعيد، وأن لدى مجلس الكنائس العالمي دليلا على أن إسرائيل تمول جمعية الأقباط الأمريكان، ولدى الحكومة دليل عن قيام إحدى الدول العربية بذلك تم التصريح بذلك من قبل الرئيس مبارك عندما كان نائباً إلى أمين فهيم في حضور البطريك الكاردينال في يونيو ١٩٨٠".

و"دوام اتصال قداسة البابا بهذه الجمعية وولاء الجمعية للبابا ولاء أعمى مع عدائها قِبل من لا يوفده البابا شخصياً، كل ذلك عوامل من شأنها أن ترسخ في ذهن الحكومة أن البابا يعادي الوطن".

وتحت عنوان "**الكنيسة الأرثوذكسية منقسمة على ذاتها انقساماً خطيراً**" ذكرت الوثيقة أن هذا "**الانقسام يزداد يوما بعد يوم ابتداء من آباء السنودس (المجمع المقدس) بسبب موقف قداسة البابا تجاه اللجنة وجميع التعليمات والتوجيهات التي تخرج من الدير وتصل إلى المطارنة أو الكنائس وغيرها**". وأكدت الوثيقة أن هذا الانقسام ينسحب على الكنائس الأخرى كاثوليكية وإنجيلية ويهدد وحدة المسيحيين، وكنائس المهجر.

وتحت عنوان "**سياسة التشدد أثبتت فشلها**" أوضحت الوثيقة سبب فشل هذه السياسة بحسبان أن التشدد لا يتفق وطبيعة المصريين، وأن هذا السياسة تغذى الجماعات الإسلامية المتطرفة، وأن هذه السياسة هي ما تتمناها إسرائيل، كما أنها أدت إلى انعدام الثقة بين المسلمين والمسيحيين. وعكست الوثيقة مخاوف المجتمعين من التهديدات المترتبة جراء الوضع الحالي ورغبة الكنيستين الكاثوليكية والإنجيلية في "**مشاركة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الموحدة في التفكير في الأمور المصرية التي نعيشها**".

أما البند الخامس من الوثيقة فقد أوضح موقف الحكومة من البابا وأولها "**لا عودة للبابا الآن**"، وأن قداسته يمارس دوره الكهنوتي بالتنسيق الدائم مع اللجنة البابوية. وأوضحت الوثيقة أن سببه دأبه على مهاجمة قرارات ٥ سبتمبر بجميع الطرق مما يصعد التوتر بينه وبين الحكومة.

وكما تكشف سطور الوثيقة فإن المجتمعين واجهوا معادلة صعبة بين استمرار التصعيد المتبادل، وعودة قداسة البابا إلى وضعه السابق التي وصفها المجتمعون أنها غير ممكنة ومحسومة من قبل السلطة. وكان الحل الذي توصلوا إليه

والذي يحفظ لجميع الأطراف كرامته بحسب تصورهم تمثل في أن يدعو البابا المجمع المقدس في الدير حول جدول أعمال محدد يشمل: اتخاذ موقف إزاء المخطط لإنشاء دولة قبطية في الصعيد "يتلخص اتخاذ الموقف في إصدار إعلان مشترك من الكنائس القبطية الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية في مبادرة مشتركة مع الدولة من أجل تنسيق الجهود ضد هذا المخطط. **(وثائق البابا شنودة في سنوات المنفى (٣) – عبد الله الطحاوي – جريدة الشروق – ١٧ يونيو ٢٠١٠).**

وأهمية هذه المعلومات أنها – في حدود علمي – أول إشارة "موثقة" إلى جدية فكرة "الدولة القبطية" التي طالما أشبعها البابا شنودة تهكماً وسخرية حتى أصبح كثير من الباحثين في الشأن القبطي يتعامل معها باستخفاف – وكثيرون كانوا يخافون من التعاطي الجدي معها – رغم أنها كانت في صلب النقاشات على أعلى مستويات المسئولية في الدولة المصرية كخطر حقيقي.

وهذا المخطط/ الوثيقة له قصة شخصية معي، ففي منتصف التسعينات التقيت مفكراً قومياً مصرياً معروفاً كان ممن كتبوا عن هذه الوثيقة، بل كانت ضمن أوراق قضية تداولتها المحاكم كان طرفاً فيها فسألته عن مدى جديتها؟ وكيفية حصوله على وثيقتها لا على نصها وحسب؟ فقال إن صداقته لمسئول يوغوسلافي كبير جعلته يطلب منه الحصول عليها، فسرقتها المخابرات اليوغوسلافية من وزارة الخارجية الإسرائيلية وسلمتها له.

والمخطط الوارد بالوثيقة نشره للمرة الأولى أستاذ العلوم السياسية المرموق الدكتور حامد ربيع. ويتحدث المخطط عن تفتيت مصر إلى

دويلات إحداها للأقباط وذلك على النحو التالي:

١ – محور الدولة القبطية الممتدة من جنوب بني سويف حتى جنوب أسيوط شاملة الفيوم وخطاً صحراوياً يتجه شمالاً ليضم الإسكندرية المقر الرسمي للمذهب الأرثوذكسي القبطي.

٢ – الجزء الجنوبي الممتد بين جنوب الدولة القبطية المقترحة حتى شمال السودان في بلاد النوبة ويكون دولة للبربر تمتد في الصحراء الكبرى.

٣ – يمتد النفوذ الصهيوني ليشمل سيناء وشرق الدلتا حتى فرع رشيد وترعة الإسماعيلية على أن يترك الباقي كدولة للمسلمين. (الدكتور حامد ربيع – مقالات في مجلة الأهرام الاقتصادي من ٣١يناير ١٩٨٢– حتى ١٤ مارس ١٩٨٢).

وفي دراسة حول "استراتيجية إسرائيل في الثمانينات" نشرتها مجلة "ايغونيم" الإسرائيلية (الحقيقة) الفصلية (عددها صيف ١٩٨١)، تفاصيل محددة حول البرنامج التفتيتي الذي تعمل إسرائيل على تنفيذه في العالم العربي. تقول الدراسة:

"في المدى البعيد لا يستطيع العالم العربي البقاء ببنيته الحالية في المناطق المحيطة بنا، من دون تقلبات فعلية. ان العالم العربي – الإسلامي مبنيّ مثل برج ورقي مؤقت، شيّده أجانب (فرنسا وبريطانيا في العشرينات)، من دون اعتبار لارادة السكان وتطلعاتهم. فقد قسم إلى ١٩ دولة، كلها

مكونات من تجمعات من الأقليات والطوائف المختلفة التي يناصب بعضها البعض العداء. وهكذا، فإن كل دولة عربية/ إسلامية تتعرض اليوم لخطر التفتت الإثني – الاجتماعي في الداخل". وتقدم الدراسة عرضاً للانقسامات داخل كل دولة عربية فتقول: "إن مصر مفككة ومنقسمة إلى عناصر سلطوية كثيرة، وليس على غرار ما هي الحال اليوم، لا تشكل أي تهديد لإسرائيل، وإنما ضمانة للأمن والسلام لوقت طويل. وهذا اليوم في متناول يدنا، إن دولاً كليبيا والسودان والدول الأبعد منهما، لن تبقى على صورتها الحالية بل ستقتفي أثر مصر في انهيارها وتفتتها، فمتى تفتّتت مصر تفتّت الباقون. إن رؤية دولة قبطية/ مسيحية في صعيد مصر، إلى جانب عدد من الدول ذات سلطة أقلية/ مصرية لا سلطة مركزية كما هو الوضع حتى الآن، هي مفتاح هذا التطور التاريخي الذي أخّرته معاهدة السلام، لكنه لا يبدو مستبعداً في المدى الطويل".(هل يصلح لبنان مركزا عالميا للحوار؟ - محمد السماك – جريدة المستقبل اللبنانية – ٢٢ يوليو ٢٠١٠ – ص ٢٢).

وقبل أن ينقضي عقد التسعينات وبالتحديد في أغسطس ١٩٩٨ تأسست في المهجر "منظمة التحرير القبطية"؟ وأعلنت عن أهدافها على النحو التالي:

"إن الأقباط في أمريكا يربو عددهم على مليون ونصف المليون وخارج مصر يزيدون عن أربعة ملايين وهم كثيرون وجديرون بتحرير مصر من الاستعمار الإسلامي"، وتقول جريدة "صوت الأقباط" الصادرة في نيوجرسي بأمريكا: "إن علينا أن نعمل بكل جهدنا وطاقتنا وأموالنا وذكائنا

وأن نطرد الشر وأن نقاوم كل سهامه الشريرة وأن نستأصل الاستعمار الإسلامي من جذوره في مصر. فأمة الأقباط ليست لبني إسماعيل فيها جذور، إذا كان المستعمر المسلم قد فقد كرامته وحياءه فوجب أن يرحل بإرادته ويترك أصحاب الأرض الأقباط في حالهم، أقباط مصر الذين يزرحون تحت وصاية المسلم عليهم شكلاً وموضوعاً".

"لذا علينا نحن الأقباط الذين هاجرنا بعيداً عن عبودية الإسلام أن نعمل جاهدين على طرد المستعمر المسلم قبل أن يبيد المسيحيين ويطردهم من ديارهم، فإن كان طرد الاستعمار لقرون طويلة، وحدث في الفلبين وبعض جزر اليونان يخرج الاستعمار الإسلامي من مصر بالقوة، القوة العسكرية الأمريكية والإسرائيلية أو بتدخل دول العالم المحبة للسلام". (جريدة الأسبوع المصرية ١٣/ ٨/ ١٩٩٨ - ص ١٣).

وقد يكون مما تقتضيه الدقة في هذا المنام أن نقرر أن أقباط المهجر ليسوا "شياطين" وغير قليل منهم لا يحتكمون إلى المنطق الاستئصالي. وفى العديد من بلدان العالم، يوجد أقباط (سويسرا وفرنسا وإيطاليا واليونان واستراليا وأمريكا وكندا....وغيرها). وعموما فان اعتراضات الأقباط فى الخارج تراوحت بين عدة أساليب وأهداف، بداية من الاعتراض على الوضع العام فى مصر، واستخدام المواطنة فى الدول الغربية للضغط والمطالبة بالمزيد من المكاسب ومنح دور أكبر للأقباط فى جهاز الدولة. أو الدعوة التبشيرية والتركيز على انتقاد الإسلام، حتى التطرف بالمطالبة بطرد ٩٠ % من سكان مصر المسلمين وإقامة دولة

قبطية فى مصر بال ١٠% الباقين. ومن طرائف هذا الصراع ما تناقلته وكالات الأنباء فى عام ١٩٩٢ حول إعلان قبطى مصري اسمه فايز نجيب عن قيام دولة مهجر لأقباط مصر من ألمانيا، ومطالبته بثلث مساحة مصر لكى يقيم عليها دولته القبطية الفرعونية.

وأسس مهندس قبطي اسمه وفيق اسكندر "الاتحاد القبطي الأمريكي"، وهو من أكثر المنظمات المسيحية انتقاداً لأوضاع المسيحيين فى مصر، ويركز على اظهارهم بمظهر المستضعفين المستغلين على المستويات كافة، وقد تم إنشاؤه بهدف "تحرير مصر من المسلمين المغتصبين"، ويطالب أعضاؤه باستخدام السلاح لإقامة دولتهم. أما الجماعات والجمعيات القبطية التى تبشر بالمسيحية بين المسلمين المصريين وتنتقد الاسلام فهى عديدة فى الداخل والخارج، وأهمها فى الخارج:

مسيحيو الشرق الأوسط:

وهى جمعية مفتوحة لكل مسيحيى الشرق الأوسط بصرف النظر عن الطائفة (كاثوليك، بروتستانت، أرثوذكس) أو الجنسية (مارونى، سرياني، قبطى، كلدانى) وهم من أكثر الجمعيات التى تتوجه بالنقد للمسلمين فى الشرق الأوسط وللإسلام ورموزه.

المرتدون عن الإسلام:

وهؤلاء يقدمون أنفسهم على اعتبار أنهم جماعة تبشيرية، ولهم موقع على شبكة الانترنت يستعرضون فيه ما يقولون إنه رسائل وحالات

لمسلمين تنصروا وتركوا الاسلام مع العديد من المقالات التي تسيء للإسلام، ومكانهم الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك أقباط يرون أنهم جزء من نسيج المجتمع المصري ويلتفون فقط حول عدد من المطالبات المعقولة.. وهذه المجموعة تمثلها جماعات منتشرة فى سويسرا وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى. وهؤلاء نظموا انفسهم تحت راية "مؤتمر أقباط المهجر" الأول الذى نظمه عدلي أبادير يوسف فى زيورخ (سبتمبر ٢٠٠٤) وناقشوا فيه مطالب أبرزها الفصل بين الدين والدولة، المساواة مع المسلمين في حقوق بناء وترميم دور العبادة، وتمثيل الاقباط تمثيلا نسبيا فى البرلمان والمناصب الحكومية (١٠%)، وإلغاء خانة الهوية الدينية من البطاقات الشخصية وجوازات السفر، وتغيير بعض الجوانب فى المناهج الدراسية.

(أقباط المهجر والمناخ المفتوح: الصراع يبدأ في مصر وينتعش في الغرب – غادة عبد المنعم – موقع مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي – ٦ نوفمبر ٢٠٠٥)

** **

وعندما قال الأنبا بيشوي (الرجل الثاني في الكنيسة الأرثوذكسية القبطية) سكرتير المجمع المقدس عبارته المثيرة: "**هذا شيء عجيب، ومن يطالبون بذلك نسوا أن الأقباط أصل البلد، ونحن نتعامل بمحبة مع "ضيوف" حلّوا علينا ونزلوا في بلدنا واعتبرناهم إخواننا**". فإن الكنيسة تكون قد انتقلت من رفض خطاب أقباط المهجر "الاستئصالي" إلى تبنيه.

وهذا الخطاب مليئ بالمفاجآت الخطيرة، فهو مطابق تماماً للخطاب القومي الأرثوذكسي الصربي الذي أدى تبنيه إلى مجازر البوسنة البشعة، وفيه ملامح من الخطاب الصهيوني الذي غيَّر خلال قرنين ما كان ثابتاً لأكثر من ثلاثين قرناً من أن العودة لأرض الميعاد وكل فعل دنيوي لتعجيلها هو "هرطقة"، كما أنه يستلهم التجربة الصهيونية في اعتماده على قوة الغرب لتحقيق الحلم الذي كان يصفه الجميع بأنه "وهم".، وغني عن القول أن الأقباط ليسوا مسئولين بالضرورة عن مخططات الغير، لكن هذه المخططات يصعب تنفيذها ما لم توجد شرائح من الجماعة القبطية تربط مستقبلها بها.

والفكرة، فضلاً عن كل ما سبق، ليست غائبة عن وعي الطوائف المسيحية الأخرى، وهي ليست عنصر وفاق بينها، بل إنها مرشحة لأن تطلق صراعا مسيحياً /مسيحياً ضارياً، فمثلاً، القس أندريه زكي رئيس المجمع المقدس للكنيسة الإنجيلية المشيخية، لا يتعامل مع الموضوع ك "خرافة" أو اتهام أطلقته آلة الدعاية السياسية، وإلا لما كان هناك معنى لأن يحدد موقفه منه قائلا إنه: "**ضد التيار الذي يريد دولة قبطية، وضد أن يحكمنا البابا شنودة**".(**حوار – مصطفى سليمان – عبد الله الطحاوي – موقع إسلام أون لاين – ١٤ مارس ٢٠٠٧**).

** **

ونعود إلى الوثيقة الخاصة بالاجتماع المشار إليه في منزل الوزير القبطي السابق مريت غالي، حيث توافق المجتمعون على ضرورة صياغة دراسة حول الموقف الحادث بين الكنيسة والدولة، من مجموعة عمل، وتم تداول الورقة بين القيادات الفاعلة في هذا الملف. وقيمة هذه الرؤية أنها تقدم رؤية أخرى غير السائدة حول أحداث الفتنة الطائفية، كما أنها قدمت رؤية مختلفة لمواقف الرئيس السادات، وموقف البابا..هذه الورقة المعنونة بـ "**نظرة شاملة للأحداث**" توضح ذلك.

أولى ملاحظات ذلك التقييم الذي تقدمه هذه الورقة في الموقف الاحتجاجي الذي قامت به الكنيسة وهو الأول من نوعه في تاريخ مصر المعاصرة، حول ما اعتبرته اضطهادا يمس الأقباط "**وأن البابا شنودة الثالث هو الذي قاد هذا الموقف**"، "**وظاهر الأمر، كان الصراع يدور بين الكنيسة المصرية والدولة**".. وهذا الموقف متكرر منذ سنوات عديدة وموقف الرئيس السادات والدولة رافض لهذه الأساليب.

كما أن الكنيسة بحسب الورقة لم تقدم الحيثيات الكاملة والقاطعة للمواقف التي تراها معادية للمسيحيين، وتركت لكل فرد إمكانيات "**التفسير والتعليق وترويج ما يعتقده من تفاصيل**" ما يؤدى إلى التضخيم. كما أن الكنيسة بحسب الورقة أرادت الحصول على تأييد الكنيسة الكاثوليكية والإنجيلية وجميع المؤسسات الكنسية، مما يفهم بحسبانه أنها المسئولة عن أمن المسيحيين المصريين.

وحول موقف الدولة، رأت الورقة أن الدولة من ١٩٧١ حتى ١٩٨٠ كان موقفها يتميز بالوفاق والتقريب بين الزعامات الدينية، وأن الدولة كانت تعيش مع نهاية السبعينيات ظروفاً – خارجية وداخلية – صعبة.. من حروب وسلام وجبهة رفض ومشاكل اقتصادية، ووسط هذه المشاكل كانت الدولة تبدي تفهماً، واتخذت مواقف إيجابية كثيرة.. "**ونرى أن ما كانت تتوقعه الكنيسة القبطية كان لا يمكن للرئيس والحكومة أن يقدموه لها**"، "**ونحن على يقين، أن الدولة لم تشجع في أي وقت أي عمل استفزازي ضد المسيحيين**". ولم تقدم الكنيسة "**حتى اليوم تفاصيل واضحة وكاملة بالنسبة لأحداث ذكرتها**".

وتتوصل الورقة لعدة نتائج مهمة..منها أنها ترى أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مصر اتخذت موقفا مناهضا للحكومة والرئيس أنور السادات، وأنها احتجت بشكل عام، لا في شكل خاص ضيق بينها وبين الحكومة، واختارت توقيتاً واعياً "**أرادت به لموقفها صدىً دينياً وسياسياً بأمل إحداث رد فعل كبير داخلياً وخارجياً**".

وحسب الورقة فإنها أحدثت سابقة خطيرة بإلغاء الاحتفالات بعيد القيامة، كما أنها تكون قد "**خلقت حركة تضامن بين جماهير الشعب المسيحي، وفاجأت به جماهير الشعب الإسلامي وصد للحكومة**"..وتحدد الورقة أنها لا توافق على الموقف الذي اتخذته الكنيسة "**وأقل ما يمكن قوله إنه يفتقد للحكمة**".(**وثائق البابا شنودة في سنوات المنفى (٣) – عبد الله الطحاوي – جريدة الشروق – ١٧ يونيو ٢٠١٠**).

وبالروح نفسها يخوض البابا شنودة الآن المغامرة الأخيرة.

خريف الكنيسة الأرثوذكسية القبطية

الأمة القبطية....شعب الكنيسة

بعد عودته إلى منصبه الكنسي – بالمخالفة لحكم محكمة القضاء الإداري – بدأ البابا شنودة مغامرته الأخيرة التي بدأت تدخل مرحلة شديدة الحساسية حتى كتابة هذه السطور.

وقد كان من بين أهم من كتبوا عن المشروع السياسي للبابا شنودة الكاتب القبطي (النائب السابق) جمال أسعد عبد الملاك في كتابه "**إني أعترف: كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون**" (**دار الخيال – مصر – ٢٠٠١**) وقد حوى الكتاب الكثير من التفاصيل الخطيرة عن التحولات التي أحدثها البابا شنودة في الكنيسة، وهو كان واحداً من القريبين منه حتى كان يوصف بـ "مستشار البابا"، قبل أن يتحول إلى معارضته. وهو كان أيضا صاحب السبق في إثارة السؤال عن التنازع بين الدولة والبابا على تمثيل المسيحيين عندما أصدر كتابه: "**من يمثل الأقباط: الدولة أم البابا؟**".

ومع التطورات الساخنة التي شهدها الملف القبطي مؤخرا أعاد جمال أسعد عبد الملاك التذكير بما سبق أن حذر منه في كتابه، معتبرا أن "**الكنيسة قد أصبحت دولة الأقباط**" وهي بمنزلة "**دولة دينية داخل الدولة التي تدعي صباحاً ومساءً أنها دولة مدنية تحارب الدولة الدينية وتناهض الأحزاب الدينية وتحاصر الإخوان المسلمين**"، ويضيف جمال أسعد: "**ولقد نبهنا لهذا**

التناقض، ولقد حذرنا من تنامي دور الكنيسة والبابا شنودة تحديداً السياسي وإصراره علي أن يكون هو الممثل السياسي وليس الديني فقط للمسيحيين في مصر".

وهو يؤكد أن "المتتبع لهذه القضية ومنذ خروج البابا من الدير في ٥ يناير ١٩٨٥ وهو مبيتٌ النية للإعلان عن هذا الدور بشكل علنيّ دون مواربة، وذلك من خلال تلك الاتفاقية المناقضة لكل القيم السياسية والدينية والدستورية والأهم والتي تمثل الخطر الأعظم علي مصير الوطن، ومحتوي هذه الاتفاقية غير المعلنة، وإن كانت ظاهرة وواضحة وضوح الشمس، هو أن تغمض السلطة والنظام أعينهما وتتغافلان عن تلك الممارسات السياسية التي يفرض من خلالها البابا دوره السياسي والذي يصر فيه أنه الممثل السياسي للأقباط بعيداً عن الدولة. وكانت مظاهر هذا الاستغفال المتفق عليه، الخضوع للبابا في كثير من المواقف والتي يظهر من خلالها مدي قوة البابا علي كسر ذراع النظام حتى يصبح بطلاً وزعيماً سياسياً في عيون الأقباط، وبخاصة بعد استغلال البابا لمناخ الإرهاب والذي حشد من خلاله البابا الأقباط للهجرة إلي الكنيسة وجند كل الإمكانات الكنسية والسطوة الروحية للاقتناع بهذه الهجرة واستبدال الانتماء للوطن بالانتماء للكنيسة".

ويتوقف جمال أسعد أمام فضيحة الراهب برسوم المحرقي الذي نشرت قصته جريدة النبأ المصرية في العام ٢٠٠١ كاشفا عن تفاصيل شديدة الأهمية، يقول في سياق الحديث عن تعمد البابا الضغط على الدولة للخضوع له:

"كانت أمثلة تلك المواقف مثل موقعة الراهب المنحرف والتي كان فيها الانحراف بالصوت والصورة، والتي كانت يجب أن يقدم عنها البابا اعتذاراً مثل ما فعل بابا الفاتيكان عن انحراف رجال الدين الكاثوليك، وبخاصة أن جهة سياسية عليا قد أرسلت التحقيقات والشرائط إلي البابا كنوع من الخدمات التي تقدم إليه من الدولة، ولكنه رفض هذه الخدمة وقال: "إن الراهب مشلوح ولا يعني البابا ولا الكنيسة"، هذا الشيء الذي جعل جهات ترسل المستندات لجريدة "النبأ" التي تجاوزت في المانشيتات والتي استغلها البابا وحشد أول مظاهرة داخل الكنيسة أرعبت النظام، الشيء الذي قدم فيه الجميع الاعتذار".

"وكانت تلك هي البداية، أما الحادثة الأخرى الأهم وهي حادثة وفاء قسطنطين والتي أجبر فيها البابا النظام علي أن يسلمه مواطنة قد أعلنت إسلامها بمحض إرادتها وقيل إنها عادت إلي المسيحية، ومازالت وفاء محتجزة في مكان مجهول لا يعلمه أحد ولم تظهر لإعلان عودتها للمسيحية، والأهم هو تنازل الدولة عن حق ولايتها لمواطنة لجهة لا تملك تلك الولاية دستورياً وقانونياً. ناهيك عن تلك الطلبات البابوية والتي تنفذ دون مناقشة مثل منع عرض فيلم أو مسلسل أو مصادرة كتاب حتي أصبحت الكنيسة أعلي جهة رقابة في البلد".

بل إن جمال أسعد يكشف عن أن أحداث نجع حمادي الأ-يرة كانت وراءها خلفيات "انتخابية"، يقول حرفيا: "وأحداث نجمع حمادي خير دليل، حيث تدخل كيرلس أسقف نجع حمادي في الانتخابات، مما خلق مناخاً

طائفياً خاصاً بالمنطقة، بالإضافة للمناخ الطائفي العام". (إعلان الكنيسة دولة للأقباط – مقال – جمال أسعد عبد الملاك – جريدة الدستور – ٧ مايو ٢٠١٠)

وعلى اختلاف المصطلحات والتعبيرات ثمة ما يشبه الإجماع على أن الكنيسة تحولت إلى "فاعل سياسي"، ويعبر الروائي المصري المعروف عن ذلك بالقول: "**أعتقد أن الكنيسة في الفترة الأخيرة قد تجاوزت دورها كسلطة روحية لتتحول إلى ما يشبه الحزب السياسي". (جريدة الدستور – ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨ ص ٢٤)**. أما جريدة واشنطن تايمز الأمريكية فتصف هذا التحول قائلة إن "**الكنيسة الأرثوذكسية المصرية تعتبر الآن بمثابة دولة مستقلة بنفسها، حيث إنها تتمتع بنفوذ قوي علي أتباعها**" حيث المسيحيون "**يعتبرون الكنيسة ملاذهم الأول والأخير، الأمر الذي أدي إلي زيادة سلطة البابا شنودة الثالث إلي حد لا يسمح بالجدال معه**".

وتكشف الصحيفة عما يمكن اعتباره علامة من علامات التصدع التي يعالجها البابا شنودة بفرض قبضته الحديدية على الأقباط، لا دفاعا عن العقيدة المسيحية بل خوفاً من خروج الآلاف من أتباع الكنيسة من المسيحية. فسيطرة الكنيسة علي حياة المسيحيين الشخصية ستزيد بشكل كبير إذا تم إقرار مشروع قانون يمنع القضاة المدنيين من الحكم بما يتعارض مع قانون الكنيسة في الأحوال الشخصية المتعلقة بالمسيحيين. وذكرت الصحيفة أن الكثير من النشطاء الأقباط يخشون أن يدفع هذا الأمر المسيحيين إلي الدخول في الإسلام، حيث تسبب هذا في الكثير من الصراعات الطائفية بين المسلمين والمسيحيين في الفترة الأخيرة. ويقول المحامي القبطي البارز نجيب جبرائيل إنه يخشى أن تتفاقم هذه المشكلة وإننا سنشهد دخول الكثير من المسيحيين في الإسلام بالتصديق على

هذا القانون مضيفاً أن **"حالات طلاق المسيحيين في المحاكم المدنية وصلت إلى ١٢ ألف قضية في العام بعد أن كانت ٤ آلاف فقط في التسعينيات".(جريدة الدستور المصرية – ١٥ سبتمبر ٢٠١٠).**

ويذهب الباحث عبد الله الطحاوي إلى أن الأقباط يشددون دائماً على أنهم **"ليسوا دولة داخل دولة.. ..لكن المؤسسة المسيحية الأرثوذكسية صارت في الوقت نفسه أكبر من مؤسسة دينية وأقل من دولة، والبابا شنودة يمثل زعامة دينية وسياسية باتفاق هو نفسه لا ينكرها، وصار البابا شنودة طيفاً واسعاً تجتمع لديه العديد من مفاتيح القوة الدينية والاقتصادية، فضلاً عن التفاهمات الخاصة بينه وبين الدولة في إطار التوظيف السياسي للمؤسسة الدينية الذي تم في العقود الأخيرة".**

وينقل الطحاوي عن فهمي هويدي قوله إن البابا تبلور لديه كيان سياسي قوي تلتقي عنده أقصى صلاحيات الكهنوت، وأقوى صيغ القوة السياسية، وأن هذه القوة وحدت بين الوجود الديني والاجتماعي للقبطي، وبلورت المؤسسة الجامعة للهوية والدين والطائفة. وتم تصوير المشهد على أن الانتماء للديانة المسيحية الأرثوذكسية منتج بالضرورة لخصوصية ثقافية جزئية مختلفة عن الخصوصية الغالبة، وأن ثمة ربطاً متلازماً بين الدين والخصوصية، في مثل هذه الأجواء طبيعي أن تزدهر أفكار حول النقاء الجنسي والعرقي، والدمج بين القومية والديانة، والكنيسة والهوية، و**"كل هذه الصور تعبير عن جوهر واحد أصيل، يجسده غبطة البطريرك ذاته، جوهر واحد، يعطي للنفس أمناً، وللمكافح مشروعية، وللناسك عمقاً، وللانعزال مبرراً، وللذاكرة نشوة، وإذا**

كان هناك هوية وقومية وديانة ومؤسسة، فهناك هموم ومطالب وبالتالي أجندة، وجدار عالٍ يحمي الضحية من الجاني"!

ويرتكز المشروع السياسي على رؤية ثقافية ترفض الانتماء للهوية العربية لمصر، ما يتجاوز الأجندات السياسية المباشرة وهو ما يعكسه قول الأنبا توماس أسقف القوصية إنه يخجل من عروبته، وإن الأقباط يجسدون الثقافة المصرية. وتعمل مجلة "**الكتيبة الطيبية**" التي تصدرها كنيسة العذراء بعزبة النخل، تحت إشراف الأب متياس منقريوس على "**إعادة بناء الهوية القبطية**" الذي يقول "**نرفض فكرة أن نكون عربًا.. العرب جيران حسب التحالفات الإقليمية، ولكن لا نقبل فرضها على هويتنا.. فالعربي ليس مصريًّا**".(**القبطية السياسية – دراسة – عبد الله الطحاوي – موقع إسلام أون لاين**).

ومن القراءات المهمة لما يمكن أن نسميه "الكنيسة الأرثوذكسية القبطية الجديدة" بعد أن جرت في النهر مياه كثيرة محلية وإقليمية ودولية ما كتبه المفكر المعروف المستشار طارق – نائب رئيس مجلس الدولة السابق – تحت عنوان: "**الإدارة الكنسية بين الجماعة الوطنية ونظام الملة**".

وبخبرة القاضي وبصيرة المفكر يختار البشري علاقة الكنيسة بالدولة من خلال ردود الأفعال التي أحدثها حكم محكمة القضاء الإداري الخاص بالزواج الثاني للمطلقين الأقباط. ففي أول مارس ٢٠٠٨ أصدر القضاء الإداري حكما يلزم الكنيسة الأرثوذكسية والبابا شنودة باستخراج تصريح زواج لشخص مسيحي مطلق. وكانت محكمة القاهرة الابتدائية الكلية للأحوال الشخصية قد حكمت من قبل بتطليقه من زوجته طبقا لأحكام المادة ٧ من لائحة الأقباط الأرثوذكس التي كان اعتمدها وأصدرها المجلس الملي بتاريخ ٥ سبتمبر سنة

١٩٣٨ ونصت على "**أن من أسباب التطليق إساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر مما يؤدى إلى استحكام النفور بينهما واستمرار الفرقة لمدة ثلاث سنوات متتالية**".

فلما طلب الزوج المطلق تصريحاً من الكنيسة بزواجٍ ثانٍ له رفضت الكنيسة بالقول إن سبب التطليق الأوحد في الإنجيل هو الزنا الذي لم يتحقق في هذه الحالة، أقام الرجل دعواه أمام القضاء الإداري طالباً إلغاء قرار الكنيسة برفض تزويجه، فقضت له المحكمة بإجابة طلبه ملزمة الكنيسة بالتزويج. وذلك في سنة ٢٠٠٦. فطعن البابا شنودة في هذا الحكم محتكماً إلى المحكمة الإدارية العليا، فرفضت طعنه مؤيدة حكم القضاء الإداري المذكور سابقاً.

وأحكام مجلس الدولة بجميع مستويات محاكمه مستقرة منذ إنشائها في أربعينيات القرن العشرين على عدد من الأمور:

أولها:

أن الكنيسة الأرثوذكسية وغيرها من الكنائس في مصر هي هيئات عامة إدارية يخضع نشاطها للقضاء الوطني.

ثانيها:

أن قرارات هذه الهيئات فيما يمس المراكز القانونية للأفراد هي قرارات إدارية يختص مجلس الدولة بنظر النزاعات الخاصة بها والطعون التي ترفع ضدها، وأن أمور الزواج والطلاق بالنسبة لتصريح الكنيسة بها أو رفضها هي من صميم ما يمس المراكز القانونية للأفراد المتعاملين معها، ولو أن سوابق أحكام مجلس

الدولة وفتاواه على مدى العقود السابقة أدخلت في جهاز حاسب إلكتروني بالنسبة لما يمس هذا الموضوع، ثم أدخلت عليه هذه الحالة الأخيرة لصدر الحكم المذكور بنصه وأسبابه.

وقد ذكرت المحكمة في حكمها المشار إليه أنه لا يجوز أن يباشر الرئيس الديني اختصاصه بمنأى عن رقابة القضاء، وأن البطريرك برفضه التصريح بالتزويج لرافع الدعوى **"قد جاوز سلطاته المفوضة له بموجب قواعد شريعة الأرثوذكس"**، بمعنى أنها طبقت عليه شريعة الأرثوذكس المحلية المتمثلة في لائحة صادرة من مجلسهم الملي والسارية منذ سنة ١٩٣٨. والمجلس الملي، وإن كان بالانتخاب فإن رئيسه البطريرك على مدى عمره كله، وقد صدرت اللائحة في عهد البطريرك يؤانس التاسع عشر، حتى سنة ١٩٧١، حيث تولى البابا شنودة الثالث البطريرك الحالي.

وهذا البطريرك كان له رأي جهير ضد بعض أحكام اللائحة لأنه يرى أن الإنجيل يحصر سبب الطلاق في الزنا فقط، إلا أنه لم يعدل هذه اللائحة ولم يصدر من المجلس الملي الذي يرأسه تعديل بهذه الأحكام على ذات اللائحة إلا في ٢ يونيو سنة ٢٠٠٨، إذ صدر قرار المجلس الملي برئاسته ونشر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٦ في ٢ يونيو ٢٠٠٨، معدلاً بعض مواد اللائحة وحصر سبب الطلاق حالة الزنى وما في حكمها الذي حدده القرار، ونصت المادة الرابعة من التعديل المنشور: **"تنشر هذه التعديلات بالوقائع المصرية ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها"**. ووقع القرار بالتعديل **"رئيس المجلس الملي العام قداسة البابا شنودة الثالث"**.

ومعنى ذلك أنه من الناحية القانونية والقضائية، ومما أقر به الأنبا شنودة ذاته ووقع به على تعديل اللائحة، أنها بنصها القديم قبل التعديل تبقى سارية بأحكامها كلها حتى تاريخ العمل بالتعديل الذي أدخل عليها والمعمول به من ٢ يوليو سنة ٢٠٠٨، وبهذا يكون قضاء المحاكم بأحكام اللائحة قبل التعديل على الوقائع والحالات السابقة على ٢ يونيو ٢٠٠٨ يحمل وجهة نظر لا خلاف بشأنها، مما أقر به الأنبا شنودة ذاته ونص عليه في المادة الرابعة من التعديل.

ومع ذلك اعترضت الكنيسة على الحكم، رغم أنها هي من قدم الدعوى في الطعن للمحكمة العليا، أي أنها قبلت سلفًا الاحتكام إليها، فلما صدر الحكم على غير ما تريد امتنعت عن تنفيذه، وصرح أسقف شبرا الخيمة الأنبا مرقس بأن "**الكنيسة لا تخضع إلا للكتاب المقدس الذي حدد أسباب الطلاق، وشدد على أن الكنيسة لن تخالف القانون الإلهي من أجل قانون إنساني**"، وتابع "**لا يوجد إنسان يستطيع إملاء قوانينه على الكنيسة**"، "**لا أحد يفرض قوانينه علينا**". ثم أكد هذا المعنى ذاته الأنبا شنودة في عظته يوم الأربعاء ٥ مارس ٢٠٠٨، إذ "**شن هجوماً ضارياً على حكم المحكمة الإدارية العليا بمنح تصريح الزواج للمطلقين مرة أخرى، مشيراً إلى أن الحكم غير صائب وغير ملزم لنا، فلا نعترف سوى بتعاليم الإنجيل، ولن نخالف ضمائرنا وأحكام الكتاب المقدس فما يقوله الرب يطاع وليس ما يقوله الناس**".

ولاحقا، طالب البطريرك بإصدار قانون الأحوال الشخصية الموحد لغير المسلمين وهدد قائلا: "**أو يظل الصراع بين الدولة والكنيسة قائماً**"، ثم في ٢

إبريل ٢٠٠٨ أعاد ذات المعنى في حديث مع الأستاذة سناء السعيد في صحيفة "**الأسبوع**"، وذكر أنه لا يستطيع أن يقول إن حكم المحكمة غير مضبوط، لكن الكنيسة تملك أن تقول: "**لا أستطيع أن أزوج هؤلاء مرة ثانية لأنني لست قادرة على اعتماد الطلاق حسب قواعد الدين**".

وقوله هذا ينطوي على معنى عكسي لما يتعين أن يكون عليه الحال، فبإمكاننا أن نقول إن حكم المحكمة قد جانبه الصواب من وجهة نظر القائل لأنه في النهاية من أفعال البشر، لكننا نلتزم بما حكمت به المحكمة في هذه الحالة ما دام حكماً نهائياً غير قابل لطعن قضائي من جهة قضاء أعلى. أما أن يكون للكنيسة ألا تنفذ حكماً نهائياً، فهذا خروج على الدولة "**قضاءً وقانوناً**"!

وخروج على الشرعية السائدة في المجتمع، بمعنى أن القول السابق من شأنه أن يخرج الكنيسة بإرادتها من الخضوع للدولة الممثلة للجماعة الوطنية. وقد تكرر هذا الواقع السابق في سنة ٢٠١٠، عندما أصدر القضاء الإداري حكمين (يونيو ٢٠١٠) بإلزام الكنيسة بإصدار قرار زواجٍ ثانٍ للحاصلين على أحكام التطليق، فأذاعت القناة الفضائية للكنيسة قولاً للأنبا شنودة: "**لا أحد يلزمنا بغير تعاليم الإنجيل**" وأصدرت إبراشية الجيزة للأقباط الأرثوذكس بياناً جاء فيه: "**نعلن رفضنا لأي قوانين وقرارات وأحكام تلزم الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بمخالفة شرائع وتعاليم الكتاب المقدس**" وأعلن القمص متياس نصر منقريوس رئيس تحرير مجلة "**الكتيبة الطيبية**" عن تنظيم مظاهرة لتأييد البطريرك في موقفه من حكمي المحكمة الإدارية العليا، وهدد قساوسة بالدخول في اعتصام مفتوح مع رعاياهم في حالة التفكير في المساس بالبابا شنودة وأعلنوا

أن اليوم التالي سيكون "يوم الغضب القبطي".(**الإدارة الكنسية.. بين الجماعة الوطنية ونظام الملة (١) – طارق البشري – موقع جريدة الشروق اليومية المصرية – ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠**).

وقد وضع حسنين كروم مدير مكتب جريدة **القدس العربي** اللندنية بالقاهرة (وهو قومي ناصري) يده على حقيقة مخزية هي أن موقف الكنيسة كان اختباراً فشل في اجتيازه كثير من العلمانيين الذين طالما رفوا لواء الدفاع عن "الدولة المدنية"، فمعركة حكم المحكمة الإدارية العليا ورفض البابا تنفيذه لتعارضه مع الإنجيل تثير ردود أفعال متباينة. وهناك من صدمتهم جرأة البابا في تحدي أحكام القضاء، واعتبروا ذلك تهديداً للدولة المدنية وسلطة القانون. "**وهناك فريق من اليساريين والعلمانيين الذين كان شغلهم الشاغل مهاجمة التيار الإسلامي والتحذير من تأثيرات الوهابية القادمة من السعودية وتحميلها مسؤولية الفتنة الطائفية، فقد التزم معظمهم الصمت، واتضح أن كل ما يعنيهم مهاجمة التيار الإسلامي بالحق وبالباطل، لا العلمانية ومدنية الدولة، ومحاربة ارتداء المرأة الحجاب أو النقاب واعتباره الخطر الأهم الذي يجب التصدي له، وكان فريق منهم – للأسف – يفعل ذلك تقرباً للأقباط – وبخاصة أقباط المهجر – ...... وقد انكشفوا الآن، ولم تعد لديهم جرأة لاستنكار موقف الكنيسة**".

ويضيف كروم أن هناك فريق آخر من العلمانيين المسلمين والأقباط عبروا عن صدمتهم، لا من موقف البابا فقط، وإنما من موقف غالبية الأقباط الساحقة المؤيدة له واعتبروه تعصباً دينياً. فالكنيسة ومؤيدوها لم يكن انحيازهم

للدولة المدنية ولا المواطنة "**عندما طالبوا بإلغاء المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وإنما لموقف ديني**".(**جريدة القدس العربي اللندنية – ٢٢ يونيو ٢٠١٠**).

وفي السياق الصادم نفسه، أعلن منير مايكل رئيس منظمة أقباط الولايات المتحدة الأمريكية أن أقباط المهجر يقفون بجانب البابا شنودة!.

وقد أصدر المجلس الملي العام بيانا مدفوع الأجر نشرته "**الأهرام**" (٨ يونيو ٢٠١٠) بأن أعضاءه يؤيدون الأنبا شنودة الثالث في تصريحاته بوجوب الالتزام بنصوص الكتاب المقدس، واستبعاد أن يجرؤ أحد على تغييرها، وتمنى ألا توجد "**أي خلافات بين الكنيسة والدولة**". وهنا يطلق طارق البشري التحذير الأهم فيقول: "**ولا شك أنه يقصد بالدولة هنا جميع مؤسساتها ومنها الهيئة القضائية فيما تصدره من أحكام، والدولة في هذا المفهوم الذي استخدمه البيان هي بكل مؤسساتها توضع أمام الكنيسة صنواً لها ونداً، والكنيسة بذلك ليست هيئة من الهيئات الخاضعة لمؤسسات الدولة**".

وأصدر المجمع المقدس برئاسة الأنبا شنودة الثالث بياناً جاء فيه أن "**الكنيسة القبطية تحترم القانون ولكنها لا تقبل أحكاماً ضد الإنجيل وضد حريتنا الدينية التي كفلها الدستور، كما نعلن أن الزواج عندنا هو سر مقدس وعمل ديني**". وكان من وقعوا على بيان المجمع واحداً وثمانين من الأساقفة، وذكر البطريرك أن قرارهم "**يعبر عن رفضنا الكامل للحكم**"، واجتمع نحو ألف قبطي في ساحة الكاتدرائية وفى حضور البطريرك، وألقى البطريرك عظة حضرها نحو سبعمائة كاهن واعتدى بعضهم. المتظاهرون. على نبيل لوقا بباوي

عضو مجلس الشورى بالضرب وهشموا سيارته متهمينه بالعمالة والخيانة والعمل لصالح الدولة ضد الكنيسة. كما أطلقت مواقع الإنترنت حملة توقيعات "**ضد حكم القضاء**". أما الأنبا بولا أسقف طنطا فقال إن حكم مجلس الدولة "**توثيق لاضطهاد أقباط مصر، هو لا يمثل اضطهاد فرد لفرد، لكنه اضطهاد تمارسه الدولة كلها ضد الكنيسة**"، وأنه يدخل في "**الأحكام الكارثية.. سيؤدى إلى صدام بين الدولة والكنيسة**" وأن أقباط الخارج مهتاجون "**ولهم اتصالات بصانعي القرار بالخارج**"!.

ويعقد المستشار طارق البشري مقارنة كاشفة بين نهجين متعارضين فيقول: "**ثمة مسألة يتعين تجليتها هنا، فإن القائلين بتطبيق الشريعة الإسلامية من المسلمين بمصر، ويطلبونها ويدعون إليها، إنما يطلبون أن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً للقوانين التي تصدرها الدولة بمعنى أنهم يخضعون للقوانين الوضعية القائمة ويخضعون للقضاء المصري الذي يصدر أحكامه لهم أو عليهم طبقا لهذه القوانين الوضعية، فهم يطالبون بتغييرها دون عصيان ورفض لانطباقها عليهم، والأزهر نفسه تصدر أحكام القضاء ضده بإلزامه مثلا بأداء مبالغ معينة مستحقة عليه لأفراد أو شركات أو مقاولين، ويحكم عليه بأن يؤدى الفائدة المقررة على هذه المبالغ طبقاً للقانون الوضعي المخالف للشريعة الإسلامية ولنص القرآن الكريم في هذا الشأن، وهو ينفذ هذه الأحكام لأن كل المطلوب ليس إنكار الخضوع لقوانين الدولة ولقضائها ولكن أن تعدل القوانين وفق مرجعية فكرية معنية،**

وهذا الموقف يختلف تماماً عما ظهر من العرض السابق بالنسبة لموقف الكنيسة وهيئاتها".

والمسألة التي كانت مثارة متعلقة بزواج المطلق ليست بذات شأن في حجمها، إنما الشأن كله في أنها استغلت من جانب الكنيسة وهيئاتها ورجالها لإعلان الخروج على الشرعية التي تقوم عليها أجهزة الدولة المصرية، وقد أعلنت جهاراً بكل هيئاتها أنها لا تلتزم بأحكام القضاء ولا بأحكام لائحة المجلس الملي لسنة ١٩٣٨، ولا حتى بتعديل الأنبا شنودة لها الذي أقر فيه بأنه لا تسرى أحكام التعديل إلا اعتباراً من ٢ يوليو ٢٠٠٨، ولا بالقوانين المصرية من باب أولى، إلا إذا كانت توافق ما تراه الكنيسة حسب قول البطريرك في كل حين.

فالمسألة تثير بشكل مباشر علاقة الكنيسة بالدولة كما ذكر الأنبا بولا في حديثه السابق، والدولة كما نعرف هي المعبر عن الجماعة الوطنية المصرية، والحاصل أن هذه العبارات التي عبر بها رجال الكنيسة وهيئاتها عن موقفهم الفكري والسياسي أحسبها أشد غلواً مما يستعمله غلاة المطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية حسبما سبق البيان.

ويرى البشري أن المسألة التي ينبغي تناولها في هذا المقام هي مسألة مدى خضوع الكنيسة المصرية بوصفها إحدى هيئات المجتمع المصري لسلطة الدولة المصرية المعبرة عن الجماعة الوطنية المصرية بجمعها كله. ولنتصور الموضوع الذي نتكلم عنه، فإن الأصل أن جميع المصريين بوصفهم أفراداً وهيئات خاصة خاضعون لسلطات الدولة وهيئاتها العامة، وهم يتعاملون معها حسب تنوع هذه الهيئات العامة وتوزيع اختصاصاتها. والأصل أيضاً أن الدولة ليست كياناً واحداً،

إنما هي تتكون من سلطات ثلاث (تنفيذية وتشريعية وقضائية) وكل منها يتولى مهام محددة ويخضع لرقابة السلطتين الأخريين في مجالات حددها القانون ورسمها، وكل من هذه السلطات الثلاث أيضا تتكون من هيئات عديدة توزع اختصاصات العمل عليها جميعا، وكل من هذه الهيئات تخضع لغيرها من الهيئات الأخرى في نوع اختصاص كل هيئة وهكذا.

وعلم القانون لا يعرف إلا السلطات المقيدة، لأن كل سلطة تمارس عملاً جزئياً وتخضع في غيره إلى غيرها من السلطات وهكذا. ومن هنا "**يبدو موقف الكنيسة في الشأن الذي سبق إثباته عجيباً، لأنه ينظر إلى الدولة بحسبانها كلاً شاملاً وإلى الكنيسة بحسبانها كلاً شاملاً مفارقاً ومغايراً**".

ويقرر المستشار طارق البشري أنه لا شك في أن أحكام الإنجيل تسرى في العبادات على المسيحيين، ولكن الكنيسة أطلقت الأمر، فلم نعد نعرف ما الذي تقصده بالعبادات إلا ما تراه هي وما تقرره بواسطة البطريرك، كما لا نعرف ما هو حكم الإنجيل الذي تقصده في كل حالة مخصوصة، إلا ما تراه هي وما تقرره بواسطة البطريرك، وهو سبق أن أنكر لائحة ١٩٣٨ الصادرة من المجلس الملي والسارية في عهد أربعة من البطاركة السابقين عليه وفى عهده هو التي لم يعدلها بتوقيعه إلا اعتباراً من يوليه ٢٠٠٨ على الحالات التالية، ومن ثم فإن الحديث كله يتعلق بسلطة الكنيسة وبشريعة يكون البطريرك هو من يصدرها ولا يلزم المسيحيين سواها.

وثمة صور أخرى صادف أن عرفناها من الصحافة فقد ذكر أسقف شبرا الخيمة الأنبا مرقس أنه في "**الإبراشية في شبرا لا يستطيع الشاب أن يرتبط أو**

يتزوج دون أن يستخرج بطاقة انتخابية"، ويذكر الأنبا بسنتي أسقف المعصرة وحلوان أنه في إبراشيته يطالب من يريد الزواج بالحصول على بطاقة انتخابية ويأخذ عليه تعهداً باستخراجها سريعاً، وقيل إن البطريرك أصدر تعليمات بهذا إلى الإبراشيات كلها. وهدف ذلك السياسي واضح، هو أن البطريرك بعد أن امتلك ناصية الغالبية الغالبة من القبط بغير منافس له عليهم، يريد أن يجعلهم قوة انتخابية تثقل موازينه لدى رئاسة الدولة في انتخابات الرئاسة أو المجالس النيابية، ولكن ما أريد الإشارة إليه هنا هو أنه يضغط بوصفه الديني على القبطي الراغب في الزواج ليحقق له هذه المكنة. ولم يعرف بأي حكم في الإنجيل يجرى هذا الأمر وبأي تأويل لأي نص يعتبر ذلك فرضاً كنسياً.

ونحن نعرف ما حدث لوفاء قسطنطين بعد أن أشهرت إسلامها في أواخر سنة ٢٠٠٨، وأسلمتها سلطات الدولة المصرية للكنيسة، وغابت وفاء من يومها عن الحياة المشاهدة في الوطن المصري، وألقى بها في غياهب ما يسمى بالأديرة أو بيوت التكريس.

وكلما ثار السؤال عنها يجيب البطريرك أو أحد أعوانه بقول ليس له ثانٍ، وهو أنها مسيحية كما أثبتت ذلك أمام النيابة العامة ولم تعد ثمة مشكلة. وإجابة البطريرك هذه هي عين ما يثير السؤال المهم وهو: هل مفاد كون المسيحي مسيحياً في مصر أن تسيطر عليه أجهزة الأنبا شنودة فيختفي بين جدران مبانيها ولا يحق لمواطن مصري من بعد أن يسأل عنه؟ لأنه بموجب مسيحيته قد صار بالحتم إلى تبعية أخرى غير التبعية المصرية العامة التي تجمع المصريين كلهم وتقوم عليها الدولة، إن هذه الإجابة السابقة تصدر عن موقف

آخر بأن القبط شعب آخر يقوم عليه البطريرك وكنيسته دون سائر المصريين دولة ومواطنين.

ويضرب طارق البشري مثالا بعدوان صارخ من الكنيسة القبطية الأرثوذكسية على دور الدولة قائلا إنه، على سبيل المثال، نشرت صحيفة **المصري اليوم** (٢٠ - **مارس** ٢٠٠٨ - ص ٦) خبراً مؤداه أن من تُدعى "المكرسة أغابي يوحنا" لقيت مصرعها في أكتوبر السابق، فتقدم أهلها بشكوى أنها ماتت مقتولة بحريق عمدي بسبب اضطهاد الأسقف رئيس الدير وبعض المكرسات لها، ثم ذكرت الصحيفة: "**البابا أغلق الموضوع نهائياً بعد أن حقق فيه بنفسه وتأكد أن كل ما يقال مجرد شائعات مغرضة**" مشيراً إلى "**أن الوفاة كانت طبيعية ونتجت عن حريق في المطبخ**".

وهكذا فإن البطريرك يكون صار جهة تحقيق في شبهة جريمة قتل لمواطنة مصرية في دير، بما يشير إلى أن من المسيحيين في الأديرة وبيوت التكريس من صار تحت سلطة البطريرك القضائية وليس تحت سلطة النيابة العامة التي نعرفها، وأن ما يحدث في هذه الأماكن يستبد البطريرك وحده بالنظر فيه والتحقيق، ولو كان يتعلق بشبهة جرم جنائي بحق إحدى المواطنات.

وكذلك، فإنه عندما طالبت الكنيسة بإعداد قانون للأحوال الشخصية لغير المسلمين يتفق مع مذهبها الذي تبنته أخيراً في عدم التطليق إلا لسبب الزنا، ومن المفهوم طبعاً أن صدور القانون بما يرد فيه من أحكام تكون أعماله في المحاكم المصرية العامة التي يخضع لها المصريون جميعاً، ولكننا وجدنا الأنبا بيشوي الرجل الثاني في الكنيسة يطالب بأن "**تراعى المحاكم المدنية أحكام**

المجالس الإكليريكية التابعة لرئاسة كل طائفة مسيحية في مصر ورأيها الشرعي عند بحث أي قضية أحوال شخصية في الطلاق أو البطلان".

وذكر: "**أنا أقصد أن المحكمة تعتبر المجلس الإكليريكي لكل طائفة مكتب خبراء للأحوال الشخصية في القضايا الخاصة بهذه الطائفة أسوة بالطب الشرعي**". والواضح – والكلام للبشري – في هذا الطلب أن الكنيسة تريد أن يكون رأيها في أي قضية هو الرأي الملزم للمحكمة، وهذا بطبيعة الحال ليس شأن الطب الشرعي ولا أي خبرة فنية تبدى أمام المحاكم. لأن أية خبرة فنية رسمية أو غير رسمية تبدى أمام المحاكم، يكون للمحاكم السلطة في الأخذ بها أو رفضها حسب اقتناع المحكمة، أو تعيين جهة خبرة أخرى.

لكن الأنبا بيشوي في طلبه إنما كان يريد أن تكون المحاكم ملتزمة بما تنتهي إليه المجالس الإكليريكية، وهذا النظر يعود بنا إلى المجالس الملية ونظام الملة القديم، ويجتزئ من شمول سيادة السلطة القضائية بحسبانها إحدى سلطات الدولة الثلاث. (**الإدارة الكنسية.. بين الجماعة الوطنية ونظام الملة (١) – طارق البشري – موقع جريدة الشروق اليومية المصرية – ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠**).

وكل ذلك يفيد بظهور إرادة سياسية لدى الإدارة الكنسية، تواجه بها سلطة الدولة وتحل محلها في شأن الأقباط الأرثوذكس في مصر. ونحن هنا لا نتجادل في أمر يتعلق بعلاقة مسلمين بأقباط، إنما نتجادل حول شمول الجماعة المصرية لكل مشتملاتها، ورفض أن يوجد في هذه الجماعة ما يفرز عناصر منها عن جمعها كله من حيث كونها جماعة سياسية. وأهم ما يتصل بالجماعة الوطنية الواحدة أنها تقوم عليها دولة واحدة تنبسط سلطتها على الجمع كله، فإذا

انحسرت سلطات الدولة بحيئاتها عن فريق من الجماعة تكون انشقت الجماعة ولم تعد تكويناً واحداً. وفي أي مجادلة بين شأن إسلامي وشأن مسيحي، إنما يكون معيار المواطنة هو ما يقوم به الجدل بحسبانه الجامع المشترك والموحد، ويكون التخاطب بالوصف الشامل وبما يتيحه من معايير وضوابط وقيم يتعين أن تنسبغ على الجماعة في عمومها.

وينقل البشري تعليقات على مقال كتبه عن موضوع وفاء قسطنطين وتسلم الكنيسة لها وإيداعها في منشآتها ومنها:

* الكنيسة **"بدت لدى الجميع متميزة تبغي الانفراد والعزلة والسيطرة"**

* **"هذا أمر لم نعرفه قط في العهود السابقة عن الكنيسة"**

* **"أنها تورطت في تأكيد الخصومة مع عدد من أجهزة الدولة"**

* **"إن نشاط الإدارة الكنسية في هذه الفترة الأخيرة تجاوز في العمل السياسي ما يمكن أن تصنعه الأحزاب السياسية".**

لأن الأحزاب السياسية تدعو إلى سياسات ولا تنفذها وتنشد الوصول إلى السلطة لكي تنفذ هذه السياسات من خلال أجهزة الدولة القائمة، ووفقا للخريطة الدستورية المرسومة، أما صنيع الكنيسة في الحالات المذكورة فهو أنها تنزع من سلطة الدولة بعضا منها أو تضغط على الدولة الضعيفة لتسلم إليها جزءاً من سلطتها. ويشير طارق البشري إلى واحدة من المفارقات التاريخية قائلا

إن "الكنيسة القبطية لم تكن لها هذه السلطة قط حتى قبل مجيء الإسلام مصر".

ثم هناك موضوع "تفرد الكنيسة وحرصها على أن تكون هي المؤسسة القبطية الوحيدة دون تكون أو تشكل قبطي مؤسسي آخر"، بمعنى أنها صارت إلى مصادرة الشأن القبطي واعتبرته شأنها لا من الناحية الدينية الاعتقادية التعبدية فقط، ولكن من الناحية الدنيوية الخاصة بالحكم وممارسة الشئون الحياتية اليومية.

و"الحاصل أن الدولة المصرية التي لم تتمسك في سياستها الداخلية بشيء قط خلال الثلاثين سنة الأخيرة، إلا بمحاربتها للاتجاه الديني في السياسة، وتعاملت مع هذا الأمر بكل حزم وقسوة، قد سمحت بنشوء هيئة دينية قبطية وسمحت بتجاوز الهيئة القبطية النشاط الديني إلى النشاط السياسي ثم تجاوز النشاط السياسي الحزبي إلى ممارسة بعض من شئون سلطة الدولة، وأن الدولة حرمت على المسلم السياسة رغم أن عقيدته تجمع بين الدين والسياسة، وأباحت للكنيسة العمل السياسي رغم أن عقيدتها تفصل بين الدين والسياسة، وحرمت السياسة على من ليس في عقيدته رجال دين، وأتاحت السياسة لمن في عقيدته رجال إكليروس".

ويلاحظ البشري أن سياسة الكنيسة القبطية في هذه المرحلة، لا تقوم على دمج القبط في الجماعة الوطنية المصرية، وإنما على فرزهم ليصيروا شعباً لها، لا بالمعنى الديني المتحقق فعلاً، ولكن أيضاً بالمعنى الدنيوي الحياتي المتعلق بتشكيل جماعة سياسية، جماعة قد لا أقول منفصلة، لكنها جماعة متميزة ومنعزلة

تشكل الكنيسة واسطة بينها وبين الدولة المصرية، وتكون متشكلة من جموع الأقباط في مصر وتخضع لهيئة مؤسسة وحيدة هي الكنيسة، أو بعبارة أدق ما سبق أن سميته "الإدارة الكنسية" كهيئة متميزة عن الوظيفة الدينية للكنيسة.

والبطريرك عندما يسأل عن مدى إمكان تولي القبطي رئاسة مصر، لا يقول مثلاً إنه يتعين أن المساواة بين المصريين جميعاً في شرط تولي الرئاسة وإمكان ذلك بجامع المصرية، إنما يقول "**لا يجوز ذلك لأن الأغلبية العددية مسلمة ولا يجوز أن يحكمها قبطي ليمثل الأغلبية العددية**". فهو يتكلم بطريقة بعض الجماعات الدينية الإسلامية في هذا الشأن، كما لو كان يستبطن معقولية الفرز الديني عن الجماعة الوطنية والانفصال عنها.

وهو كثيرا ما يشير في أحاديثه إلى أن العلاقات بين المسلمين والقبط "**ليست طيبة في مجملها**"، وهو بذلك يتحدث عن واقع لا يسعى لتغييره ولا ينظر في إمكانات تغييره ولا يستحضر أن مصر لم تكن كذلك في عهود سابقة، كما أنه يتحدث عنه كما لو أنه يريد أن يرتب على ذلك نتائج العزلة بحسبانها من طبيعة الأوضاع. وهذا المسلك الانسلاخي، يتعاصر مع شدة الحماس لدى الكنيسة والبطريرك والمتحدثين عنهما أو باسمهما من رجال الإكليروس للرئيس مبارك وابنه جمال، وعملهم على الولوج، الصريح للحديث السياسي دعما للرئيس ونجله من جانب الكنيسة والقبط.

وقد رأينا كيف لجأ بالبطريرك إلى الرئيس ليستخدم سلطته الفردية الاستبدادية في عدم تنفيذ أحكام المحاكم الصادرة من سلطة القضاء المستقل دستوريا عن الرئيس، ولإصدار ما يرى من قوانين ضغطا على السلطة التشريعية

المستقلة دستوريا عن الرئيس كذلك (**التماس البابا إلى الرئيس لرفع ظلم حكم المحكمة الإدارية العليا – صحيفة المصري اليوم – ٨ يونيو ٢٠١٠**).

وهذا في ذاته حسبما يظهر من العرض السابق، ليس انصياعاً من الإدارة الكنسية لسلطة الدولة المصرية بهيئاتها ومؤسساتها القانونية والدستورية، ولا يشكل اعترافاً بهذه السلطة الشرعية على الكنيسة بوصفها هيئة مصرية من هيئات المجتمع المصري الخاضعة للدولة، إنما هو نوع من استدرار الدعم الشخصي للرئيس بموجب ما يستبد به من سلطة فعلية منفردة لعقود ثلاثة من السنين، وهو نوع من الموالاة له للاستفادة من مراعاته الأوضاع الدولية ومن قبضته المسيطرة على أجهزة الدولة المصرية، الاستفادة من ذلك للمزيد من دعم الهيمنة الذاتية للكنيسة على شئون القبط والإفلات بهم من سيطرة مؤسسات الدولة وهيئاتها، استقلالا بشئون الأقباط.

ويستنتج البشري من الوقائع ما يصفه بأنه "**تخليق لكيان سياسي ذي سلطة اتخاذ قرار على جماعة شعبية محدودة**" بادئاً الأسس التي ترتكز عليها "الدولة"، فهي جماع عناصر ثلاثة: شعب، أرض وحكومة. أي أن ثمة سلطة سياسية ذات قرارات محددة تسرى على شعب في نطاق أرض تمارس فيها هذه السلطة. والظاهرة كما يرى البشري هي طور التكون والتخلق ولم تنضج "**بالمعنى الكامل الصريح**"، ولكن ثمة وجهاً من أوجه الزيادة والتراكم في كل من هذه العناصر. والسلطة التي يتم تخليقها تسعى إلى درجة من درجات الحيازة لهذه الجماعة، و"**الإدارة الكنسية تعمل على ممارسة هذا الأمر وتوسعه**"،

وهي "**صارت ذات إرادة سياسية تنسلخ بها عن مؤسسات الدولة المصرية، قضاءً وتشريعاً، بادئة طبعاً بالشأن الذي يمكن وصله بأمر ديني**".

ويرى البشري أن الوضع عودة لنظام الملة الذي عرفه المجتمع الإسلامي قديماً، حيث طائفة ما هي من "**يدير شئون نفسه بنفسه بواسطة من تراهم من رجالها، حسب التنظيم الداخلي الذي تفرضه عليهم الأعراف المتبعة لديهم**"، وهو يعزل هذه الجماعة عن جمهور الناس في البلد الذي يحيون فيه، فهو نوع من الإدارة الذاتية لشئون هذه الجماعة بلا أرض متميزة تسكنها وتقيم عليها. وهو لا تتاح له أرض محددة تكفى لتقيم فيها الجماعة الشعبية المعينة، لكنه يحتاج "لأماكن" محدودة لا لإقامة الجماعة أو الجمهور، ولكن لتكون مجالاً مكانياً لتمارس فيها سلطة صاحب القرار، "**بحيث ينفرد صاحب القرار بالنفوذ والسطوة عليها**".

ولقد جاهدنا جهادا تاريخيا . بمسلمينا ومسيحيينا . على طول القرنين التاسع عشر والعشرين، لكي نتجاوز نظام الملة وننشئ الجماعة الوطنية المصرية بما يكون لدولتها من هيمنة على جميع المواطنين بها وبالتساوي في المعاملة، سواء في الشئون الخاصة أو شئون الولايات العامة. ولقد جاهد المسلمون منا في التجديد في الفقه الإسلامي بما يسع مفهوم الجماعة الوطنية وأوضاع المساواة الكاملة في الولايات الخاصة والعامة وفى فرصها، وإن اختلفت الأديان.

ويلفت طارق البشري النظر إلى ضرورة الانتباه لما يسمى "**عنصر الأرض في القانون الدولي**"، ونحن نعلم استحالة تحيز المسيحيين من أهل مصر في إقليم معين، لأنهم منتشرون وشائعون بين المصريين جميعاً، ولأن أكبر كثافة

مسيحية في أي إقليم تدور بين الربع والثلث في قلة من الوحدات الإدارية، والأرض هنا لا تفيد حصراً جغرافياً لجماعة دينية في أي من أقاليم مصر، ولا يبقى إلا أماكن يمكن أن تمارس منها السلطة السياسية وتدار الشئون.

ويشير البشري كذلك إلى احتجاز وفاء قسطنطين بأحد أديرة وادي النطرون، وفى هذا ممارسة لسلطة سياسية، أو بالأقل سلطة إدارية، وكلاهما من الناحية القانونية يعتبر سلطة عامة ليست مخولة للكنيسة في النظام المصري. ونحن نعرف مثلا أن دير مار يوحنا الكائن بصحراء طريق القاهرة والسويس عند الكيلو ٣٠ والبالغة مساحته مائة فدان، تبث منه قناة أغابي الفضائية ويحتوى على أماكن إدارتها، كما خصص فيه مساحة أربعة أفدنة لمركز إعلامي مزمع إنشاؤه، وأن القناة الفضائية CTV التي أنشأها رجل الأعمال الأستاذ ثروت باسيلى وكيل المجلس الملي، تبث برامجها من خلال كنيسة العذراء مريم بمدينة السلام. وهى قنوات يقتصر البث منها على البرامج الدينية، ولكن وجه الملاحظة أن إدارة الإعلام ومراكزه والمقار التي يبث منها، هي أمور إدارية لا تتعلق بالجوانب العقائدية والعبادية التي تمارس في الكنائس والأديرة، ومع ذلك أودعت هذه المهام بدور العبادة لتكون تحت السيطرة الكنسية المنفردة.

والأديرة تتوسع في حيازة الأرض الصحراوية أو المستصلحة وضمها إليها في نطاق أسوار الدير، وهذا ما حدث مثلاً لدير الأنبا أنطونيوس على ساحل البحر الأحمر إذ استحوذ على ١٥٠٠ فدان ضمت ضمن أسواره. وكذلك دير طريق مصر السويس وغيرهما كدير الساحل الشمالي. ولكي أوضح ما أريد ذكره، فإن الدير أو الكنيسة شأن أي منهما كشأن أية هيئة مصرية، لها أن تحوز

وأن تمتلك ما رخصت به القوانين المصرية لامتلاك المصريين له وبالحدود والضوابط التي وضعتها هذه القوانين وتحققها جهات الإدارة التي تتولى الإشراف على هذا الأمر، فإذا اختلف أحد مع هذه الجهات فيما يعتبره حقاً له في امتلاك أرض ما، كان سبيله إلى المحاكم متاحاً لاستخلاص ما يطالب به بعد أن يبذل جهده في تقديم ما يثبت للمحكمة أحقيته. لكنني هنا أعرض للأمر من ناحيتين، أولهما: كيف تتعامل الكنيسة في هذا الأمر مع أجهزة الدولة وهيئاتها؟ وثانيهما: الماهية القانونية للنشاط الذي تريده الكنيسة وحدوده.

وهذا ما أثارته متابعة أحداث دير "أبوفانا" بالمنيا.

وقبل الحديث عن دير "أبوفانا" يذكر طارق البشري واقعة شديدة الدلالة عاصرها شخصياً عندما كان رئيساً لإدارة الفتوى للزراعة والإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي بمجلس الدولة في أوائل ثمانينيات القرن العشرين. يقول البشري عرض علينا بمجلس الدولة قرار عن "**مساحة كبيرة كان "دير أبو مقار" طالب بها لأنها تحت حيازته بدليل ما بها من منشآت مسيحية كالصوامع والقلايات القديمة. استوقفني ما ذكره محامو الدير في دفاعهم إثباتا لملكية الأرض، أن بها صوامع وقلايات منذ خمسة عشر قرناً، ورجال القانون يعرفون أنه إذا حاز شخص أو هيئة خاصة أرضاً حيازة هادئة مستقرة ظاهرة بغير نزاع خمس عشرة سنة يحكم له بملكيتها، والقانون ١٤٣ سالف الذكر يكفى فيه إحياء الأرض الموات بمنشآت أو زراعات قبل آجال حددها حتى يحكم بالملكية الخاصة**".

"لكن ما استوقفني هو القول بأنها خمسة عشر قرنا، لأن الخمسة عشر قرنا لا تولد حقاً خاصاً لفرد، إنما تولد حقاً لشعب، والشعب هو الشعب المصري جميعه، لأن الحق هنا ليس مجرد حق قانوني بل هو حق سياسي، و"المنشآت" هنا تعتبر ملكا للشعب كالأهرام ومباني الأزهر ومبنى مسجد السلطان حسن ومباني القلعة وهكذا فهي آثار، والآثار لا تباع ولا تشترى ولا تملك ملكية خاصة، إنها ملك عام خارج عن مجال التعامل في ملكيتها".

وكان هذا هو ما ينظمه قانون الآثار المعمول به وقتها والصادر في سنة ١٩٥١، وهو صريح العبارات في كل ذلك. يقول البشري إنه لم يرد الانفراد برأيه في هذا الشأن فرفع دراسة به لهيئات الإفتاء العليا بمجلس الدولة وناقشه مع زملائه فيها. يقوال البشري: **"وانتهينا جمعياً لعدم جواز تملك هذه المنشآت لخضوعها لقانون الآثار وبحسبانها ملكاً عاماً خارجاً عن إطار التعامل، والحكومة هي من يشرف عليها".(الإدارة الكنسية.. بين الجماعة الوطنية ونظام الملة (٢) – طارق البشري – موقع جريدة الشروق اليومية المصرية – ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠).**

يرد بعد ذلك الحديث عن "دير أبوفانا" بالمنيا، والمسألة أن الدير ادعى ملكية أرض صحراوية خارج الزمام نحو ألفي فدان، وشبَّ النزاع حول الأرض مع قبائل في المنطقة، كلّ يدَّعى حيازتها كلها أو بعضها، وهيئات الدولة المختصة لم تكن اعترفت بملكية أي من الطرفين للأرض بعد، والجهة المختصة حكومياً بذلك هي الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، طبقاً

للقوانين المنظمة للأراضي الصحراوية خارج الزمام (أي الأراضي التي لم تفرض عليها ضريبة عقارية بعد وتقع على بعد كيلومترين منها).

وشب نزاع بين رجال الدير والأعراب بلغ حد الاشتباك نهاية مايو ٢٠٠٨. فتحركت المحافظة وجمعت أطراف الخصومة ومعهم ممثلو الهيئات الحكومية ذات الصلة، وتدخلت النيابة العامة بالنسبة للشق الجنائي، وجرى اجتماع مهم في ١٨يونيو ٢٠٠٨ برئاسة المحافظ حضره:

أسقف ملوي

عدد من الأعراب

وممثلون عن:

وزارة الداخلية

مباحث أمن الدولة

الحزب الوطني

المجلس الشعبي للمحافظة

هيئة التعمير والتنمية الزراعية

قطاع الآثار

هيئة المساحة

الشهر العقاري

إدارة الأملاك.

ومما أتيحت مطالعته، ومما أتيح نشره من خطابات متبادلة بين محافظة المنيا والأسقفية، يبدو أن الكنيسة والدير كانا يتعاملان مع الدولة بحسبانها كلاً واحداً، ولم يكونوا يتعاملون مع كل جهة من جهات الحكومة حسب نوع الطلب الذي يطلبونه وحسب نوع تخصص الجهة الحكومية التي تنظر فيه.

فمثلا اجتمع المجمع المقدس برئاسة الأنبا بيشوي (كان البطريرك في طريقه لأمريكا للعلاج) وتوجه الجمع إلى رئيس الجمهورية رأساً ببيان يحمل مطالب مجمعة:

الإفراج عن المحتجزين (يقصد الرهبان الذين اشتبكوا مع الأعراب)

القبض على الجناة (يقصد الأعراب الذين اشتبكوا مع الرهبان)

استظهار الصورة الحقيقية للواقعة واتفاق الجناة مسبقاً وجمع تفاصيل الوقائع.

بناء سور للدير يشمل الآثار والمزرعة

تعويض الدير عن التلفيات والمسروقات.

والبيان موجه إلى رئيس الجمهورية لضمان "**السلام الاجتماعي**"، ويحمل مطالب مجمعة، منها ما يتعين عرضه على النيابة العامة ومنها ما يتوجه إلى هيئة التعمير، ومنها ما يتوجه إلى المحافظة، ومنها ما يتوجه إلى الأشخاص المعتدين بشأن طلب التعويض.

وهنا يلفت طارق البشري النظر إلى دلالة أخرى خطيرة هي أن "**بيان المجمع المقدس الممثل للكنيسة القبطية لم يتعامل مع الأمر بحسبانه من**

رعايا الدولة المصرية، فيتوجه بكل طلب إلى الجهة المختصة بنظره والبت فيه، إنما تكلم إلى رأس الدولة مباشرة بجميع ما يطلب، كأن المجمع أو الكنيسة شخص "خارجي" عن الدولة فيتخاطب معها ممثلة في رئيسها، وباعتبار أن علاقته بالهيئات المختلفة لا تكون إلا من خلال الرئيس الأعلى، ويتأكد هذا المعنى بما بقيت تصر المطرانية عليه من طلب الاستجابة للمطالب الستة مجتمعة".

ويكمل البشري مضيفاً أنه بعد الاجتماع المشار إليه، شكلت المحافظة لجنة لإزالة تعديات للدير على أرضٍ لم يعترف له بعد بحيازتها وملكيتها، فذكر أسقف ملوي أن البطريرك أصدر قراراً من أمريكا "**بوقف تعامل الكنيسة ومطرانية ملوي مع اللواء أحمد ضياء الدين محافظ المنيا**"، وهكذا يرفض المواطن التعامل مع ممثل سلطة الدولة، بدلاً من أن يلجأ إلى قضاء هذه الدولة فيما لا يرضيه من تصرفات المحافظ أو أيٍ من الأجهزة الأخرى، وفد صاحب هذا التصريح اعتصام ٧٥ من رهبان دير أبو فانا و٦٠ من شباب القبط، ولما تم ترسيم "**حدود الدير**" قال أسقف ملوي إنه يرفض التعامل مع المحافظ مع "**عدم الاعتداد بقراراته**"!.

وبذات المنوال في التعامل، قرر البطريرك الموافقة من بعد على استئناف "**مفاوضات أبوفانا**". وحسب محامى المطرانية "**كان الخروج بقرار بناء السور (للدير) وحماية الرهبان**" ثم "**صعد رهبان دير أبوفانا بملوي محافظة المنيا موقفهم من مفاوضات التصالح وإنهاء الأزمة، وذلك بعد يوم واحد من الإعلان عن إلغاء المؤتمر**". وهكذا تتصل الكنيسة بأجهزة الدولة من خلال

مؤتمر ومفاوضات، وقد جرى الاتصال بالبطريرك في أمريكا لتقنين أرض الدير وبناء السور، وكانت المفاوضات وصلت إلى الإقرار بملكية الدير لما يزيد على خمسمائة فدان. وجرى ما يسمى **"وضع حدود الأرض لبناء السور على الدير بما يشمل المباني والآثار والمزرعة"**. وانتهى الأمر بحصول الدير على ٥٥٢ فداناً.

ومن الناحية القانونية، فإن الدير شخص اعتباري تابع للبطريركية والكنيسة، وهى شخص اعتباري وليس شخصاً آدمياً، والشخص الاعتباري له ممثل قانوني وفقا لنظام تأسيسه يعبر عنه ويتصرف باسمه، وليس البطريرك ولا المطارنة ولا الرهبان ما يعتبرون به أشخاصاً يمارسون التصرفات في الكنيسة وهيئاتها بوصفهم أصلاء عن أنفسهم وإنما هم يمثلون الكنيسة أو إحدى هيئاتها.

والشخص الاعتباري بالمنطق القانوني يمارس تصرفاته القانونية في إطار الغرض الذي أنشئ من أجله، وتنحسر شخصيته القانونية عن أي تصرف أو ممارسة أي حق أو التزام يكون بعيداً عن الغرض الذي أنشئ من أجله، و**"الكنيسة بهذا الوصف الاعتباري للشخصية القانونية، يكون لها سائر التصرفات وتلقى الحقوق في حدود الغرض العبادي والعقائدي والتعليمي والدعوي الذي تقوم عليه شخصيتها الاعتبارية"، "والقول إنه يجوز لها أن تملك أرضاً زراعية كالقول إنه يجوز للأزهر أن يمتلك أرضاً زراعية أو يقيم مصنعاً للأسمنت، وكالقول إنه يجوز لوزارة الخارجية أن تمارس أعمال الاستثمار العقاري"!!!!!!!!!!!!.**

ويخلص المستشار طارق البشري نائب رئيس مجلس الدولة السابق من كل ما سبق إلى أن "**تصريحات المسئولين عن الكنيسة القبطية بمصر في الآونة الأخيرة، والتصريح بعدم الخضوع للقوانين وللقضاء المصري إلا ما كان موافقاً لما تراه الكنيسة ورأى المسيحية في كل حالة، إن من شأن ذلك على مدى زمن ما أن يخرج جماعة من المصريين من مجال الجماعة الوطنية العامة**"، و"**الاستشهاد في هذه التصريحات الانعزالية بفقه الشريعة الإسلامية.. ..من شأنه أن يعيد نظام الملة إلى سابق عهده، وهو يخرج عن مفهوم المواطنة**".(**الإدارة الكنسية.. بين الجماعة الوطنية ونظام الملة (٣) – طارق البشري – موقع جريدة الشروق اليومية المصرية – ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠**).

** **

ويبدو أن الأمر لا يقتصر على النزوع السياسي للكنيسة وممارستها بعض المظاهر التي لابد أن تحتكرها الدولة دون سواها في أي مجتمع، واحتكار الكنيسة لما يمكن أن نسميه الآن الجماعة القبطية. فقد نشر عن "تنظيمات شبابية قبطية". وفي تحقيق مصور (**جريدة صوت الأمة – مصر – ١٣ مارس ٢٠١٠**) وصف شباب التنظيمات القبطية بأنهم "**ميليشيات قبطية**"، ونشر عدداً من الصور الفوتوغرافية لجماعات يرتدون قمصاناً ملونة بعضها عليه رسم رأسين أحدهما بداخله صليب والآخر بداخله مسدس، بما يشعر بأن القبط في خطر حربي على معتقدهم من غير القبط في مصر. والآن يتبنى بعض شباب القبط

ذات المبادئ أو بعضها وبلغ العدد نحو ٣٠٠ ألف شخص، وأن الحركات التنظيمية ما يعرف باسم "**أقباط مصر أجل مصر**" وأن ثمة حركة تقوم على ثلاثة وجوه للثورة، ثورة روحية وفكرية وفعلية.

ومن هذه الحركات:

"الكتيبة الطيبية" ويرتدى أعضاؤها قميصاً أسود عليه مفتاح الحياة الفرعوني.

"صوت المسيحي الحر" ويرتدون قميصاً بني اللون عليه صليب كبير.

و"الأقباط الأحرار".

وقد قيل إنها حركات لا تندمج مع المسلمين حفاظاً على هويتها، وأن القمص متياس نصر منقريوس راعى كنيسة عزبة النخل أحد داعمي "الكتيبة الطيبية" وأن المقصود بثورة الروح إيقاظ الروح القبطية القديمة "**وأرواح شهداء الدين على اسم المسيح**"، والمقصود بثورة الفكر رفض فكرة الذمية والتأكيد على المواطنة، وبثورة الفعل "**خروج الشباب القبطي للشارع**". وحركة "**أقباط من أجل مصر**" وجه سياسي للأقباط، والحركات كلها توحدت بعد حادث نجع حمادي وهى تعد بالآلاف ومنها من بلغ عشرة آلاف عضو.(**الإدارة الكنسية.. بين الجماعة الوطنية ونظام الملة (٢) - طارق البشري - موقع جريدة الشروق اليومية المصرية - ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠**).

وقد أجيزت رسالة دكتوراه مصرية مهمة عنوانها: "**التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر (الإسلامية والمسيحية)**"، وربما كانت الأولى التي يتم فيها تناول العنف المسيحي، ومن الوقائع المهمة الواردة بالكتاب أنه في ٨

إبريل ١٩٨٠ قام بعض النصارى بطعن اثنين من المسلمين في إحدى قرى الصعيد ما أدى إلى تجمع ذويهم للثأر فواجههم النصارى بالأسلحة غير القابلة للترخيص كالرشاشات والمدافع الآلية من فوق سطوح المنازل، وهو ما أدى إلى قتل أحد المسلمين وإصابة عدد آخر وضبطت قوات الأمن كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، وفي اليوم التالي تم سيارة نقل محملة بالسلاح الآلي تدخل محافظة المنيا في طريقها إلى بعض النصارى.

ثم يقول المؤلف حرفيا (صفحة ٣٣٤): **"فأخطر ما حدث في مصر هو حيازة الكثير من الأقباط للأسلحة سواء المرخصة أو غير المرخصة في كثير من الأحيان، فالكنائس في وجه قبلي تحولت إلى مخازن للأسلحة، وهذا ما شاهده عدد من المسلمين، ولكن وزارة الداخلية لم تقم بتفتيش الكنائس ومصادرة ما بها من سلاح"**، ثم يستطرد: **"الكنائس التي بنيت في السنوات الأخيرة بنيت كحصون للقتال وليست كدور عبادة فكثير من مهندسي العمارة يرى أن استخدام الكميات الضخمة من الخرسانة المسلحة التي توضع في الجدران لا تتناسب مطلقاً مع استخدامها للعبادة"**.

وفي هامش الصفحة نفسها يقول: **"نشرت مجلة روز اليوسف نقلاً عن عضو مجلس الشعب المهندس محيي الدين عيسى": "في كنيسة العجايبي بمدينة بني مزار أقيم معسكر كشفي، ولما ذهبوا لتحميض أحد الأفلام عند صاحب استديو مسلم ارتاب في الأمر، فسلم لنا الصور وكانت لتدريبات عسكرية على أعمال الرماية وإطلاق الرصاص، وسلمت**

الصور لمباحث أمن الدولة في القاهرة ولم يتحرك أحد، والسؤال: لماذا يتدربون داخل كنائسهم على استخدام الأسلحة النارية؟".

وفي مواجهة الرواية الرسمية الشائعة لحادث الشرابية يرسم مؤلف الدكتور كامل عبد الفتاح بحيري صورة مغايرة للحادث الذي يعد الأكثر عنفاً في سجل الصدامات الطائفية في عهد السادات، فالصراع بدأ مع محاولة لبناء كنيسة دون ترخيص رغم أن الأرض كان قد تم تخصيصها من الدولة لبناء مسجد على جزء منها.

وبإقامة الصلاة في الأرض المشار إليها، وعند خروج المصلين انهمر عليهم الرصاص فقتل ثلاثة وسقط عدد من الجرحى **"وكان الرصاص منطلقا من منازل النصارى ومن كنيسة ماري جرجس"، و"شوهد اثنان من الأقباط يحاولان إشعال النار في المسجد من فوق سطح الكنيسة".(التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر (الإسلامية والمسيحية) – دكتور كامل عبد الفتاح بحيري – بلنسية للنشر والتوزيع – مصر – ٢٠٠٨).**

ولا تعليق!!

خريف الكنيسة الأرثوذكسية القبطية

استراتيجية صناعة الوهم!

لمفهوم "القبطية السياسية" جذور فكرية/ تنظيمية تعود إلى البابا كيرلس الرابع الملقب بـ "**أبي الإصلاح القبطي**" وقد تعرضنا لجانب من صراعه مع الدولة واغتياله، غير أن الظاهرة كانت قد تطورت نوعياً مهماً في القرن العشرين بميلاد ما يسمى "جماعة الأمة القبطية". وقد ظلت حقيقة هذه الجماعة محوطة بغير قليل من الغموض حتى خرج مؤسسها "إبراهيم هلال" عن صمته ليقص جوانب مهمة قصة الجماعة المثيرة للجدل.

وحسب روايته أُنشئت الجماعة في ١١ سبتمبر ١٩٥٢ وكان يوافق بداية السنة القبطية، وهذا وتم حلها في ٢٤ أبريل عام ١٩٥٤ أي أنها لم تستمر سوى عام ونصف العام. وقد صدر قرار الحل بسبب مذكرة دستور كتبها مؤسسوها في ١١ سبتمبر عام ١٩٥٣، بمناسبة مرور عام على تأسيس الجماعة و"**وزعنا منها نصف مليون نسخة على الشعب**"، وعبد الناصر قال إن "**هذه الجماعة تريد أن تعمل دولة**"، وبسبب النشاط الضخم الذي كنا نقوم به تم حلنا في ٢٤ أبريل ١٩٥٤ بحجة أننا نثير الفتنة بين المسلمين والمسيحيين، وحصلت الدولة على خطاب من الأنبا يوساب بحل الجماعة وتم تحديد إقامتنا في بيوتنا لمدة أسبوعين.

ويروي إبراهيم هلال الواقعة قائلا: "**حصلت على نسخة من خطاب حل الجماعة من مكتب زكريا محيى الدين، وذهبت إلى البابا وقلت له:**

"هل هذا الخطاب صادر منك يا سيدنا؟"، فقال لي: "لأ.. ملك هو الذي أصدره"، وكان ملك هو الخادم الخاص للبابا الذي تمتع بسطوة كبيرة جداً في إدارة شؤون الكنيسة، وكان يحمل ختم البابا، فقلت للبابا أصدر خطاباً آخر ضد هذا الخطاب، وتركته لمدة أسبوع بناء على اتفاقنا، وعدت إليه لأسأله عن الخطاب فقال: **"ملك لم يوافق"**، وقد وصل جبروت ملك إلى أنه كان يأخذ نقوداً مقابل رسم المطارنة ورجال الدين، ووصلت العلاقة بين البابا وجماعة الأمة القبطية إلى طريق مسدود.

وعن طبيعة الجماعة وأهدافها وصلتها بالسياسة قال إبراهيم هلال: **"أعلنت الجماعة في برنامجها أنها لا تعمل بالسياسة، وليس لها من غرض خارج الإطار الديني الاجتماعي، سعياً منها لتحقيق ٣ أهداف هي:**

رفاهية الكنيسة القبطية الأرثوذكسية

وتطبيق حكم الإنجيل على أهل الإنجيل

وتكلم الأمة القبطية باللغة القبطية"

"وحددت الجماعة لتحقيق هذه الأهداف ٧ وسائل من أهمها العمل على احترام الكرسي البابوي وتكريمه، بل الأهم من ذلك أن البابا يوساب نفسه تبرع بمبلغ ٢٠٠ جنيه لطبع مذكرة الدستور، التي قمت بإعدادها، وكتب خطاباً إلى جميع الكنائس يطالبها بالعمل معنا، ويقول نص الخطاب الصادر في ٢٥ مارس ١٩٥٤، قبل شهر من حل الجماعة:

"من يوساب الثاني بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية..

حضرة الابن المبارك الأستاذ إبراهيم هلال، الرائد العام لجماعة الأمة القبطية، باركه الرب.. بعد منحكم البركات وصالح الدعاء نتعشم أن تكونوا وحضرات الآباء المباركين إخوانكم أعضاء الجماعة في خير وصحة، يسرنا ما علمنا عن جهودكم الطيبة في خدمة الكنيسة وما تبذلونه من وقتكم في العمل على نشر الفضيلة والآداب المسيحية التي تحض على عمل الخير ومحبة الناس لبعضهم والابتعاد عن كل ما يشين، ونتعشم أن تزدادوا أكثر في الفضيلة وفى كل ما فيه خير للبلاد".

ورغم هذه العلاقة المتميزة مع البابا، فإن الجماعة قررت عزله وهو ما يبرره هلال بأن "الكنيسة كانت تمر بظروف صعبة جداً في ظل سيطرة حاشية البابا وخادمه ملك عليها". و"الآباء المطارنة والمجمع المقدس كانوا في حالة غضب من الحالة المتردية في الكنيسة، وبدأوا يخاطبون أعضاء الجماعة لعزل البابا، وتحجيم دوره وتعيين قائم مقام يباشر أعمال الكنيسة بدلاً منه، لأن عملية العزل لا تتم إلا في حالة كفر البابا أو "هرطقته"، وبدأوا يكلمونني ويترددون عليّ، وكانت إقامتي محددة بأمر من الرئيس عبد الناصر فلم أهتم كثيراً بكلامهم إلا أنهم كانوا يخاطبون أيضاً أعضاء الجماعة، الذين تحدثوا معي بدورهم، فأعطيت الضوء الأخضر. وبخاصة أن الآباء المطارنة اختاروا بالقرعة الأنبا ساويرس أقدم المطارنة ليقوم بأعمال البابا، وتم وضع الخطة بأن يقوم الآباء المطارنة بعزل البابا ونتحمل نحن المسؤولية السياسية أمام الدولة، لإبعادهم عن بطشها، وكان عددنا ٣٣ عضواً بالجماعة و٣ مطارنة، وفى تمام الساعة الحادية عشرة

مساء يوم ٢٤ يوليو، قام الآباء المطارنة الثلاثة بالدخول على البابا، وقبلوا يده وطلبوا منه التنازل فوافق على الفور، وأنا كنت موجوداً بالبيت، لأن الأمر لابد أن يتم بمعرفة المجمع المقدس وفقاً لصلاحياته، وطلبوا من البابا أن يذهب إلى دير مار جرجس في مصر القديمة، وأخذ المطارنة منه وثيقة التنازل لكي يقدموها لسكرتير المجمع المقدس".

ويكشف إبراهيم هلال عن موقف الدولة قائلا: "الدولة لم تكن تعلم بعد، وكانت منشغلة بالذكرى الثانية بالثورة، وذهبت إلى البطرخانة، لأطلب من المطارنة أن يذهبوا إلى بيت الوقف، وقلت لهم إن الجماعة هي المسؤولة، ولا علاقة لهم بما جرى". وكانت عملية العزل سهلة لدرجة أنه "كان مقرراً لها أن تتم في ١١ دقيقة، ولكنها تمت في ٩ دقائق وخرج البابا في سيارة".

"وفى الساعة العاشرة صباحاً جاء الوزير القبطي جندي عبد الملك ليتفاوض مع إخوتي حتى نخرج من القصر البطريركي بهدوء وكل شيء يعود لأصله، فقلنا له تفضل عندك المجمع المقدس وهو مجتمع في بيت الوقف أمام البطريركية، ولكنه رفض الاجتماع معهم وعاد وقال لجمال عبد الناصر: "إنهم يرفضون الخروج من الكنيسة"، فأمر الجيش والشرطة بالهجوم على الكنيسة والقبض علينا، ونشرت الأهرام في ذلك الوقت أن أكثر من نصف مليون قبطي في ميدان باب الحديد كانوا يهتفون: "إبراهيم..إبراهيم"، وتوافدت وكالات الأنباء والصحفيون عليّ في سجن

القلعة، ففوجئوا بأني حديث السن بعدما كانوا يتخيلون أن عمري ٥٠ عاماً".

وبعد تدخل الدولة "قرر المجمع المقدس عزل البابا رسمياً، ولكن الدولة أعادته في اليوم الرابع، فلم يعترف به المجمع المقدس، ورضخت الدولة بعد ذلك للمطارنة وعزلت البابا في ديسمبر وذهب إلى دير المحرق في أسيوط، ولكنها كانت تريد أن تساوم الكنيسة بإعادته".

وعن تعرض البابا للإكراه ليتنازل قال إبراهيم هلال: "الأنبا يوساب كان أستاذاً في اللاهوت والذين ذهبوا له كانوا ٣ مطارنة تحدثوا معه باللغة القبطية وطلبوا منه في خضوع ومحبة أن يستريح ويتنازل للأنبا ساويرس، فرد عليهم: "ليه ليه ليه؟"، فقالوا له إن الكنيسة تمر بظروف صعبة ولابد أن يمارس المجمع المقدس مهامه، فوافق ووقع وثيقة التنازل بثلاث لغات هي القبطية والعربية والفرنسية، وبعد أن تمت عملية العزل أذعت بياناً باللغة الفرنسية يعلن عن أن "جماعة الأمة القبطية" قامت بنقل البطريرك إلى مصر القديمة وتعيين الأنبا ساويرس بناء على القرعة الإلهية، واتصلت بالرئيس محمد نجيب فقال لي: "عملتم عملاً ليس لنا دخل فيه.. طالما ما فيش دم فأنتم أحرار".

و"نزل الجيش وألقى القبض على ألفي شخص منهم شقيقي وكمال الجداوي الصحفي بالأهرام، وذهبنا إلى معتقل القلعة وكان مخصصاً للضباط الإنجليز......واستمر حبسنا فيه ١٥ يوماً، ثم بدأوا التحقيق،

وصدر قرار الاتهام في ٤ يناير يطالب بأقصى عقوبة ممكنة لي وهى الأشغال الشاقة ٥ سنوات، وقام المطارنة وأعلنت الكنيسة الحداد يوم ٧ يناير وتطورت الأمور بشكل خطير وصعب".

وأصدر المجمع المقدس مجموعة قرارات منها مطالبة البطريرك بالتنازل عن القضية المرفوعة أمام المحكمة العسكرية والصفح عن جميع المتهمين، وإبعاد حاشية البطريرك وخادمه ملك جرجس الذين كانوا سبباً في الإساءة لسمعة الكنيسة، وتشكيل هيئة من ثلاثة من حضرات الآباء المطارنة لمعونة غبطة البابا في تدبير شؤون الكنيسة. **(إبراهيم هلال: خططت لعزل البابا بطلب من الآباء المطارنة وتحملت المسؤولية السياسية خوفًا عليهم من "بطش الدولة" (١ /٢) – حوار: خير راغب – جريدة المصري اليوم – ٦ مايو ٢٠١٠).**

ومن الحقائق التي كشفت عنها وقائع الدعوى التي باشرها مؤسسو "جماعة الأمة القبطية" ضد قرار وزير الداخلية بحل الجماعة أن الدكتور إدوارد غالي الدهبي العضو المختص بمباشرة قضايا الحكومة تقدم بمذكرتين بدفاع وزارة الداخلية بين فيهما الأغراض الخفية لتلك الجمعية وأنها جمعية سياسية تهدف إلى إقامة "**دولة قبطية**" باستعمال القوة المسلحة وانتهى الأمر بتأييد قرار الحل. **(التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر (الإسلامية والمسيحية) – دكتور كامل عبد الفتاح بحيري – بلنسية للنشر والتوزيع – مصر – ٢٠٠٨ - ص ٢٢٦).**

** **

ويكشف إبراهيم هلال عن جوانب مهمة من علاقة الغرب بالملف القبطي آنذاك والكيفية التي أدار بها نظام عبد الناصر هذا الملف، يقول هلال: **"حصل شيء غريب وأنا في السجن، فقد نشرت الأهرام في صفحتها الأولى أن السفير الأمريكي جيفرسون كافري يريد مقابلتي، وأنا لا أعرف السفير الأمريكي ولم أقابله من قبل، وفوجئت في اليوم الثاني بالعقيد أنور المشنب، عضو مجلس قيادة الثورة، يزروني وقال لي: "هل هناك شيء ينقصك"، فقلت له: "لأ، سيادتك بتزورني ليه؟"، فرد: "علشان أطمئن عليك"، وعرفت بعد ذلك أن السفير الأمريكي عندما قرأ لائحة الاتهام خشي أن تصدر بحقنا تلك الأحكام، فطلب مقابلتنا مما أدى إلى خشية الدولة، وفعلاً بعد الزيارة بدأت الدولة في الإفراج عن أعضاء الجماعة، وكنت آخر واحد خرج يوم ١٢ فبراير ١٩٥٥".**

وهو يكشف أيضاً عن أن تدخل الفاتيكان كان سبباً للإفراج عنه مرة أخرى عندما اعتقل على خلفية احتجاج إسلامي /مسيحي على إلغاء المحاكم الشرعية والملية وقد شارك إبراهيم هلال في مظاهرة كبيرة بدأت من البطرخانة (البطريركية) في "كلوت بك" إلى مجلس الوزراء، فأصدر الرئيس عبد الناصر قراراً في ٣ نوفمبر ١٩٥٥ باعتقاله ومعه مطران الكاثوليك إلياس زغبي فأفرجت الدولة عنه بعد ٤ أيام بسبب **"ثورة الفاتيكان على مصر"**.(**إبراهيم هلال: خططت لعزل البابا بطلب من الآباء المطارنة وتحملت المسؤولية السياسية خوفًا عليهم من "بطش الدولة" (١ /٢) – حوار: خير راغب – جريدة المصري اليوم – ٦ مايو ٢٠١٠**).

ويروي إبراهيم هلال رواية أكثر أهمية ذات دلالة مزدوجة، إذ تشير إلى قدر الأهمية التي كان نظام عبد الناصر يوليها للملف القبطي وتأثيره في العلاقة مع الغرب، وفي الوقت نفسه المنطق الذي كان يحكم سلوكه السياسي "الحقيقي" المعتمد على منطق "احتجاز الرهائن" بعيداً عن شعارات المواجهة والاعتماد على الدعم الشعبي الجارف، يقول إبراهيم هلال:

"اعتقلت لمدة يوم واحد فقط في فجر يوم نكسة ٦٧، والحقيقة أنني منذ خروجي من السجن في ٢٤ أبريل ١٩٦٠، كنت مهتماً بالمحاماة وإعادة إحياء المكتب من جديد، وحاولت منذ خروجي أن أحصل على جواز سفر حتى أستكمل دراساتي في جامعة باريس ولكن الدولة كانت ترفض، وفى فجر يوم ٥ يونيو ٦٧، فوجئت بالقبض على واصطحبوني إلى وزارة الداخلية في لاظوغلي، وبقيت محتجزاً حتى الساعة العاشرة مساء، وبعد ذلك دخل عليّ لواء وقال: "اتفضل يا باشا السيارة ستوصلك البيت"، وعندما سألته "مسكتونى ليه؟"، سكت، فقلت له "أليس من حقي أسأل؟"، فرد عليّ: "يا أفندم مصر راحت"، ولم أكن أعرف بأمر النكسة"، و"علمت بعد ذلك أن الرئيس عبد الناصر كان يستعد للذهاب إلى أسيوط لتكون مقر الحكم، خاصة أن الأنباء التي كانت تتردد بقوة أفادت بأن إسرائيل تتجه إلى القاهرة، وكان أحد السيناريوهات المطروحة هو اللجوء إلى أسيوط، وقيل لي إنه تم اعتقالك لاصطحابك مع عبد الناصر لتكون إحدى أدوات الضغط أمام الدول الخارجية". (إبراهيم هلال: خططت لعزل البابا بطلب من الآباء المطارنة وتحملت المسؤولية السياسية خوفًا

عليهم من "بطش الدولة" (٢ /٢) – حوار: خير راغب – جريدة المصري اليوم – ٨ مايو ٢٠١٠).

وفي إطار الربط الذي يتبناه كثير من الباحثين بين جماعتي "الإخوان المسلمين" والأمة القبطية" حيث اعتبر كثيرون أن ظهور الثانية رد فعل على وجود الأولى، لا ينكر إبراهيم هلال تأثير التوجه العام للنظام وهو يصفه قائلا: **"التوجه الغريب للدولة تجاه القومية العربية والإسلامية، وبالتالي بدا في الأفق تضاؤل دور الأقباط، بالإضافة إلى تردى أوضاع الكنيسة والفساد الذي انتشر بها".**

وعن الحجم الحقيقي للجماعة أكد أن عددها ٩٢ ألف عضو عندما صدر قرار الحل، لكن هذا العدد قفز إلى مليون عضو عندما دخلنا السجن، لأن الناس آمنت أن المجموعة التي أسست الجماعة لم تكن تتكلم كلام "عيال"، والبابا يوساب نفسه قال إن الشعب يعقد على جماعة الأمة القبطية آمالاً عظيمة، والبابا كيرلس قال: **"إننا هنا بفضل جماعة الأمة القبطية"، والرئيس محمد نجيب قال لي: "أرشحك للوزارة"، رغم أن الرئيس عبد الناصر كان له موقف آخر،.. .. .. وعندما خرجت من السجن في الفترة الأولى قابلت السادات، وخاطبني بشأن إعادة جماعة الأمة القبطية". (إبراهيم هلال: خططت لعزل البابا بطلب من الآباء المطارنة وتحملت المسؤولية السياسية خوفًا عليهم من "بطش الدولة" (١ /٢) – حوار: خير راغب – جريدة المصري اليوم – ٦ مايو ٢٠١٠).**

"وفي عام ١٩٦٢ فوجئت بالوزير كمال إستينو يطلب أن أقابله في مكتبه، وأثناء المقابلة قال لي: يا ابنى عاوزك تهدا وتعالى اشتغل

معانا..والرئيس عبد الناصر تحدث معي في إنك تشتغل معانا"، فرددت عليه: "لأ أنا مبسوط بالمحاماة"، فوعدني بأن أكون رئيس الوفد المصري في الأمم المتحدة إذا قبلت، ولكني رفضت".

وفي تأكيد آخر للتقدير الكبير الذي يوليه النظام للملف القبطي في العلاقة مع الغرب يقول هلال إن سبب العرض الذي تلقاه "أن كتاباً ظهر في أمريكا عنوانه "الأقلية الوحيدة"، وقال إن جماعة الأمة القبطية برئاسة إبراهيم هلال غرضها عودة اللغة القبطية، وادعى أنني أجهز جيشاً لكي يحصل الأقباط على حقوقهم، مما أثار غضب الرئيس عبد الناصر".

ولعل من أهم ثمرات خروج إبراهيم هلال مؤسس جماعة الأمة القبطية عن صمته أنه قد وفر دليلاً قاطعاً على أن جماعته ارتبطت بصك المقولات الأولى التي ما زالت تتردد حتى الآن عن تعرض الأقباط لاضطهاد "رسمي" مخطط، فهو على قناعة بأن "العنف ضد الأقباط نتيجة تراكمات بدأت منذ الثورة، وكان علامة مميزة باسم الدولة، وبدأ عندما أممت الدولة الشركات والمصانع في قرار موجه ضد الأقباط لأنهم كانوا يسيطرون على ٧٥% من الاقتصاد المصري، وعندما اعتقلوا الرئيس محمد نجيب أخرجوا شائعة تتهمه بـ "فتح الكنائس". (إبراهيم هلال: خططت لعزل البابا بطلب من الآباء المطارنة وتحملت المسؤولية السياسية خوفًا عليهم من "بطش الدولة" (٢ /٢) – حوار: خير راغب – جريدة المصري اليوم – ٨ مايو ٢٠١٠).

ويشكل إبراهيم هلال الحلقة السابقة مباشرة على تدشين المشروع السياسي للبابا شنودة لكنه يأتي بعد حلقات أخرى في مسار تطور القبطية

"السياسية" إذ سبقه تنظيم "جماعة الشباب القبطي" أو "القمصان البيضاء" التي أسسها القمص سرجيوس "خطيب ثورة ١٩١٩ الذي انقلب عليها فيما بعد بقيامه بتشكيل "فرق الشباب القبطي"، وكانت تحت رئاسته، وكان السكرتير العام ابنه وليم سرجيوس. وكانت أهم مبادئ التنظيم: غرس المسيحية في عقلية الشباب، وتكوين الروح الرياضية، وحياة الرجولة، والاعتماد على النفس مع الإيمان بالله، وتهيئة الشباب للكفاح الأدبي ضد الرذيلة، والرجعية والخرافات، وإنشاء لجنة للتدريب الرياضي، وكان التنظيم مكوناً من فرق كل فرقة مكونة من عشرة، لها سكرتير، وكل ثلاث فرق تكون شعبة لها ضابط، وكل ثلاث شعب تكون فرقة لها قائد، وفي النهاية يتولى مجلس القيادة العامة شؤون الفرق.

وجاءت جماعة الأمة القبطية التي هي أقرب لما قام به القمص سرجيوس، وإن كانت أشمل في برنامجها وحركتها، وتأسست – كما أشرنا – في ١١سبتمبر ١٩٥٢ ولم تكن جماعة صغيرة كما يحاول البعض أن يصورها، فقد كان حفل التأسيس لافتاً بحي الفجالة في مقر مدرسة التوفيق وحضره حوالي ١٠٠٠ شاب كانوا أوائل من التحقوا بالجماعة، وحضر اللقاء أيضا إبراهيم باشا فهمي المنياوي وراغب باشا إسكندر، كما حضر اثنان من المطارنة ممثلين عن البابا يوساب الثاني بطريرك الكنيسة. هما الأنبا بطرس مطران أخميم، والقمص إقلاديوس الأنطوني (الأنبا بولس أسقف حلوان فيما بعد). وأعلن لها ٣ أهداف و٧ آليات.

والأهداف وردت في حديث إبراهيم هلال أما الآليات فهي: التمسك بالكتاب المقدس وتنفيذ جميع أحكامه عن طريق دراسة علمية حديثة، وأن يخرج

منه العلم بجميع فروعه، ودراسة اللغة القبطية بطريقة علمية حديثة وإحلالها محل اللغات الأخرى، والتمسك بعادات وتقاليد الأمة القبطية، ودراسة تاريخ الأمة القبطية والتعامل على أساس التقويم القبطي، وإصدار جرائد يومية وأسبوعية وشهرية تكون المنبر القوي للدفاع عن "الأمة القبطية"، وبهذا يوجد الرأي العام، ومطالبة الحكومة بإنشاء محطة إذاعة خاصة بالأمة القبطية، والاهتمام بالدعاية محليا ودوليا للأمة القبطية، والعمل على احترام الكرسي البابوي وتكريمه، والاهتمام بالجانب الرياضي بمختلف وجوهه، وإنشاء دار كبرى تسمى المركز الرئيس للجماعة وسط القاهرة بجوار الأحياء القبطية (الفجالة، شبرا، القللي، الأزبكية)، تجمع فيها مؤسسات الجماعة ومشروعاتها.

وفي مرحلة تالية جاءت مدارس الأحد أو ما يسميه غالي شكري "الوجدان الهائم"، أو الهوية البديلة التي يبحث عنها الأقباط بعيدا عن الهوية السائدة في المجتمع العربي الإسلامي، وقد ظلت الأفكار التي بلورتها "جماعة الأمة القبطية" تبحث عن التجسيد والبلورة عند كثيرين، وكانت هذه الأفكار على موعد مع شباب الجامعات الذين دخلوا سلك الرهبنة في الخمسينيات والستينيات، فأصبح منهم أساقفة ومنهم الأنبا شنودة نفسه، وكان من تجليات ذلك، المؤتمر القبطي الذي عقد في الإسكندرية في يناير ١٩٧٧ تحت قيادة البابا، وجاء في البيان الأول الصادر عنه أن الأقباط يمثلون "**أقدم وأعرق سلالة**" في الشعب المصري..

ويرى الباحث عبد الله الطحاوي أن تقديم القبطي بحسبانه صاحب الأرض الأصيل وغيره الوافد يؤدي لنوع من التوازن بين الأغلبية والأقلية، ويجعل

منها أقلية خاصة، ويمنحها ميزة نسبية، ثم ربط هذا التخصيص والميزة في مطلب سياسي هو تحويل الدولة المصرية إلى دولة قومية علمانية بعلاقة مميزة مع الغرب يحمي تلك الخصوصية، ويغير قواعد الأقلية والأغلبية المعتادة. وتختلف التحليلات ما بين: هل هذا التحول الكبير في مزاج الكنيسة وخيالها الرمزي سببه الأنبا شنودة وحده.. أم أن للأمر علاقة بفورة التدين التي دبت في أوصال الشعب المصري؟ السؤال بصيغة أخرى: هل تنطبق على هذه التغيرات فلسفة البطل الذي أثار بحسه البطولي الذات الجماعية، أم أنها روح العصر التي ولدت هذه القيادة؟.

فهناك اتجاه يقول "**إن الأقباط اختاروا أن يكونوا فراعنة؛ لأن المسلمين اختاروا أن يكونوا عرباً**"، وأن رد فعل الجماعات والمؤسسة الدينية المسيحية نحو الهوية القبطية المانعة لا الجامعة هو سبب انحياز الأغلبية لهوية نافية للآخر، وهكذا وكأن الأقباط فرض عليهم أن يكونوا أقباطا..هل نصدق هذا؟! هل يجب أن نصدق أن هذا السلوك في كثير منه في إطار رد الفعل من جانب بعض الأطراف المسيحية.. بات مهمًّا إعادة رصد بعض المواقف والسلوكيات، حتى نفهم ونفرق ما هو فعل وما هو رد فعل وما هو اختيار؛ وبالتالي السياق والظروف الاجتماعية التي صنعت هذا التوجه، والبابا شنودة أدى الدور المطلوب فوق مسرح مختلف.

فمن الصعب تصديق أن شخصاً ما لا اختيار لديه بالفعل في اتخاذ قرار يخص مدى اتصاله بالجماعات المختلفة التي ينتمي إليها كما يقول المفكر الهندي الكبير أمارتيا صن الذي يرى أن الشعور بالهوية مصدر ليس فقط للفخر

والبهجة، بل أيضاً للقوة والثقة والرأس مال الاجتماعي. ويمكن أن نضيف أنه من موقع الهوية المنفصلة عن الذات العامة، يعيد الشخص تفسير الأمور بشكل مختلف، حيث كل الأمور تسير على نحو مختلف.

وفي الحالة القبطية المصرية فإن الأفكار التي بذرها تيار القبطية السياسية قد بدأت تثمر عن رؤية شاملة للواقع يمكن أن نعتبرها النتيجة الطبيعية لنجاح "استراتيجية صناعة الأوهام"، **"فالعنف الموجه ضد بعض الأقباط هو سلوك ديني طائفي من الأغلبية، وأن ثمة توافقاً عامًّا بين الأغلبية وراء الكثير من الأحداث الطائفية، ومن يدقق ويحلل ما يطرحه الأب "فينحاس النصراني" – اسم حركي – وهو يكتب في بعض الصحف القبطية، حيث يتهم عددًا من المؤسسات؛ مثل: الشرطة، والقضاء، وكبار السياسيين كالرئيس السادات والشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر وآخرين بأنهم أعضاء في تنظيم من أجل أسلمة الفتيات المسيحيات، واستعرض أساليب – حسب زعمه – للإيقاع بالمسيحيات؛ منها العاطفة والحب، بل إجبار المسيحيات على تناول عقاقير هلوسة والتصوير في أوضاع مخلة، وتهديدهن من أجل الدخول في الإسلام.. من يدقق يفهم ماذا تفعل الطائفية في التفكير".(القبطية السياسية – دراسة – عبد الله الطحاوي – موقع إسلام أون لاين).**

وما كتبه فينحاس النصراني باسم مستعار يردده – حرفياً تقريباً – البابا شنودة، ومما أورده الكاتب مجدي خليل نقلاً عن البابا في إحدى محاضراته: **"جالي أوراق كثيرة جداً عن البنات اللي بيروحوا محلات السوبر ماركت وبعدين يقولوا ليكوا جوائز ونجحتم في مسابقات، اتفضلوا اطلعوا فوق**

علشان تأخذوا الجوائز. وما نعرفش يطلعوا فوق يجرى لهم إيه، وأنا شايف كلام كثير بيتقال. الموضوع هيعمل فتنة طائفية. يا ريت البوليس ياخذوا موقف حازم، لأن جايلي جوابات لا حصر لها في هذا الموضوع. وما تقولوش أسماء أو غيره لأنهم يمكن خدوهم وودوهم في أي حته ما نعرفش هما فين. ما يتخدش الأمن بهذه السهولة وعدم المبالاة. أنا بقول كده وأنا عارف إيه خطورة الموقف ومش عايزين بلاوي تاني تحصلنا كفاية اللي فات".

ثم يقول مجدي خليل حرفيا: "**تاسعا: وهذه هي جوهر رسالتي التي أوجهها بصورة عاجلة للأقباط: أنتم مستهدفون، مستباحون، والدولة وأجهزتها جزء من المخطط الموجه ضدكم**" (**رسالة عاجلة للاقباط" حول موضوع البنات ومسائل أخرى – مجدي خليل – موقع المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة – www.amanjordan.org**).

ويرى الباحث عبد الله الطحاوي أن توقف العنف لن يعني توقف التصور؛ لأن التصور مرتبط باتجاهات صياغة الهوية، والربط بين الشعور بالخوف وبين الملاذ الآمن "الكنيسة"، بل ينظر للدولة ذاتها بأنها تخضع لمنطق الأسلمة "الطائفة المقابلة"، وبالتالي هي في ذاتها عند كثير من الأقباط مفتقدة لصيغة العمومية، لا تمثلهم، بل مَن يُمثل من الأقباط داخل قوام الدولة، بعيدين عن نفوذ البابا.

وللأسف هذه التصورات ليست منتشرة عند رجال الدين، بل موجودة عند كثير من المدنيين بل بعض المثقفين، ومن هنا نفهم سر السؤال الذي طرحه المستشار طارق البشري: لماذا حدث تغير كبير في المطلبية القبطية؟ لاسيما أن عقل الأقلية عبر التاريخ مبني على التعاقد على حق الحضور للأقلية مقابل حق المرجعية للأغلبية، حق المساواة والتمثيل، مقابل الهوية، أي إن المطلبية القبطية

كانت تتمحور حول فكرة المساواة الكاملة، صار المطلوب أمراً آخر بخلاف المساواة، أكبر من المساواة.. بتعبير الأستاذ البشري.

بل بسبب هذه الرؤية الطائفية المنعزلة نحت عقلية الأقلية إلى الأحلام والرؤية التي تتمثل في تدخل الله ودعمه حسبما يقول اللاهوتي البارز جورج حبيب بباوي، وهذه الأحلام تَسهم في انتهاء الضغوط، وخلق مجتمع جديد تختفي فيه فكرة التمييز الديني؛ من هنا فإن هذه الأحلام تعكس رؤية دينية ذات دلالات سياسية واجتماعية وثقافية. إنها تمثل هروباً من الواقع الحالي بضغوطه، إلى مستقبل مثالي بأحلامه. وهنا عندما تنقل الأقلية فكرها وحياتها من العالم نفسه، إلى العالم الآخر، والمستوى السمائي، فإن التاريخ يتوقف تماماً، ويصبح الفكر محصوراً فيما هو غير قابل للتحليل والدراسة.

وهنا تصبح مقولة أن الأقباط ليسوا كتلة واحدة ولا يشكلون جماعة مستقلة أو كتلة منغلقة أمر يحتاج إلى تفكير نقدي، فهناك الآن محاولات داخل قطاعات الأقباط لتأسيس وجود سياسي للجماعة القبطية وفق جملة من التصورات حول "**الأصل العرقي**" و"**المصرية القومية**".

وتشكل "أزمة سور دير أبو فانا" نموذجا للتزاوج بين الثقافة الانعزالية السلوك الانعزالي – وإن كان هناك ما يشير إلى دلالات أمنية ولو على سبيل الاحتمال – تتجاوز التحليل النظري للواقعة. وكان الدير قد خاض نزاعاً حول أرض مجاورة مطالباً بضمه إليه وبعد التوصل لاتفاق حول الأرض بدأت أزمة أخرى بشأن سور يراد بناؤه حول الأرض. وكان ثمة سور من الحديد والسلك الشائك حول الدير وبعض أرضه، فأرادت المطرانية أن تستبدل به سوراً حجرياً يشمل الدير والأرض الزراعية، وأرسلت بذلك خطابا للمحافظة فلما تحددت

الأرض رأت المحافظة أن يكون السور الحجري بارتفاع متر ونصف المتر، لكن المطرانية أصرت على أن يكون ارتفاعه **"أربعة أمتار"**.

وذكر الأستاذ عيد لبيب، أحد رجال الأعمال وأحد المفاوضين من الجانب القبطي وكان همزة وصل بين البطريرك في مشفاه في أمريكا وبين المفاوضين في مصر، ذكر ما معناه أنه كان يحرص على بناء السور على حسابه الشخصي ثم عدل عن ذلك وقال: **"كنت فاكر السور يتكلف ٢٠٠ أو ٣٠٠ ألف فقط، لكن علمت أنه سيكون بطول ١٢ كيلومترا وارتفاع ٤ أمتار وعرض ٥٠ سنتيمتراً، وهو ما يكلف أكثر من ١٠ ملايين، ولو دفعت النفقات سأصبح فقيراً"**.

ويعلق المستشار طارق البشري على ذلك قائلاً إن من الواضح أن سوراً بهذا الارتفاع في منطقة صحراوية لا تجاورها مبان سكنية عالية أو منخفضة، لا يمنع التسلق فقط **"لكنه يمنع الرؤية أيضاً"** وهو يشمل ٥٥٠ فداناً خارج الزمام، ولم تجر العادة أن تحاط الأرض الزراعية بأسوار حجرية. لكنه نوع من **"الإفراط في الحرص على الخصوصية"**، نسميه كذلك متبعين طريقة أحمد لطفي السيد أمام مؤتمر سنة ١٩١٠ من وصفه التشدد القبطي في مواجهة الجماعة الوطنية بأنه **"إفراط في التضامن"** وكلا التعبيرين يفيد العزلة.!!!!(**الإدارة الكنسية.. بين الجماعة الوطنية ونظام الملة (٣) – طارق البشري – موقع جريدة الشروق اليومية المصرية – ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠**).

** **

ومن النماذج الصارخة لاستراتيجية صناعة الأوهام ما ترويه الكاتبة غادة عبد المنعم عن حادث مقتل أسرة قبطية مصرية في أمريكا (٢٠٠٤)، وقد تابعت الصحف الأمريكية كلها الحادث واصفة إياه بأنه "قتل بدافع الكراهية" وأعلن البوليس وأعلن أن سبب الحادث كان المال، لكن مجتمع الاقباط فى الولايات المتحدة الأمريكية رفض تصديق هذا التفسير الذي قدمته لهم الشرطة..

و"الحكاية تبدأ بحسام أرمانيوس وهو قبطي مصري هاجر للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٧ ولم يترك مشاعر الضغينة تجاه المسلمين والإسلام في مصر لكنه حملها معه للمهجر. وانتهز حسام وجوده في مجتمع أغلبيته مسيحية، واستغل توفر التسامح الديني والإعلامي هناك، وقام بتأسيس منتدى على شبكة الانترنت كل غايته الإساءة للإسلام ودعوة المسلمين العرب إلى ترك دينهم واعتناق المسيحية.. ولم يترك حسام فرصة للهجوم على الإسلام في التجمعات العامة إلا وفعل.. وقد يكون لحسام بعض العذر عندما يقوم بذلك هنا في مصر، إذ ربما يؤدي انتماؤه إلى الأقلية للشعور بالغبن، وبخاصة أن معظم أقباط مصر يتربون على تصور أنهم أصحاب البلد الأصليين وأن الـ ٩٠٪ من سكان مصر المسلمين مجرد محتلين اغتصبوا بلادهم"، "لكن أن تتحول الحرية الاجتماعية في الولايات المتحدة لفرصة للانتقام والثأر من الثقافة الإسلامية فهذا ما اعتقد أنه ليس من العقل في شيء"..

وتكمل الكاتبة غادة عبد المنعم: "المهم أن حسام قد تعرض لتهديدات مجهولة المصدر بسبب أنشطته الدعائية ضد الإسلام، وطالبه

أصحاب هذه التهديدات بوقف المنتدى الذي يديره على الانترنت.. وبعد فترة تم العثور عليه هو وزوجته وابنتيه مقتولين.. ورغم أن تحقيقات الشرطة أرجعت الحادث للسرقة إلا أن العديد من الجرائد الأمريكية نشرت تصريحات لأقباط يرفضون هذا التصور ويصرون على أنه حادث إرهابي من فعل المسلمين"

"وكادت تقوم فتنة بين المسلمين والأقباط المقيمين في الولايات المتحدة، حيث ارتفعت الأصوات المنددة بالمسلمين في وسائل الإعلام الناطقة بلسان الأقباط، وقامت بعض المظاهرات التي راحت تؤكد أن المسيحيين يُقتلون يومياً في مصر، وأن هذه العائلة القبطية وغيرها قد لجأت إلى أمريكا للهرب من مثل هذه الجرائم، وهي تصريحات المقصود منها استمالة المجتمع المسيحي الأمريكي ودفعه للوقوف إلى جانب الأقباط ومساندتهم في التنكيل بمسلمي الولايات المتحدة، وكذلك دفع الحكومة الأمريكية للضغط على الحكومة المصرية". (أقباط المهجر والمناخ المفتوح: الصراع يبدأ في مصر وينتعش في الغرب - غادة عبد المنعم - موقع مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي - ٦ نوفمبر ٢٠٠٥)

** **

وفي النهاية فإن مشروع الهوية والطائفية الدينية يعني أن تتحول جماعة المؤمنين إلى **"طائفة عرقية منغلقة"**، مثبوت لها حصرية النعمة والخلاص والنجاة، بل **"حصرية الثقافة والعراقة والنقاء، ولا يصبح شيء خارجها سوى الشر واللعنة والهاوية، حينها تشكل الطائفية النفي المطلق للقيم الدينية، وتنتهي دائما إلى خلق طبقة خاصة تحتكر الثروة والسلطة، يكون ضحيتها عادة القسم الأكبر من الطائفة، سواء كانت في موقف المنتصر في الصراع الطائفي أو في موقف المنهزم"** كما يقول برهان غليون.**(القبطية السياسية – دراسة – عبد الله الطحاوي – موقع إسلام أون لاين).**

ما يعني أن مشروع "القبطية السياسية" يدغدغ مشاعر الأقباط لكنه في الحقيقة سيؤول – كما هي سنن الاجتماع الإنساني – إلى عملية تمييز لنخبة الأقباط التي ستحتكر المزايا فيما يكون القبطي العادي وقود المعركة السياسية، وهي إعادة إنتاج – بديباجات دينية – لثنائية الطليعة والجماهير، التي كانت تؤول دائماً إلى تحول الطليعة – بعد تحقيق النجاح – إلى حزب قائد أو نخبة مغلقة تستأثر وحدها بثمار وتضحيات "شعب الكنيسة".

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية في مصر توترات حول قضايا في الملف القبطي أثارت عواصف عاتية، لكنها في الوقت نفسه، كشفت عن مسعى منظم لإعادة بناء واقع العلاقات بين الأقباط من ناحية والمسلمين والدولة المصرية من ناحية أخرى بناء على ما يخدم مشروع البابا شنودة، وكان ذلك كله في إطار استراتيجية متكاملة لتأكيد الأوهام، وهي محاولة – نحسب أنها جانبها التوفيق – للهروب إلى الأمام!

خريف الكنيسة الأرثوذكسية القبطية

التصدع العظيم....

قرب نهاية العام ٢٠٠٤ أعلن بصفة رسمية عن تسليم وفاء قسطنطين — التي كانت زوجة لأحد القساوسة — إلى الكنيسة، وإيداعها دير وادي النطرون الذي يعتكف فيه رأس الكنيسة القبطية البابا شنودة الثالث تديناً حيناً، وسياسة حيناً آخر. ووفاء قسطنطين كانت ذهبت بمحض إرادتها إلى الجهات المختصة عرفاً لإشهار إسلامها.

وأشيع — مع العلم اليقيني بعدم صحة ذلك — أنها قد اختطفت وأكرهت على الإسلام.

وأشيع — مع العلم اليقيني بعدم صحة ذلك — أنها وقعت في أحابيل علاقة غرامية مع مسلم أغراها بالزواج.

وأشيع — مع العلم اليقيني بعدم صحة ذلك — أن إمام أحد المساجد في بلدة أبو المطامير مهتم بدعوة النساء المسيحيات إلى الدخول في الإسلام، وأنه هو الذي أغراها بترك الدين الذي ولدت عليه إلى دينها الجديد...

وتكاثرت الشائعات حتى ولّدت الفتنة التي أصيب فيها (٥٥) من رجال الأمن. وفي النهاية أودعت وفاء قسطنطين أحد البيوت المخصصة للسيدات الراغبات في الالتحاق بسلك الرهبنة الأرثوذكسية النسائية، التي يرجع إلى البابا شنودة الثالث فضل إحيائها في مصر بعد أن كانت قد أوشكت على الانقراض

(بيت المكرَّسات)، وأخذ يتردد عليها عدد من كبار رجال الكنيسة (ليعظوها)، وآل الأمر إلى أخذها إلى نيابة عين شمس (ولا أدري ما وجه اختصاصها؟!) لتسجل في محضر موثق أنها مسيحية وأنها لم تسلم من قبل، وصرفتها النيابة من دارها.. ليأخذها رجال الكنيسة إلى ديرها. ونشرت الصحف أنه احتفل بعودتها إلى الكنيسة ووصولها إلى الدير بأن استقبلها البابا، وَوُزِّعَ جاتوه صيامي ومشروبات غازية محفوظة!!

هكذا لخص الدكتور محمد سليم العوا القصة (**تساؤلات مشروعة حول قضية وفاء قسطنطين - الدكتور محمد سليم العوًا - جريدة الأسبوع ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤**) لكن ما جعل رد الفعل القبطي يتسم بالعصبية الشديدة أن اعتناقها الإسلام كان مؤشراً على وصول تصدع عقائدي، ولا سيما أنها زوجة كاهن!

الواقعة الثانية التي تشير إلى هذا التصدع العقائدي ما صدر عن الأنبا بيشوي أسقف دمياط وكفر الشيخ والبراري، سكرتير المجمع المقدس في بحثه المعنون: "**الميديا وتأثيرها على الإيمان والعقيدة**" في فقرة من ٤ صفحات كاملة تتحدث عن القرآن الكريم، ومعاني بعض آياته، ومدى تناسق ما تذكره بعضها مع ما تذكره آيات أخرى. أي أنه لم يكن جملة عارضة على سبيل التساؤل كما صور الإعلام.

والبحث أعده صاحبه ليلقيه في مؤتمر العقيدة الأرثوذكسية ١٣ الذي عرف إعلاميًا باسم مؤتمر تثبيت العقيدة. واعترض على كلمة (تثبيت) البابا شنودة في حديثه مع الأستاذ عبد اللطيف المناوي (٢٦/٩/٢٠١٠).

ومن بين ما ورد في كلام الأنبا بيشوي عن القرآن الكريم أنه نقل كلامًا نسبه إلى الفخر الرازي (أبو الفضل محمد فخر الدين بن عمر بن الحسين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦) في كتابه: "**التفسير الكبير**"، قال الأنبا بيشوي إن الفخر الرازي يقول عن تفسير قوله تعالى: "**وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبّه لهم**" (النساء: ١٥٧) بأن المصلوب شخص غير عيسى بن مريم عليه السلام: "**إنها إهانة لله أن يجعل شخصًا شبهه يصلب بدلا منه، لأن هذا يعني أن الله غير قادر على أن ينجيه. وهكذا فقد أورد لنا أدلة لم نذكرها نحن من قبل... وقال أيضًا ما ذنب الذي صلب في هذه الحالة إن هذا يعتبر ظلم (كذا)....(ص ٤٣ من بحث الأنبا بيشوي – نقلا عن محمد سليم العوا).**

ولا يقتضي الأمر أكثر من الرجوع إلى التفسير الكبير ليتبين القارئ الكريم أمرين:

الأول، أن الألفاظ التي زعم الأنبا بيشوي أنها من كلام الفخر الرازي لا توجد في كلامه قط.

الثاني، أن الفخر الرازي أورد الأقوال في شأن قوله تعالى "**ولكن شبه لهم**" وردَّ عليها، واختار أصحها في نظره، وأنه لما ناقش كيفية إلقاء شُبَه المسيح عليه السلام على الشخص الذي صلبه اليهود والرومان ذكر أربعة أقوال في شرح تلك الكيفية وانتهى إلى أن "**الله أعلم بحقائق الأمور**".

ولم يرد في كلامه في أي موضع تعبير "**إن هذا يعتبر ظلمًا**" ولا تعبير "**أن هذا يعني أن الله غير قادر على أن ينجيه**". **(تفسير الفخر الرازي – ج١١ – طبعة المطبعة المصرية – القاهرة – ١٩٣٨ – ص ٩٩. ورقم الآية من سورة النساء هو ١٥٧ وليس ١٥٦ كما ذكره الأنبا بيشوي).**

ويعلق الدكتور محمد سليم العوا قائلاً: "**أنا أترك للقارئ أن يحكم على هذا الصنيع ومدى صلته بالعلم، الذي من بركته عندنا الدقة في نسبة كل قول إلى قائله، ومدى صلته بواجب الأحبار والرهبان في حفظ أمانة الكلمة وتأديتها إلى الذين يتحدثون إليهم**".

والأنبا بيشوي يتساءل عما إذا كانت آية كريمة "**قيلت أثناء بعثة نبي الإسلام، أم أضيفت أثناء تجميع عثمان بن عفان للقرآن الشفوي وجعله تحريري(؟)، لمجرد وضع شيء ضد النصارى؟**"، ويتساءل قبل ذلك عما إذا "**كانت قد قيلت وقتما قال نبي الإسلام القرآن أم أنها أضيفت فيما بعد، في زمن متأخر**."(**المقال الممنوع: الكنيسة والوطن – الدكتور محمد سليم العوا – الموقع الإليكتروني للدكتور العوا**).

وفي بيان له صدر عقب توالي ردود الأفعال أصدر الأنبا بيشوي بياناً طالب فيه "**عقلاء مصر مفكريها ومثقفيها من المسلمين والمسيحيين بأن يعتبروا العقائد الدينية لجميع المصريين خطأ أحمر لا يجوز المساس به**" (**جريدة المصري اليوم – ٢٧ سبتمبر ٢٠١٠**).

وما يعرضه الأنبا هو صفقة على قاعدة: باطل "نا" مقابل "حق" كم، وليس المقصود هنا أن الإسلام حق والمسيحية باطل فذلك أمر يفصل فيه رب العزة يوم القيامة، بل المقصود امتناع المسلمين عن تناول عقائد المسيحيين، وهناك حقائق يتم القفز عليها عمداً:

أولا:

أن من بين النصوص التي تنفي ألوهية عيسى عليه وتنفي عقائد الصلب والقيامة وتقطع بتحريف "**الإنجيل**" و"**التوراة**" آيات قرآنية لا يمكن لأحد كائناً من كان أن يضع قيوداً على تلاوتها وتفسيرها حتى لو كان الهدف "المعلن" حماية الوحدة الوطنية.

ثانيا:

أن الإنجيل بحكم نزوله قبل الإسلام لا يضم نصوصاً تتحدث عنه لا سلباً ولا إيجاباً، وبالتالي لا يسوغ منطقاً أن يفرض قيد على اللاحق لهذا السبب.

ثالثاً:

أن اللاحق "الإسلام"، وقد تضمن نصوصاً تطرح تصوراً مغايراً عن المسيحية – في المقابل – لم يكن موضع اعتراف منها، ولا يمكن أن يتخيل منصف أن يطالب المسلمون باعتراف من الكنيسة بأن الإسلام دين سماوي مقابل "الوحدة الوطنية"!

ومثل هذه الصفقة لن تمنع المسيحيين من مطالعة آلاف الكتب التي أصبحت متاحة عند أطراف الأصابع تتناول المسيحية والأناجيل بالنقد وكثير منها كتبه لاهوتيون مسيحيون، فهذه الصفقة – بالإضافة إلى ما فيها من ظلم

بين يمنع قبولها – لا يمكن أن تفيد في منع التصدع العقائدي الذي تواجهه البابويات وبينها "كرسي الإسكندرية"!

و"**القرآن الكريم**" تم جمعه وتدوينه في حياة الرسول ثم تمت كتابة النسخة التي اجتمع عليها المسلمون مبكرا جدا (**مصحف عثمان**)، وحدث هذا في الجيل نفسه الذي شهد التنزيل وقام بالتدوين. أما الحقائق التاريخية المتصلة بـ "**تدوين**" الإنجيل فتعكسها أعمال هذه الندوة البحثية التي شارك فيها لاهوتيون غربيون في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ندوة عيسى:

تعد "**ندوة عيسى**" أحد أهم علامات التصدع العقائدي التي شهدتها المسيحية في تاريخها على الإطلاق، وهي – للأسف الشديد – أصدرت عدداً من الكتب ذات الأهمية الاستثنائية ورغم هذا لم يترجم منها للعربية شيئ.

وكان عام ٢٠٠٧، مرحلة من أهم مراحل أعمال "**ندوة عيسى**" الأربع، إذ خرج بعدها العلماء العاملين بها برؤية جديدة حول تاريخ "أصول المسيحية"، ليقدموا بناء على كل هذه الأبحاث والمراجعات تراثاً مسيحياً جديداً، يعتمد على مراجعة الوثائق والحقائق التاريخية التي يمكن إثباتها وليس اعتماداً على الأغراض السياسية والكنسية أو على فرض الإيمان بها قهراً..

فقد قام معهد ويستار (**Westar Institute**) بالولايات المتحدة الأمريكية وموقعه (**www.westarinstitute.org**) بتنظيم حلقة بحثية ممتدة الأجل، اشتهرت فى العالم الغربى باسم "ندوة عيسى" (**Jesus Seminar**)، حتى وإن اختلفت

موضوعات الأبحاث، وذلك لتجديد فتح ملف البحث عن يسوع التاريخى، بمعنى: البحث عن حقيقة ما يكون قد قاله وعمله فعلاً، فى الواقع، وليس كما تقدمه المؤسسة الكنسية منذ القرن الرابع الميلادى، ولتقديم نتائج هذه الأبحاث إلى أكبر قدر من القراء، بدلاً من حجبها أو بدلاً من أن تظل بين أيدى قلة من العلماء الباحثين فى اللاهوت وتاريخه..

وقد بدأت هذه الفكرة عندما قرر ثلاثون عالماً، سنة ١٩٨٥، قبول مهمة القيام بهذا العمل الضخم وكل ما يتضمنه من تحدٍ وعقبات. وسرعان ما انضم إليهم العديد من العلماء المتطلعين إلى معرفة الحقيقة فى هذا الموضوع التاريخي، من مختلف أنحاء العالم، ليصل عددهم إلى أكثر من مائتين من المتخصصين فى مختلف مجالات العلوم المسيحية. وذلك بسبب تزايد الأبحاث التى بدأت تؤكد، فى القرنين الماضيين، أن المسيح كما تقدمه الكنيسة ليس له سند تاريخي.

وتتواصل هذه الحلقات البحثية منذ شهر مارس ١٩٨٥ في معهد ويشتار، إلى جانب تبنّيه عدة مشاريع أخرى فى هذا المجال نفسه، ومنها "ندوة بولس"، و"ندوة النصوص المعتمدة" أو القانونية، و"ندوة أعمال الرسل".

ومعهد ويشتار ليس مؤسسة مناهضة للدين المسيحى وإنما هو مؤسسة غير ربحية للأبحاث الخاصة بالعلوم والنصوص المسيحية للتعريف بها، وللحد من تواصل إنهيار البنيان العتيد للمؤسسة الكنسية فى الغرب. أى أن فكرة العاملين بالمعهد ليست إلغاء المسيحية، وإنما محاولة القضاء على ما شاب صورتها من تناقضات عبر المجامع الكنسية المتعاقبة. فحتى عهد قريب كانت الأبحاث

الأكاديمية تظل حبيسة الجامعات والمعاهد، وعادة ما كانت تُمنع من النشر، بزعم أنها شديدة التخصص ولن يفهمها عامة الناس!

كما كان البعض يخشى بطش المؤسسة الكنسية وما يتبعها من لجان تأديبية باترة صارمة، فكانوا يتناقلون المعلومات بينهم، لكثرة الأساتذة ورجال الدين الذين قضت عليهم محاولة الفهم أو التغيير أو نشر آرائهم بناء على الاكتشافات الحديثة.

وعلى الرغم مما فرضته المؤسسة الكنسية من سياج أشبه ما يكون بأيام محاكم التفتيش وظلماتها، وتعرُّض العديد من العلماء والباحثين إلى مؤاخذات ومحاكمات على أنهم هراطقة وفقدوا مناصبهم الجامعية أو اللاهوتية، الأمر الذى أدى بالعديد منهم أن يؤثر الاحتفاظ بمعلوماته وانتقاداته. إلا أن روح البحث العلمى والتدفق الفكري تألقت وازدهرت في أبحاث الكليات والجامعات والندوات رغم القمع. وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى ترأس علماء النقد والبحث العلمي المراكز القيادية على المسرح الأكاديمي في الغرب.

ولا ينتمي معهد ويستار إلى أية مؤسسة دينية ولا يدافع عن وجهة نظر بعينها، وإنما كل ما يتطلع إليه العاملون به هو البحث عن الحقيقة والتوصل إليها ونشرها على العالم..

وكان أعضاء الندوة يلتقون مرتين في السنة لمناقشة نتائج الأبحاث العلمية التى توصلوا إليها بعد أن يكونوا قد أخضعوها للدراسة قبل الاجتماع الدوري. وتعتمد الركيزة الأولى في هذا المبحث على أقوال عيسى، أي على تجميع أكثر من ألف وخمسمائة صياغة لما يقارب خمسمائة مقولة ليسوع،

مسندة إليه في مختلف الأناجيل (المعتمدة والمحجوبة)، ودراسة درجة إمكانية نسبها إليه لغوياً وتاريخياً إضافة إلى ما تمثله من مضمون.

المرحلة الأولى: ١٩٨٥ – ١٩٩١

بدأت أعمال الندوة بالبحث عن الأقوال الصادقة ليسوع أو عن كل ما تمت نسبته إليه، في كل الوثائق التي تمتد من القرن الأول حتى عهد قسطنطين، وإلى عام ٣١٣م تحديداً، عندما تم إعلان الاعتراف بالمسيحية كديانة رسمية ضمن الديانات الأخرى الممارسة في الإمبراطورية، وقد اعتبروا ذلك التاريخ حداً فاصلاً.

وكان أعضاء الندوة يلتقون كل ستة أشهر لمناقشة الأبحاث لكي يتوصلوا إلى النتائج أولا بأول. وعند نهاية لقائهم كانوا يقومون بالتصويت على كل نقطة من النقاط التي تدارسوها، مستخدمين علامات ملونة لتحديد درجة مصداقية هذا القول أو ذاك.

وقد بدأ روبرت فانك (R. Funk)، رئيس "ندوة عيسى" التي انعقدت أولى دوراتها بين ٢١ و٢٤ مارس ١٩٨٥، فى مدينة بيركلي بكاليفورنيا، موضحاً أن كل ما يعنيهم هو البحث عن حقيقة يسوع، عما قاله فعلاً، وعدم الاكتراث بما سوف ينتج عن ذلك العمل من عداوات أو إهانات من جانب المعترضين أو من أولئك الذين يحافظون بإصرار وشراسة على كل ما شهدته المسيحية من تحريف متراكم عبر العصور، وكل ما لا تزال وسائل الإعلام الموجّه كنسياً فرضه على الأتباع، موضحاً أن هذا العمل الذى سيقومون به سوف يخدم ملايين الأتباع الذين يجهلون حقائق الدين الذى ينتمون إليه. وهو ما وصفه روبرت

فانك قائلاً: **"أنه جهل يصل إلى درجة الأمّية"**.. ويا لها من حقيقة جد مريرة مهينة صادرة عن عالِم مؤمن ويدرك معنى ما يقوله!.

ومن ناحية أخرى طالب كل الزملاء العاملين في هذه الندوة بمتابعة أهم المؤلفات التي صدرت قديماً وحديثاً في هذا المجال، وتلخيص أهم النقاط الواردة بها، حتى يكونوا على بيّنة بكل ما يتعلق بالموضوع الأساس. وذلك إضافة إلى عمل جرد شامل لكل ما يتعلق بتراث يسوع وتقييمه حتى يأتي هذا العمل الجماعي كبنيان مشيّد على أسس علمية بأقصى درجة من درجات الدقة والموضوعية والعلانية.

الدافع إلى البحث عن يسوع التاريخي:

يرجع الدافع إلى البحث عن يسوع التاريخي، إلى أن صورته الحقيقية أو ما يبدو منها من الوثائق والأبحاث، يختلف تماماً عما تقدمه المؤسسة الكنسية ونصوصها، وإلى أن تناقل أخباره أو كل ما يتعلق به في المراحل الأولى لنشأة المسيحية قد تم شفاهة لمدة عقود بأسرها. وهو ما يسمح بالحيد عن الخط الرئيس والغوص في منحنيات غير دقيقة أو غير أمينة. كما أن لغة يسوع كانت الآرامية والأناجيل الحالية تمت كتابتها باليونانية. والتراث الشفهي لا أهمية له بحثياً ولا تاريخياً إذا قورن بالمعطيات الناجمة عن الأبحاث العلمية الموثقة.

كما لوحظت المآخذ من الناحية الزمانية أو التقويمية، إذ هناك فترة تمتد ما بين ٢٠ إلى ٤٠ عاما من "وفاته" إلى بداية صياغة أول نص. وكان أول هذه النصوص **"الإنجيل وفقاً لمرقس"**، والثابت أنه لم يكتبه كشاهد عيان، فمن كتب صياغة ذلك الإنجيل الأول لم ير يسوع ولم يتبعه. والأناجيل الثلاثة: وفقاً

لمرقس ومتّى ولوقا تختلف وتتناقض مع ما يقدمه الإنجيل وفقا ليوحنا. وقد نقلوا جميعاً عن بعض وعمّا يُعرف باسم "**الإنجيل الأصل**" (وليس الأصلى، لكن الأصل الذى تم النقل منه) ويشار إليه بعبارة "كويللى" (Quelle) أي الأصل باللغة الألمانية ويختصرونها إلى حرف Q.

وبخلاف هذه الملاحظة العامة، فإن نصوص الأناجيل مكونة من طبقات زمانية مختلفة ومتراكمة بعضها فوق بعض عبر تطور التراث كنسياً وسياسياً. أي أنها ليست صياغة متصلة دفعة واحدة. وما توصل إليه الباحثون على اختلاف مشاربهم هو أن الإنجيل الذى يشار إليه بحرف Q مكود هو نفسه من ثلاث طبقات زمانية مختلفة، معروفة بين جميع المهتمين بهذا المجال بمسميات: Q1 و Q2 و Q3.

أما الملاحظة التي تدين ذلك التراث الكنسي في نصوصه التي تمت صياغتها وفقاً للأغراض الدينية والسياسية، فهي أن المخطوطات الأصلية كلها اختفت أو أخفيت عمداً، وأن أول قطع صغيرة باقية منها ترجع إلى عام ١٢٥م، وأول أجزاء يمكن اعتبارها جزءً من نصٍ يمكن الاعتماد عليه ترجع إلى حوالى سنة ٢٠٠م، وأول نسخة كاملة من الأناجيل ترجع إلى حوالى سنة ٣٠٠م!

كما لا توجد نسختان متشابهتان من الأناجيل، من بين كل تلك النسخ التي وصلت إلى عصرنا، إلا ابتداء من سنة ١٤٥٤م. وما يؤكده جميع العاملين بالندوة وغيرهم، أنه أثناء عمليات النقل، التي كانت تتم بمعرفة القساوسة والرهبان، فهم وحدهم الذين كان من حقهم أن يتعلموا القراءة

والكتابة طوال عصر الظلمات ومحاكم التفتيش، فكانت تقع أخطاء إملائية من الناسخين إضافة إلى تعديل النص وتحريفه وفقا للأهواء.

ولا يمكن لأيٍ من العلماء أياً كان توجهه، أن يجزم بأن النص اليونانى ترجمة أمينة للنصوص الأولى. ويكفى ما كتبه القديس جيروم حول تغييره وتبديله فى النص عند صياغته الأناجيل الأربعة الحالية! وهو ما كتبه بوضوح شديد فى المقدمة/ الخطاب الذى وجهه للبابا داماز، الذي كان قد طلب منه القيام بهذه المهمة، وهو ما ينزع يقيناً أية مصداقية عن هذه النصوص..

وأكثر ما يميّز أعمال "**ندوة عيسى**" أنها تتم بأسلوب جماعي علني قائم على التعاون فيما بينهم، وليس على تسلط أحد الأفراد وتحكّمه في الآخرين، كما أن المعهد يسمح بحضور زوار من خارج الأعضاء الرسميين يتابعون المناقشات ويحق لهم الإسهام فيها فى ورش العمل التي تقام حولها.

أما عن تقييم النصوص المكتوبة فى حد ذاتها، فيمكن تلخيص ما خرجوا به في أن من كتبوا الأناجيل قاموا بالتجميع وفقا لهواهم، وأحيانا كانوا يرتجلون أو يؤلفون ما لم يقله يسوع أو يضيفون إليه تعليقاتهم ليجعلوها تتمشى مع وجهة نظرهم الشخصية وبأسلوبهم.

فمن الملاحظ مثلا أن نقداً يخص يسوع أو موجه ضده في النصوص الأولى، سرعان ما يتحول إلى نقد ضد الحواريين في النسخ التالية، كما أن الاستشهادات كثيراً ما تخون النص لتكشف عن الخلافات والصراعات المسيحية فى أوائل تكوينها. وصياغة بعض الوقائع بأسلوب "مسيحى" تؤكد أنها إضافات

لاحقة. فالمسيحية لم توجد أيام يسوع، ويسوع لم يكن مسيحياً وإنما يهودياً! وهو ما بدأت الأبحاث الجديدة – حتى خارج "**ندوة عيسى**" تشير إليه!..

كلمات يسوع والاقتراع عليها:

تركزت أعمال المرحلة الأولى من "**ندوة عيسى**" حول مختلف الصيغ التي وردت بها الأقوال المنسوبة إليه، عليه السلام، لتحديد درجة احتمال أن يكون قد قالها فعلاً. وكانت عملية التصويت تتم من جميع المشاركين على كل مقولة من المقولات بعد دراستها وتقييمها من الأوجه البحثية كافة. مدركين حقيقة أن الإجماع لا يعني تحديد الحقيقة البحتة أو الحاسمة، وإنما يوضح أفضل حكم عليها أو أفضل تقييم لها من حيث المنطق والسند العلمي والتاريخي.

وكانت أولى الخطوات تعتمد أولاً على جرد الكلمات والأقوال المنسوبة إلى يسوع في القرون الثلاثة الأولى وتبويبها. وتم تقسيم الأقوال إلى أمثال وتشبيهات وحوارات وقصص تدخل فيها عبارات منسوبة إليه.

وقد استبعد أعضاء الندوة كل الحدود اللاهوتية التي فرضتها الكنيسة على مختلف مجالات البحث حول أية معلومات عن يسوع. كما رفضوا تقييم الكنيسة لإنجيلٍ بعينه أو استبعادها لآخر، مكتفين بتحكيم العلوم وأدواتها. كما اعتمدوا في عملية التقييم على الاقتراع لتحديد مدى إمكانية المصداقية على أربع درجات، حدّدوها في أربعة ألوان التزموا بها حتى في الطباعة النهائية لكل ندوة، ومعناها كالآتي:

- الأحمر: يشير إلى أن يسوع قال هذه العبارة.

- البمبي: من المحتمل أن يكون قد قالها.
- الرمادى: لم يقل يسوع هذه العبارة وإن كانت الفكرة بها قريبة مما قاله.
- الأسود: لم يقل يسوع هذه العبارة إطلاقاً وإن كانت شبيهة بتراث مغاير.

من مقدمة كتاب "الأناجيل الخمسة":

تم جمع نتائج الأبحاث الخاصة بأقوال يسوع التي امتدت من عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩١، فى كتاب بعنوان: "**الأناجيل الخمسة**" (The five Gospels)، صدر سنة ١٩٩٣، بعد أن أضافوا إنجيل توما الذى كان قد عثر عليه في نجع حمادي بصعيد مصر سنة ١٩٤٥. إذ رأوا فيه ملامح شديدة الشبه بما يسمى "**الإنجيل الأصل**" أو النبع، ويرمز إليه بحرف Q. على أن النصين كتبا خلال فترة الأربعين عاما التي تقع بين "وفاة" يسوع وهدم المعبد سنة ٧٠م. ونص "كويللى" من النصوص الأولى أو الأقدم التي لا تتضمن عملية صلب السيد المسيح ولا بعثه.. ما يدل على أنها إضافة من الإضافات اللاحقة التى تمت لأغراض بعينها.

ويتضمّن **إنجيل توما** ١١٤ مقولة بلا تدخل أي سرد روائي. وهو يمثل مرحلة سابقة لما تم طرحه فى الأناجيل المعتمدة، لذلك اعتبروه يمثل شهادة مستقلة وغير منحازة لتراث يسوع في صياغاته القديمة. وهو يُعد من الأناجيل الغنوصية، لذلك استبعدته المؤسسة الكنسية.

وهنا لا بد من وقفة نوضح فيها أن إنجيل توما مخطوطة من المخطوطات التى تم اكتشافها فى نجع حمادى سنة ١٩٤٥. وهي نصوص دينية وفلسفية تم تجميعها وترجمتها إلى اللغة القبطية في القرن الرابع الميلادي بمعرفة بعض المسيحيين الغنوصيين، ثم قام بترجمتها في العصر الحديث نخبة من مشاهير العلماء في الغرب. وصدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٨، ثم صدرت طبعة منقحة مزودة بمقدمة لكل مخطوطة، عام ١٩٨٨.

والمقصود بكلمة غنوصية هو: التوصل الفورى إلى المعرفة الروحية، أو بقول آخر: ارتقاء الإنسان إلى أن يصل إلى المعرفة الإلهية. وهو عكس ما تفرضه المؤسسة الكنسية من "**أن الله قد نزل وتجسد بشراً**"، وتفرض هذا القول اعتماداً على ضرورة الإيمان الأعمى بها، بغض الطرف عن مردوده، وليس اعتماداً على العقل والمنطق.

لذلك قامت بمحاصرة الغنوصية واقتلاع أتباعها. إلا أن الغنوصية تواصلت خافتة معتّماً عليها وعلى أتباعها حتى تم اكتشاف مخطوطات نجع حمادي ليُلقي عليها الضوء من جديد. ويفهم من المقدمة التى كتبها جيمس روبنصن كيفية تواصلها عبر الأحقاب المختلفة، ومدى تأثيرها في العصور الوسطى ثم في عصر النهضة ثم في عصر التنوير وحتى أيامنا، بل مدى أثرها في الفلسفة وعلم اللاهوت والثقافة والفنون..

ويمثل كتاب "**الأناجيل الخمسة**" مخرجاً دراميا بابتعاده عن الدراسات المعتمدة، التي لا منفذ منها ولا مخرج إلى الحقيقة. كما يمثل بداية عصر جديد من الأبحاث حول الأناجيل. فقد قرر المشتركون في "**ندوة عيسى**" تحديث كل

ما تم من دراسات وعمل تراث مسيحي جديد قائم على الدراسات النقدية التي تمت الأعوام المائتين الماضية.

فبعد نشر أبحاث داروين عن أصل الأجناس عام ١٨٥٩، وما تلاها من معارك وانزواء للعلماء العاملين في الأبحاث الإنجيلية، وبخاصة في أمريكا، سادت عقلية ولّدت مناخاً أشبه ما يكون بمحاكم التفتيش، مع فارق المسميات والأساليب، واتُّهمت آراء وأبحاث العلماء بالخطورة، وتعرض العديد منهم إلى المحاكمة، واتُّهموا بالهرطقة وعانوا من ضياع مناصبهم الأكاديمية. إلا أن التحرر الفكري الذي ساد في القرن العشرين سرعان ما سمح بأن أعاد العلماء تنظيم أنفسهم في الكليات والجامعات والندوات.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عاد العلماء إلى تقلد مراكز القيادة في الكليات والجامعات بطول القارة وعرضها. ما اضطر المؤسسة الكنسية إلى إنشاء معاهدها الخاصة بالدراسات الإنجيلية كمحاولة للتصدي لهذه الأبحاث الجديدة ولمواصلة نشر ما تفرضه بدأب وجبروت منذ القرن الرابع.

ومن أهم الصراعات الدائرة بين الجانبين، محاولة العلماء المنتقدين للأحداث والوقائع التاريخية وإصرارهم على مواصلة البحث بلا كلل ولا حرج، أياً كانت النتيجة، للتوصل إلى معرفة ما قد يكون يسوع قد قاله وعمله فعلاً من كل ما نسب إليه في الأناجيل المعتمدة والوثائق الأخرى، التي يبدو فيها معارضاً للتقاليد الدينية السائدة، كعدم مراعاة يوم السبت، أو إظهاره على عداء مع أسرته أو اتهامها إياه بالجنون. بل حتى تلاميذه يبدون غير قادرين على فهم رسالته. وذلك على سبيل المثال لا الحصر، فما أكثر النقاط التى لا تزال غامضة

حتى يومنا هذا، الأمر الذى وضع يسوع علناً، وبلا تردد، على مائدة الخلاف بين العلماء من الجانبين.

وقد نجم هذا الوضع من واقع أن يسوع المعتقدات والعقائد، الذي تم فرض صورته هذه بشراسة في القرون الوسطى بالسلطة الكنسية العاتية وبالسيف، لم يعد بوسعها أن تتحكم في عقليات أولئك الذين أصبحوا يتبنّون نظريات جاليليو وكيبلير وكوبرنيكوس، إذ أنهم قد أزاحوا الآلهة القديمة من عروشها بفضل ما أبدعوه من معدات وإنجازات.

وكانت الطفرة الشديدة التي تمت في علم الفلك تمثل جزءا من الصحوة العلمية التجريبية، التى رأت إخضاع كل المعارف للعلم والتجريب. وفى مواكبة لهذه الطفرة العلمية أعيد النظر فى المعطيات التاريخية القديمة للتفريق بين ما هو واقعي وما هو من نسج الخيال.. وفى المجال الإنجيلي كان لا بد للعلماء من البحث فى العلاقة بين الإيمان والتاريخ والفصل بينهما. وهو ما تم فيما يتعلق بالبحث عن يسوع التاريخي.

وبذلك أصبحت الوثائق والمعطيات التاريخية عبارة عن أدوات لا غنى عنها، في العصر الحديث، للبحث والتفرقة بين العالَم المتخيّل والعالَم الواقعى للتجربة الإنسانية. ولمعرفة الحقيقة حول يسوع، يسوع الإنسان الحقيقى، كان لا بد من العثور أولاً على يسوع التاريخي الذى عاش في الواقع، والبحث عما قاله وعما فعله فعلاً وليس تلبيساً.. وما توصلت إليه أعمال الندوة بأبحاثها ومناقشاتها كان اعتماداً على ما يلي:

المرحلة الثانية : ١٩٩١ – ١٩٩٦

تركزت أعمال المرحلة الثانية لدراسة ما قد يكون يسوع قد عمله فعلاً من خلال ما هو وارد بالأناجيل. وفي هذه المرحلة تمت دراسة ٣٨٧ تقريراً يتناول ١٧٦ حدثاً أو واقعة يُعد فيها يسوع الشخصية الرئيسة حتى وإن وردت فيها أسماء يوحنا المعمدان أو سمعان/ بطرس أو شقيقه يعقوب الذى تولى كنيسة القدس من بعده.

ومن بين الوقائع التى يبلغ عددها ١٧٦ الواردة بالأناجيل، تم الإتفاق على أن عشرة منها فقط هي التي تحتمل نسبة عالية من المصداقية. وثلاثون واقعة أخرى حصلت على درجة احتمالية بعيدة الحدوث. وتم استبعاد باقي الأعمال المنسوبة إلى يسوع على أنها غير واقعية أو غير محتملة الوقوع. وبجمع المجموعتين توصلوا إلى رقم ٢٩ واقعة واردة بالإناجيل هي التي تحتمل المصداقية من العدد الإجمالى لها وهو ١٧٦، أى بنسبة ١٦ % من الأعمال المنسوبة إلى يسوع. وهى نسبة تقل قليلا عن نسبة الـ ١٨ % من الأقوال التى حصلت على احتمال المصداقية.

ويقول روبرت فانك لمن لا يزالون يؤمنون بأن الكتاب المقدس كلام الله **"إن نسبة الـ ١٦ % من المصداقية تعد جد ساخرة أو مثيرة للسخرية"!** والسبب فى استبعاد ٨٤ % من الأعمال المسندة ليسوع في الأناجيل ترجع إلى أصل تلك الأناجيل، التى يصل عددها إلى قرابة عشرين إنجيلاً، وصلت من القرون الثلاثة الأولى سواء كاملة أو مجرد أجزاء، اعتمدت المؤسسة الكنسية منها أربعة فحسب وكوّنت منها ما يسمى **"العهد الجديد"** وأعدمت العدد الباقي أو استبعدته.

وهذه المشاشة التاريخية للأصول الكنسية أو المسيحية ترجع إلى أن أول جزء ضئيل معروف من الأناجيل عبارة عن جزء منقول من نص آخر، أي أن أول أثر باق من تلك النصوص ليس نصاً أصلياً وإنما هو نص منقول يرجع إلى أكثر من مائة عام بعد "وفاة" يسوع. وأول أثر مادّى يمكن الإعتماد عليه نسبيا يرجع إلى آخر القرن الميلادي الثاني، أى إلى حوالى ١٧٠ عاماً بعد يسوع..

لذلك أجمع العلماء فى معهد ويسْتار أنه فى غياب أية معلومات مؤكدة، فإن من صاغ بدايات هذه النُسخ أشخاص يرجعون إلى الجيل الثالث فى الربع الأخير من القرن الأول، اعتماداً على ذكرايات سمعية تُحكى شفاهة متناقلة بين الأجيال، مؤكدين أن هذه النصوص تمت صياغتها وإعادة صياغتها وتغيير حكاياتها وأحداثها بالزيادة والنقصان لأكثر من قرن قبل أن تصل تقريباً إلى شكلها الأخير– ولا يعنى ذلك شكلها النهائي.

والمحصلة الناجمة عن هذه الأبحاث هي أن ما بقي من أعمال يسوع يمثل آثاراً لصورة جد باهتة ليسوع، زادت الخرافات والأساطير التعتيم عليها، وهي صورة تتطلب عقلاً متفتحاً وصبراً شديداً لتلمس تلك الحقائق الخافتة.. حسب ما نطالعه فى المقدمة المرفقة بطبعة هذا المجلد الثاني المعنون: " **أعمال يسوع** " الصادر سنة ١٩٩٨.

وبعد أكثر من عشر سنوات من الأبحاث التي قام بها ذلك الفريق الدولي للكشف عن حقيقة حياة يسوع التاريخي ووفاته، انتهوا إلى أن صورته التاريخية تختلف تماماً عما فى الصورة التقليدية التي تقدمها المؤسسة الكنسية. إذ

يرون أن يسوع لم يمش على الماء، ولم يطعم آلاف البشر، ولم يحوّل الماء إلى نبيذ، وأنه تم إعدامه كشخص يثير الشغب وليس لقوله إنه ابن الله!

وأن الذين أعدموه هم الرومان وليس اليهود.. أما عملية البعث فهي قائمة على تصورات لكل من بطرس وبولس ومريم المجدلية، فى نصوص تتناقض فيما بينها في كل تفاصيلها، لذلك لم يعتدوا بها.

المرحلة الثالثة: ١٩٩٦ – ١٩٩٨

ضمّت المرحلة الثالثة خطين متوازيين من الأبحاث، أحدهما يتناول "ملامح يسوع"، كما تبدو صوره المختلفة فى كل الأبحاث التى سبقت أعمال الندوة، من جهة، ومن جهة أخرى اعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها فى المرحلتين السابقتين، التى كانت الأولى منها عن **"أقوال يسوع"** والثانية عن **"أعمال يسوع"**.

وقد تولى هذه المهمة خمسة عشر عالماً في معهد ويستار، لاستخلاص أكبر قدر ممكن من الملامح المقنعة التى من الممكن تصورها من مختلف الجوانب. وتم نشر هذه الأبحاث المستقلة فى كتاب جماعى تحت عنوان **"ملامح يسوع"**، سنة ٢٠٠٢، يطالع فيه القارىء ملامح مختلفة تماماً غير تلك التى اعتادت ترويجها النصوص الرسمية المنسوجة عبر المجامع على مر العصور ..

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن لأقوال يسوع وأعماله كما خرجت بها الندوة أن تقدم قاعدة كافية لتصورات يمكن إضفاء المصداقية عليها

لملامح يسوع؟ ذلك هو التحدى الذى تولى القيام به نخبة من المساهمين في هذا الكتاب..

أما الخط الثاني فكان متعلقاً بالبحث فيما تتضمنه "**أعمال الرسل**" من حقائق يمكن الاعتماد عليها تاريخياً، وما نسبة ما بها من حقائق؟ وما نسبة ما يتوجب استبعاده منها مما هو وارد في الأناجيل؟ وتم نشر أعمال هذه المرحلة الثالثة من الدراسات في ١٩٩٩.

والغرض من هذه الدراسة عمل طبعة ملونة مثل الكتابين السابقين لأقوال يسوع وأعماله. وبذلك سيمكن لدارسى الكتاب المقدس أن يكونوا على دراية بأصول دينهم بصورة أكثر دقة، وأكثر مصداقية، اعتمادا على ما أمكن التوصل إليه من حقائق ثبتت صحتها.

ومن المفترض أن "أعمال الرسل" تاريخياً هي المحاولة الأولى لسرد أصول المسيحية، وكان من المنطقى أن يبدأ بها "**العهد الجديد**" ولا يأتى وضعها بعد الأناجيل. وقد أتى هذا الترتيب لتثبيت صورة بعينها. وهى قصة مكتوبة بحيث يستمر أثرها – وإن كانت فى يومنا هذا قد فقد الكثير من معطياتها المصداقية التاريخية.

ويرجع فقدان المصداقية هذا إلى إدراك وثبوت تنوع أصول المسيحية فى بداية مشوارها. وما هو وارد بالأناجيل لا يعكس هذا التنوع وإنما يغفله عمدا ليفرض وجهة نظر مغايرة. ودراسة أعمال الرسل اليوم تؤكد أنها من آداب أعمال الخيال الديني، لاستعراض مميزات تلك الحقبة وترسيخها، وهى معطيات

لا يمكنها الصمود لآليات البحث العلمي والتاريخي، ولا يمكنها أن تظل في المكانة التي تصدرتها لقرابة ألفي عام.

ويمكن تقسيم أبحاث "ندوة عيسى" حول أعمال الرسل إلى أربع فئات، هي:

أولاً: تصنيف نوعيتها، وقد تم ذلك على أنها كتابات تاريخية، إلا أن الأبحاث كشفت قرابة شديدة بينها وبين أعمال رسل أخرى استبعدتها المؤسسة الكنسية في المسيحية الأولى. وهذا الأمر وحده يحتّم إعادة دراستها كما يحتّم اعتبارها جدّياً كأدبيات خيالية.

ثانياً: تختص الفئة الثانية من التحليل باللاهوت وبأهداف أعمال لوقا. وقد تم إثبات أنه تمت صياغتها بدافع من التوجهات اللاهوتية. أي أنها جميعاً تتبع جدولاً لاهوتياً من أجل ترسيخ لاهوت بعينه وترسيخ معطياته التاريخية الموجّهة.

ثالثا: تتناول الفئة الثالثة مصادر أعمال الرسل واستخدامها لأصول سابقة كمصدر لها، وبخاصة مصدر Q إضافة إلى مصادر أخرى.

رابعاً: الفئة الرابعة تأخذ المصادر السابقة إلى خطوات أعمق فى دراستها وتحليلها. وحتى إن تم التوصل إلى هذه الأصول، فالسؤال هو: إلى أي مدى يمكن اعتبارها مصادر تاريخية حقيقية وليست مختلقة؟.. وهو ما يتطلب مزيداً من البحث والتدقيق لكل معطى من معطياتها، وبخاصة أن أعمال الرسل ظلت لفترة طويلة بعيدة عن مجهر الباحثين..

ومن الواضح أن ما توصلت إليه **"ندوة عيسى"** يختلف تماماً عما آمن ويؤمن به المسيحيون على مر التاريخ، كما أنها في تناقض واضح مع المعتقدات السائدة، إذ أنها استبعدت تماماً فكرة أن تكون الأناجيل منزّلة من عند الله — وهو ما كان مجمع الفاتيكان الثانى قد أقرّه بالفعل، وإن كان بعبارات ملتوية، كما استبعدت الندوة أن يكون من كتبوها من الملهمين، أو حتى الأسماء التي هي معروفة بها. وإنما يعتبرونها وثائق آدمية ألفها كتبة ضمّنوها معتقداتهم الشخصية أو معتقدات من يوجهونهم. وذلك لكل ما بهذه النصوص من تناقضات فيما بينها من جهة، وبينها وبين العقل والمنطق من جهة أخرى..

وإن كان هناك من لا يزال يؤمن بأن هذه النصوص منزّلة، فإن علماء **"ندوة عيسى"** ينظرون إليها من زاوية أخرى، موجزها أن رسالة يسوع وكل ما يتعلق به قد مر عبر فترة ممتدة من التراث الشفهى تصل إلى ما بين ثلاثين إلى خمسين عاماً، وهو ما يسمح بتعديل وتبديل ملامح أية وقائع تاريخية أو حقيقية، فما من إنسان يحكي الحدث نفسه بالأسلوب نفسه، ولا بالانفعال نفسه، والأدهى من ذلك حين تتدخل الأغراض والأهواء..

المرحلة الرابعة: ٢٠٠٦ – ....

بدأ العاملون فى **"ندوة عيسى"** المرحلة الرابعة من أبحاثهم بندوة حول "الأصول المسيحية"، يقومون فيها بكتابة تاريخ جديد للمسيحيات الأولى والكتابات المسيحية، مستعينين فيها بالوسائل نفسها والأساليب العلمية نفسها المتّبعة فى الندوات السابقة.

وتهدف ندوة دراسة "**الأصول المسيحية**" إلى الكشف عن التراث والتقاليد المتعلقة بيسوع من خلال رؤية أوسع للثقافة اليونانية/ الرومانية، والمرحلة التالية لبناء المعبد وبداية ظهور اليهودية الحاخامية، والتنوع الشديد بين أتباع يسوع وتطويرهم للتراث المسيحى حتى تم بتره تماماً عن جذوره اليهودية، تلك الجذور التي فتح مجمع الفاتيكان الثاني سنة ١٩٦٥ الباب على مصراعيه للتراجع عن كل ما قام بنسجه عبر التاريخ، وذلك بتبرئته اليهود من دم السيد المسيح، وهو ما يخالف الأناجيل مخالفة أقل ما يقال عنها أنها من الأسباب الرئيسة التي دفعت آلاف الأتباع لمغادرة المؤسسة الكنسية، وإلى انتشار الإلحاد بينهم بصورة لا تغفلها عين.

ومن المناطق المزمع البحث فيها على أرض الواقع، تسالونيكا، الجليل، القدس، إنطاكية، أديسا، الإسكندرية، أفسوس، وفيليبّى، وكورنثيا وروما. إضافة إلى دراسة مجالات أخرى تعد مساندة، منها: دور المرأة، اليهود والوثنيين، والمسيحية اليهودية، والغنوصية، والمسيحية والإمبراطورية الرومانية.

وقد بدأت هذه اللقاءات ببلدة تسالونيكا لتدارس أربعة محاور حول المسيحية لمعرفة هل بدأت مع يسوع؟ أو مع ابتداع فكرة البعث؟ أو مع ابتداع فكرة عيد الفصح؟ أو مع عمليات التبشير التى تولاها بولس وخرج بها جذرياً عن تعاليم يسوع كما هى واردة فى الأناجيل ..

ويشهد عام ٢٠٠٧ العديد من النشاطاط البحثية والندوات والمحاضرات العامة إلى جانب الموضوع الرئيس: "**أصول المسيحية**". وتدور موضوعات هذه المحاضرات العامة حول الحياة والموت أيام يسوع، الأخلاق، التطور والمستقبل،

بدايات المسيحية: تنوع وليست أصول، يسوع والقرن الواحد والعشرين، الحركات الدينية وكيف بدأت المسيحية، يسوع التاريخى ومستقبل الكنيسة. وكل هذه المحاضرات والندوات تمثل برنامجا مستقلا يعرف باسم : "**ندوة عيسى على الطريق** ". وذلك لأن العديد من الناس هناك لا يمكنهم حضور اللقائين الدوريين السنويين لبُعد المسافة. لذا قرر معهد ويسْتار أن يخرج عن نطاق جدرانه ويتجه إلى الجماهير فى مختلف البلدان الأمريكية لإشراكها في أحدث ما توصلوا إليه.

على هامش "ندوة عيسى"

إن جهود "**ندوة عيسى**" من أجل استبعاد ما علق برسالته على مر العصور، أو من أجل محاولة استعادة الأتباع إلى الديانة التى فرّوا منها لسبب أو آخر، ليست بجديدة، فهناك العديد من المحاولات التى تمت نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: واحدة ترجع إلى مطلع القرن الثامن عشر، والأخرى إلى سنة ٢٠٠٥..

فقد سبق أن قام توماس جيفرصن، المواطن الوطنى – كما يطلقون عليه، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق، بالعمل نفسه سنة ١٧٠٠، حينما أمسك المقص وراح يستبعد كل ما لا يقبله العقل والمنطق أو كل ما يتنافى مع قانون الطبيعة من نصوص الكتاب المقدس، ثم قام بلصق الأجزاء الباقية ليخرج بكتاب مقدس يمكن قراءته والأخذ بما به من حكايات وتعاليم..

وعندما انتهى من مشروعه بقى معه ٨٢ عموداً فحسب من ٧٠٠ عمود تمثل طبعة الكتاب المقدس المعروفة باسم الملك جيمس (King James

Version)، أي أنه استبعد قرابة ٩٠ % من محتويات الكتاب المقدس الأصلي، وأطلق على اختياراته تلك عنوان : "**حياة يسوع وأخلاقه**"..

أما المحاولة الأخرى فقام بها القس مايكل هينتون بانجلترا، في كاتدرائية كانتربرى. ففي ٢١ سبتمبر ٢٠٠٥ أعلنت محطة ال بى بى سى البريطانية عن صدور طبعة جديدة للكتاب المقدس، يقول صاحبها القس مايكل هينتون أنه يمكن قراءتها فى أقل من ساعتين أو بالتحديد فى مائة دقيقة!

وأوضح أنه قام بالتركيز على يسوع، باعتباره الشخصية الرئيسة في الكتاب المقدس. وقد قام القس جون بريتشارد أسقف جارّو بالإشراف العام على الكتاب قائلاً: "لا اعتقد أن أغلب الناس يعرفون الكتاب المقدس جيداً، وهذه المحاولة مقصود بها لفت نظر القارىء قائلين: أنظر، لدينا قصة عظيمة هنا، دعنا نتوغل فيها ولا نتوقف عند الترّهات، ولنقدم لك أهم ما بها!

وقد استغرق العمل من القس هينتون أكثر من عامين لاستبعاد ما بإصحاحات "**الكتاب المقدس**"، ليصل إلى نص متماسك، به أشهر القصص أو أكثرها انتشارا إضافة إلى ما يتعلق بيسوع.

وكلها محاولات تتم من أجل إضفاء مصداقية جديدة على تلك النصوص التى يتباعد عنها الأتباع، في الغرب المسيحي، يوماً بعد يوم، لتشجيعهم على القراءة دون أن ينفّرهم منها كل ما لا يتماشى مع العقل والمنطق.

محاضرة ندوة عيسى !

وكالمعتاد، لم تنتج "**ندوة عيسى**" من المحاصرة التقليدية للمؤسسة الكنسية الفاتيكانية، التي سرعان ما راحت تستكتب فرقها من العلماء التابعين لها، ونشر مواقع إلكترونية متعددة، إضافة إلى الاستعانة بوسائل الإعلام كافة للحد من آثار أبحاثها على الأتباع..

ومن بين الانتقادات التى صدرت من هذه الفرق ضد أعمال "**ندوة عيسى**" استبعادها الرسائل الأخروية من أقوال عيسى وأعماله، ومحاولة إضفاء ملامح مختلفة حطّت من القيمة البحثية لما يقومون به والنتائج التي توصلوا إليها، وبخاصة بآراء العلماء المشاركين في الندوة، قائلين إن الآراء التي طرحوها مرتبطة بميولهم الشخصية وهي عبارة عن آراء مسبّقة!

ومن الانتقادات أيضا أن أربعة عشرة فقط من العلماء المشاركين فى الندوة يعتبرهم المعارضون من العلماء الضالعين في مجال **العهد الجديد** أما باقي المائتين فيرون أنه لا ثقل علمى لهم! بل لقد تمادى البعض فى انتقاده للندوة على أن عملها عبارة عن "نقد هدّام"، على حد قول دانييل آكين، فى جريدة "**معمدانية الجنوب**"، أما الجمعية التبشيرية الأصولية، وجمعية الحارس المفسّر، وجمعية الترسانة المسيحية، فقد اتهمت جميعها **ندوة عيسى** بأنها "**أداة فى يد الشيطان لهدم المعتقدات المسيحية**"!

وقد علّق جيمس هوايت قائلاً: "**لإعادة بناء المسيحية، كما يقولون، فإنه يتعيّن على العاملين فى الندوة التخلص من الأشياء الأساسية التى تقف أمامهم، وهي: الكنيسة، بكل ما بها من عقائد ومعتقدات، وبخاصة ما تقدمه من معلومات حول المسيح. وبغض الطرف عن ضآلة ما تقدمه**

الصحافة من معلومات حول "ندوة عيسى" فإنها تقوم بحرب صليبية لبتر سلطة النصوص وتاريخية يسوع المسيح وأسس العقيدة المسيحية"!

وأطرف ما يلفت النظر فى هذه المقولة الأخيرة عبارة الإشارة إلى "ضآلة" ما تقدمه الصحافة من معلومات حول ندوة عيسى! فمن الواضح إن هذه "الضآلة" بلا شك هي نتاج ما تقوم به الفرق التابعة للمؤسسة الكنسية من قبيل منظمة "أوبوس داى" (عمل الرب) والعديد غيرها، من ضغوط لعدم التعريف بهذه الأعمال. ومن مجرد تصفّح أسماء الجبهة المعارضة ووهن انتقاداتها يدرك القارىء مستوى ذلك النقد ودوافعه، وبخاصة أنهم قد تفادوا أية مواجهة علمية أو مناقشة علمية، وإنما مجرد انتقادات وتجريحات. وهي جهود لا تأتي نتائجها عادة إلا فى البلدان النامية وتلك التي بها أقليات مسيحية متحكمة بصورة أو أخرى..

وقد عاصرنا في العامين (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) نموذجاً من تلك النماذج في محاصرة رواية "**شفرة دافنشي**" والفيلم المأخوذ عنها. ورأينا كيف لم تنجح الجهود المضنية التى قامت بها الفرق الفاتيكانية المعارضة إلا فى بلدان العالم الثالث وتلك التى بها أقليات مسيحية. والسبب الرئيس الذي يدفع تلك المؤسسة الكنسية لمحاربة كل من يخالفها واقتلاعه هو: أن نشر هذه المعلومات بين الجماهير يضر بعمليات التبشير التى أصبحت تتم بجسارة متزايدة، بفضل مظلات سياسية وقوانين ردعية صيغت، بكل أسف، خصيصا لحمايتها..

وتكفى الإشارة هنا إلى أن كل ذلك الجهد العلمى الذى يقوم به معهد ويستار منذ عام ١٩٨٥ حتى يومنا هذا، لم تشر إليه وسائل الإعلام فى مصر،

على اتساع مجالاتها وتنوعها، إلا فى مقال يتيم صدر بجريدة"الدستور"فى١٢/١٠/٢٠٠٥. **(إشارة لمقال كتبه مؤلف الكتاب – ممدوح الشيخ – وقت أن كان مشرفا على الصفحة الدينية بالجريدة)**

ولا يبقى بعد هذا العرض الخاطف لأعمال "**ندوة عيسى**" بمعهد ويستار، بالولايات الأمريكية الأمريكية، إلا أن ننتظر صدور نتائج آخر أبحاثها لا فيما يتعلق بأصول المسيحية فحسب وإنما بكل مكوناتها التى تمت صياغتها عبر المجامع على مر العصور.. وهو ما يمكن مراجعته والتأكد منه بقراءة الأناجيل المعتمدة، وبخاصة فى طبعاتها القديمة، قبل أن يتم تعديل الكثير بها من طبعة إلى أخرى، من أجل إضفاء شيء من المنطق عليها أو من أجل عمليات التبشير..

وسأستعيد هنا بعضا من الوقائع التي ضمنتها رسالة مفتوحة وجهتها إلى الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمي ونشرتها في كتابي "**الشعراوي والكنيسة: ماذا قال الأنبا للشيخ**" المنشور إليكترونيا عام ٢٠٠٢. وهي:

الواقعة الأولي:

مسرحها بريطانيا وأحداثها في بداية القرن العشرين، وهي واقعة شهيرة بل لم يحدث في تاريخ بريطانيا أن مسألة داخلية أخذت في الأهمية الدور الذي أخته هذه الواقعة. وأصل القصة ما رواه الإنجيل من أن المسيح قبل صعوده إلى السماء – حسب عقيدتكم – تمشي مع تلاميذه ودعمهم وبينما هو على المائدة تناول لقمة الخبز وقال: "**كلوا هذا جسدي**" وشرب جرعة من الخمر، وقال: "**اشربوا هذا دمي**"، فتكونت من هذه الكلمات عقيدة مؤداها أن الخبز

والخمر تستحيلان عند التناول إلى "جسد الرب" تماما حقيقة لا مجازاً.

ولما كان القسيس خليفة المسيح كان لابد أن يتناول لقمة من الخبز ويشرب رشفة من الخمر وهو يتلفظ بالكلمات التي تفوه بها المسيح أثناء عشائه مع الحواريين، فمتى فعل ذلك تحول هذا الخبز والخمر إلى جسد الرب حقيقة لا مجازاً، ولذلك يوضح هذا الخبز [القربان] في حق ثمين فوق المذبح من الكنيسة ويتم السجود باعتبار أنه الإله نفسه ويسمون حضور الإله نفسه فيه بالحضور الحقيقي.

وقد كانت هذه عقيدة المسيحيين جميعا - ولا تزال عقيدة أكثرهم إلى اليوم - إلا أنه عندما جرى الإصلاح البروتستنتي تغير الاعتقاد عند أتباعه بقضية الحضور الحقيقي، وقالوا إن هذا مجاز لا حقيقة، وأنه مجرد رمز وتذكار، وعدلوا عن وضع القربان فوق المذبح والسجود له وصاروا في كنائس البروتستنت يجعلون هذا القربان في تجويف خاص به من الحائط.

ولكن الكنيسة الإنجيلكانية [الكنيسة العليا في بريطانيا] لم يتفق رأيها في قضية القربان أن يكون التحول حقيقيا أو مجازيا؟ وأصبحت مسألة خلافية بين اليمين والوسط واليسار وخيف فيها من انشقاق عام، عندئذ أمرت الحكومة بتأليف مجمع من الأساقفة تحت رياسة أسقف كانتربري لحل المشكلة فانعقد المجمع طويلا، ولم يوفق إلى حل، وأخيرا ألحت الحكومة على هؤلاء الأساقفة بأن يبتوا في القضية وتم التصويت بالأكثرية مع مخالفة ستة من المطارنة. كانت الأغلبية مع كون الخبز والخمر يستحيلان في قداس الكاهن إلى جسد المسيح، وعليه تجب عبادتها والسجود لها ووضعها في أعلى المذبح.

ولما كان القول الفصل في هذه القضايا الدينية لمجلس العموم ومجلس اللوردات، عملا بكتاب الصلاة، الذي هو مرجع الأمة الإنجليزية أحيل حكم المطارنة إلى مجلس اللوردات، وكانت للمناقشات فيه جلسات متعددة بلغت من اهتمام الملأ ما لم تبلغه المناقشات في أية قضية أخرى. وأخيرا أيد مجلس اللوردات قرار مجمع الأساقفة، وعندما أحيلت القضية إلى مجلس العموم نقض قرار مجلس اللوردات وحكم مجمع الأساقفة وعلى أثر هذا أعفى رئيسي أساقفة كانتربري من منصبه.

(لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم - الأمير شكيب أرسلان).

الواقعة الثانية:

يرويها خواجة أفندي كمال الدين زعيم المبشرين السنيين في بريطانيا في كتابه ينابيع المسيحية الذي ترجم عام ١٩٢٩ يقول:

"دعيت سنة ١٩١٣ في مؤتمر ديني عظيم عقد في باريس، وكم كانت دهشتي عندما وجدت أن التهذيب الكنسي يتقدم إلى الأمام في نكران العقائد الأساسية للكنيسة مستعرضا أخطاءها بأجلى بيان، وكان غرض هذا المؤتمر أن يصلح ديانة الغرب الحالية، وإن عجز عن ذلك يستعيض بدلا منها بديانة جديدة مبنية على مبادئ تؤخذ من ديانات أخرى أو ببناء ديانة جديدة. وفكر هذا المؤتمر في سياحة عالمية تبدأ في نوفمبر ١٩١٣، غير أن اشتعال الحرب العالمية الأولى قضى على المشروع".

"ومع اشتعال الحرب والمذابح العامة ومجازر البشر الدموية التي

كانت مستمرة، تيقظ في كثير من الأذهان شعور بالكراهية والاحتقار لأجزاء معينة من صلوات الكنيسة لأن تلك المذابح لم تكن إلا نتيجة لبعض المزامير التي يغنونها في الكنيسة وتكون قسما من كتاب الصلوات. وأيقظ اندماج هذه المزامير في كتاب الصلوات روح التمرد والثورة في كثير من الأنحاء ضد الكنيسة، وطلب القسس والعامة أيضا بشدة إلغاء تلك المزامير من كتاب الصلوات، ولم يكن ذلك الطلب غير عادي أو صعب التنفيذ، لأن كتاب الصلوات كثيرا ما نقح في تاريخ الكنيسة."

"لذا ألفت جمعية لأجل تنقيحه حتى يصبح ملائما للرغبات الحديثة، وتلك الجمعية التي تكونت اقترحت إدخال بعض الصلوات الجديدة: إحداها لأجل السلم الزائف، وأخرى لأجل زمن الانتخابات، وثالثة لأجل الضمائر الحائرة، ورابعة لأجل الطقس الجميل، ذلك عن ما اقترحته اللجنة من اختصار ست وصايا من الوصايا العشر، على أن يتم ذلك بأن تمر التنقيحات والإضافات لمجلس الأساقفة فمجلس الإكليروس فمجلس العموم ثم يصادق عليها البرلمان."

(ينابيع المسيحية – ترجمة إسماعيل حلمي البارودي سنة ١٩٢٩، دون ناشر صـ ٤٢، ٤٥).

الواقعة الثالثة:

حدث عام ١٩١٧ في جلسة مجلس كانتربري الكنسي أن طلب بعض الإكليريكيين أن تغير كلمات أحد الأسئلة التي توجه إليهم عند تعينهم

اكليريكيين إذ كان يطلب منهم أن يعترفوا بأنهم يؤمنون إيماناً صادقا لا رياء فيه أن كل شيء ورد في كتابهم المقدس أتى من عند الله، كان الإكليريكيون مقتنعين بأنهم لا يستطيعون أداء اليمين بهذه الصورة لأنهم لا يؤمنون بصحة كثير من الأساطير والقصص والحواديت الواردة في أسفارهم، وبعد مداولات تفوز بأغلبية ٧٣ صوتا أن يصبح نص السؤال:

"هل تؤمن حقا بأن أسفار الكتاب المقدس نقلت إلينا – في كثير من أجزائها وبطرق شتى – الوحي الإلهي الذي تمم بعيسى؟" وهو اعتراف رسمي بأن الإنجيل والتوراة لا يخلوان من التزييف. **(ينابيع المسيحية - صـ ٤٥)**.

الواقعة الرابعة:

هي بشرى حملها مقال نشر في جريدة الأهرام القاهرية **(جميل مطر ١٧ / ٩ / ١٩٩٥)** ويبشر المقال بظهور طبعة جديدة من الإنجيل في إنجلترا تحتوي على تعديلات مهمة منها:

حذف كل ما يوحي بأن الله "ذكر" مثل **"أبانا الذي في السماوات"** إذ تصبح **"أبانا وأمنا الذين في السماوات"**.

كذلك حذف كلمة man عندما يقصد من استعمالها الإشارة للإنسان تبرئة للدين من تهمة التحيز الجنس ضد المرأة.

حذف كلمة (اليهود) حيثما ارتبطت بقتل المسيح عليه السلام وحلت

مكانها كلمة [هؤلاء] ففي رسالة بولس الأولى لأهل تسالونيكي كان النص:

"لأنكم تألمتم أيضا من أهل عشيرتكم تلك الآلام عينها كما هم أيضا من اليهود الذين قتلوا الرب يسوع . . .) (رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل تسالونيكي– الإصحاح الثاني – ١٤ / ١٩).

ولما كنت كلمة " الظلمة " ترتبط أحيانا بالخطيئة أو الشر ، ولما كانت كلمة "الظلمة" في الإنجليزية ترتبط بالبشرة السمراء، فقد قرر محررو الطبعة الجديدة حذف كلمة (الظلمة) أينما وجدت احتراسا لمشاعر الشعوب السوداء.

وحذفوا أيضا كلمة (السيد) أي اللورد حيثما وجدت، وحجتهم في ذلك أن العصر الذي نعيشه ليس فيه سيد ومسود، ولذا لا يجوز استخدام تعبيرات مثل: **"أيها الرب سيدنا"** أو **"السيد المسيح"**.

وتفوق محرر الطبعة الجديدة على أنفسهم حين حذفوا آية إشارة إلى اليد اليمنى للرب، خشية جرح مشاعر أي شخص (أعسر).

وقد أعدت هذه الطبعة لتصدر عن دار جامعة أكسفورد للنشر وهي إحدى كبريات دور النشر في العالم.

الواقعة الخامسة:

في بداية عام (١٩٩٨) نشرت **جريدة سلفاتوري رومانو** الناطقة باسم الفاتيكان أن العمل يجري على قدم وساق لإنجاز وثيقة تحمل عنوان **"جذور العداء لليهود في الوسط المسيحي**، وستكفل هذه الوثيقة حذف النصوص

الدينية المعادية لليهود في الأناجيل **"العهد الجديد"**. وقد سلمت الوثيقة إلى لجنة عليا في الفاتيكان من أجل مراجعتها وإصدار حكم ثان بخصوص تعديل الأناجيل قريبا. وسوف يعقد مؤتمر خاص لإعلان التوبة لليهود الذين ظلمهم المسيحيون وسوف يراجع هذا المؤتمر ويعدل عدة نصوص في العهد الجديد لتحاملها على اليهود، كما سيتم تعديل إنجيلي "متى" و"بولس" وقصة الحواريين برمتها وسيعقب ذلك مؤتمر ثان هدفه طلب الصفح والغفران من اليهود، وهذه التوبة يجب أن تكون شاملة وفردية وجذرية حتى لا يفلت منها مسيحي. **(جريدة العهد اللبنانية ـ ١٤رجب ١٤١٨هـ ـ ص١٧)**.

الواقعة السادسة:

نشرتها **مجلة نيوزويك** الأمريكية (أغسطس ١٩٩٨) وموضوعها ظهور حركة دينية داخل الكنيسة الكاثوليكية في روما تطالب البابا يوحنا بولس بالاعتراف بالعذراء مريم شريكا في عملية الفداء ووسيطا حيويا بين الناس والله . ورغم ما تمثله العذراء مريم بالنسبة للبابا يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان – وقت أن كان رئيساً للكنيسة البولندية – من أهمية خاصة، فهو يدين لها بإنقاذ حياته من محاولة الاغتيال التي تعرض لها عام ١٩٨١ كما أنه أشار إليها خمس مرات في أحاديثه العامة باعتبارها مشاركة في عملية الفداء، إلا أنه لم يجرؤ أبدا على القيام بإعلان بابوي رسمي بهذه العقيدة الجديدة.

وقد وصل إلى البابا يوحنا صندوق تم شحنه من كاليفورنيا يضم قائمة من الدول إضافة إلى الولايات المتحدة وتوقيعات أكثر من ٤٠ ألف شخص

لحث الباب على ممارسة سلطاته بالإعلان عن العقيدة الجديدة لكنيسة روما الكاثوليكية، وهي مبادرة ترفع مكانة العذراء مريم بصورة ضخمة فوق مستوى معتقدات معظم المسيحيين، وهي المرة الأولى التي يلتمس فيها المسيحيون الكاثوليك من البابا إعلان مثل هذه التعديلات في العقيدة الكاثوليكية.

من جانب آخر فإن إقرار هذه العقيدة الجديدة قد يسبب سلسلة من قنابل النقد الحاد من الطوائف المسيحية، إذ اعتبرها بعض أساقفة الكنيسة البروتستنتية والكنيسة اليونانية الأرثوذكسية مجرد بدعة، وهم يحذرون من أن إقرار البابا يوحنا لمثل هذه العقيدة قد يكون مسمار في نعش الاجتماعات المسكونية، بل قد يؤدي إقرارها إلى نتائج سلبية داخل الكنيسة الكاثوليكية نفسها. فاللاهوتيون الكاثوليك أنفسهم شكلت منهم لجنة مكونة من ثلاثة وعشرين متخصصاً في "اللاهوت المريمي" كلفت بدراسة العقيدة المقترحة. وقد أوصت اللجنة بعدم صدور مثل هذه العقيدة المخالفة لتعاليم مجلس الفاتيكان بسبب الغموض والالتباس الذين يكتنفان صياغتها، فضلا عن أنها تضيف المزيد من الحساسيات إلى المشكلات المسكونية الحالية.

ويؤمن أتباع الحركة المرمية أن القرن العشرين هو قرن العذراء مريم، حيث تجلت وظهرت أكثر من ٤٠٠ مرة في مختلف قارات العالم، الأمر الذي يؤدي بالضروري إلى ظهور العقيدة الجديدة التي تؤكد دورها في الوساطة بين الله والإنسان.

وحسب كتاب: "**الأصول الوثنية للمسيحية**" فإن "الظاهرة المريمية" لها جذور في التاريخ المسيحي، فهناك "معراج مريم" وهو كتيب سري يتحدث عن

موت السيدة مريم ويتخيل عروجها للسماء وينسب إليها معجزات جاءت بها على الأرض. ومع أن الأناجيل الأربعة المعتمدة كنسيا لا تفي مريم حقها بل تكاد توهم بأنها أقل فضلا من أتباع المسيح وأنها كانت امرأة عادية حتى أن المسيح أنكر عليها فضل أمومتها وأشاح عنها بوجهه متسائلا: من هي أمي؟، فإن كاتب هذا المعراج ينسب إليها أفعال الألوهية ويضفي عليها صفات الآلهة الوثنية كما عرفت في حضارات الشرق الأدنى.

وقد ورد في المجلد الثالث والعشرين من الموسوعة اللاهوتية التي نشرها الأب مينيه عام ١٨٥٦ أن ثمة إنجيل يسمى إنجيل مريم، وأن هذا الإنجيل توجد منه نسخ بالعربية واليونانية، وترجع النسخة اليونانية إلى القرن الثالث أو الرابع.

وقد كان لهذا الإنجيل تأثير كبير على كنائس الشرق والغرب كما أنه سجل خطيا ديانة عبادة العذراء، وقد انتشر بين البسطاء من المسيحيين وتأصل بين كثير من المؤمنين حتى اضطرت البابوية أن تضيف عقيدة عبادة العذراء إلى بقية عقائدها وعباداتها وصارت أسطورة عروج السيدة مريم إلى السماء ركنا من أركان الإيمان، وخصصت الكنيسة الكاثوليكية يوم ١٥ أغسطس عيدا رسميا تحتفل فيه بصعود مريم، وفي الأول من تشرين الثاني سنة ١٩٥٠ تبنى البابا بيوس الثاني هذه العقيدة، لكنه ميز بين عقيدة صعود مريم إلى السماء الممتدة من هذا الإنجيل وبين الإنجيل نفسه الذي ما زال مرفوضاً.

وقد نشر بطرس وبولس ويوحنا عجائب مريم وقرر الحواريون أن يحيوا ذكراها ثلاث مرات، ومن بين ما جاء في هذا الإنجيل:

"ورفعت مريم السعيدة وجهها ورأت خياما كثيرة وأفواجا من الناس

في حيرة واضطراب. كانت رائحة البخور تعبق، وتراتيل نشيد الأنشاد يتردد بينما كان الناس يرون هذا البهاء ويسبحون الله".

"وقالت مريم السعيدة: إلهي وربي من هؤلاء الناس الذين يقفون في هذا المكان؟ فأجابها: هذا مآل الصالحين ومقامهم، وهذا النور الذي يسعى بينهم نور نعمتي عليهم، وهم في الآخرة يبعثون لا خوف عليهم ولا يحزنون، وقد آتيناهم الفرح الأكبر الذي لن ينفد حتى تؤوب الروح إليهم".

"ورأت مريم السعيدة مكانا أشد إظلاما ينبعث منه الدخان ورائحة الكبريت ورأت نارا عظيمة تتأجج وبشرا يستجيرون ويبكون. وقالت مريم السعيدة: إلهي وربي من هؤلاء الذين يسكنون الظلمات ولماذا أصابهم العذاب في وقيد النار؟ فأجابها: هذه جهنم التي أعدت للآثمين يصلون نارها حتى اليوم الأخير. يوم تؤوب الروح إلى أجسادهم. ولسوف يسامون سوء العذاب لأنهم لم يستغفروا لذنوبهم، ولسوف يشقون في العذاب المقيم، وتكون ذنوبهم كالدود الذي لا ينام ولا يموت، ذلك بأنهم عصوا أمري وكفروا بنعمتي ولم يؤمنوا بي أنا الله".

"ولما سمعت مريم السعيدة تسبيح الصالحين المتقين الفرحين فرحت واستبشرت. أما حين رأت ما أعد للآثمين فقد حزنت واغتمت وتوسلت إلى ربها أن يرحمهم ويغفر لهم ضعفهم فوعدها بذلك".

"ومضى بها إلى الجنة المقدسة البهية يحف بها القديسون والصالحون جميعا".

"ووصلت إلى مختلف المدن رسائل الحواريين الذين كانوا في روما، ووردت إلى بطرس وبولس ويوحنا كتب أوصتهم بأن يعلنوا على الملأ عجائب السيدة مريم السعيدة، فكانوا هم الذين نشروا عجائبها بين الناس. وهذه نبذة منها:

وكان في البحر مراكب اثنان وتسعون تتلاطمها الرياح العاصفة والأمواج العاتية. وراح البحارة الخائفون يستنجدون بمريم ويتوسلون إليها فظهرت لهم فجأة ونجوا جميعا لم يمسسهم سوء".

"وحين علم الحواريون في رومة بأنباء المعجزات التي جاءت بها مريم حمدوا الله وفرحوا واستبشروا، وكتبوا عما صنعته في حياتها وبعد مماتها .. .."

وقال الحواريون: إننا نريد أن نكرم ذكراها ثلاث مرات في السنة لأننا نعرف أن الملائكة جميعا تحي عيدها وتسعد به، ولأنّ الأرض ستعرف خلاصها بها".

"وقرر الحواريون أن يحيوا ذكرى مريم أول مرة في اليوم الثاني لولادة المسيح وذلك من أجل أن يبيد الجراد المختبئ في الأرض وتخصب المواسم، ومن أجل أن تحمي الملوك وتقيهم التحارب والتقاتل. وقرروا أن يحتفلوا بذكراها ثانية في منتصف أيار لكي لا تظهر حشرات الأرض وتفني الزرع والضرع، وحتى تبعد شبح المجاعات القاتلة. واتفقوا أن يحيوا ثالث ذكراها في الخامس عشر من أغسطس وهو اليوم الذي

رحلت فيه مريم عن هذا العالم وعرجت إلى السماء. ولأنه كذلك الوم الذي أتت فيه بالمعجزات والذي تينع فيه الثمار على أشجارها".

"ولقد أشهدتني مريم السعيدة أنا ويوحنا الذي يدعوا إلى الله كل الذي رأته بين يدي المسيح مما لا أستأهل نعماه، وقالت لي: احتفظ بهذه الكلمات وزدها على الكتب قبل أن ترحل عن هذه الفانية فلابد أن سيحتاج إليها الناس ولابد أن يغمرهم الفرح بقراءتها فيحمدوا الله ويقدسوا اسمه واسمي وإن كنت لا أستأهل هذا التقديس. وقال لي: يا يوحنا تبتلى الأرض في آخر الزمان بالحروب والمهالك والمجاعات بما جنته أيديهم من آثام وبما شحت به أنفسهم من صالحات. يا يوحنا تبتلى الأرض في آخر الزمان بالمصائب والمكاره، ولن ينجو إلا المتواضعون الذين يحتقرون أنفسهم في هذا العالم ويكرهونها، ولن ينجو إلا الذين يعملون الصالحات خالصة لوجه الله ويخافون الله ويتراحمون فيما بينهم. في ذلك الزمان يجئ المسيح".

"وكانت مريم السعيدة تناديني: يا ابني، وأجيبها: يا أماه السلام عليكِ، ولتحل بركتك أينما نظرت فيسري الناس طريق العدالة وسبيل الحق، واجعلي محبة الله أبدية في قلب آدم وذريته الذين خلقهم الله، وردي عن الناس بفضل الله ورحمته أعداءهم وما يؤذيهم".

"وأجابتني السيدة مريم آمين".

(الأصول الوثنية للمسيحية – اندريه نايتون - ادغار ويندز - كارل جوستاف يونغ - ترجمة: سميرة عزمي الزين - منشورات المعهد الدولي للدراسات الإنسانية - سلسلة من أجل

الحقيقة - عدد رقم ٤ صـ ٨٥ إلى صـ ١٥٥).

فإذا كان ظهور العذراء حقيقة وإذا كانت دلالاته قاطعة فلماذا لا تضاف نصوص هذا الإنجيل تنفيذا لأمرها؟.

ولا يتوقف الأمر عند مريم العذراء بل يمتد ليشمل "مريم المجدلية" المرأة الخاطئة التي تختلف الأناجيل المعتمدة في نسبها ولا تختلف في أن المسيح أنقذها من الرجم فآمنت به وغسلت قدميه بالعطر، وقد نسبت لها الكنيسة معجزات كثيرة بعد موتها. ولمريم المجدلية هي الأخرى إنجيل يحمل اسمها، وأول ما يلفت النظر فيه أنه ينفي الأساس الذي قامت عليه المسيحية التاريخية وهو عقيدة الإيمان بالخطيئة الأصلية. وكانت الكنيسة قد جعلت هذه الخطيئة الأصلية مبررا لمجيء المسيح، حيث تقول الكنيسة إنه "ابن الله الوحيد" أرسله إلى الأرض لخلاص البشرية من تلك الخطيئة. بذلك يترتب على نفي الخطيئة الأصلية تقويض الأركان الثلاثة الباقية من العقائد المسيحية: الفداء – الصلب – الخلاص.

في هذا الإنجيل يقول المسيح لمريم المجدلية حين تسأله عن الخطيئة الكونية، خطيئة آدم التي تقول الكنيسة إن أبناءه يتوارثونها جيلا بعد جيل: "ليست هناك خطيئة"، بل إنه يربط مفهوم الخطيئة بما يعمله كل إنسان، أي بحريته واختياره كأن يزني أو يسرق، وينفي أن تكون هذه الخطيئة قدرية متوارثة في الأرحام والأصلاب كاللعنة التي لا يولد الإنسان إلا بها.

والأمر الثاني الذي يلفت النظر إليه في هذا الإنجيل أن المسيح يشير إشارة واضحة إلى أن له كتابا وشريعة، وأن كتابه هو الإنجيل وأن شريعته يجب أن

تطبق وكما هو معروف فقد اختفى إنجيل المسيح واختفت معه شريعته. وأخطر ما في "**إنجيل مريم المجدلية**" حديثه عن المسيح ابن الإنسان" ووصفه للذين ينكرون الطبيعة الإنسانية للسيد المسيح بأنهم وثنيون يؤلهون المسيح: "كيف نمضي إلى من يعبد الأوثان وندعوهم إلى إنجيل ابن الإنسان ومن سينجينا مهم بعد أن لم ينج من كيدهم ابن الإنسان".

وواضح من النص كله أن كاتبه متأثر بالفلسفة اليونانية، وأنه يلجأ إلى بعض اصطلاحاتها ومفاهيمها فيما لا نجده عادة في الأناجيل الأربعة إلا في كلام بولس أحيانا، وبخاصة عندما يدعو الأثينيين.

إن أول سؤال تسأله مريم المجدلية للمسيح: "**بأي عين يرى النائم رؤياه؟**" ويجيب المسيح: "**بعين العقل الأولى للكون**".

ورغم أن هذا الإنجيل اكتشف في مكتبة "نجع حمادي" فإن أصله مكتوب باليونانية كمعظم الأناجيل المتداولة وغير المتداولة. وهناك الآن نسختان منه: واحدة باليونانية والثانية بالقبطية. والنسخة القبطية أحدث من اليونانية المكتوبة في نهاية القرن الأول وتختلف عنها قليلاً.

ومن نصوص إنجيل "مريم المجدلية":

" .. .. وقال لها المخلص: "إن كل الطبائع والأعراض والخلائق تسكن بعضها، ولسوف تشهد معادها إلى نشأتها الأولى وتؤوب مادتها إلى أصل طبيعتها، ألا فليسمع كل ذي أذنين".

"وقال له بطرس: "ما دمت قد شرحت لنا كل شئ قل لنا ما هي خطيئة العالم؟"

"وقال له المخلص: "ليست هناك خطيئة، ولكنكم تخطئون حين تزنون. إن الزنى هو الخطيئة. وقد جبل الإنسان على الخير والصلاح، لا تستثنى من ذلك نفس واحدة لكي تثوب إلى جبلتها الخيرة".

ومضى المخلص يقول: "من أجل ذلك تمرضون ثم تموتون.. ..فاعتبروا يا أولي الألباب. إن الجسد قد أطلق هذا الشغف الجامح، شغفا مغايرا لطبيعة الإنسان وجبلته. وهذا ما أثار كل هذا الاضطراب والتنازع داخل الجسد. لهذا أقول لكم: تشجعوا وغالبوا، وحين تعوزكم الشجاعة اعتبروا. ألا فليسمع كل ذي أذنين".

.. .. "السلام عليكم. وتقبلوا سلامي، وحاذروا أن يزلكم أحد عن الصراط المستقيم. إن ابن الإنسان معكم (إني معكم) فانطلقوا وبشروا بالإنجيل، ولا تفرطوا أي من الشرائع التي جئتكم بها"، ثم مضى.

وأشفق الحواريون من أحزانهم وبكوا قائلين: "كيف نمضي إلى من يعبد الأوثان وندعوهم إلى إنجيل ابن الإنسان؟ ومن سينجينا منهم بعد أن لم ينج من كيدهم ابن الإنسان؟". ووقفت مريم المجدلية فسلمت على الحواريين وقالت لإخوانها في الإيمان: "لا تهنوا ولا تحزنوا لأن بركته ستصحبكم وترد الكيد عنكم. فلنهلل له بعد إذ هيأنا وجعلنا رجالا"، وانشرحت قلوب الحواريين بكلام مريم المجدلية، وراحوا يتفكرون فيما قالته لهم.

وقال بطرس لمريم المجدلية: "نعم نعلم يا أختاه بأن المخلص قد أحبك وفضلك على نساء العالمين، فقولي لنا ما تتذكرينه من كلامه أو

تعرفينه مما لم نعرف ولم نسمع. وأجابت مريم أن سأبدي لكم ما خفي عنكم، ثم استفتحت قولها:

"رأيته مرة في المنام فقلت هاأنذا أراك. وأجابني: مباركة أنت إذ لم ترعك الرؤيا. والعقل كنز. وقلت من يرى الرؤيا؟ أهي عين الروح أم عين الذهن؟ وأجابني المخلص: لا هذه ولا تلك، إنها عين العقل الموجودة بينهما.. .. .. (كلام ناقص في المخطوط الأصلي).

(الأصول الوثنية للمسيحية – اندريه نايتون - ادغار ويندز - كارل جوستاف يونغ - ترجمة : سميرة عزمي الزين - منشورات المعهد الدولي للدراسات الإنسانية - سلسلة من أجل الحقيقة - عدد رقم ٤ - ص ١٥٩ - ١٦٣).

الواقعة السابعة:

إحصاء نشرت نتائجه "**صحيفة ديلي تليجراف**" البريطانية، وحسب الصحيفة فإن ربع رجال الكنسية في بريطانيا لا يؤمنون بقصة ولادة يسوع المسيح. فقد بينت نتائج إحصاء أجري في ٥٠٠ كنيسة في مناطق مختلفة من بريطانيا أن ربع رجال الدين لا يؤمنون بقصة ولادة يسوع المسيح. وبموجب نتائج الإحصاء الذي نشرت نتائجه في صحيفة "**ديلي تيليغراف**"، فإن ٢٧ % من الرهبان يعتقدون بأن القضية ما هي إلا "ترجمة خاطئة" لقصة ولادة سيدنا المسيح وأنه "**لم تكن هناك أعجوبة بيولوجية**".

(يديعوت أحرونوت نقلا عن ديلي تليغراف - ٢٢ - ١٢ - ٢٠٠٢).

** **

ولا أجد ختاما أفضل من قول الباحث هاني نسيرة في مقاله **"هوامش على أزمة الكنائس الألمانية"**، فبعد استعراض لكارثة الانتهاكات الجنسية في الكنائس الألمانية كتب قائلا: **"وما عاناه الألمان تعاني شعوبنا أمثاله مما لا يُذكر ولا يُقال. فهناك مقدّس ولكنْ ليس هناك قديسون!"**

(جريدة الحياة اللندنية – ١١ مارس ٢٠١٠).

ملاحق الكتاب

ملحق ١

أطفيح المصرية:

الفتنة الطائفية بلون الدم وطعم الأسطورة([٢])

بقلم/ ممدوح الشيخ

كنا ضيفي برنامج "من القاهرة" الإخباري – القمص عبد المسيح بسيط أبو الخير وأنا – على قناة النيل الإخبارية المصرية، وكان ما يهز مصر هزا الصدام الطائفي الذي شهدته قبل أيام قرية مصرية جنوب العاصمة "القاهرة"، وكان الهزات الارتدادية لزلزال أطفيح قد أسقطت أكثر من عشرة قتلى وما يقرب من مائة قتيل لتتلون المأساة بلون الدم.

ورغم أن هذا الدم لم يكن أول ما سفك في هذه المأساة لكنه كان أول ما سفك على مذبح "الطائفية"، بعد قتيلين سفك دمهما في أطفيح نفسها في بداية الأزمة، لكن على مذبح "الشرف"!.

ومنذ تلقيت الدعوة للمشاركة في الحلقة وأنا – كعادتي في المشاركات التلفزيونية – أحاول إعطاء المعلومات حقها من الاهتمام حتى لا أسقط في فخ

(٢) أرسل هذا المقال إلى جريدة الحياة اللندنية عقب أحداث قرية صول بأطفيح ولم ينشر.

التعميم والتحليق في سماء التفسيرات والعموميات بعيدا عن الوقائع، فالعلم كما تعلمت يجمع بين "نظرة الطائر" و"نظرة النملة". ورغم الانتشار الواسع لأطر تفسيرية تكاد تنفي الوقائع من نوع: الثورة المضادة – فلول النظام – المتطرفون الإسلاميون .... إلا أنني كنت على قناعة بأن الوقائع ربما تفرض الإطار التفسيري الأفضل.

وفي محاولة للإحاطة بما حدث واجهتني مفاجأتان، الأولى جاءت على لسان الباحث المصري الدكتور عمار علي حسن قال الدكتور عمار على حسن، أحد المشاركين بمبادرة وأد الفتنة حيث قال إن أغلب ما تناقلته وسائل الإعلام منذ تفجر أزمة كنيسة صول يحتوى على مبالغات جسيمة وشائعات مغرضة، مضيفا **"فمن يرى الأمر على الواقع يتأكد أن هناك قطاعات عريضة فى القرية من المسلمين يحتضنون المسيحيين، ولم يجبر أحد على المغادرة ولا يوجد بيت متهدم ولا حريق ولا مصاب وسمعنا شهادات حية تؤكد هذا الأمر"!.**

وشدد حسن على أن ما هدم من الكنيسة دار مناسبات لم يتعبد فيها الأخوة المسيحيون. وأرجع "حسن" السبب فى الأزمة إلى عادات وتقاليد القرية ولا علاقة لها بالاحتقان الطائفى، فهناك من يروج شائعات بوجود أوراق بها أسماء مسلمين وأمهاتهم يقومون بأعمال سفلية ضدهم وجدت بالكنيسة، بالإضافة إلى العلاقة العاطفية التى ربطت بين الشاب المسيحى والفتاة المسلمة. (اليوم السابع المصرية ٩ ـ ٣ ـ ٢٠١١).

المفاجأة الثانية: أن قضية العلاقة التي تمت الإحالة عليها بإلحاح (مسلمة وقبطي) ليست السبب الحقيقي، أو على الأقل، هي الشرارة وحسب، بينما الغضب غير المسبوق في تاريخ العلاقات بين المسلمين والأقباط له سبب آخر هو ما أعطى الفتنة طعم "الأسطورة".

وأول الخيط كان خبرا ربما لو نشر على أحد المنتديات أو المواقع الإخبارية المغمورة لما صدقته، لكنه منشور على الموقع الإليكتروني لجريدة "الوفد" المصرية اليومية، الخبر عنوانه: "الوفد تكشف حقيقة رد المسيحيين وأوراق السحر بأطفيح" (٨ مارس ٢٠١١) وفيه كتب (عبد الوهاب شعبان): "**في الناحية الشرقية من قرية "صول" كان اجتماعاً يجري بين لجنة تقصي الحقائق التي كلفها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالبحث عن أسباب التوتر الطائفي وهدم كنيسة الشهيدين.. اللجنة التي كان يرأسها اللواء حسن الرويني عضو المجلس الأعلى واللواء عابدين يوسف مدير أمن حلوان التقت كبار العائلات "المسلمة والمسيحية" بديوان عائلة البحيري الذي يقترب من موقع "الكنيسة" للاستماع إلى شهاداتهم واتخاذ قرار عاجل يعيد الهدوء إلى القرية. في الوقت ذاته تجمع آلاف الشباب الغاضبين حول "الديوان" محل الاجتماع رافضين فكرة إعادة بناء الكنيسة داخل القرية مرة أخرى، لكن رئيس لجنة تقصي الحقائق طلب منهم "إمهال حكماء القرية" للتصرف في الموقف الراهن، غير أن طلبه قوبل بالتلويح بأوراق ما أسموه بـ "السحر والدجل" التي تم العثور عليها داخل الكنيسة. تحفظ اللواء الرويني علي "الأوراق" ووعد ببحثها والتأكد من صحتها**".

في البداية شعرت بالصدمة ثم تتبعت الخبر فوجدته منشورا بصياغة مقاربة في "القدس العربي" اللندنية وعلمت أن أحد الدعاة الذين ذهبوا لرأب الصدع تحدث عنه على إحدى الفضائيات وأدركت أن هذا أن أخطر ما في الملف. وعندما بدأ القمص عبد المسيح بسيط كلامه تحدث إجمالا عن عملية تشويه مقصودة استهدفت الكنيسة حاول فيها مغرضون الإيحاء بأن أعمالا مشينة تجري فيها ومر مرور الكرام على قصة السحر.

توقفت في تعقيبي عند واقعة السحر مؤكدا أمرين: الأول أن هذا الأمر يمكن أن يتسبب في شرخ يصعب رأبه في الثقة بين الطرفين، وبخاصة في المجتمعات ذات الثقافة الريفية مثل أطفيح، والثاني أن العبرة ليست بمدى عقلانية الإيمان بالسحر وحدود تأثيره من عدمه، بل العبرة بالأثر النفسي للمعلومات التي لم يتم الفصل فيها، فالثقة أولا وأخيرا موقف نفسي، وبالتالي طالبت بضرورة إجراء تحقيق واضح تعلن نتائجه بشفافية كاملة، وبخاصة أن السحر مجرم في القانون المصري، وكان ما رحجه القمص أن تكون الأوراق المشار إليها مأخوذة من منزل مسيحي كان يمارس السحر في القرية وليس من الكنيسة.

وعندما سئلت عن المطلوب لأجل الخروج من المأزق تحدثت عن الحل الثقافي على المدى البعيد والحلول العاجلة المتصلة بتهدئة الجانبين، لكنني أشرت أيضا إلى ضرورة غلق باب للفتنة يتمثل في ظاهرة واسعة الانتشار هي لجوء مسلمين إلى قساوسة مسيحيين طلبا للعلاج "العجائبي"، وبخاصة أن موقف نقابة الأطباء المصرية لها موقف صارم من كل أشكال العلاج التي تعرف بـ "الطب النبوي"، وفي حالات عديدة تصدت لمن يدعون هذا النوع من المعالجة من المسلمين، وعليه يجب توسيع نطاق الحظر – وهو حظر مهني محض – ليشمل أشكال العلاج العجائبي الذي يمارسه قساوسة.

انتهت الحلقة وتوالت الخواطر، وعدت إلى أرشيفي الصحفي فوجدت خبرا منشورا في ٢٥/ ٩/ ٢٠١٠ (المصري اليوم) مؤتمر الدراسات القبطية بمكتبة الإسكندرية شهد أزمات منها أن الباحثين انتقدوا خلط الدكتورة رندا بليغ بين الطب القبطي والاستشفاء بنصوص سحرية، من خلال ذكر أسماء القديسين في بعض النصوص لعلاج المرضى والملبوسين والممسوسين!.

لكن الأكثر إثارة كان ما سمعته بنفسي خلال إعداد الفيلم التسجيلي "دولة المنظمة السرية" الذي عرضته قناة الجزيرة عام ٢٠٠٩ وكان موضوعه التنظيم الطليعي السري الذي أنشأه عبد الناصر. ولأن مذبحة القضاء (١٩٦٩) كانت ذات صلة وثيقة بعمل التنظيم كان من الضروري سماع شهود الفترة. وفي مكتب واحد من أشهر محاميي مصر كنا نسجل معه ومع شخصية عامة معروفة عندما دار نقاش بينهما عن العلاقة بين الرئيس جمال عبد الناصر والبابا كيرلس بطريرك الكنيسة القبطية في عهده، وهي رواية مثيرة تحمل الكثير من الدلالات. والرواية المسيحية لهذه العلاقة كما وجدت على العديد من المواقع الإليكترونية القبطية كانت علاقة أب مرضت ابنته بمرض عضال نجح البطريرك في شفائها منه علاجا عجائبيا، أما ما سمعته فكان مختلفا تماما. حيث يقال إن البطريرك أخبر الرئيس عبد الناصر بإصابته بأول أزمة قلبية عندما كان الأطباء يشخصونها "نزلة برد حادة"، ويفترض أن البطريرك توثقت علاقته بالرئيس عبد الناصر حتى كان واحدا من قليلين يستطيعون لقاء الرئيس في أي وقت.

وفي النهاية عدت إلى مكتبتي لأقلب صفحات كتاب "مزامير داوود في السحر والتنجيم" الذي نشره الدكتور أحمد حجازي السقا رحمه الله (مكتبة مدبولي الصغير ـ مصر ـ ٢٠٠١)، وقد كتب تحت عنوان: "التعريف بالكتاب" ما نصه:

"واسم هذا الكتاب "استخدام المزامير في عمل السحر" وهو مخطوط

مسيحي باللغة العربية المصرية حققه وشرحه وترجمه إلى الفرنسية نسيم هنري حنين وتياري بيانكي وطبعه المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة".(الكتاب ص ٢٣).

والكتاب دليل عملي لمن يريد ممارسة السحر إذ يضم التعويذات مكتوبة ومرسومة وتحت كل منها عمود يضم البيانات التالية بعد كل تعويذة سحرية:

عدده

طرحه

جبره

يومه

الساعة

وتشمل نصوصه تعويذات لكل شيئ تقريبا: الأمان من اللصوص، خراب البيوت، قضاء الحاجات، الصلح مع العدو، إهلاك العدو، جلب السمك للشباك، علاج المسحور والمسموم والمصروع والمجنون، تزويج العانس، علاج العقم والعجز الجنسي، دفع الحسد، تيسير الولادة، التفريق بين الأزواج، قتل النساء بالنزيف الرحمي، كشف السارق، عقد اللسان، قمع المعارضين.. .. ..

فهل تفتح الواقعة "الأسطورية" بابا لسيل من الأسئلة؟

ربما!

ملحق ٢

هل تكتب "٢٥ يناير" نهاية "القبطية السياسية"؟([٣])

بقلم/ ممدوح الشيخ

قبل أيام من كتابة هذه السطور دعيت إلى لقاء بإحدى الفضائيات المصرية على خلفية أحداث قرية صول التابعة لمدينة أطفيح المصرية (جنوب القاهرة) كان الضيف الثاني القمص عبد المسيح بسيط أبو الخير وكان ممثلا شخصيا للبابا شنودة الثالث بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية، وكان الخطاب السياسي الذي سمعته جديدا في شكله ومضمونه، بل لعله كان أقرب إلى شهادة وفاة لظاهرة القبطية السياسية. فبعد أن كان كل حادث طائفي يتحول إلى مناسبة لما أطلق عليه بعض الدعاة السلفيين الذين ساهموا في مواجهة الأزمة في بيان لهم بـ "الابتزاز السياسي"، أصبح الحديث واضحا في أنه منصب على "الواقعة" المتعينة وليس نقاشا عاما في "الملف القبطي". وما كان شديد الوضح في خطاب القمص اعتذاره لثوار ٢٥ يناير عن موقف الكنيسة من الثورة وتأكيده نهاية عصر المطالبات الطائفية، حيث المساواة – وبخاصة في قانون دور العبادة الموحد – والمواطنة والدولة المدنية ضمانات كافية لحصول الأقباط على حقوقهم.

([٣]) منشور على موقع إسلام أون لاين – ٢٥ – فبراير – ٢٠١١.

الوطني والطائفي والسياسي

والتغير الذي يعكسه خطاب ممثل البابا جزء من حالة عامة في مصر يعاد فيها إنتاج الكثير من الظواهر السياسية وفقا لما بعد الثورة. ومن أبرز شواهد التغير أن الكنائس المصرية أكدت احترامها للمادة الثانية من الدستور المصري الخاصة بـ "الشريعة الإسلامية"، وأكدت تأييد الدولة المدنية الديمقراطية، وجاء موقفها حفاظا على مشاعر المسلمين، ووحدة الوطن، مشيرة إلي أنه: "**ربما في المستقبل تضاف مادة أخرى تحترم كافة الأديان دون تفرقة**". (**الموقع الإليكتروني لجريدة الوفد المصرية – ٢٥ فبراير ٢٠١١**).

ولندرك حجم التغيير ووجهته نعود إلى واحدة من القضايا التي ظلت لأكثر من قرن هاجس الكنيسة الدولة معا، وهي العلاقة بين الكنيسة والوطن. ومن القصص الشهيرة التي تروى لتأكيد "وطنية" الباباوات الأقباط أن القيصرية الروسية عرضت على بطريرك الأقباط في عهد محمد علي وضع الأقباط تحت حمايتها فرفض البطريك وشكره محمد علي!

بهذا التبسيط الساذج كانت القضية تعالج، لكن التحديق بـ "نظرة النملة" قد تكشف عن شيء مختلف. فمثلا، في عهد الخديوي سعيد حدث صدام بين الدولة والكنيسة الأرثوذكسية انتهى، حسب مؤرخين مسيحيين، باغتيال البطريك كيرلس الرابع بالسم في مؤامرة يرجحون أن الدولة دبرتها. وحسب الكتاب التذكاري "**ذكرى مصلح عظيم**" (**صادر ١٩١١ في الذكرى الخمسين لوفاة البابا كيرلس الرابع – مطبعة التوفيق القبطية**)، وكذلك "**الكافي**" لميخائيل شاروبيم، فإن كيرلس دخل الدير معتزلاً لفترة طويلة بعد

صدام مع الخديوي وترددت عليه رسل قيصر روسيا تفاوضه على وحدة الكنيستين القبطية والروسية. يقول شاروبيم إنها "**كانت من أعظم رغائب كيرلس**". وحسب "**تاريخ الأمة القبطية**" فإن كيرلس:"**عمل جهده في ذلك غير أن مساعيه نبهت الحكومة فاضطر لالتماس حماية من قنصل بريطانيا العام**"!

المثير أن "**ذكرى مصطلح عظيم**" يعكس موقفاً متناقضاً من الخديوي سعيد، فبينما يقر بأن عهده كان بداية السماح بالتوسع في بناء الكنائس بعد طول تضييق، وأن هذا الموقف الرسمي اتخذ وسط معارضة شديدة، فإنه يتهم الخديوي سعيد بالتعامل القاسي مع الأقباط!

من الأقلوية إلى المواطنة

في معظم المجتمعات التي توجد فيها أقلية دينية أو عرقية، عندما تغيب الديموقراطية تشيع اتهامات متبادلة بينها وبين الأغلبية حول ما تتمتع به كل منهما من إمكانات وما تناله من حقوق، وغالباً يكون مصدر الشكوى الخلاف في معايير التقييم. ففي أية تركيبة سياسية طبيعية تكون حدود مطالب الأقلية محددة بالمساواة أمام القانون والمشاركة السياسية، أما أن تتجاوز ذلك لتحاول فرض أمر واقع يتعارض مع المساواة أو مع سيادة الدولة أو أن تسعى لإرغام الأغلبية على تغيير هويتها حتى ترضى الأقلية فإن الأغلبية تتحول فعليا إلى أقلية مضطهدة.

وقد نقلت الباحثة القبطية مارلين تادرس في كتابها "**الأقباط بين الأصولية والتحديث**" تفسيراً مفاده أن "**الاضطهاد ينبع من عدم وجود عدالة**

توزيع، لكن تلك الخاصية تلعب فيها الأحاسيس والمقارنات النسبية دوراً كبيراً، فهي ليست حسابات رقمية وإنما قضية نسبية". والأقباط ذوو توقعات وطموحات مرتفعة وكذلك ذوو إنجازات فعلية مرتفعة، فهم من حيث الدخل والتعليم والمستوى المهني أفضل من المتوسط العام وهم مع ذلك قلقون، وهو ما يسمى "**عدم اتساع المكانة**". فثمة مؤشرات عديدة للمكانة منها الدخل والتعليم والمهنة والسلطة، وهي مؤشرات تكون في الحالات السوية متسقة مع بعضها فترتفع معاً وتنخفض معاً ولكن حين تنخفض بعضها دون البعض الآخر فإن ذلك يولد إحباطات وشعوراً بالاضطهاد. فإذا كان الأقباط يتمتعون بمؤشرات كالدخل والتعليم أعلى من المتوسط، فينبغي أن يتمتعوا بسلطة سياسية أعلى من المتوسط!.

وقبل سبتمبر ١٩٨١ كان كثير مما يدور بين الدولة والكنيسة حكراً على قلة قليلة من القريبين من الدوائر الرسمية ومن يتصل عملهم بالأمر، وكان الناس يتناقلون شائعات واسعة الانتشار عن الكنائس المشيدة كالحصون العسكرية، وعما يمكن أن يحدث داخلها وعن أسلحة مخزنة فيها بكميات ضخمة و. . . .وكانت هذه الشائعات تجسد جدار خوف بني بين الجماعة القبطية والمجتمع.

ودائما كانت "الدولة القبطية" تشكل الموضوع الأهم على الإطلاق في الملف القبطي، رغم ضآلة المعلن عنها ورغم النفي المتكرر على لسان البابا شنودة، وحسب "**ذكرى مصطلح عظيم**"، فإن ديبلوماسيا بريطانيا أخبر سعيد باشا بأن لدى الأحباش نبوءة بأنهم سيرحلون لمصر ويؤسسون دولة قبطية في جنوبها. وحسب تصريحات البابا شنودة فإن الدولة القبطية كانت على فكرة عرضت على أحد بطاركة الكنيسة القبطية في زيارة له لإثيوبيا.

ومن الحقائق التي كشفت عنها وقائع دعوى باشرها مؤسسو "جماعة الأمة القبطية" ضد قرار وزير الداخلية بحل الجماعة في الخمسينات أن الدكتور إدوارد غالي الدهبي العضو المختص بمباشرة قضايا الحكومة تقدم بمذكرتين بدفاع وزارة الداخلية بين فيهما الأغراض الخفية لتلك الجمعية وأنها جمعية سياسية تهدف إلى إقامة "**دولة قبطية**" باستعمال القوة المسلحة وانتهى الأمر بتأييد قرار الحل. (**التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر (الإسلامية والمسيحية) – دكتور كامل عبد الفتاح بحيري – بلنسية للنشر والتوزيع – مصر – ٢٠٠٨ – ص ٢٢٦**).

والفكرة، فضلاً عن كل ما سبق، ليست غائبة عن وعي الطوائف المسيحية الأخرى، وليست عنصر وفاق بينها، بل إنها مرشحة لأن تطلق صراعا مسيحياً /مسيحياً ضارياً، فمثلاً، القس أندريه زكي رئيس المجمع المقدس للكنيسة الإنجيلية المشيخية، لا يتعامل مع الموضوع كـ "خرافة" أو اتهام أطلقته آلة الدعاية السياسية، وإلا لما كان هناك معنى لأن يحدد موقفه منه قائلا إنه: "**ضد التيار الذي يريد دولة قبطية، وضد أن يحكمنا البابا شنودة**".) **حوار – مصطفى سليمان – عبد الله الطحاوي – موقع إسلام أون لاين – ١٤ مارس ٢٠٠٧**.).

نهاية طموح البابا

ورغم أن اللحظة القبطية الراهنة لا يمكن أن تكون نتاج عامل واحد مهما بلغت أهمية تأثيره، فإن شخص البابا شنودة احتفظ بأهمية استثنائية كفاعل رئيس في تحديد المسار، سيما أنه منذ مطلع السبعينات يقود الكنيسة. ومن معالم هذه الحقبة الطويلة المهمة واحد قلما يتم إبرازه هو حكم محكمة القضاء الإداري المصري بشأن قرار عزله. وجاء فيه: **"إن البابا شنودة خيَّب الآمال وتنكَّب الطريق المستقيم الذي تمليه عليه قوانين البلاد، واتخذ من الدين ستاراً يخفي أطماعاً سياسية –كل أقباط مصر منها براء – وأنه يجاهر بتلك الأطماع واضعاً بديلاً لها بحراً من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها، باذلاً أقصى جهده في دفع عجلة الفتنة الطائفية بأقصى سرعة على غير هدي في كل أنحاء البلاد، عير عابئ بوطن يأويه أو دولة تحميه، وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذي خلعه عليه أقباط مصر".**

وهذا الحكم ينسب للبابا دون لبس ما دأب على نفيه عن نفسه، وله دلالة مهمة لا يمكن تجاهلها، فالمد الطائفي في مصر يمده رافد مسيحي كنسي ينبغي ألا نغفله. وفي هذا السياق كانت "القبطية السياسية" محاولة لنقل أزمة الكنيسة من "الداخل" إلى "الخارج"، أما ما تواجهه الكنيسة الأرثوذكسية فعلياً فهو أعراض تصدع قرر البابا مواجهته بـ "الهرب إلى الأمام"، وتصوير الأزمة كما لو كانت أزمة اضطهاد أقلية دينية على يد الأغلبية، ما يضمن له، أولا: التخلص من معارضيه داخل الكنيسة (الأب متى المسكين، الدكتور جورج بباوي، القس إبراهيم عبد السيد وآخرين)، فضلا عن تحقيق الحد درجات السيطرة على الأقباط كوقود لمعركة "حرب استعادة" تستلهم نموذج حرب الاستعادة التي شهدتها الأندلس!

وفي مسعاه لبناء أسوار يواجه بها أزمة الكنيسة عمد البابا شنودة لتحويلها إلى "دولة داخل الدولة"، ومن شواهد ذلك مثلا أنه عندما تولى البابوية في ١٩٧١ كان آنذاك يشار إليه بأنه صاحب المقالة الشهيرة "جيب البطريرك" التي طالب فيها بفحص الذمة المالية للبابا. ومع تبدل المواقع أصبح المطالب واحدا من أشهر معارضيه، فقد رفض البابا تحفظات جورج بباوي على مصروفات الكنيسة قائلا: "**لا توجد كنيسة في العالم تعلن عن حجم إنفاقها**".(**البابا يرفض تحفظات جورج بباوي على مصروفات الكنيسة – جريدة الشروق ٢٧ أغسطس ٢٠١٠**).

وقد كشف الباحث عبد الله الطحاوي مؤخرا – بالوثائق – جانبا آخر من جوانب مشروع البابا شنودة، ففي إطار مسعاه للمصالحة بين الدولة والبابا بعد قرار السادات بعزله (١٩٨١) ذكر ميريت غالى، الوزير السابق، في ٤ نوفمبر ١٩٨٢ عندما اجتمعت بمنزله اللجنة، أن أول ما نوقش كان "**المخطط الإسرائيلي الهادف إلى تقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات دينية بما في ذلك دولة قبطية في الصعيد**".

"**وتنقسم وثيقة المحضر إلى قسمين: حقيقة الموقف، والحل المقترح. فبالنسبة لحقيقة الموقف، أشارت الوثيقة إلى المخطط الإسرائيلي من أجل تقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات دينية طائفية، بما في ذلك دولة للأقباط في الصعيد، وأن لدى مجلس الكنائس العالمي دليلا على أن إسرائيل تمول جمعية الأقباط الأمريكان، ولدى الحكومة دليل على قيام إحدى الدول العربية بذلك تم التصريح بذلك من قبل**

الرئيس مبارك عندما كان نائباً إلى أمين فهيم في حضور البطريك الكاردينال في يونيو ١٩٨٠."

و"**دوام اتصال قداسة البابا بهذه الجمعية وولاء الجمعية للبابا ولاء أعمى مع عدائها قِبل من لا يوفده البابا شخصياً، كل ذلك عوامل من شأنها أن ترسخ في ذهن الحكومة أن البابا يعادي الوطن**".

وأهمية هذه المعلومات أنها – ربما – أول إشارة "موثقة" إلى جدية فكرة "الدولة القبطية" رغم أنها كانت في صلب النقاشات على أعلى مستويات المسئولية في الدولة المصرية كخطر حقيقي. وفي الوثيقة الخاصة بالاجتماع المشار إليه كانت أولى الملاحظات "**أن البابا شنودة الثالث هو الذي قاد هذا الموقف**"، "**وظاهر الأمر، كان الصراع يدور بين الكنيسة المصرية والدولة**". (**وثائق البابا شنودة في سنوات المنفى (٣) – عبد الله الطحاوي – جريدة الشروق – ٧ يونيو ٢٠١٠**).

وقد كان من بين أهم من كتبوا عن المشروع السياسي للبابا شنودة الكاتب القبطي (النائب السابق) جمال أسعد عبد الملاك في كتابه "**إني أعترف: كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون**" (**دار الخيال – مصر – ٢٠٠١**). وفيه تفاصيل خطيرة عن التحولات التي أحدثها البابا في الكنيسة، وهو كان يوصف بـ "مستشار البابا"، قبل أن يتحول إلى معارضته، كما كان صاحب السبق في إثارة السؤال عن التنازع بين الدولة والبابا على تمثيل المسيحيين عندما أصدر كتابه: "**من يمثل الأقباط: الدولة أم البابا؟.**"

ومع التطورات الساخنة التي شهدها الملف القبطي مؤخرا أعاد جمال أسعد عبد الملاك التذكير بما سبق أن حذر منه، معتبرا أن "**الكنيسة قد**

أصبحت دولة الأقباط" وهي بمنزلة **"دولة دينية داخل الدولة التي تدعي صباحاً ومساءً أنها دولة مدنية تحارب الدولة الدينية وتناهض الأحزاب الدينية وتحاصر الإخوان المسلمين"**، ويضيف جمال أسعد: **"ولقد نبهنا لهذا التناقض، ولقد حذرنا من تنامي دور الكنيسة والبابا شنودة تحديداً السياسي وإصراره علي أن يكون هو الممثل السياسي وليس الديني فقط للمسيحيين في مصر". (إعلان الكنيسة دولة للأقباط – مقال – جمال أسعد عبد الملاك – جريدة الدستور – ٧ مايو ٢٠١٠).**

وعلى اختلاف المصطلحات والتعبيرات ثمة ما يشبه الإجماع على أن الكنيسة تحولت إلى "فاعل سياسي"، ويعبر الروائي المصري المعروف علاء الأسواني عن ذلك قائلا: **"أعتقد أن الكنيسة في الفترة الأخيرة قد تجاوزت دورها كسلطة روحية لتتحول إلى ما يشبه الحزب السياسي". (الدستور – ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨ ص ٢٤)**. أما جريدة واشنطن تايمز الأمريكية فتصف هذا التحول قائلة إن **"الكنيسة الأرثوذكسية المصرية تعتبر الآن بمثابة دولة مستقلة بنفسها"**.

وتكشف الصحيفة عما يمكن اعتباره علامة من علامات التصدع التي يعالجها البابا شنودة بفرض قبضته الحديدية على الأقباط، لا دفاعا عن العقيدة المسيحية بل خوفاً من خروج الآلاف من أتباع الكنيسة من المسيحية. وذكرت الصحيفة أن الكثير من النشطاء الأقباط يخشون أن يدفع هذا الأمر المسيحيين إلى اعتناق الإسلام، حيث تسبب هذا في الكثير من الصراعات الطائفية بين المسلمين والمسيحيين مؤخرا. **(الدستور المصرية – ١٥ سبتمبر ٢٠١٠)**.

هكذا إذن كانت الصورة قبل ٢٥ يناير مباشرة.

القبطية السياسية الجديدة

الصورة الجديدة للدور القبطي في المشهد السياسي المصري تعكسه أولا رغبة المحامي القبطي المعروف ممدوح رمزي في الترشح للرئاسة – وهو من معارضي الدور السياسي للكنيسة – ومطالبة محامي قبطي آخر – منتصر مالك يعقوب – بإنشاء حزب قبطي "ردا" على إعلان الإخوان نيتهم تأسيس حزب (**الموقع الإليكتروني لجريدة الأهرام ٣ /٣ /٢٠١١**). هذا فضلا عن رفض معلن من جانب الكنائس لفكرة الحزب المسيحي (الديني) ممثلا في دعوة "الحزب القبطي المؤسسي". وما زالت تتحرك بشكل جنيني فكرة تأسيس حزب مدني يكون للأقباط فيه وزن نسبي كبير بدلا من حزب مقصور عليه أو يمثلون الأغلبية العظمة من أعضائه ما قد يغذي الإحساس بـ "الفرز الطائفي"، فالقبطية السياسية الجديدة – على الأرجح ستكون باتجاه تعزيز المساواة والمواطنة والمدنية، وبخاصة أن ما بعد ٢٥ يناير داخل الكنيسة وخارجها مختلف تماما، فالنظام الذي ارتكب أبشع الجرائم ليحقق هدف إقصاء الإسلاميين رحل إلى غير رجعة ولا مفر من أجندة سياسية لا تتبنى قاموس الإقصاء "المسيحي" الذي يصنف المصريين إلى "ضيوف" و"سكان أصليين"!.

ملحق ٣

المفكر القبطي بولس رمزي في حوار جرئ وخطير: انتبهوا أيها السادة.. باق ١٠٠ ألف توقيع فقط لطلب الحماية الدولية للأقباط في مصر

يقدمها : مختار عبد العال

جريدة المساء المصرية

الأحد ٢٢ مايو ٢٠١١

هذا الحوار ليس حواراً عادياً بل هو حوار جرئ جداً وخطير يتحدث فيه المفكر القبطي بولس رمزي حديث المصارحة والمكاشفة.. يفجر العديد من القضايا ويثير الكثير مما يعجز الكثيرون عن إثارته لأسباب مختلفة.. يحدد الداء والدواء ويدخل في مناطق شائكة قد يخاف غيرنا من الدخول فيها إلا أننا قررنا نشر الحوار إيماناً منه بحرية الرأي وإيماناً أكبر بأننا لن نستطيع التغلب علي كل مشاكلنا إلا بالحوار الصادق البناء والصريح ومواجهة المشكلة بدلاً من اللف والدوران حولها.. وفي نفس الوقت نرحب بكل الآراء والتعليقات حتى نخرج بنتيجة إيجابية لصالح "مصر" أولاً وقبل أي شيء.

هذا الحوار يكشف النقاب عن نقطة خطيرة وهامة وهي أنه لم يتبق سوي مائة ألف توقيع فقط من أجل أن تقوم الأمم المتحدة في نظر طلب الحماية الدولية للأقباط في مصر وذلك تنفيذاً للحملة التي يقودها أقباط المهجر حيث نجحوا حتى الآن في الحصول علي ٢ مليون و ٩٠٠ ألف توقيع وهي مسألة في منتهي الخطورة والهدف منها تقسيم مصر.

وفيما يلي نص الحوار:

*** البعض يحصر مشاكل الأقباط في مصر في بناء الكنيسة أو استعادة كاميليا ووفاء قسطنطين أو حتى عبير.. بصراحة ووضوح متي تنتهي المشكلة القبطية وما أسبابها؟**

** بصراحة ووضوح تام أمام الأقباط ٣ مشاكل أو معوقات رئيسية ساهمت في خلق ما يسمي بالمشكلة القبطية أولها الكنيسة نفسها التي تتخذ منهجاً متعسفاً ضد الأقباط باسم الدين فعندما يكون الزواج سرا مقدسا ويتم التعامل مع الأقباط بمعيارين أو مجموعة من المعايير حسب موقع صاحب المشكلة وعلاقته بالكنيسة هنا توجد مشكلة.. فمن أكبر المعوقات التي تعيق الإنسان في معيشته حياته الاجتماعية الزواج والطلاق والغالبية العظمي من المجتمع القبطي لديها مشاكلها الاجتماعية في الزواج والطلاق وهناك تعسف من الكنيسة في هذا المجال بحيث لا يستطيع طرف تحقيق الانفصال وحتى لو حصل عليه بحكم محكمة وتم الطلاق لا تعترف الكنيسة بهذا الحكم وترفض منحه تصريح زواج.

*** عفواً الأمر يحتاج لأمثلة توضح كيفية اختلاف المعايير حتي لا يكون الكلام مرسلاً!**

** الأمثلة كثيرة وأبرزها كيفية طلاق "ميري" ابنة القمص عبد المسيح بسيط أستاذ اللاهوت الدفاعي في الكلية الأكريليكية وراعي كنيسة العذراء

بمسطرد.. وكيف طلقت وما هي المعايير التي تم اتباعها لطلاقها.. ولماذا عبير بطلة أحداث إمبابة الأخيرة لم تطلق وهل طبقت عليها نفس المعايير؟!

مثال آخر عندما صدر الحكم القضائي لصالح مجدي وليم طليق الفنانة هالة صدقي بأحقيته في الزواج والحصول علي تصريح زواج من الكنيسة.. لم ينفذ الحكم ولم تلتزم الكنيسة بتنفيذ حكم قضائي في نفس الوقت الذي حصلت فيه هالة علي تصريح زواج من الكنيسة.. هذه أمثلة لاختلاف المعايير.

خذ مثلاً آخر عندما طلبنا أن يباح للذين حصلوا علي حكم طلاق عن طريق القضاء بالزواج مدنياً صرح البابا بأن من يتزوج مدنياً محروم من دخول الكنيسة حتى لو مات لا تتم الصلاة علي جسده.. أين مدنية الدولة التي تنادي بها الكنيسة؟ وهل القانون فوق الجميع ما عدا الكنيسة؟ مدنية الدولة لابد أن يستتبعها قانون للزواج المدني يتم بموجبه الزواج والطلاق وفقاً لمعايير تتناسب مع المجتمع المصري وتقاليده وعاداته وقيمه وهذا لا يعني نهاية الزواج الكنسي ولكن يعني أن من حق الزوجين أن يختارا الطريقة التي تناسبهما للزواج دون أن يصدر من الكنيسة تكفير وحرمان لكل من يستخدم الزواج المدني كوسيلة للزواج.

وهنا احذر من أن الكنيسة تستغل الوضع السياسي الدقيق الذي تمر به البلاد للضغط علي القائمين علي الحكم لتمرير قانون الأحوال الشخصية الموحد وذلك بهدف إحكام سطوتها وسيطرتها علي الشعب القبطي بسن قانون وفقاً لمفاهيمها وضوابطها الكنسية وهذا القانون لو صدر فسيكون مخالفة صارخة لمواثيق حقوق الإنسان التي وقعت عليها مصر لأنه لا يجوز للدولة أن تصدر قانوناً يحرم الزواج علي شخص أياً كان الجرم الذي ارتكبه.. هذا مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان تحاول الكنيسة أن تجعل الدولة تصدر قانوناً مخالفاً له وللعلم فطالما صدر القانون من الدولة يصبح قانون دولة وليس قانون كنيسة.

أرملة الكاهن

المسألة الثانية المرتبطة بهذه القضية حرمان أرملة المتوفي من الزواج وهذا أيضا قانون كنيسة.. ولنفرض أن فتاة تزوجت من كاهن وهي في ريعان شبابها وتوفي نتيجة حادث أو ما شابه فكيف يمكن حرمان هذه السيدة من الزواج استناداً علي نص في العهد القديم حرم أرملة داود النبي من الزواج.. عفواً الكاهن ليس هو داود النبي وإذا كنا سنسلم بالنص في العهد القديم فبالمثل نسلم بنصوص العهد القديم التي تبيح تعدد الزوجات وكلنا يعلم أن إبراهيم وداود وسليمان كانت لديهم زوجات متعددة.. كما لا يوجد نص في العهد الجديد يحرم تعدد الزوجات وطالما رفضنا نص العهد القديم فيما يختص بتعدد الزوجات علينا أن نرفض أن تظل أرملة في العشرينيات مدي حياتها بدون زواج.

النقطة الثالثة في هذه القضية تتعلق بإسقاط البابا شنودة منذ اليوم الأول لتوليه كرسي الكرازة المرقسية لائحة ١٩٣٨ والقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ حيث كانت اللائحة تنص علي ٩ حالات تسمح بالطلاق بما فيها الزنا وتسمح لهذه الحالات بالزواج للمرة الثانية.

والخلاصة أن هذه النقاط والأمثلة التي وردت بها كانت أسبابا تراكمية ساهمت بشكل كبير في إشعال المشاكل الطائفية بسبب خروج البعض من المسيحية إلي الإسلام هرباً من تعقيدات وقوانين الكنيسة.

علاقة الأقباط بالدولة

* ننتقل إلي النقطة الثانية.

** علاقة الأقباط بالدولة.. وهي رواسب ٣٠ عاماً اتفق فيها النظام مع الكنيسة علي تهميش الأقباط وإبعادهم عن المعترك السياسي والخروج من الملعب السياسي والدخول للكنيسة والبقاء خلف أسوارها وهذا الأمر يستدعي إعادة العلاقة بين الدولة والأقباط مباشرة دون وساطة الكنيسة.. وللعلم فإن الدولة من أجل أن تحافظ علي الأقباط خلف جدران الكنيسة قامت بتشجيع التيار المتشدد والسماح بنموه لتخويف الأقباط وخلق قضايا مثل كاميليا وعبير وإشعال الطائفية لتفريغ الطاقة بها.. لذا فللأسف الجيل الشاب الحالي كله لا يفهم سياسة بقدر ما يفهم طائفية.

* المشكلة الثالثة..؟

** المجتمع.. فعندما حدثت واقعة "قنا" وتم تعيين محافظ قبطي للمحافظة حدث الرفض تلقائياً من شعب قنا الذي كان مقهوراً بأدوات الحكم السابق وقبل علي مضض وجود محافظ قبطي وقتها.. إلا أنه انتفض بعد تعيين المحافظ الجديد بعد الثورة ولا تصدق أن الرفض كان لأنه شرطياً أو متهماً في أحداث تعذيب وخلافه.. كل هذا غير صحيح.. الحقيقة التي يتعمد الجميع تغييبها هي أنه محافظ قبطي..

والسبب الثقافة التي لا تستطيع أن نتهم فيها السلفيين.

ليس هم الوحيدون المعنيين بهذا الأمر.. الشعب كله تمت تغذيته بالطائفية علي مدار الثلاثين عاماً الماضية نحن نحتاج إلي ثقافة ثورية جديدة لا

تنسوا أن هـذا الجيـل ولـد ووصـل إلي الثلاثـين في عهـد مبـارك وتم تغـذيتهم بالطائفية.. الأمر كما قلت يحتاج إلي فترة زمنية ومعالجة إعلامية وخطة حقيقية تعيد الحب والتوافق الذي كان موجوداً قبل حكم مبارك.

الاعتصامات

*** وما رأيك في اعتصام الأقباط أمام ماسبيرو والذي أصبح رايح جاي رغم ما أعلن عن طلب البابا فضه ورفض الأقباط لهذا الطلب؟!**

** في البداية لي تساؤلات عديدة أهمها كيف ينادي الأقباط بدولة مدنية والكنيسة هي التي تقود الاعتصام والشباب القبطي أدوات في يد الكنيسة.. أن جميع المظاهرات التي خرجت من الكنائس كانت تتم بشحن وتوجيه من الكهنة وأنا أجد تناقضاً غريباً بين ما تنادي به الكنيسة وبين ما هو موجود بالفعل في ماسبيرو.. أجد في ماسبيرو مظاهرات تطغي عليها روح الطائفية.. كل شخص يرفع صليبا في يده.. كيف تنادي بدولة مدنية وأنت ترفع صليباً في يدك.. دولة مدنية يتزعمها كهنة وقساوسة وقمامصة.. كيف يفض الاعتصام تلبية لمطلب البابا شنودة وليس تلبية لمطلب جهات سياسية.. هذا تناقض غريب.. للأسف القبطي لم يتظاهر من أجل حقوقه السياسية بل تظاهر من أجل مطالب طائفية.. بناء كنيسة.. زيادة مساحتها.. عودة وفاء وكاميليا.. لم أجد قبطياً يرفع شعاراً وطنياً بل صليباً.

أما حكاية أن الأقباط تمردوا في البداية علي كلام البابا برفضهم الانصياع إلي تعليماته بفض الاعتصام فهذا تمرد ظاهري وتوزيع أدوار ولا تنس أن متياس نصر وفلوباتير جميل قيادات دينية تحت رئاسة البابا وأن من يقود

المعتصمين كهنة يخضعون لرئاسته مباشرة ومع ذلك لم يتخذ ضدهم قرار بتحويلهم إلي لجنة المحاكمات الكنسية باعتبارهم عصاة.. والبابا قام بتوزيع الأدوار باقتدار حيث ذهب مرقص عزيز إلي أمريكا وهناك زكريا بطرس في قناة الحياة القبطية ومتياس وفلوباتير في ماسبيرو وبذلك تحول الكهنة إلي ثوار وقادة سياسيين.

الحماية الدولية

*** وماذا عن أقباط المهجر؟**

** للأسف أن بعض أقباط المهجر يلعبون دوراً في منتهي الخطورة ويطلبون الحماية الدولية.. وهناك طلب مقدم من القمص مرقص عزيز أحد كهنة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الذي يقود إحدى الكنائس في أمريكا للمطالبة بالحماية الدولية ويحاول من خلال قنواته التليفزيونية علي القمر الأوروبي تجييش الأقباط للتوقيع الإلكتروني علي طلب الحماية الدولية للأقباط في مصر لتقديمه إلي الأمم المتحدة واستطاع حتى الآن جمع ٢ مليون و ٩٠٠ ألف توقيع ويحتاج إلي مائة ألف توقيع فقط لاكتمال الثلاثة ملايين اللازمة لنظر الأمم المتحدة في الطلب وأنا هنا أتساءل لمصلحة من ينادي بعض أقباط المهجر بحماية دولية وحكم ذاتي للأقباط.. طبعاً المقصود تقسيم مصر فلمصلحة من ولماذا هذا التواجد غير المسبوق لأقباط المهجر في ماسبيرو؟!

***

ممدوح الشيخ.. ..سيرة ذاتية

الاسم : ممدوح محمود محمد الشيخ علي

الشهرة : ممدوح الشيخ

تاريخ الميلاد : ١٤ / ٨ / ١٩٦٧

الجنسية : مصري

** عضو اتحاد كتّاب مصر.

** كاتب مقال رأي بالدوريات الآتية:

جريدة المستقبل (اللبنانية)

جريدة عمان (العمانية)

جريدة الدستور (المصرية)

مجلة الصوت الأخر (العراق)

أولاً: ترجمات في معاجم وموسوعات

** ترجمة في الطبعة الأولى من: "معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين". (مؤسسة البابطين – الكويت).

** ترجمة في الطبعة الأولى من: "معجم أدباء مصر" (الهيئة العامة لقصور الثقافة – مصر).

** ترجمة في الطبعة الأولى من: "الموسوعة الكبرى للشعراء العرب المعاصرين: ١٩٥٦ – ٢٠٠٦" – إعداد وتقديم: فاطمة بوهراكة – المغرب – ٢٠٠٩ – برعاية الشيخة أسماء بنت صقر القاسمي.

** ترجمة في الطبعة الأولى من: "معجم الأدباء: من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢" –كامل سليمان الجبوري – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ٢٠٠٢ م – ١٤٢٤ هـ.

مؤلفات إبداعية منشورة

** نقوش على قبور الشهداء (ديوان شعر).

مركز يافا للدراسات والأبحاث – مصر – ١٩٩٦.

** عاصمة للبيع (مسرحية).

دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة – دولة الإمارات – ٢٠٠٠.

** الحلم المسروق (ديوان شعر بالعامية).

مركز يافا للدراسات والأبحاث – مصر – ٢٠٠٣.

** الندى والموت (ديوان شعر).

مركز يافا للدراسات والأبحاث – مصر – ٢٠٠٣.

** القاهرة.. بيروت.. باريس (رواية)

الدار العربية للعلوم – بيروت – ٢٠٠٦.

** أهي القدس؟ - ديوان شعر – مكتبة بيروت – سلطنة عمان – ٢٠٠٩.

** الممر – رواية – مكتبة بيروت – سلطنة عمان – ٢٠٠٩.

مؤلفات أخرى منشورة

** أشهر الأحلام في التاريخ مكتبة ابن سينا – مصر – ١٩٩٣.

** المسلمون ومؤامرات الإبادة – مكتبة مدبولي الصغير – مصر – ١٩٩٤.

** التنبؤات والأحلام من الخرافة إلى العلم – دار التضامن – لبنان – ١٩٩٦.

** الإسلاميون والعلمانيون من الحوار إلى الحرب

الطبعة الأولى – دار البيارق – الأردن – ١٩٩٩.

الطبعة الثانية – مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع – الأردن.

** البابا شنودة والقدس: الحقيقي والمعلن – خلود للنشر – مصر – ٢٠٠٠.

** الشعراوي والكنيسة: ماذا قال الأنبا للشيخ؟

(طبعة إليكترونية – e-kotob.com – ٢٠٠٢).

** الجماعات الإسلامية المصرية المتشددة في آتون ١١ سبتمبر: مفارقات النشأة ومجازفات التحول – مكتبة مدبولي – مصر – ٢٠٠٥.

** ثقافة قبول الآخر – مكتبة الإيمان – مصر – مكتبة جزيرة الورد – مصر – ٢٠٠٧.

** مدخل إلى عالم الظواهر الخارقة – مكتبة بيروت – سلطنة عمان – شركة دلتا – مصر – ٢٠٠٧.

** التجسس التكنولوجي: سرقة الأسرار الاقتصادية والتقنية (دراسة في المجتمع ما بعد الصناعي) – مكتبة بيروت – سلطنة عمان – شركة دلتا – مصر – ٢٠٠٧.

** عبد الوهاب المسيري: من المادية إلى الإنسانية الإسلامية – سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي – رقم ٧ – مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي – لبنان – الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

** ثقافة السلام – دار ومكتبة الغد – مصر – ٢٠٠٩.

** الإسلام في مرمى نيران العلمانية الفرنسية: ما وراء الحرب الأوروبية على الحجاب والنقاب – مكتبة بيروت – مصر/ سلطنة عمان – ٢٠١٠.

** طارق البشري: القاضي.. المؤرخ.. المفكر.. وداعية الإصلاح – سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي – مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي – لبنان – الطبعة الأولى ٢٠١١.

تأليف بالاشتراك

** إيران – مصر: مقاربات مستقبلية – (تأليف بالاشتراك) – تحرير: توفيق شومان – مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي – بيروت – سلسلة الدراسات الإيرانية/ العربية – رقم ١ – الطبعة الأولى – ٢٠٠٩.

** مراجعات الإسلاميين (الجزء الأول) – تأليف بالاشتراك – مرز المسبار للدراسات والبحوث – الإمارات – سلسلة كتاب المسبار الشهري – العدد السادس والثلاثون – ديسمبر ٢٠٠٩.

أعمال أعدها للنشر أو حررها

اكتشف وأعاد نشر رواية: "اعترافات حافظ نجيب: مغامرات جريئة مدهشة وقعت في نصف قرن" للمغامر المصري حافظ نجيب، وهي الرواية التي اقتبس عنها المسلسل التلفزيوني المصري الشهير "فارس بلا جواد". وقد قدم لها وألحق بها دراسة عن حياة مؤلفها.

** اعترافات حافظ نجيب: مغامرات جريئة مدهشة وقعت في نصف قرن (إعداد للنشر).

الطبعة الأولى – ١٩٩٦ – دار الحسام – لبنان – مصر.

الطبعة الثانية – دار الانتشار العربي – بيروت – ٢٠٠٣.

** حرر (بالاشتراك) موسوعة "اليهود واليهودية والصهيونية" – ٨ مجلدات – لمؤلفها المفكر العربي الإسلامي المرموق الدكتور عبد الوهاب المسيري – دار الشروق – مصر – ١٩٩٨.

** حرر (بالاشتراك) موسوعة "اليهود واليهودية والصهيونية" – لمؤلفها المفكر العربي الإسلامي المرموق الدكتور عبد الوهاب المسيري – نسخة ميسرة ومختصرة (مجلدان) – دار الشروق بمصر بالاشتراك مع مركز زايد للتنسيق والمتابعة بدولة الإمارات – ٢٠٠٤.

** القمة الأمريكية السعودية الأولى: القمة السرية بين الملك عبد العزيز ابن سعود والرئيس روزفلت (البحيرات المرة – ١٩٤٥) – (تقديم وتحرير ودراسة) – بقلم: الكولونيل: وليم إيدي (أول وزير أمريكي مفوض بالسعودية) – ترجمة: حسن الجزار – مكتبة بيروت – سلطنة عمان – شركة دلتا – مصر – ٢٠٠٨.

** دع القلق وابدأ الحياة – تأليف: ديل كارنيجي – إعداد وتقديم ودراسة – دار الحرم للتراث – مصر – ٢٠٠٩.

** كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس – تأليف: ديل كارنيجي – إعداد وتقديم ودراسة – دار الحرم للتراث – مصر – ٢٠٠٩.

** تربية المرأة والحجاب (ردا على قاسم أمين) – تأليف: محمد طلعت حرب (باشا) – إعداد وتقديم ودراسة – دار الغد للنشر – مصر – ٢٠٠٩.

أفلام تسجيلية:

* دولة المنظمة السرية – الفكرة والإعداد والمادة العلمية – إنتاج قناة الجزيرة – قطر – ٢٠٠٩.

كتابات نقدية تناولت أعماله

** "ممدوح الشيخ وعماد أو صالح شعاعان من شمس شعر تشرق"، منشور في: "كتابة: رؤى وذات" – صافي ناز كاظم – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر – ٢٠٠٣.

** "مقاربات نقدية في شعر ممدوح الشيخ" – تأليف الأساتذة: رمضان أبو غالية – صبري عبد الرحمن – أحمد مرسال – سامح القدوسي – إصدارات نادي الأدب ببيت ثقافة قويسنا – مصر - ٢٠٠٤.

** "المسرح الإقليمي بين حضور المضمون وغياب الشكل" – الدكتور أيمن الخشاب – دراسة منشورة في: "الأدب والأيديولوجيا" – أبحاث المؤتمر الأدبي السابع لإقليم غرب ووسط الدلتا الثقافي – إصدارات إقليم غرب ووسط الدلتا الثقافي – الهيئة العامة لقصور الثقافة – وزارة الثقافة – مصر – ٢٠٠٦.

** رسالة ماجستير عن مسرحيته عاصمة للبيع في جامعة جنت البلجيكية للمستشرقة البلجيكية ماريكي فان كرايسبليك – ٢٠٠٦. (قيد الترجمة)

جوائز

حاصل على جوائز عديدة عن إبداعه في الشعر والمسرح داخل مصر وخارجها منها:

**** جائزة مؤسسة "اقرأ الخيرية" – مصر – المسابقة الثقافية للشباب لعام ١٩٩١ – المركز الثالث في مجال الشعر.**

**** جائزة مؤسسة "اقرأ الخيرية" – مصر – المسابقة الثقافية للشباب لعام ١٩٩٢ – المركز الثاني في مجال المسرح عن نص ما زال مخطوطا.**

**** جائزة أفضل قصيدة (المركز الثاني) من "المجلس الأعلى للثقافة" – مصر – ١٩٩٩ – عن قصيدة "نقوش على قبر شهيدة".**

**** جائزة "الإبداع العربي" من: "دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة" بدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال المسرح (المركز الثاني) عام ٢٠٠٠ – عن مسرحية "عاصمة للبيع".**

**** جائزة "أحمد فتحي عامر" في مجال الشعر (المركز الثاني) من "الهيئة العامة لقصور الثقافة" – مصر – الدورة الأولى – ٢٠٠٣.**

** جائزة "أحمد فتحي عامر" في مجال الرواية (المركز الثالث) من "الهيئة العامة لقصور الثقافة" – مصر – الدورة الثانية – ٢٠٠٤ – عن رواية "القاهرة – بيروت – باريس".

** جائزة أفضل قصيدة (المركز الثاني) من "نادي جازان الأدبي" بالمملكة العربية السعودية في المسابقة الثقافية لعام ١٤٢٣ هجرية – عن قصيدة "بقصائدي ويقيني".

مساهمات أخرى

** مقرر أمانة الدعوة والتثقيف بحزب العمل (١٩٩٣ – ١٩٩٦).

** أحد مؤسسي حزب "الوسط المصري" (١٩٩٨).

** باحث في "المركز الدولي للدراسات" (١٩٩٨ – ٢٠٠١).

** مشرف على تحرير الصفحة الدينية بجريدة الدستور – مصر (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨).

** شارك في المرحلة الأولى من تصفيات الدورة الثانية من تصفيات "أمير الشعراء" بقناة أبي ظبي (٢٠٠٨).

** شارك في تأسيس "مركز المستقبل للدراسات والأبحاث" – مصر (المدير التنفيذي – سابقا).

** عضو "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان".

** عضو "رابطة الأدب الإسلامي".

** رئيس نادي الأدب ببيت ثقافة قويسنا (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧)

** عضو نادي الأدب المركزي بفرع ثقافة المنوفية (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧).

** عضو مؤتمر "أدباء مصر في الأقاليم".

** عضو الأمانة العامة لمؤتمر "أدباء مصر في الأقاليم" (٢٠٠٦) (٢٠٠٧).

** عضو أمانة مؤتمر إقليم وسط وغرب الدلتا الثقافي (٢٠٠٧).

** منسق "حركة حماية حقوق الناخب" (حماية).

** قُدِمت ورقته الفكرية: "ماذا أعطى الإسلام للبشرية" في أول مؤتمرات "اللجنة العالمية لنصرة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم" (لندن – نوفمبر ٢٠٠٢).

** شارك في العديد من المؤتمرات العلمية والثقافية في: مصر، لبنان، ليبيا، الإمارات، والعراق.

** يشارك في إعداد برنامج تلفزيوني تاريخي باسم "الفهرس" يبث على قناة دريم الفضائية المصرية ويقدمه الإعلامي المعروف الأستاذ إبراهيم عيسى. (٢٠٠٧)

** أحد مراسلي الموقع الإليكتروني لقناة العربية على الإنترنت (العربية نت)

** عرضت فرقة "مسرح دبي الأهلي" الإماراتية مسرحية "مملكة للبيع" (إعداد وإخراج عبد الله صالح) المقتبسة عن مسرحيته "عاصمة للبيع" – دبي – يوليو ٢٠٠٩.

** شارك في عشرات البرامج التلفزيونية والإذاعية الثقافية والسياسية في مختلف القنوات الفضائية المصرية والعربية.

مدونة:

** (كتابات ممدوح الشيخ)

http://www.elaphblog.com/mamdouhalshikh

المحتويات

***